



جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٤٢)

الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض
من السلع الزراعية والصناعية الرئيسية

يناير ٢٠٠١

**الميزة النسبية ومعدلات الحماية
للبحر من السلم الزراعية والصناعية الرئيسية**

١	١ - تقديم
١	٢ - الفصل الأول : مفاهيم معدلات الحماية والميزة النسبية وأسلوب تقديرها واستخداماتها (إطار نظري)
٢	١ - تمهيد
٢	٢ - الأسعار وتكلفة الفرصة البديلة كمؤشر للكفاءة
٤	٣ - تكلف الفرصة البديلة والنسب الخاسية للسلع ولعوامل الإنتاج
١٩	٤ - معدلات الحماية
٢٢	(١/٤) معدل الحماية الأسمى
٢٤	(٢/٤) معدل الحماية الفعال
٣٢	٥ - الميزة النسبية ومؤشراتها
٣٥	(١/٥) تكلفة المورد المحلي
٣٧	(٢/٥) صافي العائد الإقتصادي
٤٠	٣ - الفصل الثاني : هيكل التجارة الخارجية السلعية والسلع المستهدفة بالدراسة ، والطاقات الإنتاجية والاستهلاك منها
٣٩	١ - تمهيد
٤٠	٢ - هيكل التجارة الخارجية السلعية والسلع المستهدفة بالدراسة
٤٨	٣ - الطاقات الإنتاجية والاستهلاك من السلع المستهدفة بالدراسة
٦٥	٤ - الفصل الثالث : السياسات المتصلة بإنتاج السلع المستهدفة بالدراسة وهيكل أسعارها المحلية وتكلفة إنتاجها
٦٦	١ - تمهيد
٦٦	٢ - السياسات المتصلة بإنتاج السلع المستهدفة
٧٢	٣ - الهيكل السعري للمنتج المحلي من السلع المستهدفة
٧٦	٤ - هيكل التكلفة الإنتاجية للسلع المستهدفة

تأبع المحتويات

الصفحة

الموضوع

٥- الفصل الرابع : سعر الصرف وتكلفة الفرصة البديلة للخدمات التسويقية

٨٧	وللسلع المستهدفة بالدراسة
٨٨	١- تمهيد
٨٨	٢- سعر الصرف
٨٩	٣- أسعار الصادرات والواردات من السلع المستهدفة بالدراسة
٩٢	٤- الرسوم الجمركية وضرائب المبيعات
٩٦	٥- النقل الداخلي ، والوقود والزيوت
١٠١	٦- رسوم الخدمات بالموانئ المحلية
١٠٢	٧- تكلفة تجهيز وتعبئة وتغليف السلع التصديرية المستهدفة
١٠٥	٨- مناطق الإنتاج ومسافات النقل إلى الموانئ المحلية
١٠٦	٩- تمويل التجارة الخارجية
١٠٧	١٠- هوامش تكلفة تداول السلع البديلة للواردات
١١١	١١- تكلفة الفرصة البديلة للسلع المستهدفة بالدراسة

٦- الفصل الخامس : التكلفة الاقتصادية لإنتاج السلع المستهدفة بالدراسة

١١٥	ومؤشرات الميزة النسبية ومعدلات الحماية
١١٦	١- تمهيد
١١٦	٢- التكلفة الاقتصادية لإنتاج السلع الزراعية والغذائية المستهدفة
١٢٢	٣- التكلفة الاقتصادية لتصنيع قصب ، وبنجر السكر
١٢٨	٤- التكلفة الاقتصادية لإنتاج الأسمدة الكيماوية
١٢٨	٥- مؤشرات الميزة النسبية
١٢٨	(١/٥) تكلفة المورد المحلي
١٣٥	(٢/٥) صافي العائد الاقتصادي
١٤٠	٦- مؤشرات الحماية
١٤٠	(١/٦) معدلات الحماية الاسمية
١٤٦	(٢/٦) معدلات الحماية الفعالة
١٥٣	٧- النتائج والتوصيات
١٦٣	٨- الملاحق
	٩- المراجع

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم (١)	قيمة الصادرات السنوية من السلع الزراعية والغذائية خلال السنوات ٩٥-٩٨	٤٤
جدول رقم (٢)	قيمة الواردات السنوية من السلع الزراعية والغذائية خلال السنوات ٩٥-٩٨	٤٥
جدول رقم (٣)	قوائم (مجموعات) المحاصيل الزراعية والغذائية المتنافسة على استغلال الموارد الزراعية الطبيعية	٤٧
جدول رقم (٤)	هيكل الصادرات والواردات السنوية من السلع الصناعية خلال الفترة ٩٥-٩٨ حسب جدول التعريفات الجمركية	٤٩
جدول رقم (٥)	الاستهلاك والإنتاج والاكتفاء الذاتي في السلع الزراعية والغذائية المستهدفة بالدراسة خلال السنوات ٩٥-٩٨	٥٣
جدول رقم (٦)	المساحات والإنتاج المورد من قصب وبنجر السكر إلى المصانع خلال الفترة ٨٤/٨٥-٩٤/٩٥	٥٧
جدول رقم (٧)	الإنتاج من السكر والمنتجات الثانوية الرئيسية في صناعات قصب السكر والبنجر خلال السنوات ٨٤/٨٥-٩٤/٩٥	٥٨
جدول رقم (٨)	الاستهلاك ونسبة الاكتفاء الذاتي في الاستهلاك من السكر خلال السنوات ٨٤/٨٥-٩٤/٩٥	٥٩
جدول رقم (٩)	الطاقة الإنتاجية المتاحة والفعلية والعاطلة في صناعة الأسمدة النتروجينية والفوسفاتية خلال ٩١/٨٥-٩٥/٩٦	٦٢
جدول رقم (١٠)	هيكل الإنتاج من الأسمدة النتروجينية والفوسفاتية حسب نوعية السماد خلال السنوات ٩١/٩٢-٩٩٧	٦٣
جدول رقم (١١)	الإستهلاك ونسبة الإكتفاء الذاتي من الاستهلاك من الأسمدة النتروجينية والفوسفاتية	٦٤
جدول رقم (١٢)	أسعار المنتج والجملة والمستهلك لأهم السلع المستهدفة بالدراسة في عامي ٩٥-١٩٩٨	٧٤
جدول رقم (١٣)	أسعار المنتج والجملة والمستهلك لكل من السكر والأسمدة الكيماوية في عامي ٩٧-١٩٩٨	٧٥
جدول رقم (١٤)	هيكل التكلفة الإنتاجية للفدان من المحاصيل الزراعية الصيفية والنبيلية المستهدفة خلال عام ١٩٩٨	٧٩
جدول رقم (١٥)	هيكل التكلفة الإنتاجية للفدان من المحاصيل الزراعية الشتوية المستهدفة خلال عام ١٩٩٧	٨١

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
٨٣	متوسط التكلفة الانتاجية لطن السكر من صناعات قصب وبنجر السكر خلال عامي ٨٨/٨٩ - ٩٣/٩٤	جدول رقم (١٦)
٨٥	متوسط هيكل التكلفة الانتاجية للطن من الأسمدة النترجينية والفوسفاتية خلال عام ٩٥/٩٦	جدول رقم (١٧)
٩٠	أسعار التصدير (قوب) للسلع التصديرية المستهدفة خلال الفترة ٩٢-٩٨	جدول رقم (١٨)
٩١	أسعار الإستيراد (سيف) للسلع المستوردة المستهدفة خلال الفترة ٩٢-٩٨	جدول رقم (١٩)
٩٤	التعريفات الجمركية وضريبة المبيعات على الواردات من السلع المستهدفة خلال السنوات ١٩٨٦ ، ١٩٩٤ ، ١٩٩٨	جدول رقم (٢٠)
٩٧	الأهداف الكمية وقيمة الإنتاج والناتج بمرافق النقل بالسكة الحديد والنقل بالطرق والنقل النهري ونقل الأنابيب بخطة عام ٩٧/٩٨ ومقومة بأسعار ٩٦/٩٩٧	جدول رقم (٢١)
١٠٠	أسعار المنتج والمستهلك وأسعار التصدير والإستيراد من المواد البترولية الرئيسية والإستهلاك المحلي منها خلال السنوات ٩٥/٩٦ - ٩٨/٩٩	جدول رقم (٢٢)
١٠٤	هيكل تكلفة الإنتاج والإيرادات في صناعة حلج وكبس القطن لعام ٩٢/٩٣	جدول رقم (٢٣)
١١٠	التكلفة المالية لتداول السلع المحلية والسلع المستوردة المماثلة وتقديرات التكلفة الاقتصادية لتداولها في السوق المحلية لعام ١٩٩٨	جدول رقم (٢٤)
١١٣	تكلفة الفرصة البديلة مقارنة بأسعار السوق للسلع البديلة للواردات والمستهدفة بالدراسة	جدول رقم (٢٥)
١١٤	تكلفة الفرصة البديلة عند باب المنشأة الإنتاجية للسلع التصديرية المستهدفة بالدراسة مقارنة بأسعار المنتج والجملة	جدول رقم (٢٦)
١٢٣	التكلفة الاقتصادية للمدخلات التجارية وغير التجارية ولخدمات الموارد الإنتاجية للطن من السلع الزراعية والغذائية المستهدفة	جدول رقم (٢٧)
١٢٩	التكلفة التجارية والاقتصادية لمستلزمات الإنتاج والتشغيل (دون المادة الخام الأساسية من قصب وبنجر) للطن من سكر القصب والبنجر عام ٩٣/٩٩٤	جدول رقم (٢٨)
١٣٠	التكلفة الإنتاجية التجارية والاقتصادية للطن من الأسمدة الأرونية والفوسفاتية خلال عام ٩٥/٩٩٦	جدول رقم (٢٩)
١٣٣	تكلفة المورد المحلي للسلع المستهدفة بالدراسة وترتيب أولوياتها وفقا للميزة النسبية في إنتاجيتها	جدول رقم (٣٠)

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم (٣١)	الناتج الثانوي للمحاصيل الزراعية وتأثيره على تكلفة المورد المحلي وترتيب أولوياتها وفقا للمزية النسبية في الإنتاج منها	١٣٤
جدول رقم (٣٢)	صافي العائد التجاري والإقتصادي بدون ومع الناتج الثانوي للطن من المحاصيل المستهدفة بالدراسة	١٣٧
جدول رقم (٣٣)	صافي العائد التجاري والإقتصادي بدون ومع الناتج الثانوي للفدان من المحاصيل المستهدفة بالدراسة	١٣٨
جدول رقم (٣٤)	صافي العائد الإقتصادي للمتر المكعب من مياه الري بدون ومع تكلفة الناتج الثانوي من المحاصيل المستهدفة بالدراسة	١٣٩
جدول رقم (٣٥)	معدلات الحماية الاسمية للناتج الرئيسي من السلع المستهدفة ومدخلاتها الإنتاجية ، ومعدل الحماية الفعل للسلع المستهدفة	١٥٠
جدول رقم (٣٦)	قيمة انحراف أسعار السوق عن تكلفة الفرصة البديلة للسلع البديلة للواردات والعوامل المسؤولة عنها على مستوى كل من أسواق المنتج والمستهلك	١٥١

" تقديم "

يعد زيادة الصادرات السلعية أو الحد من الواردات منها أو كليهما من الأهداف التقليدية التي تسعى إلى تحقيقها خطط وبرامج التنمية بالدول النامية والمتقدمة على حد سواء خاصة تلك التي تعاني من وجود العجز في ميزانها التجاري وميزان المدفوعات . وتحقيقاً لهذه الأهداف غالباً ما لجأت السياسات الحكومية إلى تقديم الدعم لصادراتها السلعية أو اتخاذ إجراءات تحكومية في مجال إنتاجها بغرض خلق ميزة نسبية لصادراتها السلعية في الأسواق العالمية تمكنها من المنافسة وتشجع على زيادة الصادرات منها . كما قد تتضمن هذه السياسات الحكومية أيضاً تقديم الدعم لمنتجى السلع المحلية البديلة للواردات أو اتخاذ إجراءات تحكومية تساعد على زيادة الإنتاج المحلى منها بغرض تخفيض الواردات . ولقد أتمت السياسة الاقتصادية المصرية بوجود مثل هذه التدخلات الحكومية لفترة امتدت إلى ما يزيد عن ثلاثة عقود ، إلا أنها انجذبت ومنذ عقد مضى الى التوجه نحو الأخذ بنظام آليات السوق الحرة في توجيه الإنتاج والاستثمارات ، شأنها في ذلك شأن الكثير من دول العالم ، بما يتضمنه مثل هذا النظام من وقف الدعم الحكومى للإنتاج السلى ، وتحريره من القيود التحكومية من قبل الدولة . كما شاركت مصر أيضاً غيرها من دول العالم فى السنوات الأخيرة فى التوجه نحو تحرير التجارة الخارجية بما يتضمنه ذلك من تخفيض أو إلغاء للدعم على الصادرات وتخفيض الرسوم الجمركية أو القيود الكمية على الواردات ، ولقد قطعت مصر مرحلة كبيرة نحو هذه التوجهات سواء فى مجال تطبيق نظام آليات السوق الحرة أو تحرير التجارة خاصة فى مجال الإنتاج الزراعى ، وهو ما يشير فى النهاية إلى أن زيادة الصادرات السلعية المصرية أو الحد من الواردات منها تتوقف على ما يتميز به إنتاجها السلى من ميزة نسبية حقيقية وقدرة على المنافسة فى الأسواق العالمية . وإذا كانت الميزة النسبية للإنتاج السلى تتوقف بدورها على مستوى الكفاءة الإنتاجية للموارد المستغلة فى الإنتاج ، وتكلفة المنتج السلى المحلى بالقياس إلى أسعاره فى الأسواق العالمية ، وكذلك إذا كانت مصر - - كغيرها من الدول النامية - - تعد من الدول المستقبلية للأسعار العالمية فى حالة الكثير من السلع التى تشتمل عليها قوائم تجارتها الخارجية ، فإن المحصلة النهائية لإمكانية زيادة الصادرات السلعية أو الحد من الواردات منها تتوقف بدورها على المحصلة النهائية لتفاعل آليات السوق المحلية فى توجيهها للموارد والإنتاج ، ونقل مؤشرات السوق العالمية إلى أسواق كل من المنتج والمستهلك المحلى . وهنا قد يطرح الكثير من التساؤلات والى من بينها - وعلى سبيل المثال - ما هى السلع التى تتصف بوجود الميزة النسبية للمنتج المحلى منها فى الأسواق العالمية فى إطار سياسة التحرر القائمة حالياً ؟ ٠٠٠ وما هى درجة الحماية التى تواجه كل من المنتج والمستهلك المحلى ، والعوامل المشاركة فى تواجد هذه الحماية ؟ ٠٠٠ وهل تعمل آليات السوق الحرة بالكفاءة المطلوبة للتعبير عن المزايا النسبية للمنتج المحلى من السلع المختلفة ؟ ٠٠٠ وهل تتوائم أولويات الإنتاج السلى من منظور المنتج المحلى مع أولوياته من المنظور الإقتصادى ؟ ٠٠٠ وماهى التوجهات المقترحة بالنسبة للسياسة الاقتصادية بشأن توفير المناخ الملائم لعمل آليات السوق الحرة بكفاءة ؟ ٠

وفى سبيل الإجابة على التساؤلات المطروحة المشار إليها وغيرها من التساؤلات المرتبطة بها حددت أهداف هذه الدراسة فى تقدير المزايا النسبية ومعدلات الحماية الاسمية والفعالة للبعض من المنتجات الزراعية الرئيسية

إلى جانب المنتجات من الأسمدة الكيماوية باعتبارها من المدخلات الزراعية الأساسية - وحيث توافرت الإحصاءات والمعلومات المطلوبة عنها للدراسة الحالية - كما تضمنت أهداف الدراسة تقدير ما قد يوجد من انحرافات سعرية في أسواق السلع المستهدفة بالدراسة ، وتحديد العوامل المسؤولة عن هذه الانحرافات ونسبة مشاركتها فيها إلى جانب تحديد أولويات الإنتاج من السلع المستهدفة بالدراسة من منظور المنتج المحلى ، والمنظور الإقتصادى وتحديد ما قد يوجد من تباين في هذه الأولويات تمهيدا للكشف عن ما قد يوجد من خلل في عمليات آليات السوق الحرة المحلية في توجيه الموارد والإنتاج المحلى أو في نقل مؤشرات السوق العالمية إلى الأسواق المحلية بكفاءة ، تم طرح التوصيات المقترحة للتغلب على ما قد يوجد من أوجه قصور في هذا الشأن .

ولتحقيق الأهداف المشار إليها ، تضمنت الدراسة خمسة فصول بحثية ، أشتمل الفصل الأول منها على إطار نظرى لمفاهيم الميزة النسبية ومعدلات كل من الحماية الاسمية ، والفعالة ، ومؤشرات قياس كل منها واستخداماتها . أما الفصل الثانى . فقد أشتمل على تحليل هيكل كل من الصادرات ، والواردات السلعية المصرية ثم تحديد السلع المستهدفة بالدراسة ، والطاقت الإنتاجية ونسبة الاكتفاء الذاتى في الاستهلاك من كل منها . أما الفصل الثالث فيتناول عرضاً للسياسات المتصلة بإنتاج السلع المستهدفة بالدراسة ثم تحليل هيكل كل من أسعارها المحلية وتكلفة إنتاجها . أما الفصل الرابع من الدراسة فيتضمن تحليل وتقدير تكلفة الفرصة البديلة للخدمات التسويقية ، وللسلع المستهدفة بالدراسة ، على حين يتضمن الفصل الأخير من الدراسة تقدير التكلفة الاقتصادية لإنتاج السلع المستهدفة بالدراسة ، ومؤشرات الميزة النسبية ومعدلات الحماية لكل منها . كما تضمنت الدراسة عرضاً لأهم النتائج والتوصيات . ولقد استندت الدراسة في إعدادها على أسلوب التحليل الوصفى مستعينة في ذلك على بعض الأدوات الحسابية البسيطة .

وقد شارك في أعداد الدراسة كل من أ.د. عبد القادر دياب (باحث رئيسى) ، أ.د. ممدوح الشرقاوى ، أ.د. محمد محمود رزق ، أ.د. هدى صالح النمر ، المستشارون بالمعهد ، د. فتحى إبراهيم المستشار الاقتصادى ومدير عام الأمانة الفنية للمجلس الأعلى للتعريف الجمركية سابقاً .

الباحث الرئيسى

(د. عبد القادر دياب)

الفصل الأول

مفاهيم معدلات الحماية والميزة النسبية وأسلوب
تقديرها واستخداماتها (إطار نظري)

الفصل الأول : مفاهيم معدلات الحماية والميزة النسبية

وأسلوب تقديرها واستخداماتها

(إطار نظري)

١ - تمهيد :

تستخدم أدوات السياسات الاقتصادية بغرض التأثير على قرارات المنشآت والأفراد من منتجين، ومستهلكين، ومستثمرين (أو أي من هذه الأطراف) لتعديل سلوكياتهم الإنتاجية أو الاستهلاكية أو الاستثمارية في الاتجاهات التي تحقق الأهداف المخططة - والمأمولة من تطبيق هذه الأدوات . وفي هذا السياق كثيرا ما تستخدم السياسات التجارية والسعرية بما يتضمنه كل منها من أدوات مختلفة بغرض التأثير على قرارات هؤلاء الأفراد أو أي منها ، كما قد يشارك في ذلك أيضا السياسة المالية بما لها من أدوات إلى جانب سياسة تخصيص الموارد العامة أو غيرها من أدوات التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي .

وتعد الأسعار من المؤشرات القوية في التأثير على قرارات أي من الأطراف المشار إليها لما لها من نصيب كبير في تحديد منافع أي منها . كما تعد الأسعار من المؤشرات التي تتأثر بنتائج أدوات السياسات الاقتصادية الأخرى ، ومن ثم فهي تعكس نتائج تطبيق هذه الأدوات على سلوكيات أي من الأطراف السابق ذكرها . ومن هنا تأتي اهتمامات الاقتصاديين بتحليل الأسعار عند وضع السياسات الاقتصادية المتصلة بتخصيص الموارد ، وتحقيق الأهداف المخططة . ومن بين الأساليب المستخدمة في تحليل الأسعار بغرض تحديد السياسات الاقتصادية ما يسمى بمعدلات الحماية ، والتي يتكامل معها في هذا الشأن أيضا ما يسمى بمعامل تكلفة المورد المحلي والذي يعكس الميزة النسبية للاقتصاد الوطني في إنتاج أي من السلع وقدرته على المنافسة مع الأسواق الخارجية .

ويهدف الفصل الحالي من الدراسة إلى طرح الإطار النظري لمفهوم معدلات الحماية ، والميزة النسبية ، وأسلوب تقدير كل منها واستخداماتها ، وبإيجاز .

٢ - الأسعار ، وتكلفة الفرصة البديلة كمؤشر لكفاءة :

تنطوي القيمة السعرية لأي من الموارد أو السلع على تحديد قيمتها وندرتها النسبية من المنظور الاقتصادي ، كما تنطوي الأسعار النسبية للموارد والسلع على بيان الحوافز النسبية بالنسبة للمنتج ، والوسيط ، والمستهلك ، ومن ثم تؤثر السياسة السعرية في تشكيل النظام الاقتصادي بما قد ينطوي عليه من تعديلات في الحوافز التي تتضمنها الأسعار ، وبالتبعية تعديل القرارات الاقتصادية التي تشكل الإطار الاقتصادي بالمجتمع . وإذا كانت السياسة السعرية (إلى جانب غيرها من السياسات الاقتصادية) تستخدم بغرض تحقيق مجموعة متنوعة من أهداف التنمية، إلى أن ذلك لاينفي أهمية السعي نحو تحقيق الكفاءة الاقتصادية (والاجتماعية) في استخدامات الموارد . فإذا كان تحقيق الكفاءة في حد ذاته لايعد

هو النهاية ، إلا أنه يعد وسيلة ضرورية لتحسين الفرص الاقتصادية بالمجتمع على أساس متواصل، ومن ثم لا يمكن تجاهل اعتبارات الكفاءة عند وضع السياسات الاقتصادية .

ويستند تحليل وتقييم كفاءة السياسة السعرية على مقارنة الهيكل السعري القائم (للمورد أو السلعة) بـ هيكل بديل آخر يعكس كفاءة استخدام الموارد ، حيث تنطوي هذه المقارنة على بيان ما إذا كانت الحوافز التي تنطوي عليها السياسة السعرية والتي تتضمنها الأسعار ، تساند استخدام الموارد بكفاءة أم تحول دون ذلك . وهنا يثور التساؤل عن الهيكل السعري البديل الذي يعكس كفاءة استخدام الموارد ؟ وبداية قد يمكن القول بأن أسعار السوق في نموذج إقتصادي يقوم على آليات السوق الحرة في تحديد الأسعار وتخصيص الموارد يمكن أن تعبر عن هذا البديل إذا ما وُجدت الظروف اللازمة لعمل هذه الآليات (من كثرة أعداد المتعاملين في أسواق هذا النموذج الاقتصادي وحريّة الدخول والخروج من الأسواق ، وتوافر المعلومات الكافية . . . الخ) ، حيث هناك قناعة متزايدة بأن آليات السوق الحرة تعمل على ترشيد استخدامات الموارد على نحو يعظم من منافع كل من المنتج والمستهلك من الموارد المستخدمة ، ومن ثم تعظيم الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع . ففى إطار هذا النموذج الاقتصادي تتفاعل قوى العرض والطلب في إطار المنافسة الكاملة فيما بين المنتجين والمستهلكين لتحديد الأسعار التي تعد المؤشر الأساسي في توجيه الموارد الإنتاجية والاستهلاكية نحو استخداماتها المختلفة والتي في ظلها يسعى كل من المنتج والمستهلك إلى تعظيم منفعته ، ومن ثم تعظيم الرفاهية الاقتصادية بالمجتمع ، وحيث تسود في هذا النموذج كفاءة تخصيص الموارد واستخداماتها . إلا أن هذا النموذج في حد ذاته يعد نموذجاً مثاليا يصعب وجوده في عالم الواقع وبدرجة أكبر في الدول النامية حيث قد لا تتوفر الشروط اللازمة - أو البعض منها - لعمل آليات السوق الحرة ، كما أن آليات السوق الحرة في حد ذاتها قد تفشل في التعامل مع بعض القضايا أو الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، وهو ما يستدعي في غالب الأحوال تدخل الدولة لمعالجة السلبيات الناشئة عنها . ومن النماذج على ذلك فشل آليات السوق الحرة في التعامل مع الآثار الجانبية للأنشطة الاقتصادية ، وغياب أو ضعف كفاءة تخصيص واستخدام الموارد في حالة وجود الاحتكارات ، أو في حالة اضطراب الدولة لإتخاذ قرارات أو إجراءات تتنافى وتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد في حالة تحملها لمسئولية توفير الخدمات العامة ، أضف إلى ذلك أيضا ما قد يوصف به نموذج آليات السوق الحرة من عدم المساواة في توزيع الدخول بالمجتمع ، إلى جانب ضعف فاعلية هذه الآليات في تخصيص الموارد بين الحاضر والمستقبل (١) .

هذا وإذا كانت الدراسات الاقتصادية المعاصرة تخلص إلى أن نموذج آليات السوق الحرة يعد أفضل النماذج الاقتصادية من المنظور النسبي لتحقيق الكفاءة وتعظيم الرفاهية اقتصادية ، إلا أن وجود بعض السلبيات وأوجه القصور في هذا النموذج يتطلب تدخل الحكومات في إدارة إقتصادياتها عن طريق الإجراءات والسياسات المطلوبة لتطوير الأسواق وزيادة فاعلية آلياتها إلى جانب الإجراءات والسياسات اللازمة لتجنب سلبياتها وتحقيق ما قد يستهدف من أهداف إجتماعية أخرى .^(١)

^(١) معهد التخطيط القومي ، الزراعة المصرية والسياسات الزراعية في إطار نظام السوق الحرة ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، العدد رقم

(١١٢) القاهرة ، فبراير ١٩٩٨ .

إن عدم إكمال الشروط اللازمة لعمل آليات السوق الحرة ، ووجود التدخلات الحكومية في النشاط الاقتصادي قد يصاحبه بالتبعية وجود تشوهات في أسعار السوق عن تلك الأسعار التي تعكس كفاءة تخصيص استخدام الموارد ، ومن ثم فقد لا تعبر أسعار هذه الأسواق عن الأسعار التي تحقق الكفاءة، وهنا يطرح التساؤل مرة أخرى عن الأسواق البديلة الأخرى التي تعكس أسعارها كفاءة استخدام الموارد أو السلع . وهنا قد تكمن الإجابة في وجود هذه الأسواق إما في الأسواق الدولية ، أو في السوق المحلية ، وبما يسمى تكلفة الفرصة البديلة . فإذا كانت السلعة تجارية تدخل في مجال التجارة الخارجية للمجتمع فإن تكلفة إستيرادها ، أو قيمتها التصديرية تعبر عن تكلفة الفرصة البديلة لهذه السلعة . فالبدل لإنتاج سلعة تستورد من الخارج هو إستمرارية إستيرادها ، ومن ثم فإن تكلفة إستيرادها من الخارج تعبر عن تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج هذه السلعة محليا، حيث تقترب هذه التكلفة من أسعار هذه السلعة في السوق المحلية إذا لم تتواجد تدخلات حكومية . أما إذا كانت السلعة تصديرية فإن قيمتها التصديرية تعبر عن تكلفة الفرصة البديلة لها حيث تقترب هذه القيمة من أسعارها بالسوق المحلية بإفتراض غياب التدخلات الحكومية . أما بالنسبة للموارد والسلع المحلية فنقاس أسعار الكفاءة بالنسبة لها وفقا بما تساهم به في الإنتاج (أو ما تحققه من منفعة)، فإذا لم يكن للمورد المحلي إستخدام بديل تقاس تكلفة الفرصة البديلة له بما يقترب من الصفر ، إما إذا كانت له استخداماته فتقاس تكلفة فرصته البديلة بما يساهم به في الإنتاج في ثلث أفضل بديل لإستخداماته - أما بالنسبة للمنتج غير التجاري فإن أسعاره بالسوق المحلية قد تعبر عن تكلفة فرصته البديلة إذا كانت سوقه المحلية سوقا تنافسية ، أما في حالة غياب هذه السوق فتقدر تكلفة فرصته بديلة بما يقترب بقيمة بديلة من السلع التجارية التي تدخل في مجال التجارة الخارجية للمجتمع .

٣- تكلفة الفرصة البديلة والنسب المحاسبية للسلع ولعوامل الإنتاج :

في سبيل تقدير تكلفة الفرصة البديلة للسلع موضوع الدراسة نصنف هذه السلع إلى سلع تجارية وأخرى غير تجارية ، حيث تضم المجموعة الأولى السلع التي تدخل في قوائم التجارة الخارجية للمجتمع ، على حين تضم المجموعة الثانية السلع التي لا تدخل في قوائم التجارة الخارجية للمجتمع إما بسبب طبيعة السلعة ذاتها أو بسبب وجود القيود والسياسات التي تحول دون ذلك وإذا كانت أسعار الحدود بالنسبة لمجموعة السلع التجارية (التصديرية أو الاستيرادية) تعد مؤشرا تقريبا لتكلفة الفرصة البديلة لكل منها ، إلا أنه يظل هناك بعض هوامش التكلفة الأخرى التي يجب أخذها في الحسبان للوصول إلى تقدير دقيق حول تكلفة الفرصة البديلة لأي من هذه السلع عند أي من مستويات السوق المحلية (المنتج ، المستهلك ، الحملة) ، وعلى نحو يسمح بمقارنتها بأسعار السوق المحلية عند أي من هذه المستويات . ويمكن فيما يلي وبإيجاز بيان كيفية تعديل أسعار الحدود لتعكس تكلفة الفرصة البديلة عند أي من هذه المستويات لكل من السلع البديلة للواردات ، والسلع المستوردة .

(١/٣) تكلفة الفرصة البديلة للسلع البديلة للواردات :

تقدر تكلفة الفرصة البديلة لأي من هذه السلع بتكلفة إستيرادها من الخارج متضمنة تكاليف الشحن والتأمين حتى وصولها إلى الميناء المحلي وبما يسمى بالسعر "سيف" ، وحيث تقيم هذه التكلفة بما

يعادها من العملة المحلية باستخدام سعر الصرف الملائم ثم يضاف إليها تكلفة تداول السلعة في الميناء المحلى مضافا إليها كل من تكاليف النقل المحلى ، وتكاليف تسويقها من الميناء إلى أسواق الجملة أو المستهلك المحلية ، حيث يعبر إجمالى هذه التكلفة عن تكلفة توفير السلعة من الخارج إلى مركز توزيعها بالسوق المحلية ، والسبب تعبر بدورها عن سعر الجملة أو المستهلك في السوق المحلية في حالة غياب التدخل الحكومى في أسواق السلعة . أما على مستوى أسواق المنتج المحلية فتعدل التكلفة السابقة بإستئصال تكلفة نقل وتسويق السلعة من باب المنشأة حتى وصولها إلى أسواق الجملة المحلية ، حيث يعبر الفرق فيما بينهما عن السعر الذى يمكن أن تحصل عليه المنشأة مع غياب التدخلات الحكومية ، وفي حالة السلع التى يتطلب تسويقها بعد الإنتاج تجهيزها أو إعدادها على صورة مماثلة لتلك التى تستورد بها فتضاف تكلفة إعدادها أو تجهيزها إلى تكلفة تسويقها من باب المنشأة إلى أسواق الجملة ، ثم تستزل من إجمالى التكلفة على مستوى سوق الجملة ويمكن التعبير عن ذلك فى المتطابقة التالية :

تكلفة الفرصة البديلة للسلع البديلة للواردات على مستوى أسواق الجملة ، والمستهلك :

= (القيمة سيف) × (سعر الصرف الملائم) + تكاليف تداول السلعة في الميناء المحلى + تكاليف النقل من الميناء إلى أسواق الجملة + تكاليف التسويق من الميناء إلى أسواق الجملة = التكلفة على مستوى سوق الجملة + تكاليف التسويق على مستوى سوق التجزئة = التكلفة على مستوى سوق المستهلك .
 ، تكلفة الفرصة البديلة على مستوى سوق المنتج = تكلفة الفرصة البديلة على مستوى سوق الجملة - (تكلفة النقل من باب المنشأة إلى سوق الجملة + تكلفة إعداد أو تجهيز السلعة + تكلفة التسويق من المنشأة إلى سوق الجملة) .

(٢/٣) تكلفة الفرصة البديلة للسلع التصديرية :

تقدر تكلفة الفرصة البديلة لأي من هذه السلع بأسعار تصديرها من الميناء المحلى وفيما يعرف بالقيمة "فوب" ، وبعد استبعاد تكاليف نقلها وتسويقها من باب المنشأة وحتى وصولها إلى ميناء التصدير المحلى وكذلك تكاليف تداولها داخل الميناء حتى شحنها على ظهر السفينة . فالقيمة التصديرية لأي من هذه السلع عند مستوى باب المنشأة تحدد وفقا لقيمتها "فوب" بعد تعديلها إلى ما يعادلها من العملة المحلية باستخدام سعر الصرف الملائم ثم استبعاد كل من تكلفة تداول السلعة داخل الميناء المحلى حتى ظهر السفينة ، وتكاليف النقل الداخلي من باب المنشأة حتى الميناء المحلى، وتكلفة أعداد وتجهيز السلعة على الصورة المطابقة للتصدير ثم الهامش التسويقي من باب المزرعة وحتى الميناء المحلى ، حيث تعبر الفروق بين القيمة "فوب" وإجمالى عناصر التكلفة المشار إليها عن القيمة التى يمكن أن يحصل عليها المنتج عند باب المنشأة إذا لم تتواجد التدخلات الحكومية في سوق السلعة . ويمكن تصوير ذلك فى المتطابقة التالية :

تكلفة الفرصة البديلة للسلعة التصديرية = (القيمة فوب) × (سعر الصرف الملائم) - (تكاليف تداول السلعة داخل ميناء التصدير وحتى ظهر السفينة + تكلفة النقل من باب المنشأة إلى الميناء المحلى + تكاليف تجهيز وتسويق السلعة من المنشأة إلى الميناء) .

(٣/٣) تكلفة الفرصة البديلة للسلع غير التجارية :

يقصد بالسلع غير التجارية تلك السلع التي لا تدخل في قوائم التجارة الخارجية للمجتمع المعنى ، وذلك إما بسبب طبيعة السلعة ذاتها (مثل الطوب وبعض النواتج الثانوية الزراعية على سبيل المثال) ، أو بسبب وجود الضوابط والقيود التي تحول دون دخول السلعة مجال التجارة الخارجية للمجتمع ، حيث قد تكون السلعة بطبيعتها سلعة تجارية إلا أن القيود المفروضة على دخولها مجال التجارة الخارجية تجعل منها سلعة غير تجارية ، ويختلف أسلوب تقدير تكلفة الفرصة البديلة للسلع المنتجة هذه المجموعة من السلع تبعاً لرؤية القائمين على التحليل لطبيعة السلعة وأسواقها المحلية . فإذا كان تداول السلعة يتم في إطار آليات نظلم السوق الحرة ، فإن أسعارها بالسوق المحلية تعبر عن تكلفة الفرصة البديلة لإنتاجها ، وحيث تسود هذه الحالة بالنسبة للسلع التي تعد بحكم طبيعتها سلعاً غير تجارية . أما إذا ما وجدت التدخلات الحكومية في السوق المحلية للسلعة غير التجارية (من خلال نظام الحصص أو التسعير الجبري) فإن أسعارها بالسوق المحلية لا تعبر عن تكلفة الفرصة البديلة لإنتاجها ، وفي هذه الحالة الأخيرة إذا ما وجد بالسوق المحلية نظام السوق الموازية للسلعة المعنية بالدراسة ، حيث توجد السوق الحرة التنافسية إلى جانب السوق المحكومة بالسياسة الحكومية ، فإن أسعار السلعة بالسوق الأولى تمثل السقف الأعلى لتكلفة الفرصة البديلة لهذه السلعة ، على حين تمثل أسعارها بالسوق الثانية الحد الأدنى لتكلفة الفرصة البديلة ، حيث يغلب على هذه الأسواق تحديد أسعارها عند مستويات أقل من مستويات أسعار السلعة في الأسواق الحرة التنافسية ، إلا أنه من ناحية أخرى فإن وجود السوق المحكومة بالسياسة الحكومية من شأنه تخفيض الكميات الناتجة من السلعة للتداول في السوق الحرة الموازية ، وهو ما قد ينشأ عنه ارتفاع الأسعار بها عن المستويات الممكنة في حالة تداول الكميات المتاحة منها بكاملها في السوق الحرة ، وهو ما يشير بدوره إلى مغالاة أسعار السوق الموازية في تقدير تكلفة الفرصة البديلة لإنتاجها ، وهو ما يتطلب من القائمين بالتحليل تقدير تكلفة الفرصة البديلة لمثل هذه السلع وفقاً لما تعكسه دراسة الإحصاءات المقطعية والرمنية لأسواق هذه السلعة . أما في حالة تحكم السوق الرسمية المحكومة بالسياسة الحكومية في كامل تجارة السلعة المعنية بالدراسة ، فإن تقدير تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج هذه السلعة قد يمكن تقديرها بما يعادل تكلفة الفرصة البديلة لأقرب بديل لها من السلع التجارية وفي إطار معدل الإحلال فيما بينهما من منظور المستهلك (وذلك كما في حالة الأذرة الرفيعة ، والأذرة الشامية في السوق المصرية على سبيل المثال) ، وإن كان هذا الأسلوب بدوره قد يخفف من قيمة تكلفة الفرصة البديلة للسلعة موضوع الدراسة ، حيث يصاحب التدخل الحكومي في أسواق السلعة وجود الأسعار المنخفضة عن تلك المستويات التي يمكن أن تسود أسواقها الحرة التنافسية ^(١) .

أما ما سبق الإشارة إليه من أساليب لتقدير تكلفة الفرصة البديلة للسلع غير التجارية وفقاً لنظام السوق الذي يحكم تداولها محلياً تتفق جميعها في محاولة تقدير تكلفة الفرصة البديلة للسلعة غير التجارية بما يعادل سعرها في إطار نظام آليات السوق الحرة حيث غياب التدخلات الحكومية، كما أن التمييز بين السلع

^(١) Isabelle Tsakok, Agricultural price policy. Apractitioner's Guide to partial-equilibrium Analysis, carnell university press, Ithaca and London, 1990 .

التجارية ، والسلع غير التجارية يرجع الى التباين في تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج كل منهما . ونظرا لاحتتمالات تأثر أسعار السلع غير التجارية ، بأسعار السلع التجارية بما تتضمنه مجموعة السلع الأولى من مدخلات من مجموعة السلع الثانية ، ومن ثم ولأخذ ذلك في الحسبان تستند مناهج تحديد تكلفة الفرصة البديلة للسلع غير التجارية على تصنيف مكونات أسعارها الى سلع تجارية ، وأخرى غير تجارية ، وحيث تصنف الأخيرة بدورها إلى مكوناتها من سلع تجارية وأخرى غير تجارية لتصل في النهاية إلى تصنيف مكونات السعر إلى سلع تجارية ، وعوامل الإنتاج من عمل ، وأرض ، وخدمات رأس المال .

كذلك أيضا أن ما سبق الإشارة إليه من أساليب لتقدير تكلفة الفرصة البديلة للسلع التجارية تستند على فرضية عدم تأثر أسعار صادرات أو واردات المجتمع بحجم صادراته أو وارداته حيث فرضية صغر نصيب المجتمع في التجارة الدولية ، وهو ما يعنى - وبعبارة أخرى - استقباله للأسعار ، وذلك عكس الحال بالنسبة للمجتمعات التي تستحوذ على نصيب كبير في التجارة الدولية للسلعة ، حيث يمكن أن يكون للتغير في حجم صادراتها أو وارداتها منها تأثيره على أسعارها بالتجارة الدولية ، وهو ما يستلزم أخذ ذلك في الحسبان عند تقدير تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج السلعة المعنية في مثل هذا المجتمع .

إن تقدير تكلفة الفرصة البديلة للسلع التجارية بالمجتمعات الصغيرة - ذات النصيب المحدود في السوق الدولية للسلعة - وفقا لأسعار الحدود إنما يشير في مضمونه الى تحديدها وفقا للإيرادات والتكلفة الحدية لكل من الصادرات ، والواردات . وهنا يجدر الإشارة الى أن تصنيف المكونات السعرية للسلع غير التجارية في هذه المجتمعات - وعلى سبيل ما سبق ذكره - بغرض تقدير تكلفة الفرصة البديلة لإنتاجها إنما يفترض ضمنا تساوى الإيراد الحدى مع التكلفة الحدية لأنتاج هذه السلع ، وهو افتراض قد يكون مقبولا - من الناحية النظرية - على المدى الطويل ، إلا أنه قد يتصف بالقصور على المدى القصير خاصة في حالة السلع التي تتصف بوجود طاقات عاطلة في الصناعات المنتجة لها ، حيث تقدر الفرصة البديلة للسلع المنتجة في مثل هذه الحالة بمتوسط التكلفة المتغيرة للوحدة منها ، وذلك عكس الحال بالنسبة للسلع التي تعمل المنشآت المنتجة لها بكامل طاقتها الإنتاجية حيث تقدر تكلفة الفرصة البديلة لإنتاجها بما يعادل سعرها في السوق وفقا لنظام آليات السوق الحرة .^(١)

(٤/٣) تكلفة الفرصة البديلة لعوامل الإنتاج :

تميز النظرية الاقتصادية بين ثلاث عوامل للإنتاج ، وهى الأرض والعمل ، ورأس المال والتي يعوض كل منها وعلى الترتيب مقابل مساهمته في الإنتاج في صورة إيجار ، وأجور ، وفائدة أو أرباح ، وحيث تحدد قيمة المكافأة التعويضية لأى من هذه العوامل في ظروف السوق التنافسية لعوامل الإنتاج بما يعادل مساهمته النسبية في الناتج النهائى ، وهو ما يعنى في النهاية أن أسعار السوق لأى من هذه العوامل أو لخدماتها تعبر عن

^(١) George Irvin, Modern cost- Benift methods, the Macmillan press LTD, London and Basingtoke, 1978

تكلفة الفرصة البديلة لأى منها إذا ما وجدت السوق التنافسية لعوامل الإنتاج . إلا أن هذه الأسواق التنافسية قد لا تتواجد في كثير من الأحيان لغياب بعض آلياتها أو لإعتبارات إجتماعية أخرى . ففي أسواق الأراضي الزراعية ، وعلى سبيل المثال - قد يتواجد التدخل الحكومي في صورة تحديد لقيمة الأرض الزراعية أو قيمتها التأجيرية ، كما أنه إذا لم يتواجد مثل هذا التدخل الحكومي فقد يكون لإعتبارات الأمان والمركز الإجتماعي المرتبط بملكية الأرض تأثيرها على تحديد أسعار الأراضي وعند مستويات تفوق قيمة مساهمتها المتوقعة في الإنتاج الزراعي . وفي سوق العمل أيضا قد يتواجد التدخل الحكومي بتحديد حد أدنى للأجور ، كما قد تتواجد ضغوط إتحادات العمل بشأن تحديد مستويات الأجور وما يحصل عليه العمال من مزايا أخرى . لهذا وفي حالة غياب الأسواق التنافسية لعوامل الإنتاج ، فإن تحديد تكلفة الفرصة البديلة لأى من عوامل الإنتاج يستلزم بدوره البحث عن بدائل أخرى لتقديرها وهو ما يمكن إنجازها فيما يلي :

(١/٤/٣) تكلفة الفرصة البديلة للأرض :

تحدد القيمة الرأسمالية للأرض بالقيمة الحالية لتيار التدفقات المستقبلية المتوقعة لصافي العائد منها ، وبعد إستقطاع قيمة المدخلات المستخدمة من سلع وعمل ، وهو ما يعنى أن القيمة الرأسمالية للأرض تحدد وفقا للتوقعات حول إستخداماتها المستقبلية . ولهذا فإذا ما وجدت السوق التنافسية للأرض فإن أسعارها بهذه السوق تعكس تقييم المشترين لها لصافي العوائد المستقبلية المتوقعة منها ، وحيث تعبر أسعار السوق في هذه الحالة عن تكلفة الفرصة البديلة للأرض ، أما في حالة غياب السوق الحرة لبيع وشراء الأراضي ، وعدم قبول أسعارها بالسوق كتقدير مقبول لتكلفة الفرصة البديلة لها ، فإن الأخذ بالقيمة الإيجارية للأرض كأساسا لتقدير تكلفة الفرصة البديلة قد يكون مقبولا خاصة إذا ما وجدت سوق إيجارية تنافسية واسعة ، حيث لا يتوقع في مثل هذه السوق أن يدفع المستأجر أى علاوة للأمان والمركز الاجتماعي ، ومن ثم تحديد القيمة الإيجارية للأرض تبعا لقيمة مساهمتها في الإنتاج . وفي هذه الحالة تحدد تكلفة الفرصة البديلة السنوية للأرض بما يعادل قيمتها التأجيرية ، كما يمكن رسملة الإيجارات السنوية باستخدام سعر الخصم المناسب لتحديد القيمة الرأسمالية للأرض^(١) .

أما في حالة غياب السوق التنافسية لبيع وشراء الأراضي أو تأجيرها ، ومن ثم عدم قبول قيمتها السعرية أو التأجيرية بالسوق كتقدير لتكلفة الفرصة البديلة لها ، فإن الأسلوب البديل لتقديرها ، هو صافي العائد المضحي به من الإستخدامات البديلة للأرض وكنتيجة لتحويل الأرض إلى الإستخدام بالنشاط المستهدف . ويستند هذا التقدير على تحديد نمط الاستخدام البديل للأرض ، ثم تقدير حجم وقيمة الإنتاج منها بأسعار السوق ثم إستبعاد قيمة المدخلات الوسيطة المستخدمة من مدخلات سلعية ، وعمل ، وخدمات رأس المال . وحيث يعبر الرصيد المتبقى بعد ذلك من قيمة الإنتاج في الاستخدام البديل عن قيمة مساهمة الأرض في الإنتاج ، ومن ثم التعبير عن تكلفة الفرصة البديلة للأرض (مقومه بأسعار السوق) بالنسبة للنشاط

^(١) J . price Gittinger, Economic analysis of agricultural projects, CN- 32, Edi, world Bank, Aug . 1980

المستهدف . وبالنسبة لتقدير تكلفة الفرصة البديلة للأرض من المنظور الاقتصادي ، فإن الأمر يتطلب إعادة تقدير كل من مفردات الإنتاج ، ومفردات المدخلات الوسيطة في الاستخدام البديل للأرض وفقا للقيمة الاقتصادية لصافي العائد المضحي به من الاستخدامات البديلة للأرض . ويستند تقدير تكلفة الفرصة البديلة للأرض وفقا لهذا الأسلوب على منطق تقدير تكلفة تحويل الأرض عند الهامش الحدى ما بين استخدام وآخر .

(٢/٤/٣) تكلفة الفرصة البديلة للعمل البشرى :

تعبر تكلفة الفرصة البديلة لعنصر العمل البشرى - شأنه في ذلك شأن أى من عوامل الإنتاج الأخرى - عن صافي العائد المضحي به نتيجة تحويل العامل من مجال عمله الأصلي إلى العمل بالنشاط المعنى . وهنا أيضا فقد يعبر أجر العمل بالسوق عن تكلفة الفرصة البديلة لعنصر العمل بالنسبة للنشاط المعنى إذا ما توافرت السوق التنافسية لعنصر العمل حيث يفترض نظريا تساوى الأجر المدفوع مع الإنتاجية الحدية لعنصر العمل . إلا أن وجود مثل هذه السوق التنافسية يغلب غيابها بالنسبة للكثير من فئات العمل البشرى خاصة العمالة غير الماهرة ، حيث يلاحظ وعلى سبيل المثال - ارتفاع مستوى أجور العمالة غير الماهرة في القطاع الصناعى الحديث ، وبفارق كبير عن مستوى أجور العمالة غير الماهرة في القطاع الريفى ، إلا أنه لمن المفترض - نظريا - غياب هذا الفارق مع استمرار الهجرة من الريف إلى القطاع الصناعى الحديث والذى يفترض أن تدفع بالأجور في القطاع الأخير نحو الانخفاض لتتساوى أجور هذه الفئة من العمل البشرى في كلا القطاعين ، إلا أن ذلك لا يحدث غالبا حيث يلاحظ استمرارية وجود الفارق بين الأجور في كلا القطاعين مع إستمرارية الهجرة . وكذلك أيضا على الرغم من انخفاض الأجور الزراعية لهذه الفئة من عنصر العمل عن أجورها في قطاع الصناعة الحديث ، وأجورها في القطاع غير النظامى بالحضر ، إلى أنها لا تنخفض إلى المستوى الكافى الذى عنده يمكن إستيعاب كامل القوى العاملة الزراعية في وظائف دائمة . ولقد تضمنت النظريات الاقتصادية المبررات لوجود الفوارق بين أجور العمالة غير الماهرة بين قطاع الصناعة الحديث ، والقطاع غير النظامى بالحضر ، وقطاع الزراعة إلى وجود ضغوط إتحادات العمال في حالة القطاع الأول إلى جانب التباين في تكاليف المعيشة فيما بين قطاعى الحضر والريف . ولهذا فإن أجور السوق لهذه الفئة من العمل كثيرا ما يغلب عليها المغالاة في تقدير تكلفة الفرصة البديلة بالنسبة لها . ومن النماذج التى تؤكد على ذلك أيضا حالة وجود البطالة المقنعة أو المزمنة بين فئات العمل غير الماهر خاصة في قطاع الزراعة ، حيث قد تقترب الإنتاجية الحدية لهذه الفئات من العمل من الصفر ، وحيث لا ترتب على تحويلها إلى العمل في مجالات عمل أخرى توضيحات اقتصادية معنوية مماثل تلك التى تعبر عنها أجورها بسوق العمل ، وهو ما يعكس الحاجة إلى وجود طرق بديلة أخرى لتقدير تكلفة الفرصة البديلة لهذه الفئة من العمل البشرى .

هذا وإذا كان التقدير الصحيح لتكلفة الفرصة البديلة للعمل يفترض أن يستند على تقدير الإنتاجية الحدية للعمل البشرى بالأنشطة مصدر تحويل العمال إلى الأنشطة المستهدفة ، إلا أن هناك من الطرق البديلة

الأخرى والمقترحة لتقدير تكلفة الفرصة البديلة للعمل إستنادا على مستوى أجورها بالسوق وبعد تعديل هذه الأجر على نحو يعكس تقريبا حجم مساهمتها في إنتاج النشاط المحولة منه للعمل بالنشاط المستهدف .
فبالنسبة للقطاع الحديث هناك أربع فئات من أجر العمالة غير الماهرة والتي يمكن الاختيار من بينها الفئة الأجرية التي تعبر عن تكلفة الفرصة البديلة لهذه الشريحة من العمل البشرى بالنسبة للقطاع الحديث ، حيث هناك فئة الأجر بالقطاع الحديث ذاته ، كما هناك فئة الأجر بالقطاع غير المنظم بالحضر ، ثم فئة الأجر على المستوى الكلى للقطاع الزراعى ، ثم فئة الأجر للعمالة العرضية أو الموسمية الزراعية ، وحيث يفترض زيادة مستوى الأجر بالقطاع الحديث عنه فى القطاع غير المنظم بالحضر ، كما يرتفع مستوى الأجر بالقطاع غير المنظم بالحضر عنه فى الزراعة والريف . فإذا ما تم توفير العمالة غير الماهرة للنشاط المعنى بالقطاع الحديث عن طريق أنشطة مماثلة داخل نفس القطاع مع افتراض غياب الهجرة إلى داخل نفس القطاع كان مستوى الأجر داخل القطاع الحديث هو الاختيار للتعبير عن تكلفة الفرصة البديلة لعنصر العمل . أما إذا كانت الزراعة والمناطق الريفية هى مصدر العمالة للقطاع الحديث ، فإن فئة الأجر الزراعية على المستوى المتوسط للقطاع الزراعى ككل قد تكون هى الاختيار للتعبير عن تكلفة الفرصة البديلة للعمالة غير الماهرة بالنسبة للقطاع الحديث ، وإن كان ذلك يتوقف على ظروف سوق العمل الزراعى ووجود نوعية البطالة به، حيث إذا ما وجدت البطالة المقنعة بالقطاع الزراعى اقتربت تكلفة الفرصة البديلة لعنصر العمل إلى مستويات أدنى من مستوى الأجر المتوسط بالقطاع ككل . أما إذا كان مصدر العمالة بالنشاط المعنى بالقطاع الحديث هو القطاع الغير منظم بالمناطق الحضرية ، فإن فئة الأجر بالقطاع الأخير تكون هى الاختيار للتعبير عن تكلفة الفرصة البديلة لعنصر العمل بالقطاع الحديث . وفى هذا الشأن أيضا هناك من الآراء التى ترى أن خلق فرص عمل إضافية بالقطاع الحديث من شأنه أن يؤدي إلى سحب ما يقابله من قوى العمل من القطاع الزراعى والريفى سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال القطاع غير المنظم بالحضر ، ومن ثم تقدير تكلفة الفرصة البديلة لعنصر العمل بالقطاع الحديث بما يعادل متوسط الأجر بالقطاع الزراعى أو بمستوى أدنى منه حسب ظروف سوق العمل ونوعية البطالة به . وهنا أيضا هناك من يرى أن الفجوة ما بين مستوى الأجر بالقطاع الزراعى الريفى ، ومستوى الأجر بالقطاع غير المنظم بالمناطق الحضرية هى فى واقع الأمر فجوة وهمية ، حيث أن ما يتقاضاه العامل المهاجر من قطاع الزراعة أو المناطق الريفية إلى القطاع الغير منظم بالمناطق الحضرية لا يزيد عن تكلفة العائد المضحى به فى القطاع الزراعى أو الريفى بالإضافة إلى تكلفة الموارد الإضافية اللازمة للخدمات الحضرية دون أن يجنى العامل المهاجر مكاسب رفاهية جديدة .
وإذا كانت تكلفة الموارد الإضافية للخدمات الحضرية التى يحصل عليها العامل المهاجر تمثل جانبا من تكلفة الفرصة البديلة ، فإن متوسط الأجر بالقطاع غير المنظم بالمناطق الحضرية تعد هى الاختيار للتعبير عن تكلفة الفرصة البديلة لفئة العمال غير المهرة بالنسبة للقطاع الحديث .

ومن الأساليب التقريبية التقليدية المتعارف عليها حاليا بشأن تقدير تكلفة الفرصة البديلة للعمالة غير الماهرة ، هو تقديرها بما يعادل متوسط الأجر لفئة العمالة غير المنظمة بقطاع الزراعة بعد ترجيحها بأوزان تقريبية لدرجة البطالة فى سوق العمل الزراعى ، وذلك على نحو ما هو مبين فى المتساوية التالية :

$$\begin{array}{c} \text{ن} \quad \text{ط} \\ \text{مجم} \quad (\text{—}) \times \text{ح} \\ \text{ع} \quad ١ \\ \text{—} \\ \text{ن} \end{array} = \text{ت}$$

حيث:

ت	=	تكلفة الفرصة البديلة
ط	=	الطلب الشهري على العمالة غير المنظمة
ع	=	العرض الشهري للعمالة غير المنظمة
ن	=	عدد الشهور
ح	=	الأجر الشهري

وعلى نحو مماثل أيضا هناك من الأساليب الأخرى التي تقدر تكلفة الفرصة البديلة للعمالة غير الماهرة بما يعادل المتوسط المرجح للأجر اليومي الموسمي مضروبا في عدد أيام العمل الفعلية خلال العام . وفي المقابل فإن تقدير تكلفة الفرصة البديلة للعمل الزراعي في ظل ظروف وجود البطالة المقنعة قد يذهب بالتقديرات السابقة إلى مستويات أدنى منها ، حيث تقدر تكلفة الفرصة البديلة في ظل وجود البطالة المقنعة بما يعادل متوسط الأجر اليومي خلال موسم ذروة الطلب على الأيدي العاملة الزراعية مضروبا في عدد أيام العمل خلال هذا الموسم . حيث تتضمن هذه التقديرات القول بأن فرص العمل داخل هذا القطاع تكون متاحة لجميع القوى العاملة الزراعية المتاحة خلال هذا الموسم ، كما تتصف سوق العمل خلال هذا الموسم على أنها سوقا تنافسية حيث تعكس الأجور خلالها قيمة مساهمة العمل في الإنتاج الزراعي ، ومن ثم فإذا ما وجد نقص في أعداد قوى العمل المتاحة خلال هذا الموسم من شأنه أن يؤدي إلى التأثير السلبي على الإنتاج ، وذلك عكس المواسم الأخرى التي ينخفض فيها الطلب على الأيدي العاملة الزراعية ومن ثم وجود فائض عن الاحتياجات منها ، وحيث يمكن سحب أعداد منها خارج القطاع دون التأثير على الإنتاج الزراعي .

ولتحديد القيمة الاقتصادية لتكلفة الفرصة البديلة للعمل الزراعي فإن الأمر يتطلب تحديد توليفة الإنتاج المعبرة عن الإنتاج المضحي به والوزن النسبي لكل من مفرداتها ، ثم تقدير القيمة الاقتصادية لكل من هذه المفردات وفقا لتكلفة الفرصة البديلة لها ، ثم ترجيح قيمة تكلفة الفرصة البديلة (بأسعار السوق) لعنصر العمل والمقدرة وفقا لأي من الطرق المشار إليها بالنسبة ما بين القيمة الاقتصادية، والقيمة المالية لتوليفة الإنتاج المعبرة عن الإنتاج المضحي به نتيجة سحب العمالة الزراعية للعمل في النشاط المعنى .

هذا وتتماثل مبادئ تقدير تكلفة الفرصة البديلة للعمالة الماهرة مع تلك المشار إليها في حالة العمالة غير الماهرة ، وأن سمة الاختلاف فيما بينهما وجود شبه إجماع بين أدبيات التنمية على أن أحجور العمالة الماهرة تعكس وبدرجة كبيرة من الدقة إنتاجيتها الحدية ، ومن المبررات التي يستند عليها هذا الإجماع ما

تتميز به العمالة الماهرة من القدرة على الحركة والتنقل في سوق العمل بالقطاع الحديث المنظم جيدا والسدى يتصف غالبا بوجود حالة العمالة الكاملة بين هذه الفئة من قوى العمل ، وحيث تحدد أجورها وفقا لقواعد المنافسة الحرة ، وذلك فضلا عن ما يتصف به سوق العمل لهذه الفئة غالبا بتعادل الطلب الحالي والمستقبلي عليها مع المعروض منها من خلال أساليب تخطيط قوى العمل والتي تقلل من التفاوتات ما بين الطلب والعرض والتي تؤدي بدورها إلى تحرير آليات السوق من جانب كبير من الحاجة إلى ضبط إيقاعها - وفي مقابل شبه الإجماع المشار إليه هناك أيضا نماذج معينة من العمالة الماهرة التي يتأثر تحديد أجورها باعتبارات أخرى غير الانتاجية ، والتي قد تتمثل في جزء منها في ضغوط الاتحادات والنقابات المهنية ، وفي الجزء الآخر منها في الأعراف السياسية والثقافية للمجتمع والتي تربط الأجور بالوضع الاجتماعي لصاحب المهنة أكثر منه بالانتاجية . كذلك أيضا فإن تجربة الكثير من الدول تنفي مقولة أن آليات هذه السوق تعمل على موازنة الطلب والعرض لهذه الفئة من القوى العاملة خاصة في حالة وجود القصور في خطط القوى العاملة ، حيث تبدو هذه الحالة بوضوح في حالة وجود فائض من الخريجين في كثير من المهن ، والذي لا يترجم في انخفاض أجورها . ولهذا فإن الحاجة إلى تعديل أجور السوق للكثير من الفئات المهنية على نحو يعكس مساهمتها الحقيقية في الإنتاج تصبح قائمة أيضا بالنسبة لسوق العمالة الماهرة .

(٣/٤/٣) تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال :

يعبر عن تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال بقيمة الإنتاج المضحي به في ثاني أفضل بديل كنتيجة لتحويل رأس المال إلى الاستخدام في النشاط المعنى وهو ما يعادل الإنتاجية الحدية لرأس المال في النشاط البديل، ولتقدير تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال يجدر التمييز ما بين رأس المال ممثلا في رصيد الآلات والمعدات وغيرها من الأصول الرأسمالية الأخرى (مثل المباني ، ووسائل النقل ، والثروة الحيوانية وغيرها) ، ورأس المال كتمويل لشراء الأصول الرأسمالية المادية . وتتماثل مبادئ تقدير القيمة الاقتصادية الإجمالية لتكلفة الفرصة البديلة للرصيد من الأصول الرأسمالية المادية مع ما سبق ذكره من مبادئ لتقدير تكلفة الفرصة البديلة للسلع المادية الأخرى، ففي إطار وجود السوق التنافسية تقدر تكلفة الفرصة البديلة لكل مفردة من رصيد الأصول الرأسمالية بما يعادل سعرها بالسوق المحلية والذي يعبر عن قيمة إنتاجيتها الحدية ومن ثم العائد المضحي به في الأنشطة البديلة . أما في حالة غياب السوق الحرة التنافسية لتداول السلع الرأسمالية ، فتقدر القيمة الاقتصادية الإجمالية لتكلفة الفرصة البديلة للسلعة الرأسمالية بما يعادل العائد المضحي به في ثاني أفضل بديل والذي قد يتمثل في التصدير والاستيراد أو بدائل محلية أخرى ، وذلك وفقا لأسعار الحدود والهوامش التسويقية ، وبعد تخليصها من آثار الضرائب والدعم ، وعلى نحو ما سبق ذكره في البنود السابقة من هذا الفصل .

وبالنسبة لأغراض الدراسة الحالية فإن تقدير القيمة الاقتصادية الإجمالية لتكلفة الفرصة البديلة للسلع الرأسمالية قد لا يفيد في تحقيق أغراضها بشكل مباشر حيث يتطلب الأمر تقدير التكلفة الاقتصادية السنوية (أو الموسمية) للفرصة البديلة لأي منها ، أي ما يمكن تسميته بالتكلفة الاقتصادية السنوية لخدمات الأصول

الرأسمالية . ويمكن تقدير هذه التكلفة ، إذا ما وجدت السوق الحرة التنافسية للتعامل في خدمات هذه الأصول عن طريق القيمة التجارية أو الرسوم التي تدفع مقابل خدمات هذه الأصول باعتبارها تعبر عن قيمة الخدمة من منظور المستخدم لها ، ومن ثم فهي تعبر عن قيمة مساهمتها في الإنتاج ، وبالتالي عن قيمة الناتج المضحى به في الاستخدام البديل . أما في حالة غياب السوق الحرة التنافسية للتعامل في خدمات أى من الأصول الرأسمالية فتقدر التكلفة الاقتصادية السنوية لخدماتها بما يعادل القسط السنوى لإهلاك التكلفة الاقتصادية الأصلية للأصل الرأسمالى وفقا لعمره الإنتاجي ، ومضافا إليه تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال المستثمر في تملك الأصل الرأسمالى والذي قد يعبر عنه بأسعار الفائدة البنكية في السوق إذا ما وجدت السوق الحرة التنافسية لمصادر الائتمان (وقد لاتعبر أسعار الفائدة بمصادر الائتمان عن تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال كمصدر تمويلى في حالة غياب السوق الحرة التنافسية مما يستلزم تقديرها باستخدام طرق بديلة وعلى نحو ما ستشير إليه الدراسة بعد) . كما يضاف إلى ذلك أيضا تكلفة الصيانة ومصروفات التشغيل السنوية للأصل الرأسمالى ، حيث يعبر المجموع الكلى للمفردات السابقة (القسط السنوى للإهلاك + تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال المستثمر في تملك الأصل الرأسمالى + مصروفات الصيانة والتشغيل السنوية للأصل الرأسمالى) عن القيمة الاقتصادية للتكلفة السنوية لخدمات الأصل الرأسمالى .

وقد ينظر الى الطريقة السابقة لتقدير التكلفة الاقتصادية السنوية لخدمات الأصل الرأسمالى على أنها طريقة تحكيمية تخضع لإجراءات محاسبية لأغراض الضريبة ، وحيث تختلف طرق تقدير القسط السنوى للإهلاك ما بين طريقة القسط السنوى المتساوى ، وطريقة القسط السنوى المتناقص ، ومن الطرق البديلة الأخرى لتقدير التكلفة الاقتصادية السنوية لخدمات رأس المال ، الطريقة التى تعتمد على ما يسمى بمعامل استرداد رأس المال ، وهو المعامل الذى إذا ما طبق على التكلفة الإجمالية الأولية للأصل الرأسمالى ينتج عنه قيمة المدفوعات السنوية اللازمة لاسترداد التكلفة الإجمالية الأولية للأصل الرأسمالى خلال فترة عمره الإنتاجي ، ومتضمنة في ذلك أيضا تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال المستثمر في تملك الأصل الرأسمالى . هذا وتتوقف قيمة معامل استرداد رأس المال على طول الفترة الزمنية المعيرة عن العمر الإنتاجي للأصل الرأسمالى إلى جانب سعر الفائدة أو الخصم المعبر عن تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال المستثمر في تملك الأصل الرأسمالى . (أنظر جداول الفائدة المركبة وأسعار الخصم)

وبالنسبة لتقدير التكلفة الاقتصادية للفرصة البديلة لرأس المال كتمويل للإستثمار في الأصول الرأسمالية فيعبر عنها بأسعار الفائدة الجارية بمصادر الائتمان إذا ما وجدت السوق الحرة التنافسية ، حيث تعبر أسعار الفائدة في هذه الحالة عن قيمة الناتج الحدى لرأس المال في الاقتصاد الوطنى وبالتالي عن قيمة الناتج المضحى به نتيجة لسحب رأس المال إلى الإستثمار في الأصل الرأسمالى المعنى ، ويستند مفهوم قياس تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال على قياس الإنتاجية الحدية لرأس المال في المشروعات الحدية ، أى ومعنى آخر على معدل العائد على رأس المال في المشروع أو حزمة المشروعات الحدية في الاقتصاد . وفى واقع التطبيق العملى فإن قياس الإنتاجية الحدية لرأس المال يثير كثيرا من الصعاب خاصة في إطار تدخل الحكومات بأدائها بغرض التأثير على توزيع الدخل ما بين الاستهلاك والإستثمار ، وفى هذا السياق هناك من الطرق البديلة المقترحة

لتقدير تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال ، ومن هذه الطرق طريقة دالة الإنتاج الكلى والتي تهدف الى قياس مرونة الناتج بالنسبة للتغير في رأس المال . كما أن هناك الطريقة التي تقوم على تقدير الناتج الحدى (تكلفة الفرصة البديلة) لرأس المال على نطاق الإقتصاد الوطنى استنادا على تقدير النسبة المتوقعة للناتج /رأس المال خلال فترة الخطة التالية ، وذلك بعد إستبعاد قائمة الأجور من الناتج . كذلك أيضا هناك الطريقة التي تقدر تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال بالمتوسط المرجح لأسعار الفائدة بالمصادر الإئتمانية المختلفة . ومن المداخل الأخرى لتقدير تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال والتي تغفل إلى حد ما الناتج الحدى لرأس المال على المستوى الكلى للإقتصاد ، الطريقة التي تعتمد على إستخدام سعر الخصم المستخدم للموازنة فيما بين إستثمارات المشروعات العامة والموارد المالية المتاحة لها كمؤشر منطقي للتعبير عن تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال . فعند سعر الخصم المحدد تتوازن جملة الموارد المالية المتاحة لتمويل المشروعات العامة مع إجمالى إستثمارات قائمة المشروعات الإنتاجية والمرتبطة ترتيبيا تنازليا حسب صافى القيمة الحالية للعائد منها (معيار إختيار المشروعات) ، وحيث تتساوى صافى القيمة الحالية للعائد من المشروع الأخير (المشروع الحدى) منها بالصفر ، ومن ثم فإن سعر الخصم المحدد يعبر عن معدل العائد فى المشروع الحدى لحزمة المشروعات المختارة ، وبالتالي تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال فى القطاع العام . فإذا ما أفترضنا وازدادت الموارد المالية المتاحة للمشروعات العامة عن المستوى المتاح عند سعر الخصم المحدد سابقا بما يسمح بدخول حزمة إضافية من المشروعات ، فإن صافى القيمة الحالية للعائد من أى منها يكون أقل من الصفر (أى قيمة سالبة) وهو ما يستلزم بدوره تخفيض سعر الخصم إلى مستوى أدنى من المستوى السابق إذا ما أريد لهذه المشروعات أن تلتخذ طريقها الى إستخدام الموارد المالية المتاحة . والعكس إذا كانت الموارد المالية للمشروعات العامة محدودة للغاية، حيث يستلزم ذلك رفع سعر الخصم المحدد إلى مستوى أعلى عنه فى الحالة الأولى . ومن ثم فإن سعر الخصم الإقتصادى المحدد للموازنة ما بين الموارد المالية المتاحة للمشروعات العامة وإستثماراتها يتساوى مع معدل العائد الحدى على الإستثمار العام . ومن المآخذ التي قد تؤخذ على هذه الطبقة القول بأنه إذا كانت الموارد المالية المتاحة للإستثمار العام محدودة للغاية ، فهناك إحتتمالات أن يتخطى سعر الخصم التوازنى تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال بالقطاع الخاص ، إلا أن هذا القول مردود عليه من ناحية أخرى بأن معدلات العائد الحدى لرأس المال بالقطاع الخاص تعد أعلى عنه فى القطاع العام بحكم تولى القطاع العام مسئولية تنفيذ الكثير من المشروعات غير التجارية .^(١)

(٥/٣) سعر الصرف للنقد الأجنبى ومعاملات أو نسب التمويل :

تتضمن المفردات السعرية لأسعار الكفاءة (تكلفة الفرصة البديلة) وجود بعض المفردات التي تعبر عن المكون الأجنبى ، مع وجود البعض الآخر منها الذى يعبر عن المكون المحلى ، ومن ثم فإن تجميع هذه المفردات أو المقارنة فيما بينها يستلزم بالضرورة تحويل قيمة مفردات المكون الأجنبى (مقاسه بالعملة الأجنبية) إلى ما يعادلها من العملة المحلية ، أو تحويل مفردات المكون المحلى (مقاسه بالعملة المحلية) إلى ما يعادلها من نقد

^(١) Geoyge Irvin, Modern Cost- Benift Methods. Ibid.

أجنبي . وإذا كانت أسعار الصرف للنقد الأجنبي (قيمة الرحدة من النقد الأجنبي معبرا عنها بوحدات النقد المحلي) تعد هي الأداة الطبيعية لعملية التحويل المشار إليها ، إلا أن ذلك يستلزم بالضرورة أن يكون سعر الصرف معبرا عن القيمة الحقيقية للنقد الأجنبي بالمجتمع أى ومعنى آخر عن تكلفة الفرصة البديلة للنقد الأجنبي . ومن الطبيعي أن تكون أسعار الصرف في السوق الحرة للتعامل في النقد الأجنبي أفضل مقياس للتعبير عن القيمة الحقيقية (أو تكلفة الفرصة البديلة) للنقد الأجنبي بالمجتمع حيث تحقق أسعار الصرف السلائدة في هذه الأسواق التوازن ما بين الطلب على النقد الأجنبي والعرض منه . وفي واقع الحال فإن وجود الأسواق الحرة للتعامل في النقد الأجنبي في غالبية الدول النامية يعد وضعاً نادراً بسبب ما يواجه هذه الدول من مشاكل متصلة بميزان المدفوعات ومن ثم تدخلها في سوق النقد الأجنبي . ويغلب في مثل هذه الدول تحديد أسعار الصرف للنقد الأجنبي عند مستويات تقل عن مستوى سعر الصرف المتوقع أن يسود في ظل وجود السوق الحرة للتعامل في النقد الأجنبي ، إلى جانب ما قد يتخذ من إجراءات أخرى بشأن التأثير على حجم وارداتها من العالم الخارجى أو صادراتها إليه . ومن ثم تظهر الحاجة إلى وجود الأساليب اللازمة لتصحيح قيمة سعر الصرف الرسمى للنقد الأجنبي على نحو يعبر بدرجة أكبر وبشكل تقريبي عن القيمة الحقيقية لتكلفة الفرصة البديلة للنقد الأجنبي في مثل هذه الدول . ومن الأساليب التي تستخدم لهذا الغرض ما يمكن ذكره وبإيجاز فيما يلي :

- يصاحب سياسة سعر الصرف المحدد من قبل الحكومات وفي أغلب الأحوال وجود السوق الحرة في النقد الاجنبى بعيدا عن القوانين المنظمة لذلك ، ومن ثم يمكن الاعتماد على أسعار الصرف السائدة في هذه السوق كمؤشر على تكلفة الفرصة البديلة للنقد الأجنبي في المجتمع ، إلا أن ما يؤخذ على هذا الأسلوب هو عدم قانونية هذه السوق ومن ثم وجود المخاطرة امام العمليات غير القانونية لتداول النقد الأجنبي بها ، ومن ثم فإن أسعار الصرف الناشئة عنها قد تتجاوز المستويات التي تعبر عن التكلفة الحقيقية للفرصة البديلة للنقد الأجنبي في المجتمع . أضف إلى ذلك أيضا أن حجم التعامل في هذه السوق يشكل نسبة محدودة من إجمالي التعاملات في النقد الأجنبي في المجتمع . ومن هنا فإن أسعار الصرف المحددة في مثل هذه السوق الحرة غير القانونية قد ينظر إليها على أنها تمثل السقف الأعلى لحدود تكلفة الفرصة البديلة للنقد الأجنبي ، على حين يمثل سعر الصرف الرسمى المحدد من قبل الدولة الحد الأدنى لتكلفة الفرصة البديلة للنقد الأجنبي ، ومن ثم تحدد القيمة الحقيقية لتكلفة الفرصة البديلة للنقد الأجنبي فيما بين هذين الحدين .

- في عام ١٩٧٢ طرحت منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة دليلاً لتقييم المشروعات متضمناً أسلوباً لتقدير تكلفة الفرصة البديلة للنقد الأجنبي أو ما يسمى بسعر الظل للنقد الأجنبي . ويقوم هذا الأسلوب على تقييم تكلفة الفرصة البديلة للنقد الأجنبي على أساس منفعة المستهلك من مجموعة السلع المثلثة في قوائم الواردات والصادرات للمجتمع المعنى ، ومن ثم على أساس استعداد المستهلك للدفع في سبيل الحصول على السلع الداخلة في التجارة الدولية للمجتمع . وفي هذا الإطار تقوم هذه الطريقة على تصحيح أسعار الصوف الرسمى للنقد الأجنبي وفقا لمعامل تصحيح يساوى المتوسط المرجح للنسبة بين الأسعار المحلية (والمعبرة عن

الاستعداد للدفع) ، وأسعار الحدود للسلع البديلة للواردات والسلع التصديرية ، وعلى نحو ما يمكن التعبير عنه فيما يلي ^(١)

قيمة الواردات بالأسعار المحلية + قيمة الصادرات بالأسعار المحلية

معامل التصحيح (أو التمويل) =

قيمة الواردات بأسعار الحدود (سيف) + قيمة الصادرات بأسعار الحدود (فوب)

ومن الطبيعي أن تزيد قيمة المعامل (أو النسبة المرححة) السابق عن الواحد الصحيح بقدر ما يمثل الفروق بين الأسعار المحلية ، وأسعار الحدود لمجموعة السلع التجارية والمثلة فيما يفرض على الواردات من رسوم جمركية ، وما يقدم من دعم على الصادرات (أو يفرض عليها من ضرائب) بالإضافة إلى رسوم الخدمات بالموانئ ، ومصروفات النقل المحلي ، وتكاليف التسويق والتوزيع الداخلي .

ومن ثم فإن الفرق ما بين هذه النسبة المرححة ، والواحد الصحيح إنما يعبر عن قيمة العلاوة التي تكون المجموعات المستفيدة من مجموعة السلع التجارية على استعداد لدفعها في سبيل الحصول على هذه السلع ، وهي ما يعبر عنها من زاوية أخرى بعلاوة النقد الأجنبي والتي بمقتضاها يصحح سعر الصرف الرسمي للنقد الأجنبي في المجتمع المعنى . وذلك على النحو التالي:

تكلفة الفرصة البديلة (سعر الظل) للنقد الأجنبي = سعر الصرف الرسمي × معامل التصحيح (أو التحول)

- ولقد طرح كل من ميرلس وليتيل (في عام ١٩٧٤) ثم سكوير واثان ديرتاك (في عام ١٩٧٥) منهجان آخريان لتحليل المشروعات تضمنتا ضمنا على أسلوب لتصحيح قيمة سعر الصرف الرسمي للنقد الأجنبي على نحو مماثل لما سبق ذكره بالنسبة لأسلوب التصحيح الوارد بدليل منظمة التنمية الصناعية ، وإن كان الاختلاف فيما بينهما يكمن في تقريب الفروق ما بين الأسعار المحلية ، وأسعار الحدود للسلع التجارية وعلى نحو يعادل قيمة التعريفات الجمركية على الواردات ، ودعم الصادرات إلى جانب الاختلاف في طريقة التطبيق . حيث افترضت مناهج كل من ميرلس وليتيل ثم سكوير واثان ديرتاك أن السعر المحلي للسلعة البديلة للواردات يتمثل في سعر استيرادها وصول الميناء المحلي مضافا إليه التعريفات الجمركية ، كما يتمثل السعر المحلي للسلعة التصديرية في سعر تصديرها بالميناء المحلي مطروحا منه قيمة الدعم على الوحدة المصدرة ، ومن ثم فهي تتغاضى عن الفروق ما بين السعر المحلي ، وسعر الحدود والناشئة عن رسوم الخدمات بالموانئ المحلية ، ومصروفات النقل والتسويق والتوزيع الداخلي . وعلى نحو يعكس ضمنا تقدير معامل تصحيح (أو تحويل) سعر الصرف الرسمي للنقد الأجنبي إلى القيمة الحقيقية لتكلفة الفرصة البديلة له ، على النحو التالي :

^(١) UNIDO , Guidelines for project evaluation, united Nations New York, 1972 .

معامل التصحيح (أو التحويل) =

$$\text{قيمة الواردات بأسعار الحدود} - \text{الضرائب الجمركية على الواردات} + \text{قيمة الصادرات بأسعار الحدود} - \text{دعم الصادرات} \\ = \\ \text{قيمة الواردات بأسعار الحدود} + \text{قيمة الصادرات بأسعار الحدود}$$

، تكلفة الفرصة البديلة (سعر الظل) للنقد الأجنبي = سعر الصرف الرسمي × معامل التصحيح (التحويل)

أما من حيث الاختلاف في طريقة تطبيق معامل التصحيح بين دليل منظمة التنمية الصناعية ، ومنهجي بيرلس دليتل وسكويروفان ديرتاك فيرجع إلى أن أسلوب منظمة التنمية الصناعية يقوم على تصحيح قيم المكون الأجنبي السابق تقييمها على أساس سعر الصرف الرسمي على نحو يعكس قيمة العلاوة على النقد الأجنبي (أى تقييمها وفقا للقيمة الحقيقية لتكلفة الفرصة البديلة للنقد الأجنبي) ، أى وبعبارة أخرى فإن أسلوب منظمة التنمية الصناعية يقوم على تضخيم قيمة المكون الأجنبي بما يعادل العلاوة على النقد الأجنبي ، ومن ثم الإبقاء على قيم المكونات المحلية على ما هى عليه (وبعد تقييمها وفقا لمبدأ تكلفة الفرصة البديلة) . أما منهجي ميرلس ، دليتل وسكويروفان ديرتاك فيقومان على تصحيح قيم المكونات المحلية إلى ما يعادلها من النقد الأجنبي مقاسا بالعملة المحلية ، وعلى نحو ما يعكس تضمين قيمة العلاوة على النقد الأجنبي في التقييم ، أى وبعبارة أخرى فإن هذه المناهج الأخيرة تقوم على تكميش قيم المكون المحلى إلى ما يعادلها من النقد الأجنبي مقاسا بالعملة المحلية وبقدر يعادل قيمة العلاوة على النقد الأجنبي ، مع الإبقاء على قيم المكون الأجنبي المقدرة وفقا لسعر الصرف الرسمي على ما هى عليه . ولهذا فإن معامل التحويل الذى تتضمنه المناهج الأخيرة يأخذ صورة معكوس أو مقلوب معامل التحويل الذى يتضمنه دليل منظمة التنمية الصناعية (مع ما يوجد من تباين فيما بينهما من حيث تقريب الفروق بين الأسعار المحلية وأسعار الحدود للسلع التجارية على نحو ما سبق ذكره) ، وذلك على النحو التالى^(١):

معامل التحويل =

$$\text{قيمة الواردات بأسعار الحدود} + \text{قيمة الصادرات بأسعار الحدود}$$

$$(\text{قيمة الواردات بأسعار الحدود} + \text{الضرائب الجمركية}) + (\text{قيمة الصادرات بأسعار الحدود} - \text{دعم الصادرات})$$

ويسمى هذا المعامل بمعامل التحويل المعيارى ، كما تقل نسبته عن الواحد الصحيح . ويمكن استخدامه في تعديل قيمة سعر الصرف الرسمي إلى قيمته الحقيقية ، وذلك من خلال قسمة سعر الصرف الرسمي على هذا المعامل أو بمعنى آخر ضرب قيمة سعر الصرف الرسمي في مقلوب هذا المعادل وعلى النحو التالى :

^(١) Lyn Squire and Herman G. van der Tak, Economic analysis of projects, the world

تكلفة الفرصة البديلة (سعر الظل) للنقد الأجنبي = سعر الصرف الرسمي ÷ معامل التحويل المعياري =

٩

سعر الصرف الرسمي ×
معامل التحويل المعياري

وأخيرا يجدر الإشارة إلى أن كل من الأساليب المشار إليها لتقدير العلاوة على النقد الأجنبي بغرض تقدير تكلفة الفرصة البديلة للنقد الأجنبي ، تتضمن بعض التعديلات الإضافية التي تأخذ في حسابها أثر التغيرات في اتجاهات سياسة التجارة الخارجية بأدواتها المختلفة ، حيث تشتمل هذه التعديلات - وعلى سبيل المثال - على أخذ مرونة عرض الصادرات ، ومرونة الطلب على الواردات في المجتمع المعنى في الحسبان عند تقدير العلاوة على النقد الأجنبي ، وذلك فضلا عن بعض التعديلات الأخرى التي تأخذ في حسابها ترجيح العلاوة على النقد الأجنبي بأهداف التوزيع ما بين الاستهلاك ، والاستثمار ، وبين الفئات الاجتماعية المختلفة .

إن ما سبق الإشارة إليه من أساليب لتقدير تكلفة الفرصة البديلة (سعر الظل) للنقد الأجنبي إنما تمثل محاولات للوصول إلى تقدير تقريبي لسعر الصرف التوازن الذي يمكن أن يسود في وجود سوق حرة للتعامل في النقد الأجنبي والذي يحقق التوازن ما بين العرض والطلب على النقد الأجنبي في المجتمع . وتبنى فلسفة هذه الأساليب على أسس نظرية العرض والطلب والإجراءات التي تتخذ للتأثير عليهما . فإذا ما افترض وكان تحديد سعر الصرف الرسمي عند مستوى أقل من سعر التوازن ، حيث وجود طلب إضافي على النقد الأجنبي ، واستعداد المشتريين لدفع سعر أعلى في سبيل الحصول على احتياجاتهم من النقد الأجنبي ففي هذه الحالة تلجأ الحكومات إلى تقييد الطلب على النقد الأجنبي من خلال فرض التعريفات الجمركية على الواردات ، ووجود نظم الحصص والتراخيص وغيرها من القيود والضوابط بغرض الحد من الواردات (ومن ثم الطلب على النقد الأجنبي) ومن خلال دعم الصادرات بغرض زيادة الصادرات (ومن ثم زيادة العرض من النقد الأجنبي) . أما إذا كان تحديد سعر الصرف عند مستوى أعلى من سعر التوازن ما بين العرض والطلب من النقد الأجنبي ومن ثم وجود عرض إضافي من النقد الأجنبي فيشاهد في هذه الحالة تخفيف القيود على الواردات . وعلى أسس نظرية العرض والطلب والتوازن فيما بينهما من خلال الأدوات المشار إليها ، كانت محاولات الأساليب المشار إليها إلى تقدير قيمة تقريبية لسعر الصرف الذي يمكن أن يسود في حالة وجود سوق حرة للنقد الأجنبي في هذه المجتمعات ، وذلك من خلال إضافة التعريفات الجمركية وغيرها من هوامش التكلفة المحلية على حركة السلع التجارية من الموانئ المحلية إلى الأسواق الداخلية بغرض تقدير التكلفة التي تحملها المستهلك المحلي مقابل النقد الأجنبي الممثل في الواردات أو الصادرات من هذه السلع .

ومع ذلك فإنه يجدر بالدراسة الحالية أن تشير إلى أن تقديرات أي من الأساليب السابقة قد تنحرف وبقدر كبير عن سعر الصرف الذي يعكس التكلفة الحقيقية للفرصة البديلة للنقد الأجنبي إذا ما وجدت السوق الحرة لتداوله ، حيث تبين تقديراتها على أساس العرض والطلب من النقد الأجنبي الممثل في قيمة الصادرات، والواردات السلعية ، دون أن يتضمن ذلك العرض والطلب من النقد الأجنبي ، والممثل في البنود الأخرى لميزان المدفوعات (تحويلات وعمليات جارية ، ورأسمالية) ، والتي تتفاعل (إلى جانب العرض والطلب من الصادرات والواردات السلعية) أيضا في سوق التعامل في النقد الأجنبي ، وتحديد سعر الصرف التوازني ، ومما يؤكد على ذلك أن تطبيق نفس الأساليب المشار إليها على أي من الدول ذات الأسواق الحرة للتعامل في النقد الأجنبي قد يأتي بنتائج تعكس وجود أسعار ظل للنقد الأجنبي في هذه المجتمعات مغايرة لأسعار الصرف السائدة بها . أضف إلى ذلك أيضا أنه إذا كان إستبعاد الرسوم الجمركية من تقديرات تكلفة الفرصة البديلة للسلع التجارية بإعتبارها مدفوعات تحويلية إلى جانب إعدادها من عوامل انحراف أسعار السوق عن أسعار الكفاءة، إلا أن الأساليب المشار إليها لتقدير سعر الظل (تكلفة الفرصة البديلة) للنقد الأجنبي تنطوي في مضمونها إلى إضافة قيمة الرسوم الجمركية إلى سعر السلعة عند الحدود ، ومن ثم تمثيلة عند مستويات قد تغاير وإلى حد كبير المستوى السعري لها إذا ما وجدت السوق الحرة للتعامل في النقد الأجنبي . ومن هنا فإن التفكير في تقدير تكلفة الفرصة البديلة للنقد الأجنبي في إطار العرض الكلي، والطلب الكلي من النقد الأجنبي قد يصل إلى تقديرات أفضل أقرب إلى الواقع .

٤ - معدلات الحماية :

تفرض الحكومات التعريفات الجمركية على الواردات إلى جانب غيرها من القيود كنظام الحصص والتراخيص وغيرها من الإجراءات لأغراض متنوعة والتي قد تختلف من حيث أهميتها النسبية من مرحلة إلى أخرى من مراحل التنمية أو من سلعة إلى أخرى ، فالتعريفات الجمركية تمثل مصدرا من مصادر الإيرادات الحكومية كما أنها قد تفرض مع غيرها من القيود بغرض حماية المنتج المحلي من المنافسة الأجنبية ، وللحد من الواردات ومن ثم الحد من الطلب على النقد الأجنبي . وأيا كان الهدف من فرض التعريفات الجمركية أو غيرها من الإجراءات التي تحد من الواردات، فإن المحصلة النهائية لنتائج ذلك تتمثل بالتعبئة في ارتفاع أسعار السلع المستوردة بالسوق المحلية بسبب التعريفات الجمركية أو الحد من المعروض منها مع وجود القيود الأخرى ، وهو ما يصاحب بالتالي ارتفاع أسعار بدائلها المنتجة محليا ، مما يتبعه بالتالي تزايد الفرض أمام المنتجين المحليين لتحقيق أرباح إضافية ، والتوسع في إنتاجهم والاستحواذ على نصيب أكبر من السوق المحلية . ولهذا تعد حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية المبرر السائد حاليا لفرض التعريفات الجمركية أو غيرها من القيود على الواردات السلعية . وقد تكون الدوافع وراء فرض هذه الحماية انخفاض الكفاءة الإنتاجية للمنتج المحلي المستهدف بالحماية باعتبار الصناعة المنتجة له من الصناعات الوليدة مما يستوجب حمايتها لتمكينها من الاستقرار والاستمرار في نشاطها . وقد يكون الدافع وراء ذلك انخفاض أو انعدام الميزة النسبية للإنتاج المستهدف بالحماية .

إن فرض تعريف جمركية موحدة على جميع الواردات السلعية شأنه في ذلك شأن ضريبة المبيعات على السلع المستوردة ، حيث لا يؤدي إلى تشوهات سعرية بين السلع المستوردة ، إلا أنها تؤدي إلى وجود الحافز أمام المنتجين والمستثمرين المحليين لتخصيص المزيد من الموارد لإنتاج السلع البديلة للواردات ، ومن الطبيعي أن يكون ذلك على حساب الموارد التي يمكن تخصيصها لإنتاج السلع التصديرية أو السلع المحلية الأخرى . ألا أن وجود التعريفات الجمركية على السلع المستوردة بمعدلات متباينة فيما بينها يسبب تشوهات سعرية كثيرة ومتداخلة في السوق المحلية ، تجعل السوق المحلية في صالح البعض من هذه السلع بدرجة أكثر عن البعض الآخر منها وإن كانت تجعل السوق المحلية في صالح السلع البديلة للواردات بشكل عام على حساب السلع التصديرية أو المحلية .

هذا ومن البديهي أن تكون فئات المنتجين والمستثمرين المحليين هي المستفيد الأول من ارتفاع الأسعار بالسوق المحلية والمصاحب لفرض التعريف الجمركية . ويشاركهم في ذلك القوى العاملة المشتغلة في المنشآت الإنتاجية ، كما قد تضم قائمة المستفيدين الموردين ، ومصادر الائتمان وغيرهم . كما أن هناك من الآراء التي ترى في وجود التعريف الجمركية (أو غيرها من القيود على الواردات) وجود منافع أخرى غير مباشرة تفيد سكان المجتمع والناشئة عن توجيه حصيلة الرسوم الجمركية ، وضرائب الدخل عن نشاط الأعمال والعاملين نحو أنشطة أخرى تفيد المجتمع ، إلا أن هناك أيضا من الآراء المناقضة لذلك والتي ترى في وجود التعريف الجمركية (وغيرها من القيود) ، ومن خلال تأثيرها على أسعار السوق ، وجود آثار سلبية على تخصيص الموارد في اتجاه خفض من الكفاءة الإنتاجية على المستوى الكلي للإقتصاد الوطني للمجتمع بما له من انعكاسات سلبية على مستوى المعيشة ، وإن كان ذلك يتوقف بطبيعة الحال على سلوك واختيارات مجموعات المنتجين والمستثمرين المحليين . حيث قد تسعى هذه المجموعات أو البعض منها إلى تخفيض تكلفة الإنتاج إلى المستويات العالمية من خلال رفع الكفاءة الإنتاجية . وذلك بغرض تحقيق أرباح أو مكاسب إضافية أعلى من الأرباح العادية التي يحققونها ، ومستندين في ذلك على زيادة الأسعار الناشئة عن فرض التعريف الجمركية . وقد تقلل هذه المجموعات أو البعض منها ، وبعد فرض التعريف الجمركية ، ظروف السوق على ما هي عليه دون سعي لتحقيق الكفاءة وتخفيض التكلفة مكثفين بما يحققونه من أرباح ناشئة عن ارتفاع أسعار السوق نتيجة لفرض التعريف الجمركية على الواردات . وفي هذه الحالة يتحمل المجتمع تكلفة ضعف الكفاءة في الإنتاج . وفي مقابل المجموعات المستفيدة من فرض التعريف الجمركية (وغيرها من القيود على الواردات) هناك أيضا الفئات المتضررة التي تتحمل أعباء ذلك والممثلين في مجموعة المستهلكين للسلع المستهدفة حيث هناك من يتحمل فاتورة الرسوم الجمركية على الواردات منها ، وهناك من يتحمل الزيادة في أسعار بدائلها المنتجة محليا ، وهو ما يعنى في النهاية حرمان مجموعات المستهلكين من فرص الشراء بأسعار منخفضة ومن ثم حرمانهم من فرص زيادة رفاهيتهم الشخصية⁽¹⁾ .

إن وجود التعريف الجمركية على الواردات من أى من السلع لا يعد هو العامل الوحيد المسئول عن زيادة أسعارها بالسوق المحلية عن تكلفة استيرادها حتى وصولها إلى الميناء المحلي ، بل هناك أيضا من العوامل الأخرى التي تتضمن - وعلى سبيل المثال - الرسوم الجمركية التي تدفع مقابل الخدمات بالموانئ المحلية ، وغرامات التأخير ،

⁽¹⁾ Nathan Associates and chemonics international Inc, Effective rates of protection in Egypt, us-Agency for International development, Cairo, Egypt, 1998 .

وأنتعاب الوكلاء والتي يتقاضونها مقابل إنهاء إجراءات التخلص ، ومصروفات النقل داخل الموانئ المحلية وغيرها ، والتي تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلعة المستوردة بالسوق المحلية بأكثر من قيمة التعريفات الجمركية بمفردها . وهنا إذا كانت الزيادة في أسعار السلع المستوردة بالسوق المحلية عن تكلفة استيرادها وصول الموانئ المحلية تشكل هامش الحماية للمنتج أو الصناعة المحلية فإنه يجدر التمييز ما بين الزيادة السعرية الناشئة عن فرض التعريفات الجمركية ، وبين تلك الزيادة السعرية الناشئة عن بحمل هذه العوامل في مجموعها بما في ذلك التعريفات الجمركية . فمعدل الزيادة السعرية الناشئة عن فرض التعريفات الجمركية تتساوى في الواقع مع معدل التعريفات الجمركية المفروضة ، أما المعدل الإجمالي للزيادة السعرية الناشئة عن مجموع العوامل المشار إليها فيشار إليها بما يسمى بمعدل الحماية الأسمى . وهنا أيضا يجدر الإشارة إلى أنه إذا كانت تكلفة إستيراد السلعة مقومة بالعملة المحلية تتوقف على سعر الصرف المحدد ، فمن الطبيعي أن يكون لسعر الصرف تأثيره على مبلغ التعريفات الجمركية المحددة ، ومن ثم على مقدار الزيادة السعرية الناشئة عنها بالنسبة للسلعة المستوردة . كذلك أيضا فإن العوامل الأخرى المشار إليها والمحددة لإجمالي الزيادة السعرية (هامش الحماية) قد تتأثر بدورها بالسياسات الحكومية المتصلة بها كالضرائب والدعم ، وتطوير البنية الأساسية ذات الصلة بهذه الخدمات إلى جانب درجة الكفاءة في إنجاز الخدمات المتصلة بتداول السلعة منذ وصولها إلى الموانئ المحلية وحتى وصولها إلى السوق المحلي ، وهو ما يعنى وبعبارة أخرى وجود الاحتمالات لتأثر هامش الحماية بالسياسات الحكومية الأخرى بخلاف التعريفات الجمركية ، وبدرجة كفاءة تنفيذ الخدمات المتصلة بتوصيل السلعة إلى السوق المحلي .

إن معدل الحماية الأسمى بالمفهوم المشار إليه يتناول فقط أسعار السلعة سواء كانت سلعة نهائية أو سلعة وسيطة تدخل في إنتاج سلعة نهائية أخرى . وهو ما يعبر وببساطة تقريبية عن نسبة الزيادة في إيرادات المنشأة المنتجة للسلعة البديلة للواردات نتيجة لفرض التعريفات الجمركية (وغيرها من العوامل الأخرى) عن تلك الإيرادات التي يمكن للمنشأة تحقيقها في حالة إقتصاد التجارة الحرة وبدون وجود التعريفات الجمركية . ومن ثم فإن هذا المؤشر يعد مفيدا في تحديد متوسط تأثير إيرادات المنشأة إذا ما تغيرت التعريفات الجمركية أو غيرها من السياسات المؤثرة على العوامل الأخرى المشاركة في تحديد هامش الحماية . وعلى الرغم من ذلك إذا كانت التعريفات الجمركية أو غيرها من السياسات تشمل المدخلات المستخدمة في إنتاج المنشأة ، فإن هذا المؤشر بمفرده قد لا يكون مفيدا في تحديد الأثر النهائي لمجموع هذه السياسات على هامش ودرجة الحماية للمنتج والصناعة المحلية . فاهتمامات المنشأة الإنتاجية لا تقف عند حد التعرف على أثر التعريفات الجمركية وغيرها من السياسات على إيراداتها ، ولكنها تمتد لتشمل تحديد أثرها على القيمة المضافة من نشاطها والتي تمثل ربحية المنشأة على مواردها الرأسمالية المستغلة في الإنتاج إلى جانب أجور العاملين . ولهذا الغرض هناك ما يسمى بمعدل الحماية الفعال والذي يقوم على قياس نسبة الزيادة في القيمة المضافة للوحدة من الناتج في حالة وجود التعريفات الجمركية وغيرها من السياسات المؤثرة على هامش الحماية عن القيمة المضافة للوحدة من الناتج والتي يمكن أن يحققها المنتج في إقتصاد يتمتع بحرية التجارة وغياب الرسوم الجمركية أو غيرها من عوائق التجارة ، أى وبمعنى آخر فإن هذا المؤشر يقوم على قياس نسبة الزيادة في المدفوعات إلى إستثمارات المنشأة والعاملين بها ، مع وجود التعريفات الجمركية وغيرها من عوائق التجارة عنه في حالة تحرير التجارة .

إن في مفهوم معدل الحماية الأسمى ما يعكس إمكانية مقارنته بمعدل التعريفية الجمركية على الواردات من السلعة المعنية ، حيث تكون اهتمامات المستهلكين ، والمستثمرين التعرف على أثر التعريفية الجمركية على أسعار السلعة بالأسواق . أما المنتجين المحليين ، ويشار إليهم في ذلك المستثمرين فتكون اهتمامهم التعرف على الأثر النهائي هيكل التعريفات الجمركية (والضريبة ، والدعم) على السلع النهائية، والسلع الوسيطة على صافي العائد من الموارد المستغلة في نشاطهم الإنتاجي ، فإذا ما وجدت تعريفية جمركية موحدة على كسل من السلعة النهائية والمدخلات الوسيطة المستخدمة في النشاط كان معنى ذلك تساوى معدل الحماية الفعال مع معدل الحماية الأسمى للنشاط المعنى ، إلا أن الأمر يختلف في حالة اختلاف معدلات التعريفية الجمركية على المدخلات الوسيطة عن معدل التعريفية الجمركية على السلعة النهائية ، وكذلك في حالة تباين معدل التعريفية الجمركية من مدخل وسيط إلى آخر . فإذا ما كان المتوسط العام المرجح لمعدل التعريفية الجمركية على المدخلات الوسيطة المستخدمة في النشاط أقل من معدل التعريفية الجمركية على المنتج النهائي للنشاط ، كان معدل الحماية الفعلي للنشاط أكبر من معدل الحماية الأسمى . أما إذا كان متوسط معدل التعريفية الجمركية على المدخلات الوسيطة المستخدمة أعلى من معدل التعريفية الجمركية على المنتج النهائي كان معدل الحماية الفعال للنشاط أقل من معدل الحماية الأسمى .

ومما سبق يمكن أن نخلص إلى أن معدل الحماية الأسمى يعد مؤشرا لقياس أثر التعريفية الجمركية على أسعار السوق ، حيث يؤدي التغير في التعريفية الجمركية إلى تغير أسعار السوق ، ومن ثم فهي تؤثر في قرارات المشترين والمستهلكين ، كما أنها تعد مؤشرا لمدى التوجه نحو تحرير التجارة . أما معدل الحماية الفعال فليس له من تأثير على أسعار السوق ، بل أنه يتحدد جزئيا بأسعار السوق إلى جانب هيكل التعريفية الجمركية والضريبة وغيرها من المحددات ، كما أنها تؤثر في قرارات المستثمرين والمنتجين المحليين ومن ثم التأثير على تخصيص الموارد ما بين الأنشطة المختلفة (٧) . ويمكن التعريف بكيفية تقدير كل من معدل الحماية، واستخدامها بما يزيد من الإيضاح فيما يلي :

(١/٤) معدل الحماية الأسمى : (م.ح.أ)

يعرف معدل الحماية الأسمى (م.ح.أ) لسلعة ما على أنه النسبة ما بين سعر الوحدة منها في السوق المحلي (س.ح) إلى تكلفة الفرصة البديلة للحصول على الوحدة منها (ت.ك) ، في ظل السياسة القائمة للتدخل الحكومي في أسواق السلعة، أو ما يسمى بأسعار المساواة لأسعار الحدود .

$$\text{م.ح.أ} = \frac{\text{س.ح}}{\text{ت.ك}}$$

ويتوقف المدلول الاقتصادي لهذا المؤشر على قيمته حيث إذا ما ازدادت هذه النسبة عن الواحد الصحيح كان مدلول ذلك أن مجموعة المنتجين ، والوسطاء المحليين يتلقون أسعار مرتفعة مقابل إنتاجهم مع وجود التدخل الحكومي في أسواق السلعة عنه في حالة غياب مثل هذا التدخل ، وهو ما يشير بدوره إلى وجود الحماية الإيجابية للمنتجين المحليين ، وإن كان ذلك يشير في نفس الوقت إلى وجود الحماية السلبية بالنسبة لمجموعة المستهلكين ، حيث عليهم أن يدفعوا أسعارا أعلى للحصول على

السلعة مع وجود التدخل الحكومي عنه في حالة غياب هذا التدخل ووجود السوق الحرة لتداول السلعة . أما إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح كان معنى ذلك أن مجموعة المنتجين المحليين يتلقون أسعاراً أقل مقابل إنتاجهم مع وجود التدخل الحكومي في أسواق السلعة عنه في حالة غياب هذا التدخل ووجود السوق الحرة ، وهو ما يشير ضمناً إلى تحمل مجموعة المنتجين ضريبة ضمنية مع وجود التدخل الحكومي ومن ثم وجود الحماية السلبية بالنسبة للمنتج المحلي ، وذلك عكس الحال بالنسبة لمجموعة المستهلكين حيث تشير هذه النسبة إلى أنهم يتلقون أسعاراً أقل مقابل مشترياتهم من السلعة مع وجود التدخل الحكومي عنه في حالة غياب التدخل الحكومي ، وهو ما يعكس بالتالي تلقيهم لدعم ضمني ، ومن ثم وجود الحماية الإيجابية بالنسبة للمستهلك . أما في حالة تساوى هذه النسبة مع الواحد الصحيح كان مدلول ذلك أن كل من مجموعات المنتجين ، والوسطاء ، والمستهلكين بالسوق المحلية يتلقون أسعاراً مساوية لتلك الأسعار التي يمكن أن تسود في حالة غياب التدخل الحكومي ووجود السوق الحرة لتداول السلعة ، وهو ما يعني وبعبارة أخرى أن تأثيرات التدخل الحكومي والتي تنطوي على وجود ضرائب ضمنية على أي من هذه المجموعات تتعادل في قيمتها مع تأثيرات التدخل الحكومي التي تنطوي على وجود دعم ضمني لنفس المجموعة . وكلما ازدادت الفروق ما بين النسبة المشار إليها والواحد الصحيح كان ذلك مؤشراً على كبر تأثير التدخلات الحكومية على تعديل الهياكل السعرية ، وهياكل الحوافز بالنسبة للإنتاج ، والاستهلاك . حيث يعد معدل الحماية الأسمى مؤشراً على الحوافز النسبية من منظور السلع المختلفة ، إلى جانب كونه مؤشراً على تغير هذه الحوافز عبر الزمن .

إن مجموعات منتجي ومستهلكي السلعة إلى جانب المنشآت أو المجموعات القائمة على إعدادها وتجهيزها تعد هي الأطراف الرئيسية المستهدفة بالسياسة الحكومية باعتبار هذه الأطراف هي صاحبة القرار فيما يختص بتخصيص مواردها ، ومن ثم إمكانية التأثير على قراراتها عن طريق أدوات السياسة الحكومية . ولهذا فإن حساب معدل الحماية الأسمى يتطلب بدوره التحديد المسبق للمجموعات المستهدفة بتحليل أثر التدخلات الحكومية في أسواق السلعة ، ثم تقدير كل من : (أ) السعر المحلي ، (ب) وتكلفة الفرصة البديلة للحصول على السلعة ، والتي تعكس إهتمامات كل من هذه الأطراف . أضف إلى ذلك أيضاً وجود احتمالات تبين قيمة السعر المحلي ، وتكلفة الفرصة البديلة للحصول على السلعة ما بين مراكز الإنتاج المختلفة ، وكذلك ما بين الأسواق المختلفة "فضلاً عن احتمالات تبينها من موسم إلى آخر ، ومن ثم يفترض في تقدير كل من هذين المتغيرين أخذ ذلك في الحسبان عن طريق حساب المتوسطات المرجحة لكل منهما .

إن تعريف معدل الحماية الأسمى بالنسبة المشار إليها مع تقييم العوامل المحددة لتكلفة الفرصة البديلة وفقاً لقيمة كل منها مع التدخل الحكومي هو ما يمكن أن يعبر عنه بإجمالي معدل الحماية الأسمى للسلعة ، والذي يعبر بدوره عن الأثر الإجمالي لأدوات التدخل الحكومي في أسواق السلعة متضمناً أثر العوامل الطبيعية . أما في حالة حساب هذه النسبة بعد إستبعاد التشوهات في قيمة العوامل المحددة لتكلفة الفرصة البديلة والناجمة عن التدخل الحكومي في أسواق السلعة ، فهو ما يعبر عنه بصافي معدل الحماية

الأسمي للسلعة^(١) ، والذي يمكن للدراسة الحالية أن تعبر عنه بمعدل الحماية الطبيعية للسلعة في حالة غياب التدخلات الحكومية . والناشئة عن أثر العوامل الطبيعية كتكلفة النقل الداخلي من الموانئ المحلية إلى السوق المحلي ، والرسوم مقابل الخدمات الجمركية وغيرها . وهنا يجدر الإشارة إلى احتمالات أن تكون قيمة هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح في حالة انخفاض التكلفة الحقيقية لإستيراد أو تصدير السلعة وصول الميناء المحلي (سيف أو فوب) عن سعرها بالسوق المحلية بفارق يزيد عن قيمة تأثير العوامل الطبيعية المشار إليها .

إن معدل الحماية الأسمى على المستوى الكلى لقطاع ما يمكن إشتقاقه من تقديرات معدلات الحماية الأسمية لمجموعة السلع المنتمية لنفس القطاع من خلال حساب المتوسط الحسابي المرجح لمعدلات الحماية الأسمية لهذه المجموعة من السلع وفقا لأوزانها النسبية في القيمة الإجمالية لإنتاج القطاع ، وحيث يعبر هذا المعدل عن مدى الحوافز النسبية التي تتضمنها السياسات المتصلة بالقطاع بالقياس إلى غيره من القطاعات الأخرى ، ومن ثم الكشف عن ما إذا كانت السياسة الإقتصادية تنحى إلى تشجيع الإنتاج بالقطاع المعنى من عدمه بالقياس إلى القطاعات الأخرى .

(٢/٤) معدل الحماية الفعال : (م . ح . ف)

يقف المدلول الإقتصادي لمعدل الحماية الأسمى - وكما سبق الإشارة إلى ذلك - عند حد بيان أثر التدخلات الحكومية في أسواق السلعة على أسعارها ، ومن ثم أثرها على إيرادات المنشأة ، إلا أن هذه التدخلات الحكومية قد يكون لها تأثيرها الجوهري أيضا على أسعار المدخلات الإنتاجية ، مما يستلزم تحديد الأثر النهائي لهذه التدخلات على الحافز على الإنتاج من خلال تأثيرها على القيمة المضافة أو صلق العائد من النشاط الإنتاجي ، وهو ما يهدف إليه قياس ما يسمى بمعدل الحماية الفعال والذي يعرف على أنه النسبة ما بين القيمة المضافة مقومه بأسعار السوق ، والقيمة المضافة مقومه بأسعار تكلفة الفرصة البديلة أو ما يسمى بأسعار المساواة بأسعار الحدود :

القيمة المضافة بأسعار السوق (ق . م . س . ح)

معدل الحماية الفعال (م . ح . ف) =

القيمة المضافة بأسعار تكلفة الفرصة البديلة (ق . م . ت . ك)

حيث تعرف القيمة المضافة وفقا لمفهوم معدل الحماية الفعال على أنها الفرق ما بين قيمة الإنتاج وتكلفة المدخلات التجارية ، ومن ثم فهي تعبر عن قيمة العائد على عوامل الإنتاج الأولية المستخدمة من أرض ، وعمل ، ورأس مال بالإضافة إلى العائد على المدخلات غير التجارية .

^(١) Isabelle Tsakok, Agricultural price policy, lbd .

ويمكن التعبير عن تعريف معدل الحماية الفعال في صورة متوسط القيمة المضافة للوحدة المنتجة من الناتج النهائي في الصورة التالية :

$$\text{م.ح.ف} = \frac{(\text{س.ح}) - (\text{م.ت.س.ح})}{(\text{ت.ك}) - (\text{م.ت.ك})}$$

حيث :

م.ح.ف = معدل الحماية الفعلي .
 س.ح = سعر الوحدة من الناتج في السوق المحلي .
 م.ت.س.ح = إجمالي تكلفة المدخلات التجارية للوحدة من الناتج مقومة بالأسعار المحلية .
 ت.ك = تكلفة الفرصة البديلة لوحدة من الناتج أو ما يسمى بأسعار المساواة لأسعار الحدود .
 م.ت.ك = إجمالي تكلفة المدخلات التجارية للوحدة من الناتج مقومة بأسعار تكلفة الفرصة البديلة .

وعلى نحو ما سبق ذكره بالنسبة لمعدل الحماية الأسمى ، يتوقف المدلول الاقتصادي لمعدل الحماية الفعال على قيمة هذا المعدل ، حيث إذا ما ازدادت قيمته عن الواحد الصحيح كان معنى ذلك أن مجموعة المنتجين المحليين يحققون أرباح أعلى على مواردهم المستغلة مع وجود التدخل الحكومي في أسواق السلعة ومدخلاتها الإنتاجية أكثر منه في حالة غياب هذه التدخلات الحكومية ، وهو ما يشير بدوره إلى وجود الحماية الإيجابية للمنتجين المحليين من المنافسة الأجنبية . أما إذا كانت قيمة هذا المعامل أقل من الواحد الصحيح كان معنى ذلك إمكانية تحقيق المنتجين المحليين لأرباح أعلى على مواردهم المستغلة في حالة غياب التدخلات الحكومية في أسواق السلعة ومدخلاتها الإنتاجية (أي في حالة وجود السوق الحرة) عنه في حالة وجود هذه التدخلات ، وهو ما يشير بدوره إلى وجود الحماية السلبية للمنتجين المحليين أمام المنافسة الأجنبية ، أما في حالة تساوى قيمة معامل الحماية الفعال مع الواحد الصحيح كان معنى ذلك تعادل الآثار السلبية مع الآثار الإيجابية للتدخلات الحكومية في أسواق السلعة ومدخلاتها الإنتاجية على عوائد عوامل الإنتاج المستغلة في النشاط الإنتاجي من منظور حماية المنتج المحلي ، حيث تتساوى نتائج التدخلات الحكومية في أسواق السلعة ومدخلاتها الإنتاجية مع النتائج التي يمكن تحقيقها في حالة وجود السوق الحرة وغياب هذه التدخلات . أما إذا كان معامل الحماية الفعال ذو قيمة أقل من الصفر، فلإن في ذلك ما يشير إلى وجود أى من الاحتمالين التاليين :

- أ- إما أن تكون القيمة المضافة المقومة بأسعار السوق المحلية سالبة .
- ب- أو تكون القيمة المضافة المقومة على أساس تكلفة الفرصة البديلة ذو قيمة سالبة فإذا ما وجد الاحتمال الأول (أ) كان معنى ذلك تحقيق المنتجين المحليين لخسائر ، ومن ثم عدم قدرتهم على الاستمرارية في نشاطهم الإنتاجي للسلعة المعنية ما لم يكن هناك دعماً حكومياً لهذا النشاط ، وهو ما يشير بدوره إلى الحاجة إلى تغيير السياسة السعرية المحلية للتغلب على هذه المشكلة . أملاً

إذا ما وجد الاحتمال الثاني (ب) كان معنى ذلك تحقيق المجتمع لخسائر من النقد الأجنبي بإنتاج السلعة محليا حيث تزيد قيمة إستخداماتها من المدخلات التجارية الوسيطة عن قيمة الإنتاج منها . وفي ذلك ما يشير بدوره أيضا إلى الحاجة إلى تحسين الإنتاجية من السلعة المعنية بهدف التغلب على مثل هذه المشكلة .

إن ما سبق الإشارة إليه من قيم لمعامل الحماية الفعلي ما هي إلا مؤشرات نسبية للحافز على الإنتاج ما بين الأنشطة الإنتاجية المختلفة ، حيث لا تعبر عن المستويات المطلقة لقيمة الحافز على الإنتاج . واستنادا على مجموعة معاملات الحماية الفعالة لمجموعة من الأنشطة الإنتاجية يمكن ترتيب الكفاءة النسبية لهذه الأنشطة وفقا لترتيب هذه المعاملات . وعلى الرغم من ذلك يمكن التأكيد على أن مؤشر معدل الحماية الفعال ماهو إلا مؤشر يعكس الدرجة النسبية للحافز الإجمالي على الإنتاج ، وليس بالضرورة أن يكون هو معيار إتخاذ القرار بشأن تخصيص الموارد ما بين الأنشطة الإنتاجية من منظور المنشأة الإنتاجية ، كما أنه قد لا يعبر بدرجة مؤكدة عن درجة كفاءة النشاط الإنتاجي المعنى . فقد يتواجد نشاط إنتاجي يتمتع بدرجة عالية من الحماية الإيجابية (حيث يزيد معدل الحماية الفعال لهذا النشاط عن الواحد الصحيح بنسبة جوهرية) ، إلا أنه يحقق صافي عائد أقل عنه في حالة نشاط إنتاجي آخر يواجه بدرجة حماية أقل إلا أنه يحقق صافي عائد أعلى عنه في النشاط السابق لأرتفاع درجة الكفاءة الإنتاجية به . ومن ثم يكون قرار المنشأة الإنتاجية إختيار النشاط الإنتاجي الأخير ، حيث يصبح المعيار الفعلي لإتخاذ القرار هو صافي عائد النشاط . كما أن معدلات الحماية الفعالة لا تتضمن ما يشير إلى درجة كفاءة الأساليب الإنتاجية المستخدمة في الأنشطة الإنتاجية وما إذا كانت تستخدم الأساليب الأقل تكلفة من عدمه . فقد يغلب على الأنشطة الإنتاجية التي تتمتع بدرجة حماية إيجابية مرتفعة وجود درجة من التراخي في البحث عن الأساليب الإنتاجية الأكثر كفاءة وتطبيقها ، نظرا لضمان تحقيقها لأرباح إضافية مرتفعة في ظل الحماية عنه في حالة ظروف السوق الحرة ووجود المنافسة .

إن معدلات الحماية الفعالة الكبيرة بما تعكسه من وجود سياسة حماية للأنشطة الإنتاجية المعنية قد تشير في مضمونها إلى وجود الإقتصاد في حالة إفراط في الإنتاج من هذه الأنشطة وهو ما قد يشير بدوره إلى ارتفاع التكلفة الحدية للموارد المستغلة بها إلى مستويات تفوق تكلفة الفرصة البديلة لهذه الموارد مقاسه بأسعار المساواة لأسعار الحدود . كما أنها قد تشير أيضا إلى وجود عجز في الإنتاج من هذه الأنشطة مما يشير بدوره إلى احتمالات تحقيق المزارع الموجهة للإستغلال في هذه الأنشطة لعوائد مرتفعة مقاسه بأسعار المساواة لأسعار الحدود عن تلك العوائد المحققة في الأنشطة البديلة الأخرى المنافسة ، وهو ما يعنى في النهاية إمكانية تحسين كفاءة تخصيص الموارد في كلتا الحالتين (الإفراط في الإنتاج/العجز في الإنتاج) بتحرك السياسة السعرية في اتجاه أسعار الحدود (١) .

وعلى نحو مماثل أيضا لما سبق ذكره بالنسبة لمعدل الحماية الأسمى ، فإن تقدير معدل الحماية الفعلي للنشاط الإنتاجي وفقا للنسبة المشار إليها مع تقييم العوامل المحددة لتكلفة الفرصة البديلة وفقا لقيمة

كل منها مع التدخل الحكومي (خاصة بالنسبة لسعر الصرف) هو ما يعبر عنه بإجمالي معدل الحماية الفعال ، والذي يعبر بدوره عن الأثر الإجمالي لأدوات التدخل الحكومي في أسواق السلعة متضمننا أثر العوامل الطبيعية . أما في حالة حساب هذه النسبة بعد إستبعاد التشوهات في قيمة كل من العوامل المحددة لتكلفة الفرصة البديلة والناجمة عن التدخل الحكومي في أسواق السلعة ومدخلاتها الوسيطة (خاصة بالنسبة لسعر الصرف) فهو ما يعبر عنه بصافي معدل الحماية الفعال ^(١)

إن تقدير معدلات الحماية الفعالة ، وفقا للمفهوم المشار إليه من قبل يتطلب بالضرورة تقدير القيمة المضافة ، بالأنشطة الإنتاجية المعنية ، مقومه بأسعار السوق المحلية إلى جانب تقديرها مقومه بأسعار تكلفة الفرصة البديلة ، وهو ما يستلزم بالتبعية المعرفة المسبقة بتوليفة مدخلات الإنتاج المستخدمة في النشاط ، والمعاملات الفنية لعلاقة المدخل الإنتاجي بالإنتاج . وفي هذا الشأن تصنف مدخلات الإنتاج إلى مجموعتين رئيسيتين تضم الأولى منها (أ) مجموعة عوامل الإنتاج الأولية والتي تضم الأرض ، والعمل ، والأصول الرأسمالية ، والتي تصنف أيضا على أنها موارد محلية ، أما المجموعة الثانية (ب) من مدخلات الإنتاج فتتضمن المدخلات الوسيطة التي تستهلك خلال دورة الإنتاج الواحدة ، وحيث تصنف المدخلات الوسيطة بدورها إلى مدخلات تجارية وأخرى غير تجارية . وفي هذا الشأن أيضا قد يذهب التحليل إلى تقسيم مكونات كل من المدخلات الوسيطة غير التجارية إلى مكوناتها التجارية وغير التجارية ، وهكذا إلى أن يصل في النهاية إلى مجموعة من المدخلات الوسيطة التجارية ، والعمل ، ورأس المال . هذا إلا أن إستمرارية التحليل إلى هذا المستوى يعد من العمليات المعقدة نظرا لتعدد وتداخل مراحل الإنتاج السلعي . ولهذا السبب وجدت بعض الطرق لقياس القيمة المضافة من النشاط المعنى تتباين ما بين التبسيط ، والتطوير تبعا لدرجة تصنيف المدخلات الوسيطة وتقسيم مكوناتها إلى تجارية وغير تجارية والتي يتوصل إليها التحليل . ويمكن ذكر هذه الطرق فيما يلي .

أ- طريقة كوردن CORDEN المبسطة :

القيمة المضافة = (قيمة الإنتاج) - تكاليف المدخلات التجارية الوسيطة () .

ووفقا لهذه الطريقة فإن القيمة المضافة للنشاط تعبر عن مجموع عوائد عوامل الإنتاج الأولية من أرض ، وعمل وأصول رأسمالية والمستمرة بشكل مباشر في النشاط الإنتاجي ، بالإضافة إلى عوائد الأرض والعمل ، ورأس المال والمتضمنة بشكل غير مباشر فيما يستخدم من مدخلات وسيطة غير تجارية . ولهذا يمكن تسمية القيمة المضافة وفقا لهذه الطريقة بالقيمة المضافة المباشرة ، وغير المباشرة .

ب- طريقة كوردن CORDEN المطورة :

القيمة المضافة = (قيمة الإنتاج) - تكاليف المدخلات التجارية المباشرة + تكاليف المكون

التجاري للمدخلات الوسيطة غير التجارية () .

^(١) Isabelle Tsakok, Agricultural price policy, Ibd

ووفقا لهذه الطريقة أيضا فإن القيمة المضافة تتضمن كل من القيمة المضافة المباشرة وغير المباشرة.

ج- طريقة بالاسا BALASSA المبسطة :

القيمة المضافة = (قيمة الإنتاج) - تكاليف المدخلات التجارية وغير التجارية).
ووفقا لهذه الطريقة فإن القيمة المضافة تعبر عن القيمة المضافة المباشرة والممتلئة لمجموع عوائد عوامل الإنتاج الأولية من أرض ، وعمل ، وأصول رأسمالية والمستمرة بشكل مباشر في النشاط الإنتاجي .

د- طريقة بالاسا BALASSA المتطورة :

وتأخذ هذه الطريقة في اعتبارها أثر الضرائب أو الدعم على تكلفة المدخلات الوسيطة غير التجارية بالنسبة للمشتريين ، وحيث تشير هذه الطريقة إلى أن وجود الضريبة أو الدعم على بعض مكونات المدخلات الوسيطة وغير التجارية يغير من تكلفة هذه المدخلات ، مما يستلزم إضافتها إلى تكلفة هذه المدخلات في حالة حساب القيمة المضافة بأسعار السوق المحلية ، وخصمها من تكلفة هذه المدخلات في حالة حساب القيمة المضافة بأسعار الحدود ، وذلك على النحو التالي :

- القيمة المضافة بالأسعار المحلية = (قيمة الإنتاج) - (تكاليف المدخلات التجارية المباشرة + المدخلات غير التجارية + الضرائب/ الدعم على المكون التجاري للمدخلات غير التجارية) .
- القيمة المضافة بأسعار الحدود = (قيمة الإنتاج) - (تكاليف المدخلات التجارية المباشرة + المدخلات الوسيطة غير التجارية - الضرائب/ الدعم على المكون التجاري للمدخلات غير التجارية) .

وفي واقع الحال وبشأن هذه الطريقة الأخيرة فإن أسعار السوق المحلية يفترض أنها تعكس قيمة ما تتضمنه المدخلات غير التجارية من ضرائب أو دعم ، كما أن أساليب تقدير أسعار المساواة لأسعار الحدود (تكلفة الفرصة البديلة) لأي من السلع تستبعد في تقديراتها قيمة الضرائب أو الدعم باعتبارها مدفوعات تحويلية (وذلك على نحو ما سبق ذكره بالجزء السابق من هذا الفصل) ، وهو ما يعود بهذه الطريقة إلى نحو مطابق للطريقة السابقة لها ، ومن ثم يظل الفارق بين طرق بالاسا BALASSA وطرق كورون CORDEN أن الأولى تستبعد في تقديراتها للقيمة المضافة كل من المدخلات التجارية المباشرة وغير المباشرة إلى جانب إستبعادها للمدخلات غير التجارية ، ومن ثم فهي تعبر عن القيمة المضافة المباشرة ، أما الطريقة الأخيرة فتستبعد في تقديراتها للقيمة المضافة المدخلات التجارية فقط ومن ثم فهي تعبر عن القيمة المضافة المباشرة وغير المباشرة . وهنا أيضا يجدر بالدراسة الحالية أن تشير إلى أن أي من هذه الطرق لم تتضمن كيفية معالجة احتمالات وجود نوعيات من المنتج المحلي غير التجاري المصاحب لإنتاج

المنتج التجارى المعنى بالنشاط الإنتاجى ، وتضمن قيمتها فى التقديرات ، وهو ما ستشير إليه الدراسة فى نهاية هذا الفصل بشئ من الإيضاح . وهنا أيضا يجدر التساؤل عن كيفية معالجة أهلاك الأصول الرأسمالية عند تقدير القيمة المضافة . فهل يصنف على أنه من المدخلات التجارية أم من المدخلات المحلية ؟ .

وفى الواقع هناك منهجان لمعالجة هذه القضية ، ولكل منهما مبرراته ، وإن كانت تستند على تحديد طريقة تحويل الإستثمار فى الأصول الرأسمالية للمنشأة ، حيث يقوم المنهج الأول على تصنيف الإهلاك على أنه مكون تجارى إذا كان تمويل الاستثمارات عن طريق الاقتراض الخارجى ، على حين يقوم المنهج الثانى على تصنيفه على أنه مكون محلى إذا كانت الاستثمارات فى الأصول الرأسمالية يمكن تخصيصها لتمويل إستخدامات بديلة تنحصر فى السوق المحلية لرأس المال ، وهنا قد تكمن صعوبة تطبيق هذا المبدأ فى احتمالات وجود الإستخدامات البديلة المحلية والأجنبية .

وأخيرا فإن نتائج كل من معدل الحماية الفعلى ، ومعدل الحماية الأسمى بالنسبة لأثر السياسة على الحافز على الإنتاج قد تتطابق إذا كانت قيمة المدخلات التجارية تمثل نسبة محدودة فى إجمالى الإنتاج ، أو إذا كانت السياسة المتبعة تؤثر على أسعار كل من الإنتاج ، والمدخلات فى نفس الإتجاه ، أو إذا كانت تؤثر على أسعار إنتاج النشاط الفعلى إلا أن هذه النتائج قد تختلف إلى حد كبير إذا كانت السياسة المتبعة تؤثر على أسعار كل من الإنتاج ، والمدخلات فى اتجاهات ومعدلات مختلفة ، أو إذا كانت المدخلات التجارية تمثل نسبة جوهرية من قيمة الإنتاج ، وهو ما يكشف عن أهمية تقدير معدل الحماية الفعلى للكشف بصورة أكمل عن أثر السياسة على الحافز على الإنتاج وتحديد أهم الأدوات السياسية فى هذا الشأن . كما يمكن تقدير هذا المعامل على المستوى الكلى لأى من القطاعات وفقا للأوزان النسبية للقيمة المضافة لكل من الأنشطة المثلة لهذا القطاع فى إجمالى القيمة المضافة لهذا القطاع حيث يكشف قيمة هذا العامل عن الأولوية التى تمنحها إستراتيجية التنمية لهذا القطاع بالقياس إلى غيره من القطاعات الأخرى .

(٣/٤) معامل الدعم الفعال (م. ر. ف)

ويقوم هذا المعامل على تضمين معلومات إضافية إلى قيمة معامل الحماية الفعلى ، وتتصل هذه المعلومات بقيمة الضرائب أو الدعم على المدخلات الأولية كالأرض ، ورأس المال باعتبارها تؤثر على قيمة الدخل الذى تحققه المنشأة ، حيث هناك من الأنشطة التى تمنح قروضا مدعمة بغرض تمويل رأس المال العامل ، أو تمنح أراضى بإيجارات مخفضة بغرض تشجيع التوسع فى إنتاجها ، وهو ما يسمح لمثل هذه الأنشطة بتحقيق دخول إضافية بالقياس إلى غيرها ، وهو ما يتم تضمينه فى تقدير معدل الحماية الفعال من خلال ما يسمى بمعامل الدعم الفعال ، وذلك من خلال تعديل القيمة المضافة المقومة بالأسعار المحلية بما يعادل صافى الدعم على المدخلات الأولية ، وذلك كما يلى :

القيمة المضافة بالأسعار المحلية + صافي الدعم على المدخلات الأولية

معامل الدعم الفعال =

القيمة المضافة بأسعار المساواة لأسعار الحدود

حيث يسمح تقدير هذا المعامل بقياس أثر صافي الدعم على المدخلات الأولية على حماية النشاط وذلك على النحو التالي :

معامل الدعم الفعال

الحماية الناشئة عن صافي دعم المدخلات الأولية =

معامل الحماية الفعال

إن تقدير قيمة معامل الدعم الفعال يتطلب بالضرورة تحديد مجموعة الأنشطة الأخرى المفترض مقارنتها بالنشاط الإنتاجي المعنى ثم تحديد قيمة صافي الدعم الذي يتسلمه أو تدفعه هذه الأنشطة البديلة مع المقارنة بصافي الدعم الذي يتسلمه أو يتحمله النشاط المعنى ، حيث يسمح هذا المعامل بتوفير صورة واضحة لوضعي السياسة عن ما إذا كان صافي الدعم الموجه إلى المدخلات الأولية يسمح بتوفير حافز مناسب للنشاط الإنتاجي من عدمه .

(٤/٤) معامل دعم كل من المنتج والمستهلك :

إن معدل الحماية الأسمى يعيد في حقيقته مقياساً للضرائب والدعم الذي يتضمنه الهيكل السعري للسلعة في الأسواق المحلية ، إلا أن من أوجه القصور التي تؤخذ على هذا المقياس - وكما سبق الذكر - عدم تضمنه لما قد يوجد من ضرائب أو دعم على المدخلات الإنتاجية للنشاط الإنتاجي للسلعة . ومن ثم فإذا ما وجدت المعلومات التفصيلية حول ما يتضمنه الهيكل السعري لكل من مخرجات ومدخلات النشاط الإنتاجي للسلعة أمكن للقائمين على تقدير الحافز النسبي على الإنتاج تقدير الدعم الموجه للنشاط دون الدخول في تفاصيل وتعقيدات حسابات القيمة المضافة ، كما يمكن في نفس الوقت تقدير قيمة الدعم الموجه إلى المستهلك ، أو صافي التحويلات ما بين كل من المنتج والمستهلك أو أى من الأطراف الأخرى . وهو ما يساعد بدوره على تحديد صورة أفضل بالنسبة لوضعي السياسة عن أثر السياسة المتبعة على كل من المنتج والمستهلك .

ويمكن قياس الحافز الرئيسي بالنسبة للمنتج من خلال قياس ما يسمى بمعامل دعم المنتج

(م.د.ج) في أى من الصور التالية :

$$\text{معامل دعم المنتج} = \frac{\text{السعر المحلي للمنشأة} + (\text{الدعم} - \text{الضريبة})}{\text{السعر المحلي للمنشأة}}$$

أو

$$\text{معامل دعم المنتج} = \frac{\text{السعر المحلي للمنشأة} + (\text{الدعم} - \text{الضريبة})}{\text{سعر الحدود}}$$

ففي الصورة الأولى إذا كانت قيمة المعامل أكبر من الواحد الصحيح كان ذلك يشير إلى وجود الحماية والخافز النسبي الإيجابي ، أما إذا كان أقل من الواحد الصحيح كان معنى ذلك وجود الحماية السلبية للمنتج ، أما في الصورة الثانية إذا كانت قيمة المعامل قيمة موجبة كان معنى ذلك وجود الحماية الإيجابية ، أما إذا كانت قيمته سالبة كان معنى ذلك وجود الحماية السلبية . كما تعبر الصورة الأولى عن هيكل الخافز النسبي في إطار السياسة المتبعة ، على حين تعبر الصورة الثانية عن الخافز النسبي من منظور الاقتصاد ككل .

وبالنسبة لدعم المستهلك (م. د. س) فيمكن قياسه بأي من الصور التالية :

$$\text{معدل دعم المستهلك} = \frac{\text{سعر الحدود} - (\text{سعر التجزئة المحلي} + \text{الضرائب غير المباشرة})}{\text{سعر التجزئة المحلي}}$$

، أو

$$\text{معدل دعم المستهلك} = \frac{\text{سعر الحدود} - (\text{سعر التجزئة المحلي} + \text{الضرائب غير المباشرة})}{\text{سعر الحدود}}$$

إن مؤشرات دعم المستهلك المشار إليها وإن كانت تعكس حجم الدعم (أو الضريبة الضمنية) الموجه للمستهلك بالنسبة للوحدة الواحدة من الكميات المستهلكة ، إلا أنه بالإمكان استخدامها لتقدير إجمالي التحريكات إلى أو من المستهلك والناشئة عن التغير في السياسة السعرية ، وإن كان ذلك يستلزم بالضرورة تحديد المرونة السعرية لطلب المستهلك على السلعة بغرض تحديد حجم التغير في إجمالي الكميات المستهلكة من السلعة مع تغير السياسة السعرية .

تتنوع السلع والخدمات التي تستهدف أى من الدول توفيرها لأشباع إحتياجات أفراد المجتمع بها، والتي تتنافس فيما بينها على استخدام الموارد المتاحة بالمجتمع من أرض، وعمل، ورأس مال . وبقدر ما يتوافر من هذه الموارد بقدر ما تتحدد درجة إشباع حاجات المجتمع، ودرجة المنافسة على استخدامات الموارد به . هذا وتبعا للدول فيما بينها سواء من حيث الندرة (أو الوفرة) النسبية في ما يتاح لديها من موارد أو من حيث درجة كفاءة استخدام مواردها إما بسبب التباين في الخصائص الطبيعية للموارد المتاحة في كل منها ودرجة التكامل فيما بينها أو بسبب التباين في المعارف والمهارات أو غيرها من الأسباب . ولهذا تقوم التجارة السلعية ما بين الدول إما بسبب إفتقار البعض منها إلى بعض السلع التي لا تسمح ظروفها الطبيعية أو المتاح من مواردها بإنتاجها محليا في نفس الوقت التي تنتج فيه هذه السلعة في دول أخرى، أو بسبب الرغبة في تحقيق المنافع المتبادلة ما بين الدول من خلال التجارة السلعية والتي يمكن أن تنشأ عن التباين فيما بينها من حيث الكفاءة الإنتاجية وتكلفة إنتاج السلع الداخلة في التجارة فيما بينها . ومن المنافع المتبادلة الناشئة عن التبادل التجاري ما بين الدول تلك المنافع الناشئة عن وجود بعض الدول المشاركة التي تتميز بوجود ميزة مطلقة في إنتاج سلعة أو مجموعة من السلع المعنية حيث إنتاجها بتكلفة أقل عنه في غيرها من الدول الأخرى المشاركة، على حين تتميز مجموعة الدول الأخيرة بميزة مطلقة في إنتاج سلعة أو مجموعة أخرى من السلع حيث إنتاجها بتكلفة أقل عنه في مجموعة الدول الأولى، ومن ثم إمكانية الاستفادة كلا المجموعتين من الدول من التبادل التجاري فيما بينها في السلع التي يتميز كل منها بوجود الميزة المطلقة في إنتاجها . ومع ذلك أيضا فقد تتواجد المنافع المتبادلة بين الدول من خلال التجارة السلعية فيما بينها حتى إذا ما وجدت مجموعة الدول المشاركة التي تتمتع بكفاءة إنتاجية مرتفعة ومن ثم وجود الميزة المطلقة في جميع السلع الداخلة في التبادل التجاري عن غيرها من الدول الأخرى المشاركة . حيث تتواجد هذه المنافع المتبادلة إذا ما تخصصت مجموعة الدول الأولى في إنتاج السلعة أو مجموعة السلع التي تتميز في إنتاجها بالدرجة الأعلى من الكفاءة بالقياس إلى غيرها من مجموعة الدول الأخرى، مع تخصص مجموعة الدول الأخيرة في إنتاج السلع التي تتميز في إنتاجها بأدى درجة من عدم الكفاءة . فالدولة أو مجموعة الدول التي تتميز بإنتاج جميع السلع الداخلة في التجارة بكفاءة أعلى عن إنتاجها في الدول الأخرى يمكن أن تحقق مكاسب إضافية إذا ما استوردت السلع التي تنتجها محليا بدرجة أقل من الكفاءة بالقياس إلى غيرها من السلع الأخرى المنتجة محليا، حيث يسمح لها ذلك بتوجيه مواردها نحو زيادة الأنتاج أو التخصص في إنتاج السلع التي تنتجها بدرجة أعلى من الكفاءة . كما أن مجموعة الدول الأخرى التي تنخفض كفاءتها الإنتاجية في جميع السلع الداخلة في التبادل التجاري عنه في حالة المجموعة الأولى فيمكنها الاستفادة من هذا التبادل إذا ما استوردت السلع التي تنتجها بدرجة عالية من عدم الكفاءة حيث يسمح لها ذلك بتوجيه مواردها نحو التوسع أو التخصص في إنتاج السلع الأخرى التي تنتجها بدرجة أقل من عدم الكفاءة . فإذا ما أفترض وجود دولتان (أ)، (ب) ينتج كل منهما السلع (س)، (ص)، وحيث تنصف الدولة الأولى (أ) بارتفاع كفاءتها الإنتاجية ووجود الميزة المطلقة في إنتاج كلا السلعتين وبواقع ٤٥ وحدة من السلعة (س) أو ٥٠ وحدة من السلعة (ص) باستخدام كمية محددة من الموارد . أما الدولة الثانية (ب) فتتصف بانخفاض كفاءتها الإنتاجية عن الدولة الأولى حيث تنتج كلا السلعتين بواقع ١٠ وحدة من السلعة (س) أو ٣٠ وحدة من السلعة (ص) باستخدام نفس الكمية من الموارد . فالدولة الأولى (أ) وإن كانت تتميز بوجود الميزة المطلقة في إنتاج كلا السلعتين محليا إلى أنه

بإمكانها إنتاج السلعة الأولى (س) بكفاءة تزيد نحو ٣٠% عنه في حالة إنتاجها بالدولة الثانية (ب) ، أما إنتاجها من السلعة الثانية (ص) فينتج بكفاءة أعلى عنه في الدولة الثانية (ب) بنحو ٦٧% ، ومن هنا يمكن القول بأن الدولة الأولى تتمتع بميزة نسبية في إنتاج السلعة الأولى . وب نفس المنطق ومن منظور الدولة الثانية (ب) فإنها تنتج السلعة الثانية (ص) بدرجة كفاءة تعادل ٦٠% من كفاءة إنتاجها بالدولة الأولى (أ) . أما إنتاجها من السلعة الأولى فيتميز بدرجة كفاءة تعادل نحو ٢٥% من كفاءة إنتاجها بالدولة الأولى (أ) ، وهو ما يشير بدوره إلى أن عدم كفاءتها النسبية في إنتاج السلعة الثانية (ص) أقل عنه بالنسبة لكفاءتها النسبية في إنتاج السلعة الأولى (س) ، وهو ما يشير إلى وجود الميزة النسبية لإنتاج السلعة الأخيرة (ص) في الدولة الثانية . ومن ثم يمكن لكلا الدولتان أن تحقق منافع متبادلة من خلال التبادل التجاري فيما بينهما في كلا السلعتين إذا ما تخصصت الدولة الأولى (أ) في إنتاج السلعة (س) ، وتخصصت الدولة الثانية (ب) في إنتاج السلعة (ص) ، حيث وجود الميزة النسبية للدولة (أ) في إنتاج السلعة الأولى (س) ، بينما توجد الميزة النسبية للدولة الثانية (ب) في إنتاج السلعة الثانية (ص) .

ولمزيد من الإيضاح لمفهوم الميزة النسبية ومن خلال مفهوم تكلفة الفرصة البديلة ، والمثال الافتراضي المشار إليه . فإذا ما أفترض غياب التبادل التجاري بين الدولتين ، ومن ثم حاجة كل منهما إلى إنتاج احتياجاتهما من كلا السلعتين محليا ، فإن زيادة إنتاج السلعة الأولى (س) بمقدار وحدة واحدة في الدولة الأولى (أ) يقابلة التضحية بنحو ١,٢٥ وحدة من إنتاجها من السلعة الثانية (ص) (أما في حالة زيادة إنتاج نفس السلعة بوحدة واحدة في الدولة الثانية (ب) فيقابلة التضحية بنحو ٣,٠ وحدة من إنتاجها من السلعة الثانية (ص) حيث يلاحظ من ذلك ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج السلعة الأولى في الدولة الأخيرة عنه في الدولة الأولى (أ) . أما في حالة زيادة إنتاج السلعة الثانية (ص) بمقدار وحدة واحدة بالدولة الأولى (أ) فإن ذلك يقابلة التضحية بنحو ٠,٨ وحدة من إنتاج السلعة الأولى (س) في نفس الدولة ، كما أن زيادة إنتاج السلعة الثانية (ص) بوحدة واحدة في الدول الثانية (ب) يقابلة التضحية بنحو ٠,٣٣ وحدة من إنتاج السلعة الأولى (س) في هذه الدولة . وهو ما يشير إلى ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج السلعة الثانية في الدولة الأولى (أ) عنه في الدولة الثانية (ب) . ومن هنا فإن التباين في تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج كل من السلعتين فيما بين كل من الدولتين يسمح بوجود منافع متبادلة إذا ما تم التبادل التجاري فيما بينهما حيث تخصص الدولة الأولى (أ) في إنتاج السلعة الأولى (س) لإنخفاض تكلفة الفرصة البديلة لإنتاجها بها عنه في الدولة الثانية (ب) ، على حين تخصص الدولة الثانية (ب) في إنتاج السلعة الثانية (ص) وذلك لإنخفاض تكلفة الفرصة البديلة لإنتاجها بها عنه في الدولة الأولى (أ) .

إن ما سبق الإشارة إليه من مفاهيم كل من الميزة المطلقة ، والميزة النسبية تشير إلى أن الأولى منها تتضمن المقارنة فيما بين مستويات التكلفة المطلقة لإنتاج السلع ما بين الدول المنتجة ، على حين يتضمن مفهوم الميزة النسبية المقارنة فيما بين تكاليف الفرصة البديلة لإنتاج السلع في الدول المشاركة في التجارة الدولية ، كما تشير ضمنا إلى الكفاءة الإنتاجية في هذه الدول . فالدول التي تتميز بإنخفاض تكلفة الفرصة البديلة لإنتاجها من سلعة أو مجموعة سلعة معينة بالقياس إلى غيرها من الدول تعد أعلى كفاءة نسبيا ومن ثم تتميز بوجود الميزة النسبية في إنتاجها من هذه المجموعة من السلع ، وبالتالي قدرتها على التنافس في السوق الدولية في ظل الأسعار المحددة

والسائدة في السوق الدولية لكل من هذه السلع والمدخلات الوسيطة المتصلة بها ، كما يشارك في ذلك أيضا سعر الصرف للنقد الأجنبي^(١) .

كذلك أيضا فإن مفهوم الميزة النسبية قد يعبر عنه بكفاءة الأنواع المختلفة من الإنتاج في الاقتصاد المحلي في إكتساب أو توفير وحدة واحدة من النقد الأجنبي . فإذا كانت الكفاءة النسبية في الإنتاج تقوم على مقارنة التكلفة الإنتاجية في نشاط ما بالتكلفة الإنتاجية في نشاط بديل محلي ، فإن تكلفة الفرصة البديلة للنقد الأجنبي قد تكون مقياسا مناسباً لهذا النشاط البديل، حيث تعبر عن ما يجب على المجتمع المحلي أن يتحمله في صورة وحدات من العملة المحلية مقابل الحصول على وحدة إضافية من النقد الأجنبي . ومن ثم فإن المقارنة فيما بين سعر الصرف الخاص بسلعة محددة ، وسعر صرف النقد الأجنبي على مستوى الاقتصاد الكلي تعد مؤشرا جيدا على مدى كفاءة الساعات في توفير النقد الأجنبي . فإذا ما كان سعر الصرف الأول أقل من سعر الصرف الثاني ، كان ذلك مؤشرا على أن الإنتاج المحلي من السلعة المعنية يعد طريقا كفيلا لتوفير النقد الأجنبي ، ومن ثم وجود الميزة النسبية في الانتاج من هذه السلعة . وفي الواقع فإن المفهوم الأول للميزة النسبية يتضمن في مضمونه المفهوم الثاني والعكس بالعكس ، فإذا كانت التكلفة الإنتاجية للسلعة أقل عنه في الدول الاخرى المنتجة لها ، فإن في ذلك ما يشير الى امكانية تحقيق المكاسب من التبادل التجاري وبكفاءة إذا ما أنتجت السلعة محليا بغرض التبادل التجاري ، وحيث يعبر عن هذه المكاسب في صورة نقد أجنبي^(٢) .

يقوم قياس الميزة النسبية في إنتاج أى من السلع التجارية - وكما سبق بيانه - على أساس المقارنة ما بين فروق تكاليف إنتاج السلعة المعنية في الدول المشاركة في التبادل ، وحيث تقوم أيضا تقديرات التكلفة على أساس مبدأ تكلفة الفرصة البديلة ، ولهذا فإن إجراء هذه القياسات يتطلب تنفيذ بعض الخطوات والمتمثلة في الآتي :

- تحديد تكلفة الفرصة البديلة للنقد الأجنبي في المجتمع المعنى .
- تقدير القيمة المضافة من النقد الأجنبي للنشاط الإنتاجي المعنى ، وذلك على أساس مبدأ تكلفة الفرصة البديلة لمخرجاته ومدخلاته التجارية . حيث يعبر هذا القياس عن صافي عائد المجتمع من النقد الأجنبي من النشاط المعنى .
- تقدير تكلفة الموارد الأولية المحلية (أرض ، وعمل ، ورأس مال) الى جانب تكلفة المدخلات الوسيطة المحلية المستخدمة في النشاط المعنى ، وذلك على أساس مبدأ تكلفة الفرصة البديلة لكل منها .
- مقارنة تكلفة الموارد الأولية والمدخلات الوسيطة المحلية بصافي العائد من النقد الأجنبي .

^(١) William J. Baumal, Alans- Economics principles and policy, Drgden press, U.S.A, 1994 .

^(٢) Isabelle Isakok, Ibid .

ولقد تضمنت الدراسة في الجزء السابق من هذا الفصل إشارة موجزة عن أسلوب تقدير تكلفة الفرصة البديلة للمخرجات والمدخلات السلعية ولكل من الموارد الإنتاجية الأولية . أما من حيث المقارنة ما بين التكلفة الاحتمالية للموارد الأولية والمدخلات الوسيطة المحلية بصافي عائد المجتمع من النقد الأجنبي فيمكن أن تأخذ أى من الأشكال أو التسميات التالية :

(١/٥) تكلفة المورد المحلي :

ويقوم هذا المؤشر على مقارنة إجمالي تكلفة الموارد الأولية والمدخلات الوسيطة المحلية المستخدمة في النشاط الإنتاجي للسلعة ، بالقيمة المضافة أو صافي العائد من النقد الأجنبي الناتج عن هذا النشاط ، وذلك في صورة النسبة فيما بينهما وعلى النحو التالي :

$$\text{تكلفة المورد المحلي} =$$

إجمالي تكلفة الموارد الأولية والمدخلات الوسيطة المحلية (مقومة بتكلفة الفرصة البديلة للنقد الأجنبي)

القيمة المضافة (أو صافي العائد) من النقد الأجنبي مقومة بتكلفة الفرصة البديلة للنقد الأجنبي

وهنا يجدر الإشارة إلى احتمالات إختلاف مكونات بسط الكسر السابق ، وبالتبعية إختلاف مكونات المقام تبعاً للطريقة المستخدمة في حساب القيمة المضافة والمشار إليها من قبل (طريقة كورردن ، وطريقة بلاسا) مما يستلزم بالتبعية ضرورة توحيد طريقة القياس عند المقارنة ما بين الأنشطة الإنتاجية المتعددة .

ومن الطبيعي وجود الاحتمالات لظهور هذا المؤشر في أكثر من قيمة ، حيث قد يختلف من سلعة إلى أخرى أو من فترة إلى أخرى بالنسبة لنفس السلعة . فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح كان معنى ذلك أن إنتاج السلعة المعنية محلياً يحقق عائداً صافياً من النقد الأجنبي حيث تقل الموارد الأولية والمدخلات الوسيطة المحلية عن قيمة صافي العائد من النقد الأجنبي ، وهو ما يشير بالتبعية إلى وجود الكفاءة والميزة النسبية لإنتاج السلعة محلياً ، وقدورها على المنافسة في الأسواق الدولية . أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد الصحيح كان معنى ذلك غياب الكفاءة والميزة النسبية في إنتاج السلعة محلياً وعدم قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية ، نظراً لارتفاع قيمة تكلفة الموارد الأولية والمدخلات الوسيطة المحلية المستخدمة في إنتاجها عن القيمة المضافة (أو صافي العائد من النقد الأجنبي) المولدة في هذا النشاط . أما في حالة تساوى هذه النسبة مع الواحد الصحيح كان مدلول ذلك تعادل قيمة تكلفة الموارد الأولية والمدخلات الوسيطة المحلية المستخدمة مع القيمة المضافة الناشئة عن هذا النشاط .

هذا ويمكن صياغة المقارنة السابقة في صورة تعبر عن تكلفة توفير وحدة من النقد الأجنبي عن طريق إنتاج السلعة المعنية محليا ، وذلك من خلال قياس القيمة المضافة (أو صافي العائد من النقد الأجنبي) في صورة وحدات نقد أجنبية ، وذلك على النحو التالي :

تكلفة المورد المحلي =

إجمالي تكلفة الموارد الأولية والمدخلات الوسيطة اقليمية (مقومة بتكلفة الفرصة البديلة)

القيمة المضافة في صورة عدد وحدات النقد الأجنبي

ويعبر عن تكلفة توفير وحدة من النقد الأجنبي من خلال إنتاج سلعة ما محليا بما يمكن تسميته بسعر الصرف الخاص بالسلعة المعنية ، حيث يقرر بتكلفة الفرصة البديلة للنقد الأجنبي على المستوى الكلي للاقتصاد (والتي قد تختلف عن سعر الصرف الرسمي) ، فإذا ما كان سعر الصرف الخاص بالسلعة أقل من تكلفة الفرصة البديلة للنقد الأجنبي كان معنى ذلك وجود الكفاءة والميزة النسبية في إنتاج السلعة المعنية محليا وقدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية . أما في حالة ارتفاع قيمة سعر الصرف الخاص بالسلعة عن قيمة تكلفة الفرصة البديلة للنقد الأجنبي على المستوى الكلي للاقتصاد كان ذلك مؤشرا على غياب الكفاءة والميزة النسبية لإنتاج السلعة محليا . أما في حالة تساوى سعر الصرف الخاص بالسلعة مع تكلفة الفرصة البديلة للنقد الأجنبي كان في ذلك ما يشير الى تعادل تكلفة توفير وحدة النقد الأجنبي عن طريق إنتاج السلعة المعنية محليا مع تكلفة تدبيرها من المصادر الاخرى على المستوى الكلي للاقتصاد .

وأخيرا يجدر الاشارة مرة اخرى إلى ما سبق ان تضمنه الجزء السابق من الدراسة (ص ٣٣) من ملاحظة عدم تضمين طرق قياس القيمة المضافة لكيفية معالجة احتمالات وجود نوعيات من المنتج المحلي المصاحب (أو المرتبط) لإنتاج سلعة تجارية في نشاط إنتاجي معين ، وتضمن قيمتها في التقديرات ومن الأمثلة على ذلك ما قد يصاحب إنتاج المحاصيل الزراعية التجارية من منتجات أخرى ثانوية لا تدخل في مجال التبادل الدولي . وهنا ومن منظور الدراسة الحالية فإن إضافة قيمة الناتج الثانوي المحلي مقومة بتكلفة الفرصة البديلة الى قيمة المنتج من السلعة التجارية (أو إضافة نصيب الوحدة من المنتج التجاري من قيمة الناتج الثانوي المحلي إلى سعر الوحدة من المنتج التجاري) يعد ملائما في حالة تقدير معدلات الحماية . ومن مبررات الدراسة في ذلك النظر الى النواتج الثانوية المرافقة للمنتج من السلعة التجارية كعامل من عوامل الحماية الطبيعية شأنها في ذلك شأن تكلفة خدمات تداول السلعة بالمولان المحلية ، وغرامات التأخير أو غيرها من عوامل الحماية الطبيعية المشار إليها من قبل ، أما في حالة تقدير معامل تكلفة المورد المحلي أو سعر الصرف الخاص بالسلعة التجارية فإن خصم قيمة الناتج الثانوي المحلي من القيمة الإجمالية لتكلفة الموارد الأولية والمدخلات الوسيطة المحلية يعد ملائما باعتبار قيمة مثل هذه النواتج الثانوية المحلية تمثل عامل تعويضي طبيعي لجانب من هذه التكلفة .

ويعبر هذا المؤشر عن الفرق ما بين القيمة الإجمالية للنتائج في نشاط إنتاجي محدد ، والتكلفة الإجمالية لجميع المدخلات المستخدمة من موارد أولية ، ومدخلات وسيطة تجارية وغير تجارية ، وحيث تقيم قيمة الناتج وفقا لأسعار تكلفة الفرصة البديلة ، كما تقيم تكلفة كل من المدخلات وفقا لتكلفة الفرصة البديلة لكل منها . فإذا ما كان الفرق بين قيمة الناتج وتكلفة المدخلات موجبا كان ذلك مؤشرا على وجود الكفاءة والميزة النسبية في إنتاج السلعة المعنية محليا ، أما إذا كان الفرق فيما بينهما سالبا كان معنى ذلك غياب الكفاءة والميزة النسبية في إنتاج هذه السلعة محليا . إن هذا المؤشر يحقق نفس النتائج التي يشير إليها مؤشر تكلفة المورد المحلي من منظور الميزة النسبية في الإنتاج حيث يشتق من نفس مفردات معادلة مؤشر تكلفة المورد المحلي . إلا أن ما يجدر الإشارة إليه هنا أيضا ضرورة ملاحظة قياس الناتج من السلع المختلفة في صورة وحدة قياس مشتركة (طن على سبيل المثال) عند ترتيب هذه السلع بغرض تحديد الكفاءة والميزة النسبية في إنتاجها .

إن ما سبق الإشارة إليه من مؤشرات الميزة النسبية ترتبط بعوامل محددة كتكنولوجيا الإنتاج ، ومناطق الإنتاج ، وحجم الإنتاج ، ومستوى طلب الأسواق المحلية والخارجية ، وسعر الصرف حيث إذا ما أسفرت تقديرات هذه المؤشرات عن نتائج مرضية كان قرار التوسع في الإنتاج محل إعتبار بإفتراض بقاء هذه العوامل ثابتة دون تغير يؤدي إلى تغير التكلفة أو العائد أو كلاهما إلا أن مثل هذه التغيرات يعد من الاحتمالات الواردة ، ومن هنا يجدر التمييز ما بين التقديرات التي تعكس الأوضاع الجارية ، وتلك التي تعبر عن التغيرات المتوقعة في هذه العوامل .

إن ما سبق الإشارة إليه من معدلات الحماية ، ومؤشرات الميزة النسبية تتكامل مع بعضها البعض بشأن وضع السياسة الاقتصادية حيث أن لكل منها تطبيقاتها بالنسبة للآخرى . فمؤشرات الميزة النسبية تحدد الأنشطة الإنتاجية ذات الكفاءة والميزة النسبية وتلك التي تغيب بها الكفاءة الإنتاجية والميزة النسبية ، ومن ثم فهي تحدد مسارات التوسع أو الانكماش في الإنتاج السلعي من منظور الكفاءة ، أما معدلات الحماية فتكشف عن أثر التدخلات الحكومية في الأسواق ، على الحافز على الإنتاج ، ومن ثم الكشف عن ما إذا كانت السياسات المخططة تتواءم مع تحقيق الكفاءة الإنتاجية من عدمه الى جانب الكشف عن كفاءة الأدوات التي يمكن أن تساهم في تحقيق الهدف المخطط بدرجة عالية ومواطن تطبيقها ، الى جانب الكشف عن ما قد يوجد من تناقض ما بين هدف الكفاءة في تخصيص الموارد وإستخداماتها ، وغيرها من أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث تساعد هذه المؤشرات واضعي السياسة على التعرف على أثر التدخلات الحكومية في أسواق السلعة على كل من المنتج ، والمستهلك ، والإقتصاد

ككل . وفى هذا الشأن يجدر الإشارة إلى بعض الملاحظات التى يجب أخذها فى الاعتبار من قبل مستخدمى هذه المؤشرات وهى^(١):

- إذا كانت هذه المؤشرات تكشف عن أثر تدخلات الدولة فى أسواق السلعة ومن ثم ما ينشأ عنها من تشوهات سعرية على كل من المنتج ، والمستهلك والإقتصاد ، إلا أنها لا تكشف عن أسباب ما قد يوجد من تشوهات . ومن ثم فقد يكون هناك من التدخلات الحكومية التى تتم بغرض معالجة بعض التشوهات الداخلية فى أسواق السلعة ، وهو ما يلفت الأنظار إلى ضرورة تحديد الدوافع وراء التدخل الحكومى قبل تقرير ما إذا كانت هذه التدخلات تؤدي إلى تخفيض كفاءة تخصيص الموارد من عدمه .
- قد تكشف هذه المؤشرات عن ضعف الكفاءة فى تخصيص الموارد أو استخدامها ومن ثم وجود فاقد إقتصادى ، إلا أن هذا الفاقد قد يكون له مبرراته من قبل الأهداف الإقتصادية والإجتماعية الأخرى دون أهداف الكفاءة .
- إن هذه المؤشرات تعكس إطارا ساكنا لا يتضمن علاقات سلوكية كالتغيرات فى الطلب نتيجة للتغيرات السعرية ، كما أنها لا تتعامل مع قضايا التنمية المتحركة مثل التحولات الهيكلية فى الإقتصاد ، وتنمية إقتصاديات الحجم ، والتى تعد الجوهر الأساسى للتنمية طويلة الأجل . وقد تتدخل الحكومات لخلق تشوهات سعرية عن أسعار الكفاءة استنادا على الميزة النسبية العالمية الساكنة بهدف تغيير الميزة النسبية للإقتصاد على المدى الطويل الأجل . ومن النماذج على ذلك التدخلات الحكومية الهادفة إلى حماية الصناعات الوليدة من المنافسة الأجنبية ومنحها الفرصة للنمو واكتساب الميزات التكنولوجية المتقدمة ، والاستفادة من مزايا إقتصاديات الحجم الكبير وتحقيق الميزة النسبية العالمية فى المستقبل .
- من المنطقي أفضلية استخدام هذه المؤشرات فى تحليل التأثيرات المستقبلية للسياسة أكثر من استخدامها فى تشخيص آثار السياسة السابقة ، ومن ثم فهى قد تعتمد على البيانات والمعلومات الخاصة بالتغيرات المتوقعة مستقبلا فى العوامل المحددة لهذه المؤشرات (مثل الأسعار العالمية للسلع ، تكاليف النقل ، الخ) وهنا يفضل لمستخدمى هذه المؤشرات فى مثل هذه الأحوال إجراء اختبارات الحساسية على التوقعات المستقبلية لهذه المتغيرات لاختبار وتقييم أثر التغيرات بها على النتائج .

^(١) F.A.O. Agricultural price policy, Rome, 1992

الفصل الثاني

هيكل التجارة الخارجية السلعية ، والسلع المستهدفة بالدراسة
والطاقات الإنتاجية ، والاستهلاك منها

الفصل الثاني

هيكل التجارة الخارجية السلعية ، والسلع المستهدفة بالدراسة والطاقات الإنتاجية ، والاستهلاك منها

١- تمهيد :

يتضمن الفصل الخالي من الدراسة التعريف هيكل التجارة الخارجية السلعية ثم تحديد السلع المستهدفة بالدراسة في إطار ما يواجه الدراسة من محددات ، ثم التعريف بالطاقات الإنتاجية المحلية من السلع المختارة والاستهلاك منها .

٢- هيكل التجارة الخارجية السلعية والسلع المستهدفة بالدراسة :

بلغ المتوسط السنوي لإجمالي الصادرات السلعية خلال السنوات ١٩٩٥ - ١٩٩٨ نحو ١١٨٦٩ مليون جنيه ، كما بلغ المتوسط السنوي للواردات منها خلال نفس الفترة نحو ٤٦٢٥٥ مليون جنيه . وتشكل الصادرات من السلع الزراعية والغذائية (الخام ، والنصف مصنعه وتامة الصنع) نحو ١٤,٢١% من إجمالي الصادرات السلعية على حين بلغت الصادرات من السلع الصناعية (متضمنة الوقود) نحو ٨٥,٧٩% من إجمالي الصادرات السلعية خلال هذه الفترة . أما الواردات من السلع الزراعية والغذائية فقد بلغت ما نسبته ٢٥,٤١% من إجمالي الواردات السلعية خلال نفس الفترة على حين بلغت الواردات من السلع الصناعية نحو ٧٤,٥٩% من إجمالي الواردات السلعية ، وذلك على نحو ما تشير إليه الجداول رقم (١)، (٢) .

ويتشكل الجانب الأكبر من الصادرات الزراعية والغذائية من السلع الزراعية الخام حيث بلغت قيمة الصادرات السنوية منها خلال نفس الفترة المشار إليها نحو ١٠٥١ مليون جنيه في المتوسط تمثل نحو ٦٢,٣٣% من إجمالي الصادرات الزراعية والغذائية السنوية خلال هذه الفترة ، ثم تأتي الصادرات من السلع الزراعية والغذائية تامة الصنع في المرتبة التالية حيث بلغت قيمة الصادرات السنوية منها نحو ٥٥٦ مليون جنيه في المتوسط تمثل نحو ٣٣% من إجمالي الصادرات الزراعية والغذائية السنوية خلال هذه الفترة . أما الصادرات السنوية من السلع الزراعية والغذائية النصف مصنعه فقد بلغت نحو ٧٩,٥ مليون جنيه في المتوسط تمثل نحو ٤,٧١% من إجمالي الصادرات السنوية من السلع الزراعية والغذائية خلال الفترة المشار إليها .

وبعد القطن الخام المكون الرئيسى بين الصادرات من السلع الزراعية والغذائية الخام خلال الفترة سابقة الذكر ، حيث بلغت قيمة الصادرات السنوية منه نحو ٤٣٥,٤ مليون جنيه تمثل نحو ٢٥,٨٢% من إجمالى الصادرات السنوية من السلع الزراعية والغذائية .

وتأتى البطاطس فى المرتبة الثانية بعد القطن بين الصادرات من السلع الزراعية والغذائية الخام ، حيث بلغت قيمة الصادرات السنوية منها ٢٢٦,٤ مليون جنيه تمثل نحو ١٣,٤٢% من إجمالى الصادرات السنوية من السلع الزراعية والغذائية ، ثم تأتى بعد ذلك وعلى الترتيب كل من محاصيل البصل ، والبرتقال ، والخضروات البقولية الجافة ثم النباتات الطبية والعطرية ، والفول السودانى ، ثم الطماطم والثوم ، حيث بلغت قيمة الصادرات السنوية من كل منها نحو ٣,٠% ، ٢,٣٧% ، ١,٦٧% ، ١,٥٣% ، ١,٣٣% ، ٠,٣٥% ، ٠,٣٥% من إجمالى قيمة الصادرات السنوية من السلع الزراعية والغذائية خلال الفترة المشار إليها ، وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (١) .

أما بالنسبة للصادرات من السلع الزراعية والغذائية نصف المصنعة فهى تتمثل أساسا فى نفايات السكر والمولاس ، حيث شكلت الصادرات السنوية من كل منها ما نسبته ١,٥٨% ، ٠,٧% من إجمالى الصادرات السنوية من السلع الزراعية والغذائية ، وما نسبته ٤٨,٤% من إجمالى الصادرات السنوية من السلع الزراعية والغذائية نصف المصنعة خلال الفترة سابقة الذكر . كما تعد زيوت الطعام والاستيارين والشحوم هى المكون الثانى من حيث الأهمية فى الصادرات نصف المصنعة بعد نفايات السكر والمولاس ، حيث بلغت قيمة الصادرات السنوية منها ما نسبته ١,٥٣% من إجمالى الصادرات السنوية من السلع الزراعية والغذائية ، وبما يعادل نحو ٣٢,٥% من إجمالى الصادرات من السلع الزراعية والغذائية نصف المصنعة . أما اللحوم الطازجة والمجمدة فتأتى فى المرتبة الثالثة بين الصادرات من السلع نصف المصنعة حيث بلغت الصادرات السنوية منها نحو ٠,٥٢% من إجمالى قيمة الصادرات السنوية من السلع الزراعية والغذائية وبما يعادل نحو ١١,٠% من إجمالى قيمة الصادرات السنوية من السلع الزراعية والغذائية نصف المصنعة .

أما بالنسبة للصادرات السنوية من السلع الزراعية والغذائية تامة الصنع فهى تتمثل أساسا فى الأرز المقشور والذى بلغت قيمة الصادرات السنوية منه ما يقرب من ١٩,١٣% من إجمالى قيمة الصادرات السنوية من السلع الزراعية والغذائية خلال الفترة سابقة الذكر ، وبما يعادل نحو ٥٨,٠% من إجمالى قيمة الصادرات السنوية من السلع الزراعية والغذائية تامة الصنع خلال هذه الفترة . ويلى الأرز المقشور من حيث الأهمية بين الصادرات من السلع الزراعية والغذائية تامة الصنع ، كل من البصل المحفف ، والخضروات المجمدة ثم الخضروات والفاكهة المحفوظة على الترتيب ، حيث بلغت قيمة الصادرات السنوية من كل منها ما نسبته ٣,١٥% ، ٢,٧١% ، ٠,٩٣% من إجمالى قيمة الصادرات السنوية من السلع الزراعية والغذائية وبما يعادل نحو ٩,٥٦% ، ٨,٣٧% ، ٢,٨٢% من إجمالى قيمة الصادرات السنوية من السلع الزراعية والغذائية تامة الصنع ، وحيث تأتى بعد ذلك بعض السلع الزراعية والغذائية الأخرى ، وعلى نحو ما هو مبين بنفس الجدول سابق الذكر .

أما بالنسبة للواردات من السلع الزراعية والغذائية فهي تتشكل من قائمة عريضة من السلع المتنوعة التي تجمع ما بين السلع الخام، ونصف المصنعة، والمصنعة، ويأتي في مقدمة هذه السلع الزراعية الخام من حيث الأهمية النسبية في قائمة الواردات المصرية القمح ثم الأذرة الشامية، والتي بلغت قيمة الواردات السنوية من كل منهما ما نسبته ٢٥,٣٠%، ١١,٣% من إجمالي قيمة الواردات السنوية من السلع الزراعية والغذائية. أما بالنسبة للسلع الزراعية والغذائية نصف المصنعة والتي تستورد غالبا كمدخل وسيط للصناعات الغذائية القائمة فهي تتمثل أساسا في زيوت الطعام والشحوم والدهون والتي بلغت قيمة الواردات السنوية منها ما نسبته ١٤,٣% من إجمالي قيمة الواردات السنوية من السلع الزراعية والغذائية وبما يعادل نحو ٧٢,٣% من إجمالي قيمة الواردات السنوية من السلع الزراعية والغذائية البسيطة. وذلك إلى جانب سلعة السكر الخام التي بلغت قيمة الواردات السنوية منها ما نسبته ٥,١٤% من إجمالي قيمة الواردات السنوية من السلع الزراعية والغذائية، وبما يعادل نحو ٢٦,٠% من إجمالي قيمة الواردات السنوية من السلع الزراعية والغذائية البسيطة. أما بالنسبة للسلع الزراعية الاستثمارية والمثلة أساسا في تقاوى بعض الخضروات فتشكل الواردات السنوية منها نحو ١,٧٣% من إجمالي قيمة الواردات السنوية من السلع الزراعية والغذائية، وحيث تشكل الواردات من تقاوى البطاطس النسبة الغالبة منها على نحو ما يشير إليه الجدول رقم (٢) .

أما بالنسبة للسلع الاستهلاكية التي تستهلك إما في صورتها الخام أو نصف المصنعة أو تامة الصنع فتشكل الواردات السنوية منها نحو ٣٣% من إجمالي قيمة الواردات السنوية من السلع الزراعية والغذائية، ويأتي في مقدمه هذه المجموعة من السلع من حيث الأهمية النسبية في قائمة الواردات المصرية للحوم حيث بلغت الواردات السنوية منها في صورة حيوانات للذبح ولحوم مبردة ومجمدة ما يقرب من ٨,١% من إجمالي قيمة الواردات السنوية من السلع الزراعية والغذائية، ثم يليها في ذلك الألبان ومنتجاتها والتي بلغت الواردات السنوية منها نحو ٤,٤١% من إجمالي قيمة الواردات السنوية من السلع الزراعية والغذائية، أما الواردات من الأسماك فقد بلغت ما نسبته ٢,٢٥% من إجمالي قيمة الواردات السنوية من السلع الزراعية والغذائية، على حين بلغت قيمة الواردات السنوية من السكر المكرر نحو ٢,٠٥% منها، أما الواردات من مجموعة السلع البقولية النباتية والمثلة في العدس، والفول، واللوبياء، والفاصوليا، والبالزلاء الجافة والحمص، فقد بلغت الواردات السنوية منها ما نسبته ١,٩١% من إجمالي قيمة الواردات السنوية من السلع الزراعية والغذائية، وعلى نحو ما هو مبين بنفس الجدول سابق الذكر .

إن المؤشرات السابقة لتركيب كل من الصادرات، والواردات من السلع الزراعية والغذائية تعكس وإلى حد كبير مدى درجة التنافس فيما بين السلع المثلة لكل منها على إستغلال الموارد الزراعية الطبيعية، كما قد تعكس أيضا مدى درجة التناقض فيما بين هدف زيادة الصادرات، أو تخفيض الواردات من تلك المجموعتين من السلع الزراعية والغذائية في إطار الأنماط الإنتاجية لهذه السلع ودورة إستغلال الأراضي الزراعية في إنتاجها. فقصب السكر والذي يعد المادة الخام الأساسية لإنتاج السكر يعد منافسا كاملا لجميع السلع الزراعية والغذائية الأخرى المثلة لكل من مجموعتي السلع التصديرية والبديلة للواردات على إستغلال الأراضي الزراعية باعتباره مسن المحاصيل المعمرة التي تمكث في الأرض الزراعية لبضعة سنوات، وقد يشاركه في ذلك أيضا محصول القطن الذي يمكث في الأرض لفترة تقرب من التسعة أشهر بالإضافة إلى البعض الآخر من المحاصيل البقولية التي تسبق زراعته في

نفس المساحات المترعة به مثل البرسيم التحريش وبعض أصناف المحاصيل البقولية الأخرى من فول وعدس ، وفاصوليا ، وبرسيم تحريش . ومن ناحية أخرى هناك أيضا التنافس بين مجموعة المحاصيل البديلة للواردات والمثلة في كل من القمح ، والفول البلدى ، والشعير وبنجر السكر ، على إستغلال الموارد الزراعية الطبيعية خلال الموسم الشتوى ، ويشاركها في ذلك أيضا من المحاصيل التصديرية كل من البصل الشتوى ، والثوم ، وبعض الخضروات الأخرى . أما في الموسم الصيفى والنيلى فتتواجد المنافسة على إستغلال الموارد الزراعية الطبيعية ما بين المحاصيل الزراعية البديلة للواردات المثلة في الأذرة الشامية ، وفول الصويا ، ومحاصيل البذور الزيتية الأخرى ، ويشلوكلها في ذلك من المحاصيل التصديرية الأرز ، وبعض أصناف الخضروات .

إن وجود التنافس فيما بين المحاصيل الزراعية المشار إليها على إستغلال الموارد الزراعية الطبيعية من ناحية ، إلى جانب وجود التناقض بين هدف زيادة الصادرات من البعض منها ، وهدف تخفيض الواردات من البعض الآخر منها يفرض بالتبعية ضرورة تحديد أولويات التوسع في إنتاج كل من هذه السلع للوصول إلى المستويات المثلى الممكنة من زيادة الصادرات أو تخفيض الواردات من السلع الزراعية والغذائية ، وتحقيق كفاءة استغلال الموارد الزراعية المستغلة، وهو ما تستهدفه الدراسة الحالية . ويكشف الجدول رقم (٣) عن مجموعات المحاصيل المتنافسة على إستغلال الموارد الزراعية الطبيعية خلال كل من الموسم الشتوى ، والموسم الصيفى والنيلى ، والمحاصيل المعمرة المتنافسة معها كما يكشف عن نوعية المحاصيل التى تتنافس أهداف زيادة الصادرات من البعض منها مع أهداف تخفيض الواردات من البعض الآخر منها . إلى جانب الكشف عن المحاصيل المحلية التى تتنافس مع المحاصيل التصديرية أو البديلة للواردات على إستغلال الأراضى الزراعية ، وهو ما يشير ضمنا إلى قائمة السلع الزراعية التى تدخل في كل من قوائم ترتيب الأولويات ، حيث تضم القائمة الأولى من المحاصيل التصديرية كل من البصل والثوم، ومن المحاصيل البديلة للواردات كل من القمح ، والفول البلدى ، والعدس ، والحمص والفاصوليا ، واللوبيا الجافة وبنجر السكر . كما تضم هذه القائمة من المحاصيل المحلية محصول البرسيم المستديم . أما القائمة الثانية فتضم من المحاصيل التصديرية كل من الأرز ، والبطاطس الصيفى ، والنيلى ، والطماطم ، والفول السودانى ، كما تضم من المحاصيل البديلة للواردات كل من الأذرة الشامية ، وفول الصويا ، وعباد الشمس، وذلك بالإضافة إلى محصول الأذرة الرفيعة كمحصول محلى . وتضم كل من القائمتين المشار إليهما من المحاصيل المعمرة محصول القطن والقصب التى تعد من المحاصيل المنافسة للمحاصيل التى تشتمل عليهما القائمتين على إستغلال الموارد الزراعية الطبيعية .

وتمثل مجموعة السلع الزراعية والغذائية التى تتضمنها كل من القائمتين المشار إليهما السلع المستهدفة بالدراسة الحالية .

أما بالنسبة لهيكل التجارة الخارجية من السلع الصناعية وفقا لتصنيفها حسب جدول التعريفات الجمركية فتشير متوسطات الصادرات ، والواردات السنوية منها خلال الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٨ إلى أن المنتجات المعدنية (متضمنة الوقود) تأتى في المرتبة الأولى في قائمة السلع الصناعية التصديرية ، حيث بلغت قيمة الصادرات السنوية منها ما نسبته ٤٦,٠٤% من إجمالي قيمة الصادرات السنوية من السلع الصناعية خلال هذه الفترة ، ثم يليها في

جدول (١)

قيمة الصادرات السنوية من السلع الزراعية والغذائية خلال السنوات ١٩٩٥ - ١٩٩٨

(ألف جنيه)

السلع	السنوات	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	المتوسط السنوى	
						الف جنيه	%
مواد خام:							
- قطن خام		٥١٧٢٥٦	٣١١٨٧٩	٣٧٤٧٢٤	٥٣٧٧٧٤	٤٣٥٤٠.٨	٢٥,٨٢
- بطاطس		٣٤٧٠٠٥	٢٧١٣٩٢	١٤٠٢٣٣	١٤٦٩٥٨	٢٢٦٣٩٧	١٣,٤٢
- طماطم		٦٣٢٧	٥٢٨٢	٤٤٠٩	٧٨٤١	٥٩٦٥	٠,٣٥
- ثوم		٤٠٣٣	٩٢٤٨	٦٥٦٠	٣٦٥٠	٥٨٧٣	٠,٣٥
- بصل		٥٨٥٣٠	٣٧٠٠٨	٤٣٥٥٢	٦٣٩١٧	٥٠٧٥٢	٣,٠
- خضروات بقولية جافة		٣٤٦٢٢	٢٩٢٥٨	٣٠٦١٠	١٨٠٤٠	٢٨١٣٣	١,٦٧
- برتقال		٤٤٠٩٥	٣٨٨٥٠	٤٧٨٩٣	٢٨٨٥١	٣٩٩٢٢	٢,٣٧
- ليمون حامضى		٩٥٦٣	٥٨٣٩	١١٤٨٧	٥٧٣٦	٨١٥٦	٠,٤٨
- فول سودانى		٢٣٠٩٢	١٤١٨٥	٢٤٠٠٥	٢٨٢٣٢	٢٢٣٧٩	١,٣٣
- نباتات طبية وعطرية		٢٠٤٣٠	٢٤٤٠٤	٢٩٦٨٦	٢٨٣٩٧	٢٥٧٢٩	١,٥٣
- بذور عباد شمس		٢٥٩٧	٤٦٠٤	٤٨٤٩	٤٩٥١	٤٢٥٠	٠,٢٥
- أخرى		٢٠٠١٤٩	٢٣٦٣٠٢	١٩٠٣٥٨	١٦٥٣٣١	١٩٨٠٣٥	١١,٧٤
جملة		١٢٦٧٦٩٩	٩٨٨٢٥١	٩٠٨٣٦٦	١٠٣٩٦٧٨	١٠٥٠٩٩٩	٦٢,٣٣
(ب) سلع نصف مصنعة							
- نفايات سكر		٣٠٣٥٦	٢٦٦٢٩	٣٤٢٨٨	١٥٠٦٢	٢٦٥٨٤	١,٥٨
- مولاس		٥٤٥٨	١٩٣٧٤	٨٠١٥	١٤٤٤٩	١١٨٢٤	٠,٧
- لحوم طازجة ومجمدة		١٠٣٧٤	٩٢٤٩	٩٩٥٧	٥٧٤٢	٨٨٣١	٠,٥٢
- أستيارات وشحوم		٧٣٤٢	٣٣٨٤	٣٧٨١٣	١٨٥٨٦	١٦٧٨١	١,٠٠
- زيوت طعام		٦٦٤٧	١٨٥٤١	٥٧٤٤	٤٨٥٠	٨٩٤٦	٠,٥٣
- أخرى		٨٨٤٨	٤٥٧٤	٦٧٨٣	٥٩٠٩	٦٥٢٩	٠,٣٩
جملة		٦٩٠٢٥	٨١٧٥١	١٠٢٦٠٠	٦٤٥٩٨	٧٩٤٩٥	٤,٧١
(ج) سلع تامة الصنع							
- بصل مجفف		٦٩٨٩٤	٥٢٣٨١	٢٩٣٣٦	٥٠٥٣٩	٥٣٠٣٨	٣,١٥
- خضروات مجمدة		٣٥٩٣١	٣٧١١٨	٥٩٤٧٧	٥٣٤٤٩	٤٦٤٩٤	٢,٧٦
- خضروات وفاكهة محفوظة		١٣١٩٠	٩٥٠٣	٣٢٢٧٥	٧٦٩٢	١٥٦٦٥	٠,٩٣
- ثوم مجفف		١٧	١١٥٨	٧١٨	٢٩٠	٥٤٦	٠,٠٣
- خضروات مجففة أخرى		٥٨٢٣	٥٨١٤	٥٧٧٢	٦٥٣٠	٥٩٨٥	٠,٣٥
- أرز مقشور		١٩٢٨١٣	٣٩٨٠٢١	٢٤٢٣٨١	٤٥٦٩٣١	٣٢٢٥٣٧	١٩,١٣
- كسب ومحضرات تغذية حيوان		٤٠٩٣	٣١٩٤	٢٨٩٦	٧٦٤	٢٧٣٧	٠,١٦
- أخرى		١١٤٨٠٩	١٢٢٦٨٧	١٠٦٧٧٢	٩١٠٣٠	١٠٨٨٢٥	٦,٤٥
جملة		٤٣٦٥٧٠	٦٢٩٨٧٦	٤٨٩٦٢٧	٦٦٧٢٢٥	٥٥٥٨٢٥	٣٢,٩٦
إجمالى الصادرات الزراعية والغذائية (١)		١٧٧٣٢٩٤	١٦٩٩٨٧٩	١٥٠٠٥٩٣	١٧٧١٧٥٠١	١٦٨٦٣١٧	١٠٠,٠
إجمالى الصادرات		١١٧٠٣٧٥٧	١٢٠٠٤٠٥٩	١٣٠٨٣٧٩٧	١٠٦٨٥٧٥٩	١١٨٦٩٣٤٣	

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، اعداد مختلفة .

(١) يمثل نحو ١٤,٢% من إجمالى الصادرات المصرية السنوية .

جدول (٢)

قيمة الواردات السنوية من السلع الزراعية والغذائية خلال السنوات ١٩٩٥ - ١٩٩٨

(ألف جنيه)

السلع	السنوات	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	المتوسط السنوى	
						الف جنيه	%
(أ) مواد خام							
- قمح		٢٩٧٥٧٠.١	٣٧٣٧٨٣٨	٢٦٤٣٦١٨	٢٥٣٨.٣٧	٢٩٧٣٧٩٩	٢٥,٣٠
- شعير		٢٦١٥٦	٤١٢١	١٣.٦٥	٤٦٨١	١٢.٠٦	٠.١
- خليط قمح مع شيلم		-	٤٤٦٤٢٣	١٤٧٦٩.٠	٢٢٩١٧٢	٢.٥٨٢١	١,٧٥
- اذرة شامى		١١٨٦٨٨.٠	١٤٧٨٧٤١	١٣١.٢٠٩	١٣١٩٤١٤	١٣٢٣٨١١	١١,٢٦
- فول صويا		٤٧٩١٣	١٢٨٧١٤	١٤٤٦.٠٨	١.٨٤٩٣	١.٠٧٤٣٢	٠,٩١
- بذور زيتية		١٧٨٧٨٦	١٨٢٣٩٩	٢٣.٦٣٢	١٣٨.٧٢	١٨٢٤٧٢	١,٥٥
- أخرى		٥٩٤٣٩٨	٥٣٣٧٣٢	٤٩.٢٣٧	٥٣٧٦٩٧	٥٣٩.١٦	٤,٥٩
جملة		٥٠.٩٨٣٤	٦٥١١٩٦٨	٤٩٨.٠٥٩	٤٨٧٥٥٦٦	٥٣٤٤٣٥٧	٤٥,٤٧
(ب) سلع بسيطة							
- سكر قصب خام		٤٨.١٦.٠	٧.٨٥٤٣	٨٣٧٢٥٦	٢٤٧٨١٨	٥٦٨٤٤٤	٤,٨٤
- سكر بنجر		٨٩٢٥	-	٥٧٥٢٦	٣.٣٩٣	٢٤٢١١	٠,٢١
- انواع اخرى من السكر		١١٦٣.٠	١٢١٣٦	٨٧٨٩	٩٥٧٨	١.٠٥٣٣	٠,٠٩
- زيوت وشحوم ودهون وزيت		١٦٩١٣٧٧	١٥٩٤٩٢٧	١٦٣٥٩١٩	١٧٩٥٩٥٨	١٦٧٩٥٤٥	١٤,٢٩
- طعام		-	-	-	١٥٨٨٤٦	٣٩٧١٢	٠,٣٤
- أخرى		-	-	-	-	-	-
جملة		٢١٩٢.٩٢	٢٣١٥٦.٦	٢٥٣٩٤٩.٠	٢٢٤٢٥٩٣	٢٣٢٢٤٤٥	١٩,٧٦
(ج) سلع استثمارية :							
- بطاطس تقاوى		١٦٩٧٢٥	٩٢٢.٠	١١٨٩١٢	٧٤١٨٢	١١٣٧٥٥	٠,٩٧
- خضر بقولية جافة للبذار		١٤٦.٦	٣٩.٩٢	٢٤٦٢٢	١٨٤٨٤	٢٤٢.١	٠,٢١
- بذور وثمار للبذار		٥٢٧٧٥	٥٢٤٧٦	٦٣٤٨٥	٥٢٦٧٣	٥٥٣٥٢	٠,٤٧
- أخرى		٨٩٧٤	٦٤٨٤	-	٢٦٣٨٤	١.٠٤٦١	٠,٠٩
جملة		٤٢٤٦.٨.٠	٢٠.٢٥٢	٢٠.٧.١٩	١٧١٧٢٣	٢٠.٣٧٦٩	١,٧٣

تابع جدول (٢)

قيمة الواردات السنوية من السلع الزراعية والغذائية خلال السنوات ١٩٩٨ - ١٩٩٥

(ألف جنيه)

السلع	المتوسط السنوي		١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	السنوات
	%	الف جنيه					
(د) سلع إستهلاكية :							
- لحوم وحيوانات للذبح	٨,٠٦	٩٤٧١٣٢	٩٣٣٦,٧	٨٤٥٩٦١	٨١٦٦٣٩	١١٩٢٣٢٢	
- أسماك	٢,٢٥	٢٦٤٣,٢	٣,٦٥١٣	٢٥٣٥٢٨	٣,٣٩٥,٠	١٩٣٢١٨	
- ألبان وقشطة مركزة	١,٥٠	١٧٦٧٨٧	١٧٤٠,٨١	١٧٤٩٩١	١٧٥٣٧,٠	١٨٢٧٠,٥	
- زيت وسمن	١,٨٧	٢١٩٧٧٤	١,٤٧٥٦	١٩٩,٦٩	٣١٢٨٥٢	٢٦٢٤١٨	
- جبن	١,٠٤	١٢٢,١٨	١١٩٢,٠٠	١٢٤١٨٣	١١٩٤٧٩	١٢٥٢١١	
- بازلاء	٠,٠٢	٢٣,٠	٢٣٩٨	١٦٩٨	٢٢٤٩	٢٨٧٣	
- حمص	٠,٦	٦٩٨٩	٨٩٦٧	٧٨٣,٠	٨٥٦٥	٢٥٩٢	
- لوبيا جافة	٠,٠٦	٧٣٧٤	٧٢٣١	٥٥٩٥	٨٥٨,٠	٨٠٨٨	
- فاصوليا جافة	٠,٠٦	٦٨٧٧	٤٦,٠٤	٥٩٧,٠	٦٤٩٢	١,٠٤٤,٠	
- عدس	١,١٥	١٣٥٥٤٤	١٧٤٢٩٨	١٦٢٢٧٤	١٤٤٩٦٤	٦,٦٣٩	
- فول بلدى	٠,٥٦	٦٥٦٣٥	٢٢٥٨٢	٢,٠٥٤٤	٩,٠٤٢٧	١٢٨٩٨٦	
- بقول جافة اخرى	-	٢٨١	-	٧١٢	٢,٠٨	٢,٠٥	
- دقيق قمح	٠,٨٢	٩٦٢١٤	٨١٣٣٨	٥٨٤٨٣	٤٢٦٦٦	٢,٢٣٦٩	
- سكر قصب مكرر	٠,٧١	٨٢٩٧٥	٨٦٩٩٩	١٣٢,٩,٠	٣٥٢٥,٠	٧٧٥٦,٠	
- سكر بنجر مكرر	١,٣٤	١٥٧,٠,٠	٢٤٤٦٤,٠	١٤٥٥٩٧	٨٥٧٢٥	١٥٢٣٥٨	
- كسب	٣,٥٧	٤١٩٤٩٤	٥٢٦٣٤٤	٥٢٣٦٧٤	٤٠,٨٢٥٩	٢١٩٧,٠,٠	
- أخرى	٩,٩٥	١١٦٩٣,٠,٠	١٤٦٤٤٧,٠	١١٧,٠٥٤٩	١,٠٣٦٧٩٤	١,٠٥٣٨٧	
جملة	٣٣,٠١	٣٨٨,٠,٧٩	٤٢٦,٠٢٨	٣٨٣٢٧٤٨	٣٥٩٨٤٦٩	٣٨٢٧,٠,٧١	
إجمالى الواردات الزراعية والغذائية (١)	١٠٠,٠	١١٧٥٣١٤٩	١١٥٥١٩١,٠	١١٥٥٩٣١٦	١٢٦٢٦٢٩٥	١١٢٧٥,٠,٧٧	
إجمالى الواردات		٤٦٢٥٥١٢٢	٥٦,٢٥٩٣٦	٤٤٨٨٥٧٦٥	٤٤٢١٧٨٥٧	٣٩٨٩,٠,٩٣٠	

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، أعداد مختلفة .

(١) تمثل نحو ٢٥,٤١ % من إجمالى الواردات السنوية .

جدول رقم (٣)

قوائم (مجموعات) المحاصيل الزراعية والغذائية المتنافسة
على إستغلال الموارد الزراعية الطبيعية

نوعية السلعة الأسواق	المجموعة الأولى (محاصيل شتوية)	المجموعة الثانية (محاصيل صيفية ونيلية)
١- سلع تصديرية	١- بصل ٢- ثوم ٣- خضروات بقولية طازجة ٤- قطن	١- بطاطس ٢- طماطم ٣- فول سوداني ٤- أرز ٥- قطن
٢- سلع بديلة للواردات	١- قمح ٢- فول ٣- عدس ٤- حمص ٥- فاصوليا جافة ٦- لوبيا جافة ٧- بنجر السكر ٨- قصب السكر	١- فول صويا ٢- عباد شمس ٣- أذرة شامى ٤- قصب السكر
٣- سلع محلية	١- برسيم مستلثم	١- أذرة رفيعة

ذلك مجموعة المواد النسيجية ومصنوعاتها ثم مجموعة المعادن العادية ومصنوعاتها وعلى الترتيب ، حيث بلغت قيمة الصادرات السنوية من كل منهما نحو ٢٩,١٤% ، ١٠,٥٨% من إجمالي قيمة الصادرات من السلع الصناعية خلال نفس الفترة . ثم تأتي بعد ذلك مجموعة الصناعات الكيماوية والتي بلغت الصادرات السنوية منها ٦,٥٦% من إجمالي قيمة الصادرات من السلع الصناعية ، ثم تأتي بعد ذلك بقية المجموعات السلعية الأخرى وعلى الترتيب الذى يشير إليه الجدول رقم (٤) . أما بالنسبة للواردات من السلع الصناعية فتشكل الواردات من مجموعة الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية النسبة الأكبر منها حيث بلغت نحو ٢٨% من إجمالي الواردات من السلع الصناعية خلال نفس الفترة سابقة الذكر ثم يليها فى ذلك وعلى الترتيب الواردات من مجموعة المعادن العادية ومصنوعاتها (١٤,٢٦%) ثم مجموعة الصناعات الكيماوية (١١,٧%) ثم المجموعات السلعية الأخرى وعلى نحو ما يشير إليه نفس الجدول سابق الذكر .

وبالنسبة لمجموعة السلع الصناعية المستهدفة بالدراسة الحالية ، فإن القصور فى البيانات المتاحة عن الأنشطة الإنتاجية الصناعية (بالنسبة للدراسة الحالية) مع محدودية الموارد البشرية والمالية المتاحة للدراسة قد فرضت اقتصار الدراسة الحالية على كل من صناعة الأسمدة الكيماوية ، وصناعة السكر، حيث أمكن الحصول على المعلومات المتصلة بكل منهما من ناحية ، إلى جانب ما تمثله كل من هاتين الصناعتين من أهمية بالنسبة للنشاط الإنتاجي الزراعى من ناحية أخرى كما أن صناعة الأسمدة ذاتها من ناحية أخرى تشكل الصادرات السنوية منها ما يقرب من ١٨% من إجمالي الصادرات من السلع الكيماوية ، على حين تشكل الواردات منها نحو ١٣,٥% من إجمالي الواردات من السلع الكيماوية خلال نفس الفترة المشار إليها من قبل . كما أن صناعة السكر ذاتها تمثل المرحلة النهائية فى إعداد المخرج النهائى للمحاصيل السكرية فى صورتها الصالحة للإستهلاك النهائى مما يستلزم بالتبعية تضمينها فى الصناعات المستهدفة بالدراسة ، حيث يساعد ذلك على تحديد درجة كفاءة إستغلال الموارد فى مرحلة تصنيع المحاصيل السكرية بالقياس إلى درجة كفاءة إستغلال الموارد فى مرحلة إنتاج المحاصيل السكرية ذاتها ومن ثم الوقوف على العوامل المسئولة عن وجود الميزة النسبية فى إنتاج المحاصيل السكرية من عدمه .

٣- الطاقة الإنتاجية والاستهلاك من السلع المستهدفة بالدراسة :

(١/٣) السلع الزراعية والغذائية :

تحدد الطاقة الإنتاجية من أى من السلع الزراعية والغذائية بمساحة ما يخصص من أراضي زراعية لإنتاجها ، ويمتوسط إنتاجية الأرض الزراعية منها ، كما تحدد التغيرات فى الطاقة الإنتاجية منها واتجاهاتها بالتغير فى كل من هذين العاملين واتجاهاته ، والتي تتأثر بدورها بطبيعة السياسات الزراعية ، وما تنطوى عليه محصلتها النهائية من حافز على تغيير المساحة المترعة بها أو تطبيق الأساليب التكنولوجية التى تنطوى نتائجها على زيادة إنتاجية الأراضي الزراعية منها . وإذا كان للحافز النسبى تأثيره على تحديد المساحات المترعة من أى من السلع الزراعية ، واتجاهات التغير بها ، إلا أن هناك من العوامل الفنية والتكنولوجية الأخرى التى تشارك فى تحديد الطاقة الإنتاجية لأى من هذه السلع ، ومن أهم هذه العوامل

جدول رقم (٤)

هيكل الصادرات ، والواردات السنوية من السلع الصناعية خلال الفترة
١٩٩٥ - ١٩٩٨ ، حسب جدول التعريفات الجمركية

الاقسام	الصادرات	الواردات
١- المنتجات المعدنية	٤٦,٠٤	٦,١٥
٢- الصناعات الكيماوية (١)	٦,٥٦	١١,٧١
٣- الراتنجات واللدائن	١,٤٤	٨,١٧
٤- الجلود والفراء ومصنوعاتها	٠,٤٦	٠,٠٦
٥- الخشب والفراء وموضوعاتها	٠,٤٦	٠,٠٦
٦- اوراق ومصنوعاتها	٠,٦٧	٥,٣٤
٧- المواد النسيجية ومصنوعاتها	٢٩,١٤	٤,٦٣
٨- أحذية وأغطية رأس ومظلات	٠,٢٩	٠,١٢
٩- مصنوعات الحجر والجبس	١,٩١	١,٤٥
١٠- لؤلؤ وأحجار كريمة	٠,٠٣	٠,٣٨
١١- معادن عادية ومصنوعاتها	١٠,٥٨	١٤,٢٦
١٢- آلات وأجهزة ومعدات كهربائية	٠,٥٩	٢٧,٩٥
١٣- معدات نقل	٠,٢٩	٧,٠٤
١٤- أدوات وأجهزة البصريات	٠,٠٨	٢,٩٨
١٥- أخرى	١,٦٥	٣,١١
الإجمالي	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : حسب من :

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، أعداد مختلفة .

(١) تشكل الصادرات من الأسمدة نحو ١٨% من إجمالي الصادرات من الصناعات الكيماوية كما تشكل الواردات

منها نحو ١٣,٥% من إجمالي الواردات من الصناعات الكيماوية .

ما يعرف بالدورة الزراعية والتي تتحدد وفقا لنوعية المحصول الرئيسى المحدد لها ، والتي لاتسمح بتكرار زراعته على نفس الأرض الزراعية إلا بعد فترة دورية ، كما تسمح بتعاقب زراعة المحاصيل المتنوعة على نفس الأرض الزراعية على نحو لايسمح بإجهاد التربة الزراعية . ومن الدورات الزراعية المعروفة بالزراعة المصرية دورة القطن ، والتي يعد محصول القطن هو المحصول الرئيسى بها . وقد تكون هذه الدورية دورة ثنائية حيث يشغل محصول القطن بها نصف المساحة المترعة ولا تسمح بتكرار زراعته على نفس الأرض الزراعية إلا مرة واحدة كل عامين ، على حين تتعاقب زراعة المحاصيل الموسمية الشتوية ثم الصيفية والنبيلية على النصف الآخر منها ، كما قد تكون هذه الدورة دورة ثلاثية حيث يشغل القطن ثلث المساحة المترعة ولا تسمح بتكرار زراعته على نفس الأرض الزراعية إلا مرة واحدة كل ثلاث سنوات . وقد تكون هذه الدورة دورة رباعية . . . وهكذا . وهناك من الدورات الزراعية الأخرى التى تتسبب إلى محصول القصب فى مناطق زراعته والتي يعد هو المحصول الرئيسى بها ، وحيث تصل فترة مكث المحصول بها ما بين ٤-٦ سنوات ، على حين تتعاقب زراعة المحاصيل الموسمية الشتوية ، والصيفية والنبيلية على المساحة المترعة فى هذه المناطق . كما يحكم تعاقب زراعة المحاصيل الموسمية الشتوية ، والصيفية والنبيلية على نفس الأرض الزراعية خلال السنة الزراعية ومن عام إلى آخر أيضا نوعية المحصول وما يتصف به من نوعية العناصر الغذائية التى يمتصها من باطن التربة الزراعية إلى جانب درجة تعمق جذوره فى التربة الزراعية ، حيث هناك من المحاصيل الزراعية ذات الجذور الليلية السطحية ، كما أن هناك من المحاصيل الزراعية ذات الجذور المتعمقة ، ومن ثم يعمل المنتج الزراعى على تخصيص الأراضى الزراعية على نحو ما يسمح له بالحفاظ على خصوبة التربة الزراعية دون إجهادها .

ويشير الملحق رقم (١) إلى هيكل تخصيص الأراضى الزراعية فيما بين كل من المحاصيل الزراعية خلال الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٨ بالقياس إلى هيكل تخصيصها بين المحاصيل المترعة منها خلال السنوات ١٩٩٠ - ١٩٩٢ ، حيث يشير إلى أن المساحة المترعة بالمحاصيل الزراعية المعمرة والممتلئة فى الحدائق والنخيل ، والقصب ، والرسم الحجازى تشغل نحو ١٧,٩% من إجمالى مساحة الأراضى الزراعية المترعة خلال هذه الفترة ، على حين بلغت المساحة الأرضية المترعة بالمحاصيل الموسمية ما نسبته ٨٢,١% منها ، كما تشغل المساحات المترعة بالقطن خلال نفس الفترة نحو ١٣,٧% من إجمالى المساحة المترعة بالمحاصيل الصيفية والنبيلية ، على حين تشغل المساحة المترعة بمحاصيل الحبوب نحو ٦١,٧% منها ، كما تشغل المساحة المترعة بالمحاصيل الزيتية نحو ٣,٨٦% من إجمالى المساحة المترعة بالمحاصيل الصيفية والنبيلية ، أما محاصيل الخضروات الصيفية والنبيلية فتشغل ما نسبته ١٦,١٢% منها . أما بالنسبة للمحاصيل الموسمية الشتوية فتشكل المساحات المترعة بمحاصيل الحبوب نحو ٤٢,٤% من إجمالى المساحة الأرضية المترعة بها على حين تشكل المساحات المترعة بالمحاصيل البقولية الشتوية نحو ٧,١% منها . كما تمثل المساحات المترعة بالخضروات الشتوية نحو ٩,٥٣% من إجمالى المساحة الأرضية المترعة بالمحاصيل الموسمية خلال الموسم الشتوى ، على حين تمثل المساحات المترعة بمحصول الرسم المستلثم والتحريش نحو ٣٨,١% منها .

إن المقارنة فيما بين هيكل تخصيص الأراضي الزراعية فيما بين المحاصيل المزروعة خلال الفترة المشار إليها بالقياس إلى هيكل تخصيصها في الفترة السابقة لها (١٩٩٠ - ١٩٩٢) تشير إلى زيادة التوزيع النسبي للأراضي المزروعة لصالح كل من الحدايق ، والخضروات الشتوية والصفية والنيلية ، ومحاصيل الحبوب الشتوية وبنجر السكر ، والمحاصيل الزيتية على حساب غيرها من المحاصيل الأخرى خلال الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٨ عنه خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٢ وهو ما قد يفسر جزئيا زيادة مساحة الأراضي الزراعية الجديدة التي تسود زراعة الحدايق والخضروات بها ، كما يضاف إلى ذلك أيضا تأثير العوامل الاقتصادية المحفزة على التوسع في زراعة مجموعات المحاصيل المشار إليها بمعدلات أكبر عنه في حالة المحاصيل الأخرى . وإذا كان من الملاحظ تناقص المساحات المزروعة بالأقطان مع تناقص وزنها النسبي في إجمالي المساحة الأرضية المزروعة بالمحاصيل الموسمية مما يسمح بزيادة المساحات المزروعة بغيرها من المحاصيل الموسمية الشتوية ، والصفية والنيلية ، إلا أن ذلك وفي المقابل يشير إلى وجود الإمكانيات في التوسع في زراعة الأقطان إذا ما توفرت العوامل الاقتصادية المحفزة على ذلك ، حيث لم تصل بعد المساحات المزروعة فيه إلى المستويات المماثلة لحالة تنفيذ الدورة الرباعية أو الثلاثية أو الثنائية للقطن . ومن أهم الملاحظات التي يمكن إستشرافها أيضا من هيكل تخصيص الأراضي الزراعية بين المحاصيل المزروعة خلال الفترة الأخيرة من منظور المحاصيل المجهدة للتربة الزراعية ، وتلك التي تزيد من خصوبتها ، وجود الإمكانيات للتوسع في زراعة محاصيل الحبوب الشتوية على حساب المساحات المزروعة بالمحاصيل البقولية ، حيث ما زالت المساحات المزروعة لمجموعة المحاصيل الأخيرة (فول / عدس / حلبة / حمص / ترمس / برسيم) والتي تزيد من خصوبة التربة الزراعية تفوق المساحات المزروعة بمجموعة محاصيل الحبوب الشتوية المجهدة للطبقة السطحية للتربة الزراعية ، كما أنها لم تصل بعد إلى مستوى المساحات المعادلة لتنفيذ الدورة الثلاثية لزراعتها .

وبالنسبة للعامل الآخر المحدد للطاقة الإنتاجية من هذه السلع والمثل في إنتاجية الأرض الزراعية منها فيشير إليه الملحق رقم (٢) والذي يتضمن تطور إنتاجية الفدان من المنتج الرئيسي من المحاصيل الزراعية والغذائية المستهدفة بالدراسة خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٨ ، والذي يعكس وجود الاتجاه العام لزيادة الإنتاجية الزراعية منها خلال هذه الفترة ، وإن كان يعكس في نفس الوقت الخاصية المميزة لهذه الأنشطة الإنتاجية من حيث تذبذب إنتاجية الفدان منها من عام إلى آخر ، لتأثر الإنتاجية بالعوامل والظروف المناخية والبيئية السائدة والتي قد تختلف نسبيا من عام إلى آخر . كما يشير الملحق رقم (٣) إلى المنتج الثانوي من هذه المحاصيل ، والمثل غالبا في الأتبان والأحطاب ، وذلك خلال السنوات ١٩٩٦ - ١٩٩٧ .

ويتضمن الجدول رقم (٥) بالدراسة تقديرات الاستهلاك السنوي من مجموعة المحاصيل الزراعية والغذائية المستهدفة بالدراسة خلال السنوات ١٩٩٥ - ١٩٩٨ ، كما يتضمن نسبة الإكتفاء الذاتي في الاستهلاك منها خلال هذه الفترة ، حيث يشير إلى أن نسبة الإكتفاء الذاتي في الاستهلاك من كل من القمح ، والشعير ، والاذرة الشامية خلال هذه الفترة قد بلغت نحو ٥٤,٤ % ، ٨٦,٥ % ، ٦٧,٥ % على الترتيب . كما بلغت نسبة الإكتفاء الذاتي في الاستهلاك من المحاصيل البقولية والمثلة في كل من

الفول البلدى ، والعدس ، والحمص نحو ٩٠,٦% ، ٨٣,٨% ، ٧٤,٥% بالنسبة لكل منها على الترتيب أما مجموعة محاصيل البذور الزيتية التى تضم كل من فول الصويا ، وعباد الشمس ، والسهم (وباستثناء الفول السودانى) فقد بلغت نسبة الإكتفاء الذاتى فى الاستهلاك منها نحو ٣٦,٢% خلال هذه الفترة .

بالنسبة لمجموعة المحاصيل الزراعية والغذائية التصديرية والمثلة فى كل من البصل ، والثوم ، والأرز ، والفول السودانى ، والخضروات البقولية الطازجة ، والخضروات البقولية الجافة فقد بلغت نسبة الإكتفاء الذاتى فى الاستهلاك من كل منها وعلى الترتيب نحو ١١٧,٨% ، ١٠٢,٠٠% ، ١٠٨,٦% ، ١٠٨,٧% ، ١٠٢,١% ، ١١٣,٦% خلال نفس الفترة . كما بلغت نسبة الإكتفاء الذاتى فى الاستهلاك من كل من البطاطس ، والطماطم نحو ١١٨,٣% ، ١٠٠,٢% على الترتيب خلال هذه الفترة . أما بالنسبة للأقطان طويلة التيلة ، وطويل وسط والى تزرع بغرض الاستهلاك المحلى ، والتصدير ، فقد بلغت نسبة الإكتفاء الذاتى فى الاستهلاك منها خلال هذه الفترة نحو ١١٨,٨% ، وإن كان ذلك لاينفى وجود القطن فى قائمة الواردات المصرية حيث تستورد مصر الأقطان قصيرة التيلة من الخارج والى بلغت قيمة وارداتها السنوية منها نحو ٤٠٨,٥ مليون جنيه سنويا فى المتوسط خلال هذه الفترة .

إن فى المؤشرات السابقة لنسبة الإكتفاء الذاتى فى الاستهلاك من السلع المشار إليها يعكس الى حد كبير التأثير النسبى لحجم وأسعار الواردات أو الصادرات منها فى تشكيل هيكل أسعارها بالسوق المحلية ، ومن ثم تأثيرها على الحافز (السلبى أو الإيجابى) على الإنتاج منها ، خاصة بالنسبة للسلع الزراعية التى تنخفض درجة الإكتفاء الذاتى فى الاستهلاك منها ، والى يشكل حجم المعروض منها من الأسواق الخارجية نسبة كبيرة من إجمالى المعروض منها فى السوق المحلية ، حيث يبدو ذلك واضحا فى حالة المحاصيل البديلة للواردات والمثلة فى كل من القمح ، والأذرة الشامية ، والفول البلدى ، والعدس ، والحمص ، والبذور الزيتية . كما يبدو ذلك واضحا أيضا فى حالة السلع الزراعية التى ترتفع نسبة الإكتفاء الذاتى فى الاستهلاك منها (أكثر من ١٠٠%) إلى مستويات تعكس تمثيل طلب الأسواق الخارجية عليها بنسبة كبيرة نسبيا فى إجمالى الطلب عليها بالسوق المحلية ، خاصة بالنسبة لمحاصيل البصل ، والخضروات البقولية الجافة والبطاطس ، والأقطان طويلة التيلة والطويل وسط ، والأرز . وإن كان هنالك من السلع الزراعية والغذائية الأخرى التى قد يبدو الطلب الخارجى عليها ذات تأثير محدود أو معدوم على تشكيل هيكل أسعارها المحلية ، حيث مازالت الصادرات منها تمثل نسبة هامشية محدودة للغاية فى إجمالى الطلب المحلى عليها ، ويبدو ذلك واضحا فى حالة سلعة الطماطم ، ثم الثوم ، والمحاصيل البقولية الطازجة .

(٢/٣) صناعة السكر ، ونواتجها الثانوية :

تعد صناعة السكر من أقدم الصناعات فى مصر ، والى أعتمدت مع بدايتها على استخراج السكر من قصب السكر الذى تركز زراعته لهذا الغرض فى مناطق الوجه القبلى . فلقد وجدت هذه الصناعة فى مصر منذ قرون طويلة قضت ، وبدأت ازدهارها مع إنشاء مصنع السكر فى محافظة المنيا فى

عام ١٨٥٠م ثم تلى ذلك وفي عام ١٨٦٨م إنشاء ١٦ مصنعا إضافيا في مناطق الوجه القبلى تمتد من محافظة بنى سويف شمالا حتى المطاعنة قرب الأقصر جنوبا ، كما تلى ذلك أيضا وفي عام ١٨٦٩م إنشاء مصنع لتكرير السكر فى الحوامدية بمحافظة الجيزة . وفى عام ١٨٩٧م أدمجت جميع مصانع السكر الخام فى شركة واحدة تحت مسمى شركة مصانع السكر بالوجه القبلى والتي أدمج معها بعد ذلك وفى عام ١٨٩٧ مصنع تكرير السكر فى الحوامدية فى شركة واحدة تحت مسمى الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية . ولقد تلى ذلك أيضا التوسع فى هذه الصناعة بإضافة مصنعا آخر لإنتاج السكر فى كوم أمبو بأسوان فى عام ١٩١٠ ، ثم إنشاء شركة أخرى للتقطير وتصنيع المولاس المتخلف عن صناعة السكر فى عام ١٩٤٩م بمسمى شركة التقطير المصرية . وفى عام ١٩٥٦ أمت صناعة السكر جزئيا مع تغير مسماها إلى شركة السكر والتقطير المصرية ، والتي تم تأميمها بالكامل فى عام ١٩٦١ ، وأصبحت من شركات القطاع العام . وفى عام ١٩٦٢ تم إنشاء شركة النصر لصناعة السكر ولب الورقة ، والتي تم دمجها بعد ذلك فى عام ١٩٦٧ مع شركة النصر لصناعة السكر ولب الورقة ، والتي تم دمجها بعد ذلك فى عام ١٩٦٧ مع شركة السكر والتقطير المصرية ، وحيث تم تغيير مسماها حاليا إلى شركة السكر والصناعات التكاملية ، والتي تتبع الشركة القابضة للصناعات الغذائية .

وفى سبيل تنوع المادة الخام اللازمة بعد استخراج السكر كان الاتجاه نحو إدخال صناعة بنجر السكر ، حيث أسست شركة الدلتا للسكر فى عام ١٩٧٨ بعد نجاح زراعة بنجر السكر ، وتم افتتاح مصنع بنجر السكر فى محافظة كفر الشيخ فى عام ١٩٨١ بطاقة تصميميه كافية لتصنيع نحو ٦٠٠ ألف طن بنجر ، وتنتج نحو ١٠٠ ألف طن من السكر سنويا . ويجرى حاليا وفى إطار خطط التنمية الجارية تنفيذ بعض المصانع الأخرى لإنتاج السكر من هذا المحصول تشمل مصنعا فى محافظة الدقهلية بطاقة إنتاجية تبلغ نحو ٦٠ ألف طن من السكر سنويا ، وقابلة للتوسع لتصل إلى نحو ١١٠-١٢٠ ألف طن سكر سنويا . كما يجرى حاليا تنفيذ مصنعا آخر فى محافظة الفيوم بطاقة إنتاجية تصل إلى نحو ٦٠ ألف طن سكر سنويا . ومن المناطق الأخرى التى نجحت بها تجارب زراعة بنجر السكر منطقة النوبارية والتي تعد من المناطق المستهدف التوسع فى زراعته بها مستقبلا .

ويتضمن الجدول رقم (٦) تطور المساحات والكميات الموردة من قصب وبنجر السكر إلى مصانع إستخراج السكر خلال السنوات ١٩٨٥/٨٤ - ١٩٩٥/٩٤ ، حيث أزدادت المساحات المترعة بالقصب والتي وردت إنتاجها إلى مصنع قصب السكر من نحو ١٩٢.٠ ألف فدان فى عام ١٩٨٥/٨٤ لتصل إلى ما يقرب من ٢٣٦,٣ ألف فدان فى عام ١٩٩٥/٩٤ وحيث تراوحت نسبة المساحات التى تم توريد إنتاجها إلى صناعة إستخراج السكر فى إجمالى المساحة المترعة بهذا المحصول خلال هذه الفترة ما بين ٩٥,٦% - ٩٨,٠% ، وبإستثناء عامى ١٩٨٦/٨٥ ، ١٩٨٧/٨٦ والتي وصلت فيهما المساحات التى تم توريد إنتاجها ما نسبته ٧٦,٠٠% تقريبا من إجمالى المساحة المترعة بالمحصول خلال هذين العامين . ولقد صاحب ذلك ازدياد الكميات الموردة من قصب السكر إلى المصانع من نحو ٧٢٦٠ ألف طن فى عام ١٩٨٥/٨٤ إلى نحو ٩٢٩٣ ألف طن فى عام ١٩٩٥/٩٤ . أما بالنسبة لمساحات بنجر

السكر التي تم توريد إنتاجها إلى صناعة إستخراج السكر فقد أزدادت من نحو ٣٠,٨ ألف فدان في عام ١٩٨٥/٨٤ ، لتصل إلى نحو ٤٧,٦٠ ألف فدان في عام ١٩٩٥/٩٤ ، حيث تراوحت نسبة هذه المساحات إلى اجمالي المساحات المزرعة بالمحصول ما بين ٩٨ - ٩٩,٩% خلال هذه الفترة وعلى نحو ما هو مبين بنفس الجدول سابق الذكر . كما صاحب ذلك وبالتبعية زيادة الكميات الموردة من بنجر السكر إلى المصانع القائمة على تصنيعه لتصل إلى نحو ٩١٩,٩ ألف طن في عام ١٩٩٥/٩٤ مقابل ٤٣٦,٩ ألف طن في عام ١٩٨٥/٨٤ .

ولقد صاحب التوسع في المساحات المزرعة بكلا المحصولين والتي تم توريد إنتاجها إلى صناعة السكر زيادة الكميات المنتجة من سكر القصب لتصل إلى نحو ٩٦٣ ألف طن في عام ١٩٩٥/٩٤ مقابل ٧٤٧ ألف طن في عام ١٩٨٥/٨٤ ، كما أزداد الإنتاج من سكر البنجر ليصل إلى نحو ١١٠,٠ ألف طن في عام ١٩٩٥/٩٤ مقابل ٨١,٠ ألف طن في عام ١٩٨٥/٨٤ وليزداد بذلك اجمالي الإنتاج المحلي من السكر من نحو ٨٢٨ ألف طن في عام ١٩٨٥/٨٤ ليصل إلى نحو ١٠٧٣ ألف طن في عام ١٩٩٥/٩٤ ، وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٧) ، ويصاحب إنتاج السكر من كل من القصب والبنجر بعض المنتجات الثانوية الأخرى والتي من أهمها المولاس ، والعسل الصناعي في صناعة قصب السكر، والمولاس ، ولب البنجر في صناعة بنجر السكر . ولقد بلغت الكميات المنتجة من المولاس في صناعة قصب السكر نحو ٣٣٠ ألف طن في عام ١٩٨٥/٨٤ ، أزدادت لتصل إلى نحو ٤٩٤ ألف طن في عام ١٩٩٥/٩٤ ، مع تذبذب الكميات المنتجة منه من عام إلى آخر خلال الفترة ما بين العامين المشار إليهما وعلى نحو ما هو مبين بالجدول سابق الذكر . أما إنتاج المولاس من صناعة البنجر فقد أزداد ليصل إلى نحو ٤٦ ألف طن في عام ١٩٩٥/٩٤ مقابل ٣٢ ألف طن في عام ١٩٨٥/٨٤ وليصل بذلك اجمالي الإنتاج من المولاس في كلا الصناعتين إلى نحو ٥٤٠ ألف طن في عام ١٩٩٥/٩٤ مقابل ٣٦٢ ألف طن في عام ١٩٨٥/٨٤ أما الإنتاج من العسل الصناعي فقد بلغ نحو ٧ آلاف طن في عام ١٩٩٥/٩٤ مقابل ١٧ ألف طن في عام ١٩٨٩/٨٨ كما بلغ الإنتاج من لب البنجر نحو ٤٧ ألف طن في عام ١٩٩٥/٩٤ مقابل ٢٠ ألف طن منه في عام ١٩٨٩/٨٨ ، وذلك على نحو ما هو مبين بنفس الجدول سابق الذكر .

إن المقابلة فيما بين الكميات الموردة من كل من قصب ، وبنجر السكر إلى المصانع خلال الفترة ١٩٨٩/٨٨ - ١٩٩٥/٩٤ ، والتي بلغت نحو ٥٩٨٠٨ ، ٤٥٥١ ألف طن من كل منهما على الترتيب من ناحية ، والكميات المستخرجة من السكر والمنتجات الثانوية الرئيسية والتي بلغت نحو ٦٠٦٠ ، ٢٤٧٧ ألف طن من كل من السكر ، والمولاس ، والعسل الصناعي في حالة صناعة قصب السكر ، ونحو ٥٩٢ ، ٢٦٦ ، ٢٥٨ ألف طن من كل من السكر ، والمولاس ، ولب البنجر على الترتيب في حالة صناعة البنجر خلال نفس الفترة ، تشير إلى تباين معدلات استخراج هذه المنتجات فيما بين كل من صناعة قصب السكر ، وصناعة بنجر السكر ، والتي تقدر على النحو التالي :

المنتج الرئيسى والثانوى	صناعة قصب السكر(%)	صناعة بنجر السكر (%)
١- سكر	١٠,١٣	١٣,٠١
٢- مولاى	٤,١٤	٥,٨٤
٣- عسل صناعى	٠,١٥	-
٤- لب البنجر	-	٥,٦٧
٥- مخلفات أخرى	٨٥,٥٨	٧٥,٤٩
الاجمالى	١٠٠,٠	١٠٠,٠٠

هذا ويتضمن الجدول رقم (٨) تقديرات الاستهلاك السنوى من السكر ، ونسبة الإكتفاء الذاتى فى الاستهلاك منه خلال الفترة ١٩٨٥/٨٤ - ١٩٩٥/٩٤ ، حيث يشير إلى ارتفاع نسبة الأكتفاء الذاتى فى الاستهلاك منه لتصل إلى نحو ٧٥,٤% فى عام ١٩٩٥/٩٤ مقابل نسبة بلغت نحو ٥٠,٠% فى عام ١٩٨٥/٨٤ ، وهو ما يعزى إلى زيادة الإنتاج المحلى من السكر من ناحية إلى جانب إنخفاض اجمالى الاستهلاك منه من ناحية أخرى على نحو ما يشير إليه نفس الجدول سابق الذكر .

(٣/٣) صناعة الأسمدة الكيماوية (النتروجينية والفوسفاتية) :

تضم هذه الصناعة ستة شركات منها أربع شركات تقوم على إنتاج الأسمدة النتروجينية ، وشركتان لأنتاج الأسمدة الفوسفاتية . وتضم شركات تصنيع الأسمدة النتروجينية كل من :

- ١- شركة النصر للأسمدة والصناعات الكيماوية ويتبعها مصنعين هما مصنع السويس الذى ينتج سماد نترات الجير النشادرى ١٥,٥% أزوت ، ومصنع طلخا الذى ينتج سماد نترات النشادر الجيرى ٣١,٥% أزوت وذلك بإستغلال الغازات الطبيعية التى ظهرت فى حقل أبو ماضى .
- ٢- شركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) وتقوم بإنتاج سماد نترات النشادر الجيرى ٣١% أزوت .
- ٣- شركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية ، وتقوم بإنتاج سماد اليوريا ، معتمدة على إستخدام الغاز الطبيعى .
- ٤- شركة النصر لصناعة الكوك والكيماويات الأساسية ، وتنتج سماد نترات النشادر الجيرى ٣٣,٥% أزوت ، وكذلك سماد سلفات النشادر ، وقد أقيمت هذه الشركة بخلوان للأستفادة من الغازات المتصاعدة من تقطير فحم الكوك فى الحصول على الأيدروجين والتسيروجين اللازمين لهذه الصناعة .

جدول (٦)

المساحات والإنتاج المورد من قصب ، وبنجر السكر الى المصانع
خلال الفترة ١٩٨٥/٨٤ - ١٩٩٥/٩٤

السنوات	المساحات المزرعة				الإنتاج المورد	
	قصب		بنجر		قصب	بنجر
	الف فدان	(١)%	الف فدان	(١)%	الف طن	الف طن
١٩٨٥/٨٤	١٩٢,٠٣	٩٦,٤	٣٠,٨	٩٩,٩	٧٢٥٩,٧	٤٣٦,٩٠
١٩٨٦/٨٥	١٩٢,٠٠	٧٦,٨	٣٩,٩٠	٩٨,٩	٧٢٥٩,٧	٨٥١,٣٠
١٩٨٧/٨٦	١٩٩,٤٠	٧٦,٢	٣٤,٠٠	٩٩,٨	٧٦٩٦,٤٠	٥٦٢,٦٠
١٩٨٨/٨٧	٢٠٤,١٠	٩٢,٧	٣٩,١٠	٩٩,٥	٨١٢٤,٢	٦٢٣,٨٠
١٩٨٩/٨٨	٢١٥,٤	٩٥,٦	٣٧,٥٠	٩٩,٩	٨٠٧٩,٣	٥٤٥,٣٠
١٩٩٠/٨٩	٢١٧,٢	٩٦,٣	٣٤,٤٠	٩٨,٧	٧٨٧٤,٧	٤٧١,٢٠
١٩٩١/٩٠	٢١٤,٧	٩٦,٤	٣٠,٦٠	٩٩,٩	٨٣٦٩,٦	٤٣٣,١٠
١٩٩٢/٩١	٢٢١,٤	٩٨,٠	٤٥,٧٠	٩٧,٩	٨٧٣٠,٧	٨٣٩,٣٠
١٩٩٣/٩٢	٢٢٢,٠	٩٦,٥	٣٦,٩٠	٩٨,٨	٨٤٤٤,٣	٦٢٢,٩٠
١٩٩٤/٩٣	٢٢٩,٠	٩٧,٠	٣٩,٩٠	٩٩,٥	٩٠١٦,٩	٧١٩,٢٠
١٩٩٥/٩٤	٢٣٦,٣	٩٥,٧	٤٧,٦٠	٩٨,٨	٩٢٩٢,٦	٩١٩,٩

المصدر :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، صناعة إنتاج وتكرير السكر وصناعات التقطير في ج.م.ع عام

١٩٩٥/٩٤ ، مرجع رقم (٨٦ - ١٤١٣٣ - ٩٦) ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٩٦

(١)% من المساحات المزرعة .

جدول رقم (٧) المنتجات الثانوية الرئيسية في مصانع قصب السكر والنخيل خلال السنوات ١٩٨٤/٨٥ - ١٩٩٠/٩١

[illegible]

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، صناعة النسيج وتكرير السكر وصناعات التقطير ، في ج.م.ع عام ١٩٩٥/٩٤ ، مرجع رقم (٨٦-١٤١٣-٩٦) القاهرة ، سبتمبر ١٩٩٦

جدول (٨)

الاستهلاك ، ونسبة الاكتفاء الذاتي في الاستهلاك من السكر

خلال السنوات ١٩٨٥/٨٤ - ١٩٩٥/٩٤

السنوات	الاستهلاك (الف طن)	الإنتاج ونسبة الاكتفاء الذاتي	
		الإنتاج (الف طن)	%
١٩٨٥/٨٤	١٦٥٦	٨٢٨	٥٠,٠
١٩٨٦/٨٥	١٦٣٦	٨١٣	٤٩,٧
١٩٨٧/٨٦	١٥٨٧	٩١٤	٥٧,٦
١٩٨٨/٨٧	١٤٥٤	٨٩٤	٦٣,١
١٩٨٩/٨٨	١٥٨٣	٨٢٢	٥٦,٥
١٩٩٠/٨٩	١٣٥٨	٨٨٨	٦٠,٥
١٩٩١/٩٠	١٦٠٤	٩٤٤	٥٥,٤
١٩٩٢/٩١	١٣٨٧	٩٨٧	٦٨,١
١٩٩٣/٩٢	١٣٩١	١٠٤٤	٧١,٠
١٩٩٤/٩٣	١٤٢٩	١٠٧٣	٧٣,١
١٩٩٥/٩٤	١٤٢٤		٧٥,٤

المصدر:

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، صناعة انتاج وتكرير السكر وصناعات التقطير ، مرجع سابق

ص ٤٦

أما الشركات القائمة على تصنيع الأسمدة الفوسفاتية فتشمل كل من :

- ١- الشركة المالية والصناعية المصرية ، وتقوم بإنتاج سماد سرير فوسفات الكالسيوم الناعم والحجب
- ٢- شركة أبو زعبل للأسمدة والمواد الكيماوية ، وتقوم بإنتاج سماد سرير فوسفات الكالسيوم الناعم .

ولقد بلغت الطاقة الإنتاجية المتاحة لإنتاج الأسمدة النتروجينية نحو ٢١٥٧ ألف طن في عام ١٩٩٢/٩١ ، أزدادت لتصل إلى نحو ٢٩٤٠,١ ألف طن في عام ١٩٩٦/٩٥ على حين بلغت الطاقة الانتاجية المستغلة (الفعالية) منها نحو ٢٠٦١,٧ ألف طن في عام ١٩٩٢/٩١ ، أزدادت لتصل إلى نحو ٢٧٣١,٤ ألف طن في عام ١٩٩٦/٩٥ ، وهو ما يشير إلى أن الطاقة الانتاجية الفعلية المستغلة تمثل ما نسبته ٩٥,٦% من الطاقة المتاحة لإنتاج هذه النوعية من الأسمدة في عام ١٩٩٢/٩١ ، ونحو ٩٢,٦% منها في عام ١٩٩٦/٩٥ ، مما يشير بدوره إلى وجود طاقة انتاجية عاطلة بلغت ما نسبته ٧,١% من الطاقة الانتاجية المتاحة في عام ١٩٩٦/٩٥ مقابل طاقة عاطلة بلغت ما نسبته ٤,٤% من الطاقة المتاحة في عام ١٩٩٢/٩١ ، وإن بلغت الطاقة العاطلة أعلى مستوى لها في هذه الفترة خلال عام ١٩٩٥/٩٤ حيث بلغت ما نسبته ١٥% من الطاقة المتاحة خلال هذا العام ، وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٩) .

أما بالنسبة للطاقة الانتاجية المتاحة في صناعة الأسمدة الفوسفاتية فقد بلغت نحو ٩٨٨,٤ ألف طن في عام ١٩٩٢/٩١ أزدادت لتصل إلى نحو ١٢٢٣,٥ ألف طن في عام ١٩٩٦/٩٥ . أما الطاقة الإنتاجية الفعلية المستغلة فقد بلغت نحو ٩٣٢,٠ ألف طن في عام ١٩٩٢/٩١ وما نسبته ٩٤,٢% من الطاقة المتاحة في هذه الصناعة خلال هذا العام ، وعلى الرغم من تناقص الطاقة الانتاجية الفعلية المستغلة في هذه الصناعة خلال عامي ١٩٩٣/٩٢ ، ١٩٩٤/٩٣ حيث بلغت ما نسبته ٦٤,٢% ، ٥٥,٢% من الطاقة المتاحة في كلا العامين على الترتيب ، ألا أنها أزدادت بعد ذلك لتصل إلى نحو ١١٣٣,٧ ألف طن في عام ١٩٩٦/٩٥ وما نسبته ٩٢,٧% من الطاقة المتاحة في هذه الصناعة خلال هذا العام ، وإن كان في ذلك ما يشير أيضا إلى وجود الطاقات العاملة في هذه الصناعة والتي بلغت ما نسبته ٧,٣% من الطاقة المتاحة في عام ١٩٩٦/٩٥ مقابل نسبة بلغت نحو ٥,٧% من الطاقة المتاحة في عام ١٩٩٢/٩١ ، وعلى نحو ما هو مبين بنفس الجدول السابق الذكر

إن في وجود الطاقات العاطلة في هذه الصناعة ما يشير إلى وجود الإمكانيات لتخفيض تكلفة المنتج بها إذا ما وجدت الأسواق المستوعبة لإنتاجها .

وتشير مؤشرات الإنتاج من الأسمدة النتروجينية حسب نوعية السماد المنتج خلال الفترة ١٩٩٢/٩١ - ١٩٩٧ إلى تركيز الإنتاج في نترات النشادر الجيرى ٣٣,٥% أدت حيث بلغ الإنتاج منها نسبة تراوحت ما بين ٤٤% إلى ٥٩,٠% تقريبا من إجمالى كميات الإنتاج من الأسمدة النتروجينية ، ثم يليها في ذلك سماد اليوريا ٤٦,٥% أدت ، والذي بلغ الإنتاج منها نسبة تراوحت ما بين ٣٧% إلى ٤٢% تقريبا من إجمالى الإنتاج من الأسمدة النتروجينية خلال هذه الفترة ، وحيث تأتى بعد ذلك بقية الأنواع الأخرى من الأسمدة النتروجينية وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (١٠) أما بالنسبة للإنتاج من الأسمدة الفوسفاتية فيتركز الإنتاج منها في سماد السوبر فوسفات الناعم حيث بلغ الإنتاج منه نسبة تراوحت ما بين ٧٧% إلى ٨٨% تقريبا من إجمالى إنتاج الأسمدة الفوسفاتية خلال هذه الفترة ، ثم يليه في ذلك الإنتاج من سماد السوبر فوسفات الحبيب ثم سماد السوبر فوسفات الثلاثى ، وعلى نحو ما هو مبين بنفس الجدول سابق الذكر .

وتشير مؤشرات الإنتاج ، والصادرات ، والواردات ، والتغير في حجم المخزون من الأسمدة الكيماوية خلال الفترة ١٩٩٢/٩١ - ١٩٩٦/٩٥ إلى أن هذه الصناعة تحقق الاكتفاء الذاتى في الإستهلاك من الأسمدة النتروجينية مع وجود هامش تصديرى محدود منها ، كما تحقق الإكتفاء الذاتى في الإستهلاك من الأسمدة الفوسفاتية مع وجود فائض تصديرى بلغ نحو ٥% تقريبا من حجم الإستهلاك المحلى منها خلال عام ١٩٩٦/٩٥ ، وذلك على نحو ما يشير إليه الجدول رقم (١١) .

جدول رقم (٩) الطاقة الإنتاجية المتاحة ، والفعلية ، والعاطلة في صناعة الأسمدة النتر وجينية و الفوسفاتية خلال الفترة ١٩٨٥/٩١ - ١٩٩٦/٩٥

صناعة الأسمدة النتر وجينية									
صناعة الأسمدة الفوسفاتية					صناعة الأسمدة النتر وجينية				
الطاقة المتاحة		الطاقة الفعلية		الطاقة المتاحة	الطاقة المتاحة		الطاقة الفعلية		المقومات
%	الف طن	%	الف طن	الف طن	%	الف طن	%	الف طن	الف طن
٥٧	٥٦,٤	٩٤,٣	٩٣٢	٩٨٨,٤	٤,٤	٩٥,٦	٩٥,٦	٢٠٦١,٧	٢١٥٧,٣
٣٥,٨	٤٨٧,٧	٦٤,٢	٨٧٥,٢	١٣٦٣	٨,١	٢٠٦	٩١,٩	٢٣٤٤,١	٢٥٥٠,١
٤٤,٨	٦٤٨,١	٥٥,٢	٧٩٨,٨	١٤٤٦,٩	٥	١٣٠,٣	٩٥	٢٤٥٩	٢٥٨٩,٣
٢٢	٢٨٢,٧	٧٨	١٠٠٤	١٢٨٦,٧	١٥	٤٤٥,٦	٨٥	٢٥٢٣,٩	٢٩٦٩,٥
٧,٣	٨٩,٨	٩٢,٧	١١٣٣,٧	١٢٢٣,٥	٧,١	٢٠٨,٧	٩٢,٩	٢٧٣١,٤	٢٩٤٠,١

المصدر :

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، صناعة الأسمدة النتر وجينية ، والفوسفاتية ، والعضوية عام ١٩٩٦/٩٥ ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٩٧

جدول رقم (١٠) هيكل الإنتاج من الأسمدة النتروجينية ، والفوسفاتية حسب نوعية السماد خلال السنوات ١٩٩٢ - ١٩٩٧

(١١) ١٩٩٧		(١١) ١٩٩٦/٩٥		(١١) ١٩٩٥/٩٤		(١١) ١٩٩٤/٩٣		(١١) ١٩٩٣/٩٢		(١١) ١٩٩٢/٩١		نوعية المساءل
%	الف طن	%	الف طن	%	الف طن	%	الف طن	%	الف طن	%	الف طن	
١٠٠	٢٤٦٦,٦	١٠٠	٢٧٣١,٤	١٠٠	٢٥٣٢,٩	١٠٠	٢٤٥٩	١٠٠	٢٣٤٤,١	١٠٠	٢٠٦١,٧	ل. الإمداد الكهربائي
		٠,٢	٤,٩٧		٢٥,٢	٤,٤	١٠٧,٥	٤,١	٩٥,٦	١٠,٣	٢١١,٩	تفريعات الجير الترسلي ١٥,٥ %
٢,٥	٨٥,٩١	٧,٨	٧٧,٦		٢٧,٣	٧,٨	٢٩,٦	٢,٩	٢٧,٣	٢,٢	٢٧,٤	مخلفات مثاقير ٢٠,٥ %
٥٨,٩	١٤٥٧,٨	٥٧,٩	١٥٨٠,٣		١٤٦٥,٧	٥٤,٦	١٢٤,٢	٥٧	١٣٣٧,٥	٤٤,١	٩٠٨,٩	تفريعات التفلز الجير ٣,٥ %
٣٧,٦	٩٢٧,٩	٢٨,٥	١٠٥١,٤		٩٢٣,٩	٣٧,٨	٩٣٠,٦	٢٥,٧	٨٢٦,٦	٤٢,٤	٨٧٣,٧	يوربا ٤١,٥ %
		٠,٢	١٧,٢		١١,٧	٠,٤	٩١	٠,٣	٧١			إمداد مياه أخرى
١٠٠	١٢٤٩,٢	١٠٠	١١٣٢,٧	١٠٠	١٠٥٤	١٠٠	٧٩٨,٨	١٠٠	٨٧٥,٢	١٠٠	٩٣٢	إ. الإمداد الكهربائي
٧٦,٩	٩١٠,٣	٧٩,٩	٩٠٦,٣	٧٥,٥	٧٥٨,٥	٨١,٤	٢٤٩,٨	٨٥,٦	٧٤٩,٢	٨٧,٨	٨١٨,٦	سور فوسفات ناعم
١٧,٢	٢١٤,٨	١٦,٤	١٢٨,٦	١٦,٢	١٦٣,٥	١٦,٩	١٢٥,٢	١٠	٨٧,٤	٦,٧	٢,١	سور فوسفات صلب ومركب
٥,٩	٧٤,١	٨,٧	٩٨,٧	٨,٢	٨,٢	١,٧	١٣,٨	٤,٤	٢٨,٦	٥,٥	٥١,٣	سور فوسفات ثلاثي

∴ small

الجناب المركزي للتيبة الدولية والاحصاء ، صناعة الاسمدة النتروجينية الفوسفاتية ، المصوئية عام ١٩٩١/٩٥ ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٩٧
وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي ، نشرذ الاتصال الزراعي لعام ١٩٩٧ ، الجزائر ١٩٩٨ (٣)

وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي ، نشر في الاقتصاد الزراعي لعام ١٩٩٧ ، الجزء الثاني فـ١١

جدول رقم (١١) الإستهلاك من الأسمدة النتر وجينية و الفوسفاتية

الاستهلاك	نسبة الإستهلاك الثاني الانتاج	كمية المتاح للإستهلاك	كمية التغطية الخارجية		كمية المخزون		كمية الانتاج الفعلي	النوع	السنة
			الواردات	المصادر	آخر المدة	أول المدة			
٩٨,٦٨	٢٠٨٩٣٥٣	٢٤٤٨٢٦٧	٢٤٧٠٠٠	٢١٧٠٠٠	٢٨٠٠٢	٢٥٦٥٠	٢٠٦١٧٠٥		٩٧/٩١
١٠٠,٤٤			١١٦٠٠٠	١٢٣٠٠٠	١١٨٨٢	٨١٩٤	٢٤٥٨٩٥٥	الأسمدة	٩٤/٩٣
١٠١,٢٦	٢٦٩٧٤٧٩		٢٠٠٠٠	٦١٠٠٠	٦٦٥٧	١٣٧٢٥	٢٧٣١٤١١	النتر وجينية	٩٦/٩٥
١١٤,٧٤	٨١٧٢٥٣		١٠٠٠	٥٠٠٠	٢٢٨١٢٧	١١٢٤٠٦	٩٣١٩٧٤		٩٧/٩١
٨٧,٨٣	٩٠٩٤٥٧		٢١٠	٣٦٢	١١١٤٣٢	٢٢٢٢٥٣	٧٩٨٧٨٨	الأسمدة	٩٤/٩٣
١٠٤,٨٧	١٠٨١٥٨٤			١٠٦٠٠٠	٨٦٦٧٨	١٤٠٥٩٢	١١٣٣٦٧٠	الفوسفاتية	٩٦/٩٥

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، صناعة الأسمدة النتر وجينية و الفوسفاتية و العضوية ، القاهرة ، نوفمبر ، ١٩٩٧

الفصل الثالث

السياسات المتصلة بإنتاج السلع المستهدفة بالدراسة
وهيكل أسعارها المحلية وتكلفة إنتاجها

الفصل الثالث

السياسات المتصلة بإنتاج السلع المستهدفة بالدراسة وهيكل أسعارها المحلية وتكلفة إنتاجها

١- تمهيد :

إن السياسات الاقتصادية المتصلة بالنشاط الإنتاجي لأى من السلع دورها في تحديد الحافز على الإنتاج سواء من خلال تأثيرها على تكلفة الإنتاج ، أو تحديد أسعار المنتج النهائي للنشاط الإنتاجي أو كليهما معا . وقد تلعب هذه السياسات دورها في هذا الشأن إما بشكل مباشر من خلال ما قد تتضمنه من ضرائب أو دعم للنشاط الإنتاجي أو من خلال ما قد تنطوي عليه من ضوابط معينة لتخطيط الإنتاج ، أو بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على حجم وتدفق مداخلات وعوامل الإنتاج اللازمة أو تصريف المنتج النهائي للنشاط الإنتاجي ، ولهذا فإن الفصل الحالي من الدراسة يتضمن عرضا موجزا للسياسات المتصلة بالنشاط الإنتاجي للسلع المستهدفة بالدراسة ، وبما يفيد هدف الدراسة ، إلى جانب عرضا موجزا لهيكل الأسعار المحلية لهذه المجموعة من السلع .

٢- السياسات المتصلة بإنتاج السلع المستهدفة :

تميزت السياسة الزراعية ولفترة طويلة تمتد منذ أوائل عقد الخمسينات وحتى أوائل التسعينات من القرن الماضي ، بوجود التدخل الحكومي في توجيه النشاط الزراعي . ولقد بدأ التدخل الحكومي بصدور قانون الإصلاح الزراعي في عام ١٩٥٢ والذي أستخدم تحديد الملكية الفردية من الأراضي الزراعية ، كما تلى ذلك صدور مجموعة أخرى من القوانين في هذا الشأن أيضا . ولقد صاحب ذلك أيضا زيادة التدخل الحكومي في توجيه النشاط الزراعي بإجراءات أخرى بدأت بتنفيذ مشروع تجميع الاستغلال الزراعي وتنظيم الدورة الزراعية في عام ١٩٥٧/٥٦ ، كما تدخلت الدولة وبشكل مباشر في تحديد المساحات التي تزرع سنويا من بعض المحاصيل الزراعية الرئيسية بغرض تحقيق أهداف قومية محددة . كما تدخلت الدولة في تسويق وتسعير المحاصيل الزراعية ، حيث بدأت أولى خطواتها في هذا الشأن بتأميم تجارة القطن في عام ١٩٦١ مع تطبيق نظام التسويق التعاوني لهذا المحصول ووفقا للأسعار التي تحددها الدولة ، كما تلى ذلك التوسع في تطبيق هذا النظام ليشمل مجموعات أخرى من المحاصيل الزراعية ، وإن اختلفت صورة ودرجة التدخل الحكومي في هذا الشأن باختلاف المحصول ووزنة النسبة في تحقيق الأهداف المستهدفة من التدخل الحكومي حيث كان هناك احتكار الدولة لتسويق وتسعير كامل الإنتاج من بعض المحاصيل الزراعية ، والتي تشمل القطن ، وفول الصويا ، وقصب السكر ، كما كان هناك التوريد الإجباري لخصص محددة من إنتاج بعض المحاصيل الأخرى ، وفقا للأسعار التي تحددها الدولة ، وتشمل هذه المجموعة من المحاصيل كل من القمح ، والأرز ، والسمسم ، والفول السوداني ، والبصل ، والعدس ، والفول البلدي . كذلك أيضا كان هناك نظام التعاقد على زراعة البعض الآخر من المحاصيل وفقا لأسعار متفق عليها بين أطراف التعاقد ،

وتتمثل هذه المحاصيل في كل من محصول الشعير اللازم لصناعة المولت ، ومحصولي الكتان ، وبنجر السكر . وإلى جانب ذلك أيضا كان هناك نظام التسويق والتسعير وفقا لآليات السوق الحرة ، حيث شمل هذا النظام المحاصيل الأخرى التي لم تشملها النظم السابقة السابق ذكرها ، خاصة الخضروات والفاكهة وبعض المحاصيل البقولية والأعلاف ، أما بالنسبة للتجارة الخارجية في المحاصيل الزراعية فقد احتكرت الدولة تصدير الحاصلات الزراعية التقليدية منها من خلال شركات القطاع العام المتخصصة ، ومن أهمها القطن ، والأرز ، والبصل ، والثوم ، والفول السوداني ، والمواخ ، كما احتكرت الواردات من السلع الزراعية خاصة القمح . ولقد أرتبط التدخل المباشر للدولة في تخطيط الإنتاج الزراعي ، وتنفيذ السياسة السعرية والتسويقية المشار إليها بتدخل الدولة أيضا في تنظيم تسويق المدخلات الزراعية وتحديد أسعارها والإشراف عليها ، حيث احتكرت الدولة ومن خلال مؤسساتها المعنية ، تسويق وتسعير المدخلات الزراعية من أسمدة ، ومبيدات زراعية ، وتقاوى محسنة ، حيث تضمنت هذه السياسة وجود الدعم الحكومي لمستلزمات الإنتاج الزراعي إلى جانب الدعم الحكومي لبعض الحاصلات الزراعية من خلال ما تنفذه الدولة من بعض الخدمات أو الأعمال المرتبطة بها ، خاصة محاصيل القطن ، والأرز ، وفول الصويا ، كما التزمت الدولة خلال هذه الفترة بتوفير الائتمان الزراعي لتمويل النشاط الزراعي ، وبأسعار فائدة مدعومة .

ولقد بدأت الدولة منذ منتصف عقد الثمانينات تقريبا من القرن الماضي أولى خطواتها التدريجية نحو تحرير تجارة المحاصيل الزراعية بتحويل التوريد الإجباري لبعض المحاصيل الزراعية إلى نظام التوريد الاختياري لها وفقا للأسعار المحددة من قبل الدولة ثم تبعها في ذلك باقى المحاصيل الزراعية التي كانت تخضع للتوريد الإجباري والتي كان آخرها محصول القطن ، حيث حررت بذلك التجارة الداخلية في المحاصيل الزراعية حيث حرية التجارة بها وتحديد أسعارها وفق لنظام آليات السوق الحرة . كما تزامن مع هذه الخطوات وقف الدولة لتدخلها في تحديد المساحات المزروعة من المحاصيل الزراعية باستثناء محصول الأرز والتي تصدر قرارات وزارية سنوية تحدد المساحات المزروعة به باعتباره من المحاصيل المستهلكة للمياه بكميات كبيرة ، كما أن هناك القرارات التي تحسرم التوسع في زراعة محاصيل الفاكهة المستندمة بالأراضي القديمة باعتبارها من المحاصيل التي تسود زراعتها في محيط الأراضي الجديدة . ولقد اتجهت الدولة أيضا خلال الفترة المشار إليها إلى تشجيع القطاع الخاص من أفراد وشركات إلى الدخول في مجال تصدير واستيراد المحاصيل الزراعية ، وتسويق المدخلات الزراعية ، كما صاحب ذلك أيضا الاتجاه نحو إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعي ، باستثناء ما تقدمه الحكومة من دعم حاليًا للزراعات القطن والممثل فيما تتحمله الدولة من حصة في تكاليف مقاومة الآفات الحشرية بهذه الزراعات^(١) .

ولقد تضمنت إستراتيجية وخطة التنمية الزراعية للسنوات ١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠٢/٢٠٠١ على مجموعة من الأهداف وأدوات تحقيقها والتي تؤكد على التوجه نحو الأخذ بآليات السوق الحرة في توجيه النشاط الزراعي ، والتي يمكن أن نذكر منها وفي حدود ما يفيد أهداف الدراسة الحالية ما يلي :

(١) معهد التخطيط القومي ، الزراعة المصرية والسياسات الزراعية في إطار تقديم السوق الحرة ، مرجع سابق ، ص ٢٦٧ - ٢٧٣

- زيادة الإنتاج من المحاصيل الإستراتيجية ، مثل القمح ، والمحاصيل الزيتية والسكرية بزيادة المساحة المزروعة بها ، ورفع إنتاجيتها .
- الاهتمام بالمحاصيل ذات الميزة النسبية والتي يمكن الدخول بها في المنافسة في الأسواق الخارجية، وذلك بهدف زيادة الصادرات منها .
- الاهتمام بالتسويق والتصنيع لتقليل الفاقد في الإنتاج وزيادة القيمة المضافة في قطاع الزراعة .
- متابعة أثر السياسات الزراعية على فترات بهدف ضمان استمرارية التطور، ومعالجة القضايا المؤسسية التي قد تحد من قدرة قطاع الزراعة على الاستجابة السريعة للسياسات المتطورة .
- تشجيع المزارعين على الاستجابة للفرص المتاحة ، واختيار أفضل بدائل التركيبات المحصولية التي تحقق الصالح الخاص ، والصالح العام في ذات الوقت .
- زيادة كفاءة استخدام المياه بالحد من مساحة المحاصيل المستهلك للمياه ، وترشيد طرق الري الحقلية .
- زيادة الإنتاج من الحبوب لتحسين نسبة الاكتفاء الذاتي في الاستهلاك منها والتوسع في زراعة الأذرة الصفراء لتوفير احتياجات صناعة الدواجن منها .
- زيادة إنتاجية القطن من خلال استنباط أصناف ذات مدة مكث أقل في الأرض للحفاظ على مكانة القطن المصري في الأسواق العالمية ، وتوفير احتياجات المصانع المحلية منه .
- زيادة الإنتاج من الخضروات والفاكهة من نفس المساحة ، مع تطوير أنشطة التسويق والتصنيع والتصدير لحماية لاقتصاديات المنتجين من انخفاض أسعارها .
- تحرير أسعار وتسويق المحاصيل الزراعية ، مع تطبيق الدولة ولفترة انتقالية ، لأسعار الضمان الاختيارية للمحاصيل الزراعية الإستراتيجية كالقمح ، والقطن ، والأذرة ، والعمل على إنشاء صناديق موازنة أسعار الحاصلات الزراعية .

ولقد تضمنت إستراتيجية وخطة التنمية الزراعية المشار إليها على أدوات أخرى بهدف زيادة الإنتاجية الزراعية من بينها توسيع قاعدة تطبيق التقنيات الحديثة والعمليات الزراعية المحسنة من خلال المزيد من جهود البحث العلمي ، وتطوير الإرشاد الزراعي وغيرها من الأدوات التي تساعد على تحقيق زيادة متواصلة في الإنتاجية الزراعية^١ .

إن في المؤشرات السابقة ما يشير إلى أن زيادة الإنتاج من الحبوب والمحاصيل الزيتية والسكرية يعد من أولويات إستراتيجية وخطة التنمية بغرض تخفيض الواردات منها ، كما أن زيادة الصادرات من محصول القطن ، والخضراوات والفاكهة يعد أيضا من بين هذه الأولويات . وتستند إستراتيجية وخطة التنمية في تحقيق هذه الأهداف على الأخذ بنظام آليات السوق الحرة بغرض تحقيق كفاءة استخدام الموارد الزراعية المتاحة ، ومدعما بمساندة الدولة في توفير العوامل المحفزة على استخدام تكنولوجيا الإنتاج

^١ وزارة التخطيط

المتطورة والتوسع في تطبيقها ، إلى جانب تطوير البنية الأساسية لأسواق السلع الزراعية . ويمكن فيما يلي وفي حدود أهداف هذه الدراسة الإشارة بإيجاز إلى السمات العامة للسياسة الزراعية في فترة ما بعد تحرير التجارة الداخلية في المحاصيل الزراعية ومدخلاتها الإنتاجية والتي أكتملت مراحلها تقريبا في عام ١٩٩٢ .

- تسويق وتسعير المحاصيل الزراعية وفقا لنظام آليات السوق الحرة ، ويمارس هذا النشاط القطاع الخاص من أفراد وشركات بالنسبة لأغلبية المحاصيل الزراعية ، ويشاركه في ذلك بعض شركات قطاع الأعمال العام بالنسبة للبعض الآخر من المحاصيل ، والتي من بينها محاصيل القمح ، والأذرة الشامي ، والأرز ، والقطن ، والكتان . كما أن هناك من المحاصيل الزراعية الأخرى التي يتم تسويقها وفقا لنظام التعاقد المسبق بين المنتج الزراعي ، والشركات المصنعة لها حيث يتضمن هذا النظام وبشكل أساسي المحاصيل السكرية من بنجر وقصب إلى جانب محصول فول الصويا ، والتي تحدد أسعارها في الغالب من جانب السلطات السيادية . كما أن هناك الأسعار التشجيعية التي تحددها الدولة لكل من محصولي القمح ، والأذرة الشامية بغرض تشجيع الزراع على التوسع في زراعتها وزيادة الإنتاج منها ، وهي من المحاصيل التي تدعمها الدولة بالنسبة للمستهلك النهائي لها .
- تسويق وتسعير المدخلات الزراعية من أسمدة كيماوية ، ومبيدات حشرية ، وتقاوى محسنة ووفقا لنظام آليات السوق الحرة ، حيث يشارك في تسويقها القطاع الخاص من أفراد وشركات إلى جانب الجمعيات التعاونية الزراعية ، وإن كانت أسعارها في الغالب بالنسبة للوسطاء المتعاملين في تسويقها تحدد من قبل السلطات السيادية باعتبار الشركات المحلية المنتجة لها تعد في وضع احتكاري ، وإن كانت الأسعار المحددة تخلو من الدعم الحكومي ، وقد يستثنى من ذلك المبيدات الحشرية التي تحدد أسعارها وفقا لآليات السوق الحرة .
- بالنسبة لخدمات الميكنة الزراعية فيتم توفير احتياجات المزارع منها من مصادر متنوعة ، يتمثل المصدر الأول منها فيما يوجد بالحيازات الزراعية من آلات ومعدات زراعية ، أما المصادر الثلثي فيتمثل في تأجير خدمات الآلات والمعدات الزراعية من القطاع الخاص أو من الجمعيات التعاونية الزراعية أو محطات الميكنة الزراعية التابعة لوزارة الزراعة وذلك وفقا لنظام السوق الحرة . أما بالنسبة للوقود والزيوت فيتم توفير الاحتياجات منها على مستوى المزارع المختلفة عن طريق محطات التوزيع المنتشرة في الريف المصري ، ووفقا للأسعار المحددة من قبل السلطات السيادية ، والتي تتماثل مع أسعار الوقود والزيوت بالقطاعات الاقتصادية الأخرى .
- وبالنسبة لخدمات العمل البشري الزراعي فيتم توفير الاحتياجات منها من خلال العمل العائلي بالحيازة الزراعية إلى جانب تأجير النقص في الاحتياجات منها عن طريق العمالة الأجنبية ، وبأجور يومية تحددها ظروف الطلب والعرض والتي قد تختلف من موسم إلى آخر خلال نفس العام تبعا لتذبذبات الطلب على الأيدي العاملة الزراعية .

وبالنسبة لتأجير الأراضي الزراعية فقد خضع وللسنوات طويلة إلى التدخل الحكومي حيث تضمنت قوانين الإصلاح الزراعى تحديد قيمته بما يعادل سبعة أمثال الضريبة العقارية على الأراضي الزراعية كما نصت على عدم جواز طرد المستأجر من الأراضي المؤجرة ، إلا أن التوجه نحو تحرير الزراعة قد شمل أيضا تأجير الأراضي الزراعية حيث أصبحت القيمة التأجيرية لها تحدد وفقا لظروف العرض والطلب وشروط التعاقد التى يتم التراضى عليها بين المؤجر والمستأجر .

ولقد تميزت السياسة الائتمانية الزراعية مع تطبيق نظام آليات السوق الحرة برفع الدعم عن أسعار الفائدة على القروض الزراعية باستثناء القروض التى تمنح لأغراض استصلاح واستزراع الأراضي الجديدة ، وإن أرتفعت أسعار الفائدة عليها عنه فى فترة الثمانينات . كما اتسمت هذه السياسة بالتميز ما بين أسعار الفائدة على القروض الممنوحة فى مجال الإنتاج ، وأسعار الفائدة على القروض الممنوحة فى مجالات التنمية الزراعية الأخرى ، وإن كان فى حدود ضيقة عنه فى السنوات السابقة حيث تضمنت السياسة الائتمانية تحديد قيمة القرض قصير الأجل والذي يمنح لغرض الإنتاج النباتى بنحو ٧٠% من قيمة التكلفة الإنتاجية (دون الإيجار) للمحصول المستهدف بالإقراض ، ولأجل لايزيد على ١٤ شهرا ، كما حددت أسعار الفائدة على هذا القروض بما نسبته ١١% فى عام ١٩٩٦ . أما القروض الاستثمارية قصيرة الأجل والتي تمنح للمنتجين الزراعيين وغيرهم من الفئات الأخرى المشغلة بأنشطة ذات صلة بالنشاط الزراعى والتنمية الريفية ، مثل مشروعات الثروة الحيوانية ، والدواجن ، والمناحل والزراعات المحمية ، وتجارة المدخلات والمحاصيل الزراعية ، وتجارة وتوزيع الآلات والمعدات الزراعية ، فقد تضمنت السياسة الائتمانية تحديد قيمة القرض قصير الأجل وهذه الأغراض بحد أقصى يبلغ نحو ٧٠% من تكلفة أنشطة الاستثمارى المستهدف بالقرض ، كما بلغت أسعار الفائدة غير المدعومة على هذه القروض نحو ١٢% فى عام ١٩٩٦ . أما بالنسبة للأنشطة الاستثمارية فقد بلغت أسعار الفائدة على القروض متوسطة الأجل نحو ١٣% منذ فبراير ١٩٩٦ ، ويختلف الحد الأقصى لقيمة القرض الممنوح لهذه الأنشطة باختلاف نوعية النشاط ، حيث حددت قيمة القرض الممنوح فى حالة الآلات والمعدات الزراعية بنحو ٨٥% من قيمة الآلة على حين حددت قيمته بالنسبة لوسائل النقل فى حدود ٨٠% من التكلفة الفعلية ، أما فى حالة المشروعات البيئية والحرفية والمهنية فحددت قيمة القرض بالنسبة لها فى حدود ٧٠% من التكلفة الفعلية للنشاط^(١) يخضع النشاط الزراعى إلى نظام الضرائب العقارية من حيث وجود الضريبة على الاراضى الزراعية والتي تبلغ نحو ٣٠ جنيه للفدان على المستوى الكلى لقطاع الزراعة إلا انه إلى جانب ذلك يحمل بعض الرسوم الأخرى والأعباء المالية ممثلة فى رسوم المحافظة ، وعمولة الحيازة الزراعية ، وتأمينات اجتماعية ، ورسوم رصف طرق ، وأقساط تكلفة تحسين تربة زراعية .

^(١) معهد التخطيط القومى ، الزراعة المصرية ، والسياسة الزراعية فى إطار نظام السوق الحرة ، مرجع سابق ص ٣٧٤ - ٣٧٨

- يستند تخطيط الإنتاج الزراعى على مستوى المزرعة على مؤشرات السوق حيث حرية المنتج الزراعى فى اتخاذ قراراته الإنتاجية وتخصيص موارده الإنتاجية بين الأنشطة المختلفة وفى إطار ما قد يوجد من ضوابط محددة تضعها الدولة بشأن بعض الزراعات ومن بينها محصول الأرز الذى تحدد المساحات المزرعة منه ، ومناطق زراعته بقرارات وزارية سنوية باعتباره من المحاصيل المستهلكة للمياه ، إلى جانب وقف التوسع فى زراعات الفاكهة فى محيط الأراضى القديمة على نحو ما سبق ذكره .

ولقد انعكست نتائج سياسة تحرير الزراعة والترجى نحو آليات السوق الحرة على أسعار المحاصيل الزراعية وتكلفة إنتاجها فى وجود الاتجاه العام لزيادة أسعار المنتج النهائى منها وتكلفة إنتاجه ، وهو ما يمكن تفسيره بإلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج من ناحية ، وإلى عامل التضخم من ناحية أخرى ، حيث يلاحظ ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية بنسب جوهريّة خلال عام ١٩٩٨ بالقياس إلى أسعارها فى عام ١٩٩٢ ، وعلى نحو ما يشير إليه الملحق رقم (٦) إلا أنه لمن الملاحظ أيضا أن السنوات الأخيرة ١٩٩٦ - ١٩٩٨ قد سجلت زيادات محدودة فى أسعار المنتج لبعض من المحاصيل الزراعية ، كما سجلت فى نفس الوقت وجود تذبذبات فى أسعار المنتج من علم إلى آخر بالنسبة للكثير من الحاصلات الزراعية ، وهو ما يشير بدوره إلى وصول أسعار المنتج الزراعى إلى مرحلة الاستقرار تقريبا خلال هذه السنوات الأخيرة . كما يلاحظ فى نفس الوقت ثبات أسعار المحاصيل الزراعية الخاضعة لنظام التعاقد المسبق ما بين المنتج الزراعى ، والصناعات المصنعة لها والتي تشمل كل من المحاصيل السكرية ، والزيوت . وفى هذا الشأن أيضا يلاحظ انخفاض أسعار المنتج بالنسبة للقطن خلال عام ١٩٩٧ ثم فى عام ١٩٩٨ عنه فى عام ١٩٩٥ ، وهو ما يفسر بانخفاض أسعار الصادرات منه إلى الأسواق العالمية خلال العامين المشار إليهما فى نفس الوقت الذى حررت فيه الدول نفسها من التزامها بالأسعار التشجيعية التى التزمت بها فى السنوات السابقة . أما بالنسبة لتكلفة الإنتاج فيلاحظ وجود نفس الاتجاه المشار إليه فى حالة أسعار المحاصيل الزراعية حيث سجلت التكلفة الإنتاجية دون الإيجار للفدان منها زيادة جوهريّة فى السنوات الأخيرة من الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٨ عنه فى السنوات الأولى من هذه الفترة إلا أنها سجلت فى نفس الوقت وجود تذبذبات فى التكلفة الإنتاجية للفدان لكثير من المحاصيل الزراعية لدرجة تشير أيضا إلى وصولها إلى مرحلة الاستقرار النسبى خلال السنوات الأخيرة من الفترة المشار إليها وذلك على نحو ما يشير إليه الملحق رقم (٧) . إلا أنه لمن الملاحظ أن إيجار الأراضى الزراعية قد حقق معدلات زيادة كبيرة خلال هذه الفترة حيث ازداد متوسط إيجار الفدان خلال عام ١٩٩٨ ليصل إلى نحو ٥-٦ أضعاف مثيله فى عام ١٩٩٢ وعلى نحو ما يشير إليه الملحق رقم (٨) ، وذلك يعد نتيجة طبيعية لتحرير العلاقة الإيجارية فى الأراضى الزراعية من التدخلات الحكومية ، والتى شهدتها هذه الفترة .

وبالنسبة للسياسة السعرية والتسويقية للأسمدة فقد تضمنتها أيضا سياسة التحرير الاقتصادى ، حيث دخول القطاع الخاص مجال تسويقها وتوزيعها إلى جانب بنك التنمية والائتمان الزراعى والتعاونيات الزراعية ، التى تعمل معا فى تسويق وتوزيع هذا المدخل على أساس مبادئ السوق التنافسية ، وإن كانت أسعارها على مستوى الصناعات المنتجة مازالت تخضع للقرارات السيادية ، وإن كانت الأخيرة تأخذ فى حسابها أيضا مبدأ العدالة فى تحديد أسعارها ، وعلى نحو لا يتضمن دعما للصناعات المنتجة أو مغالاة فى تحديد أسعار إنتاجها من الأسمدة ،

مستندة في ذلك على المؤشرات السعرية للتجارة الدولية في الأسمدة الكيماوية . أما بالنسبة لصناعة السكر، فعلى الرغم من أن كانت السياسة السعرية والتسويقية لمداخلتها من المحاصيل السكرية تقوم على نظام التعاقد مسابن المنتج والشركات المصنعة وفقاً لأسعار محددة ، إلا أن أسعار التعاقد على هذه المحاصيل ما زال يخضع للقرارات السيادية بهدف حماية المنتجين الزراعيين وتشجيعهم على الإنتاج ، إلا أن أسعار إنتاج هذه الشركات من السكر حالياً أصبحت تحدد وفقاً لمبادئ السوق الحرة حيث المنافسة فيما بينها ومستوردي السكر من الأسواق الخارجية ، ولقد انعكس ذلك على تخفيض الصناعات المحلية المنتجة للسكر على تخفيض أسعار إنتاجها من السكر المعبأ (وعلى سبيل المثال) من ١٧٠٠ جنيه للطن في عام ١٩٩٥ ليصل إلى نحو ١٣٥٠ جنيه للطن في عام ١٩٩٨ .

٣- الهيكل السعري للمنتج المحلي من السلع المستهدفة :

يعبر سعر المستهلك لأي من السلع عن قيمتها التي تحدد عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب عليها ، ومن ثم فهو يمثل أعلى مستوى سعري في سوق السلعة ، ثم يليه في ذلك سعر الجملة ثم سعر المنتج لنفس السلعة والتي تشتق من سعر المستهلك بعد خصم تكاليف النقل والتوزيع متضمنة هامش أرباح الوسطاء المتعاملين في أسواق الجملة والتجزئة . ويشير الجدول رقم (١٢) إلى أسعار كل من المنتج ، والجملة ، والمستهلك لأهم السلع الزراعية والغذائية المستهدفة بالدراسة خلال عامي ١٩٩٥ ، ١٩٩٨ ، والتي تعبر بدورها عن الهوامش التسويقية لهذه المجموعة من السلع ، ووزنها النسبي في أسعار المستهلك ، حيث يلاحظ وجود تباين واضح بين هذه المجموعة من السلع من حيث الوزن النسبي لسعر المنتج في السعر النهائي (سعر المستهلك) للسلعة ومن ثم التباين في الوزن النسبي للهوامش التسويقية لها في سعر المستهلك، وهو ما يعزى بطبيعة الحال إلى التباين في الخصائص الطبيعية لهذه السلع وفي قابليتها للتلف خلال مراحل تداولها من المنتج إلى المستهلك . حيث يلاحظ ارتفاع الوزن النسبي لسعر المنتج في السعر النهائي للسلعة . ومن ثم انخفاض الهامش التسويقي في حالة المحاصيل البقولية الجافة المثلثة في كل من الحمص ، واللوبياء الجافة ، والفاصوليا الجافة عنه في حالة السلع الزراعية والغذائية التي يتضمنها الجدول المشار إليه ، على حين يصل الوزن النسبي لسعر المنتج في السعر النهائي للسلعة أدنى مستوياته ، ومن ثم وصول الهامش التسويقي أعلى مستوياته في حالة محاصيل الخضروات ، وخاصة تلك التي تتعرض إلى نقص الوزن في مراحل تداولها بسبب انخفاض نسبة الرطوبة بها مع مرور الوقت ، والمثلثة في محصول الثوم ، والبصل . فلقد بلغ سعر المنتج لكل من محاصيل الحمص ، واللوبياء الجافة ، والفاصوليا ما نسبته ٧١,١% ، ٨٦,٩% ، ٧٧,٤% من سعر المستهلك على الترتيب في عام ١٩٩٥ ، وما نسبته ٦٥,٠% ، ٨٥,٢% ، ٧٨,٤% من سعر المستهلك في عام ١٩٩٨ لكل منها على الترتيب ، وهو ما يشير في مضمونه إلى أن الهامش التسويقي من المنتج إلى المستهلك النهائي للمحاصيل الثلاث وعلى الترتيب قد بلغ ما نسبته ٢٨,٩% ، ١٣,١% ، ٢٢,٦% من سعر المستهلك في عام ١٩٩٥ ، وما نسبته ٣٥,٠% ، ١٤,٨% ، ٢١,٦% من سعر المستهلك في عام ١٩٩٨ .

وبالنسبة لمحاصيل الحبوب والمثلثة في كل من القمح ، والشعير ، والأرز ، الذرة الشامية والرفيعة ، فتراوح نسبة تمثيل سعر المنتج إلى السعر النهائي لها بأسواق المستهلك ما بين ٦٠% - ٧٠% في عام ١٩٩٨ مقابل نسبة تراوحت ما بين ٦٠% - ٧٤% من سعر المستهلك في عام ١٩٩٥ ، وهو ما يشير بدوره إلى أن

الهامش التسويقي لهذه المجموعة من المحاصيل من المنتج إلى المستهلك النهائي تمثل نسبة تراوحت ما بين ٣٠% - ٤٠% من سعر المستهلك في عام ١٩٩٨ مقابل نسبة بلغت نحو ٢٦ - ٤٠% من سعر المستهلك في عام ١٩٩٥. وحيث يختلف الهامش التسويقي من محصول إلى آخر داخل هذه المجموعة وفقا لما هو مبين بنفس الجدول سابق الذكر ، أما المحاصيل البقولية من فول ، وعدس ، وحمص فقد بلغ سعر المنتج من كل منها وعلى الترتيب ما نسبته ٦٧,٣% ، ٥٨,٠% ، ٣٥,٠% من سعر المستهلك في عام ١٩٩٨ مقابل نسبة بلغت نحو ٦١,١% ، ٦٠,٧% ، ٧١,١% من سعر المستهلك في عام ١٩٩٥ ، وهو ما يشير إلى أن الهامش التسويقي لهذه المحاصيل الثلاث من المنتج إلى المستهلك النهائي قد بلغ ما نسبته ٣٢,٧% ، ٤٢% ، ٣٥% من سعر المستهلك لكل من المحاصيل الثلاث وعلى الترتيب في عام ١٩٩٨ ، مقابل نسبة بلغت نحو ٣٨,٩% ، ٣٩,٣% ، ٢٨,٩% من سعر المستهلك لكل منها في عام ١٩٩٥ .

أما بالنسبة لمجموعة الخضروات والتمثلة في كل من الطماطم ، والكوسة ، والبسلة الخضراء ، والفاصوليا الخضراء ، والخيار والبادنجان فقد بلغت نسبة تمثيل سعر المنتج لكل منها في السعر النهائي بسوق المستهلك نحو ٤٤% ، ٤٧% ، ٣٧% ، ٤٥% ، ٦١,٠% ، ٤١% على الترتيب في عام ١٩٩٨ مقابل نسبة بلغت نحو ٤٧% ، ٤١% ، ٣٤% ، ٣٥% ، ٤٢% ، ٣٥% من سعر المستهلك في عام ١٩٩٥ ، وهو ما يعكس ارتفاع نسبة تمثيل الهوامش التسويقية لهذه المجموعة من المحاصيل في سعر المستهلك عن غيرها من مجموعات المحاصيل السابقة وهو ما قد يعزى إلى ارتفاع نسبة الفاقد منها خلال مراحل تسويقها عنه في حالة المحاصيل الأخرى ، حيث تقدر نسبة الهامش التسويقي لكل من المحاصيل المشار إليها وعلى الترتيب بحوالي ٥٦% ، ٥٣% ، ٦٣% ، ٥٥% ، ٣٩% ، ٥٩% من سعر المستهلك في عام ١٩٩٨ ، مقابل نسبة بلغت نحو ٥٣% ، ٥٩% ، ٦٦% ، ٦٥% ، ٥٨% ، ٦٥% من سعر المستهلك لكل منها على الترتيب في عام ١٩٩٥ . وتصل نسبة تمثيل سعر المنتج في السعر النهائي للسلعة بسوق المستهلك أدنى مستوياتها في حالة محصولي الثوم ، والبصل حيث بلغت نحو ١٧,٦% ، ٢٧% لكل منها على الترتيب في عام ١٩٩٨ مما يشير إلى أن الهوامش التسويقية لكل منها تمثل نحو ٨٢,٤% ، ٧٣% من سعر المستهلك وهو ما يعكس وصول الهامش التسويقي أعلى مستوياته في حالة كلا المحصولين ، وهو ما يعزى إلى ارتفاع نسبة الرطوبة بها بعد الحصاد وتناقصها مع مراحل التسويق من ناحية إلى جانب التخلص مما بها من عروش في مراحل التسويق إلى المستهلك النهائي من ناحية أخرى . كما يتماثل الفول السوداني مع هذين المحصولين من حيث ارتفاع نسبة الهوامش التسويقية له في سعر المستهلك ، وإن كان بدرجة أقل نظرا لارتفاع نسبة الرطوبة به بعد الحصاد والحاجة إلى بتجفيفه قبل التسويق إلى المستهلك النهائي ، حيث بلغ سعر المنتج للفول السوداني ما نسبته ٤٨,٥% من سعر المستهلك النهائي له في عام ١٩٩٨ وهو ما يشير إلى أن تكلفة الهوامش التسويقية له تمثل نحو ٥١,٥% من سعر المستهلك خلال هذا العام .

إن المقابلة فيما بين نسبة تمثيل سعر المنتج في السعر النهائي للسلعة من ناحية ، ونسبة تمثيل سعر الجملة في السعر النهائي للسلعة من ناحية أخرى تشير إلى أن الجانب الأكبر من تكلفة الهامش التسويقي تنحصر في أسواق التجزئة بالنسبة لمجموعة محاصيل الحبوب ، والمحاصيل البقولية ، على حين تتقارب تكلفة الهامش التسويقي في

(متجه/اطن)

جدول رقم (١٢) أسعار السلع ، والمستهلك لأهم السلع المستخدمة بالدراسة في عامي ١٩٩٥، ١٩٩٨

السلع	١٩٩٨				١٩٩٥			
	مستهلك (٢)		منتج (١)		مستهلك (٢)		منتج (١)	
	%	جنيه	%	جنيه	%	جنيه	%	جنيه
١- قمح	١٠.٧٠	٦٦.٢	٧.٠٨	٦٢.٦	٨.٨٩	٦٧.٥	٦.٠٠	٥٦.٠
٢- شعير	*١٠.٧٢	٧٢.٥	٧.٧٧	٥٩.٩	*٨.٧٨	٧٤.٤	٦.١٦	٥١.٠
٣- أرز	١١.١٩	٧٢.٥	٨.١١	٦٤.٧	*١١.٠١	٧٢.٤	٦.٠٠	٦٥.٦
٤- أذنة طماطي	٨.٨٤	٧٥.٦	٦.٦٨	٦٥.٥	٧.٦١	٧٨.٢	٥.٦٤	٥١.٤
٥- أذنة رفيعة	٩.٢١	٧٥.٨	٦.٩٨	٦٤.٣	٧.٦٨	٧٧.٤	٥.٩٤	٥٦.٦
٦- بول بلدي	١٨.٣٣	٨٠.١	١٤.٦٨	٦٧.٣	١٦.٦٨	٨٠.٩	١٣.٥٠	١٠.١٩
٧- عدس	٣.١١٩	٧٦.٤	٢.٣٨٣	٥٨.٠	٢.٥٩٥	٧٤.٣	١.٩٢٧	١٥.٧٥
٨- حمص	*٣.٤٤٣	٨١.٨	٢.٨٥٧	٦٥.٠	*٢.٧٣٢	٨٦.٩	٢.٣٧٤	١٩.٤٣
٩- لوبيا حلبة	٣.٦٩٨	٨٦.٤	٣.١٩٥	٨٥.٣	٣.٤٥٣	٩٦.٢	*٣.٣٢٢	٣٠.٠٠
١٠- فاصوليا حنظل	٣.٥٠٦	٨٤.٤	٢.٩٥٩	٧٨.٤	٣.٤٢٢	٩٦.٢	٣.٢٩٣	٢٦.٥٠
١١- بول سوداني	٣.٦٧٤	٧٤.٥	٣.٧٢٧	٤٨.٥	٣.١٤٣	٧٢.٤	٢.٢٧٧	١٤.٣٥
١٢- بطاطس	٨.٤٤	٧٨.٢	٦.٦٠	٦٣.٢	٩.٤٤٨	٧٢.٨	٦.٦٠	٦٠.٩
١٣- طماطم	٨.٩٦	٨٨.٢	٧.٩٠	٤٣.٨	١٠.٦٥	٧٨.٤	٨.٤٠	٥٠.٠
١٤- كوسة	٨.٨٨	٧٥.٥	٦.٧٠	٤٧.٢	٩.٥١	٧٦.١	٧.٢٤	٣.٨٨
١٥- بصل حنظل	١٥.٦٣	٩٦.١	١٠.٨٠	٣٧.٣	١٣.٩٤	٧٠.٨	٩.٨٧	٤.٧٩
١٦- فاصوليا حنظل	١٢.١٧	٧٨.٩	٩.٦٠	٤٥.١	١١.٣٢	٧٦.٢	٨.٦٣	٣.٩٤
١٧- بصل	٩.٢٨	٦٢.٦	٥.٩٠	٢٧.٠	٧.٠٤	٦٩.١	٤.٩٠	٢.٢٧
١٨- خيار	٩.٩٨	٨٤.٢	٨.٤٠	٦٠.٩	١٠.٦٢	٧١.١	٧.٥٥	٤.٥٠
١٩- بصل	٨.٤٨	٦٢.٥	٥.٣٠	٣٤.٧	٨.٩٣	٧٧.٨	٦.٩٥	٣.١٦
٢٠- ثوم	٢.٨٠٣	٧٨.٥	٢.٢٠٠	١٧.٦	٢.٦٨٣	٨٢.٠	٢.٢٠٠	٣.٤٣

المصدر : (١) وزارة الزراعة ، نشر الإقتصاد الزراعي ، أعداد مختلفة .

٢) الجواز المركزي للجمعية العامة والإحصاء ، النشرة الربع سنوية لأسعار المواد الغذائية (منتج/حلبة) ، أعداد مختلفة

- تقديرات الدراسة وفقا لإفراض تساوى الخامس التسويقي للسلعة مع الخامس التسويقي للسلع المتماثلة

جدول رقم (١٣) أسعار المنتج ، والجملة ، والمستهلك لكل من السكر ، والأسمدة الكيماوية في عامي ١٩٩٨، ١٩٩٧

البيان	١٩٩٧				١٩٩٨			
	منتج		جملة		منتج		جملة	
١- سكر سائب حر (١)	١٤٧٠		١٥٠٠		١٣٥٠	٨٣,٩	١٣٧٨	٨٥,٦
٢- أسمدة كيماوية (٢)								
- سلفات نشادر ٦٠,٦ %	٣٢٠	٧٧,١			٣٢٠	٧٧,١		
- سوبر فوسفات ٣٧ %	٥٨٠	٩٤,٠			٦٠٠	٩٤,٠		
- نترات نشادر ٣٣,٥ %	٤٠٣	٩١,٤			٤٢٦,٥	٩٤,٣		
- يوريا ٤٦ %	٤٩٥,٠	٨٩,٥			٥٣٥	٩٤,٩		
- سوبر فوسفات ١٥ %	٢٨٥,٠	٩٣,٧			٣٠٠	٦٣,٨		
- سلفات بوتاسيوم ٤٨ %	٨٨				٨٨٥,٠			

المصدر :

- (١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة الربع سنوية لأسعار المواد الغذائية (منتج/جملة) ، أعداد مختلفة .
- (٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية لأسعار المواد والمنتجات الصناعية ، القاهرة ، أبريل ١٩٩٩

أسواق الجملة مع الهامش التسويقي في أسواق المستهلك في حالة مجموعة محاصيل الخضروات مع وجود تباينات بين المحاصيل المختلفة منها وعلى نحو ما يشير إليه نفس الجدول سابق الذكر .

وبالنسبة لسلع السكر ، والأسمدة الكيماوية فيلاحظ أن سعر المنتج للسكر خلال عام ١٩٩٨ بلغ نحو ١٣٥٠ جنيه للطن من السكر الناعم الحر ، يمثل نحو ٨٣,٩% من السعر النهائي له في سوق المستهلك والذي بلغ نحو ١٦١٠ جنيه للطن خلال نفس العام ، وهو ما يشير إلى أن تكلفة الهوامش التسويقية له من المنتج إلى المستهلك النهائي تمثل نحو ١٦,١% من سعر المستهلك وإن كان من الملاحظ أن الجانب الأكبر من تكلفة الهامش التسويقي ينحصر في أسواق التجزئة ، حيث يمثل سعر الجملة ما نسبته ٨٥,٦% من سعر المستهلك خلال هذا العام ، وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (١٣) ، أما بالنسبة للأسمدة الكيماوية فتبين فيما بينها من حيث نسبة تمثيل سعر المنتج في السعر النهائي لها في سوق المستهلك تبعاً لنوعية السماد حيث بلغ سعر المنتج ما نسبته ٧٧,١% من سعر المستهلك في حالة سماد سلفات النشادر ٢٠,٦% ، على حين بلغ سعر المنتج ما نسبته ٩٤,٠% ، ٩٤,٣% ، ٩٤,٩% من سعر المستهلك في عام ١٩٩٨ في حالة كل من النوعيات السوبر فوسفات ٣٧% ، ونترات النشادر ٣٣,٥% ، والبوريا ٤٦% ، والسوبر فوسفات ١٥% على الترتيب ، وعلى نحو ما هو مبين بنفس الجدول سابق الذكر .

٤- هيكل التكلفة الإنتاجية للسلع المستهدفة :

تتصف أغلبية السلع الزراعية والغذائية المستهدفة بالدراسة بصغر الوزن النسبي لتكلفة مستلزمات الإنتاج التجارية (والمثلة في كل من تكلفة التقاوى ، والأسمدة الكيماوية والمبيدات والوقود والزيوت والشحومات) في إجمالي التكلفة الإنتاجية لها بالقياس إلى الوزن النسبي لتكلفة عوامل الإنتاج الأولية (والمثلة في أجور العمل البشري والحيواني وإيجار الأرض الزراعية) في إجمالي تكاليفها الإنتاجية . حيث يشير الجدول (١٤) إلى أن تكلفة مستلزمات الإنتاج التجارية لمجموعة المحاصيل الصيفية والنيلية المستهدفة بالدراسة تمثل نسبة تتراوح ما بين ٢٥,٢% - ٤٠,٧% من إجمالي التكلفة الإنتاجية لها في عام ١٩٩٨ ، على حين تمثل تكلفة عوامل الإنتاج الأولية نسبة تراوحت ما بين ٤٩,٦% - ٦٣,٧% من إجمالي تكلفتها الإنتاجية ، حيث تبين هذه المجموعة من المحاصيل فيما بينها من حيث تمثيل تكلفة مستلزمات الإنتاج التجارية ، ونسبة تمثيل تكلفة عوامل الإنتاج في إجمالي التكلفة الإنتاجية على نحو ما يشير إليه الجدول السابق الذكر . ويستثنى من بين هذه المجموعة من المحاصيل ، محصول البطاطس الذي ترتفع فيه نسبة تمثيل مستلزمات الإنتاج التجارية في إجمالي تكلفته الإنتاجية عن نسبة تمثيل تكلفة عوامل الإنتاج الأولية بها ، حيث تصل نسبة تمثيل تكلفة مستلزمات الإنتاج التجارية في إجمالي تكلفة إنتاجه إلى نحو ٦٣,٩% ، ٥٨,٨% في حالة كل من البطاطس الصيفي ، والبطاطس النيلي على الترتيب ، على حين تصل نسبة تمثيل تكلفة عوامل الإنتاج الأولية إلى نحو ٢٤,٩% ، ٣١,٢% من إجمالي تكلفة إنتاج كل منها على الترتيب ، حيث يعزى ارتفاع نسبة تمثيل تكلفة مستلزمات الإنتاج التجارية في إجمالي التكلفة الإنتاجية لهذا المحصول إلى ارتفاع تكلفة التقاوى التي تستورد من الخارج . وتشكل تكلفة كل من الأسمدة الكيماوية وأجور الآلات الجانب الأكبر في تكلفة مستلزمات الإنتاج التجارية ، وإن تبين الوزن النسبي لكل منها في إجمالي التكلفة الإنتاجية

من محصول إلى آخر في مجموعة المحاصيل الصيفية والنيلية على نحو ما يشير إليه نفس الجدول سابق الذكر . أما بالنسبة لتكلفة مستلزمات الإنتاج غير التجارية والمثلة في تكلفة الأسمدة البلدية والمصروفات الأخرى ، فتمثل نسبة تراوحت ما بين ٥% - ١١% من التكلفة الإنتاجية لمجموعة المحاصيل الحقلية الصيفية والنيلية ، بينما تمثل نسبة تراوحت ما بين ١٠% - ٢٢,٣% من إجمالي التكلفة الإنتاجية لمجموعة محاصيل الخضروات الصيفية والنيلية .

أما بالنسبة لمجموعة المحاصيل الشتوية المستهدفة والتي يتضمنها الجدول رقم (١٥) فتتراوح نسبة تمثيل تكلفة المستلزمات التجارية في إجمالي تكاليفها الإنتاجية وباستثناء محصول البرسيم التحريش ، والبرسيم المستديم ما بين ٣٢% - ٥٣% في عام ١٩٩٧ . وتصل هذه النسبة أدنى حدودها في حالة محصول البرسيم التحريش ثم البرسيم المستديم حيث بلغت نسبة تمثيل تكلفة مستلزمات الإنتاج التجارية في إجمالي التكلفة الإنتاجية لكل منهما وعلى الترتيب نحو ١٦,٧% ، ٢٣,٨% في عام ١٩٩٧ . أما تكلفة عوامل الإنتاج الأولية فتتراوح نسبة تمثيلها في إجمالي التكلفة الإنتاجية لعام ١٩٩٧ ، وهذه المجموعة من المحاصيل الشتوية (وباستثناء محصول البرسيم التحريش والمستديم) ما بين ٣٧% - ٥٧% ، حيث تصل هذه النسبة نحو ٦٥% ، ٥٩,٥% في حالة كل من محصول البرسيم التحريش والبرسيم المستديم على الترتيب . ويلاحظ وبشكل عام ومن خلال المؤشرات الواردة بالجدول رقم (١٤) ، (١٥) انخفاض نسبة تمثيل تكلفة مستلزمات الإنتاج التجارية في إجمالي التكلفة الإنتاجية في حالة مجموعة المحاصيل الصيفية النيلية عنه في حالة مجموعة المحاصيل الشتوية ، وفي المقابل ترتفع نسبة تمثيل تكلفة عوامل الإنتاج الأولية في إجمالي التكلفة الإنتاجية في حالة مجموعة المحاصيل الصيفية والنيلية عنه في حالة مجموعة المحاصيل الشتوية .

أما بالنسبة لتكلفة مستلزمات الإنتاج غير التجارية فقد بلغت نسبة تمثيلها في إجمالي التكلفة الإنتاجية لمجموعة المحاصيل الشتوية لعام ١٩٩٧ . نسبة تراوحت ما بين ٦% - ٢٢% ، حيث وجود التباين في هذه النسبة بين محاصيل هذه المجموعة ، وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (١٥) . إن وجود مثل هذه التباينات الواضحة في نسبة تمثيل كل من تكلفة المدخلات التجارية ، وتكلفة عوامل الإنتاج الأولية في إجمالي التكلفة الإنتاجية للسلع الزراعية والغذائية تعد مؤشرا أوليا على وجود تباينات جوهرية فيما بينها من حيث الميزة النسبية في إنتاجها .

وبالنسبة لتكاليف إنتاج السكر فتشير تقديراتنا لعام ١٩٩٤/٩٣ إلى أن تكلفة استخراج الطن منه بلغت نحو ١١١٢,٠ جنيه في حالة صناعة قصب السكر ، ونحو ١٠٢٧,٣ جنيه في حالة صناعة بنجر السكر . وتشكل تكلفة المادة الخام من قصب أو بنجر السكر النسبة الغالبة في تكاليف إنتاج السكر ، حيث بلغت ما نسبته ٦٧,١% ، ٥٢,١% من إجمالي التكلفة الإنتاجية في حالة كل من الصناعتين على الترتيب . أما بالنسبة للمستلزمات السلعية الأخرى (دون المادة الخام) فتمثل تكلفتها نحو ١٨,٦٦% من إجمالي التكلفة الإنتاجية في حالة صناعة بنجر السكر ، ونحو ١١,٢٤% من إجمالي التكلفة الإنتاجية في حالة صناعة قصب السكر ، وحيث تشكل تكلفة الرقود والزيوت والشحومات خاصة تكلفة المازوت النسبة الغالبة منها في كلا الصناعتين ، ثم يليها في ذلك كل من تكلفة قطع الغيار والصيانة ، وتكلفة مواد التعبئة والتغليف ، وذلك على نحو ما يشير إليه الجدول رقم (١٦) . أما تكلفة المستلزمات الخدمية فتشكل ما نسبته ٣,٤٢% ، ٥٠,٧% من إجمالي التكلفة الإنتاجية في حالة كل من صناعي

قصب السكر ، وبنجر السكر على الترتيب ، على حين تشكل تكلفة الأجر ما نسبته ٩,٠٦% ، ٧,٥٨% من إجمالي التكلفة في كل من الصناعتين على الترتيب . أما القسط السنوي للإهلاك فيشكل نسبة مرتفعة في التكلفة الإنتاجية في حالة صناعة بنجر السكر بالقياس إلى صناعة قصب السكر ، حيث تمثل تكلفته ما نسبته ١٦,٣% من إجمالي التكلفة في حالة الصناعة الأولى ، على حين تمثل تكلفته نحو ٦,٠٥% من إجمالي التكلفة الإنتاجية في حالة الصناعة الثانية . هذا في نفس الوقت تشكل تكلفة فوائد الدين نسبة كبيرة في إجمالي التكلفة في حالة صناعة قصب السكر بالقياس إلى التكلفة المماثلة في حالة صناعة بنجر السكر ، حيث بلغت ما نسبته ٣,٠% ، ٠,٣% من إجمالي التكلفة في كل من الصناعة الأولى ، والثانية على الترتيب ، وعلى نحو ما هو مبين بنفس الجدول سابق الذكر .

وبالنسبة لصناعة الأسمدة الكيماوية فتشير تقديرات تكلفة الإنتاج بها خلال عام ١٩٩٦/٩٥ إلى أن متوسط التكلفة الإنتاجية للطن من الأسمدة النتروجينية بلغ نحو ٣٣٤,١ جنيه في المتوسط ، كما بلغ متوسط التكلفة الإنتاجية للطن من الأسمدة الفوسفاتية نحو ٢٣٢,٦٥ جنيه خلال نفس العام ، وتشكل المستلزمات السلعية النسبة الأكبر في إجمالي التكلفة الإنتاجية في كل من صناعتى الأسمدة النتروجينية ، والفوسفاتية حيث بلغت هذه النسبة نحو ٥١,٧٣% ، ٦٦,٢٥% في كل من الصناعتين على الترتيب . وتشكل تكلفة الخامات الرئيسية ، مع تكلفة الوقود والزيوت والشحومات ، والكهرباء الجانب الأكبر في تكلفة المستلزمات السلعية ، حيث بلغت تكلفة الخامات الرئيسية ما نسبته ١٦,٨٢% ، ٣٥,٣٣% من إجمالي التكلفة الإنتاجية في كل من صناعة الأسمدة النتروجينية ، وصناعة الأسمدة الفوسفاتية على الترتيب ، كما بلغت تكلفة الوقود والزيوت والشحومات ما نسبته ١١,٦٧% ، ١٦,٧٧% من إجمالي التكلفة الإنتاجية في كل من الصناعتين على الترتيب . وتنصف صناعة الأسمدة النتروجينية وبحكم طبيعة تكنولوجيا الإنتاج بها بارتفاع استهلاكها من الكهرباء ، إذ بلغت تكلفة الكهرباء اللازمة للتشغيل بها ما يقرب من ١٢,٠% من إجمالي التكلفة الإنتاجية ، على حين بلغت تكلفتها في صناعة الأسمدة الفوسفاتية ما نسبته ٠,٢٥% من إجمالي التكلفة الإنتاجية في هذه الصناعة . كما ترتفع نسبة تكلفة الأجر في إجمالي التكلفة الإنتاجية في حالة صناعة الأسمدة الفوسفاتية حيث بلغت هذه النسبة نحو ٢٥,١٥% ، ١٣,٢٣% في كل من الصناعة الأولى ، والثانية على الترتيب ، على حين يتقارب الوزن النسبي لتكلفة القسط السنوي للإهلاك في كلا الصناعتين ، حيث بلغت نسبته إلى إجمالي التكلفة نحو ١١,٨٦% ، ١٠,٢٥% في كل من صناعة الأسمدة النتروجينية ، وصناعة الأسمدة الفوسفاتية على الترتيب . وتماثل كلا الصناعتين تقريبا من حيث ارتفاع نسبة تكلفة فوائد الدين في إجمالي التكلفة الإنتاجية حيث بلغت هذه النسبة نحو ٧,٤٣% في صناعة الأسمدة النتروجينية ، ونحو ٦,٥٩% في صناعة الأسمدة الفوسفاتية ، وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (١٧) .

جدول رقم (١٤) هيكل التكلفة الانتاجية للفدان من المحاصيل الزراعية الصيفية والنبيلة المستهدفة خلال عام ١٩٩٨

(%)

البيان	أرز	ذرة رفيعة	ذرة شامية	قصب سكر	قطن	فول صويا	عباد الشمس	شمس	فول سوداني
أ) مستلزمات تجارية :									
١- تقاري	٧,٠	٣,٢	٥,٤	٣,٥	٣,٧	٥,٠	٤,٩	٣,٣	٨,٠
٢- أسمدة كيماوية	٦,٢	١٢,٦	١٣,٢	١٥,٣	١٠,٥	٩,٢	١١,١	١٠,٤	٧,٩
٣- مبيدات	٣,٤	-	٢,٥	٠,١	-	٢,٢	-	-	٢,٩
٤- أخور آلات	٢١,٠٠	١٧,١	١٢,٠	١٧,٧	١١,٠	١٩,٠	١٥,٥	١٣,٠	٩,٥
جملة	٣٧,٦	٣٢,٩	٣٣,١	٣٦,٦	٢٥,٢	٣٥,٤	٣١,٥	٢٦,٧	٢٨,٣
ب) مستلزمات محلية									
٥- سداد بلدي	١,٢	٢,٣	٤,٧	١,٧	٥,٧	١,٠	٠,٥	٣,٥	٣,٢
٦- مصروفات اخرى	٥,٨	٤,٧	٥,٢	٨,٤	٥,٤	٥,٢	٤,٤	٥,٥	٤,٦
جملة	٧,٠	٧,٠	٩,٩	١٠,١	١١,١	٦,٢	٤,٩	٩,٠	٧,٨
ج) عوامل إنتاج أولية									
٧- عمل حيوان	١,٩	١,٨	٠,١	-	-	-	-	٠,٧	٠,٧
٨- عمل بشري	١٦,٨	٢٢,٢	٢٠,٠	١٩,٩	٢٧,٤	٢١,٨	٢٣,٠	٢٤,٥	٢٦,١
٩- إيجار أرض زراعية	٣٦,٦	٣٦,٠	٣٦,٩	٣٣,٣	٣٦,٣	٣٦,٥	٤٠,٦	٣٩,١	٣٧,٠
جملة	٥٥,٣	٦٠,٠	٥٧,٠	٥٣,٢	٦٣,٧	٥٨,٣	٦٣,٦	٦٤,٣	٦٣,٨
الإجمالي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

(%)

جدول رقم (١٤) هيكل التكلفة الانتاجية للفدان من الحاصل الزراعي الصيفية والبيعية المستهدفة خلال عام ١٩٩٨

البيان	طماطم صيفي	كوسة صيفي	بطاطس صيفي	خيار صيفي ٥٠	باذنجان صيفي	طماطم نيلي	بطاطس نيلي	فاصوليا جافة نيلي
أ) مستلزمات تجارية :								
١- تقاوى	-	-	٤٣,٨	-	-	٣٨,٢	٨,٩	
٢- أسمدة كيميائية	١١,٦	١٠,٥	٩,٦	١٠,١	١١,٦	١٠,٨	١٠,٣	
٣- مبيدات	١٠,٣	٧,٦	٤,٤	٥,٨	٦,٧	٣,٦	٧,٤	
٤- أجور آلات	١٠,٦	١١,٩	٦,١	١٢,٠	١٠,٩	٦,٢	١٤,١	
جمله	٣٢,٥	٣٠,٠	٦٣,٩	٢٧,٩	٢٩,٢	٥٨,٨	٤٥,٧	
ب) مستلزمات عليية								
٥- سماد بلدي	٤,٧	٥,٤	٤,٠٠	٥,٦	٧,١	٣,٩	٥,٦	
٦- مصروفات اخرى	٦,٤	٥,٥	٧,١	٥,٧	٥,٣	٦,١	٤,١	
٧- تقاوى	٦,٥	٤,٧	-	١١,٠	٤,٥	-	-	
جمله	١٧,٦	١٥,٦	١١,١	٢٢,٣	١٦,٩	١٠,٠	٩,٧	
ج) عوامل انتاج أولية								
٧- عمل حيوان	-	٠,٢	٠,٩	٠,٢	٠,١	٠,٦	-	
٨- عمل بشري	٢٧,٧	٢٨,١	١٠,٦	٢٦,٤	٢٥,٤	١٢,٦	١٩,٨	
٩- اجار ارض زراعية	٢٢,١	٢٦,٢	١٣,٤	٢٣,٤	٢٨,٤	١٨,٠	٢٩,٨	
جمله	٤٩,٨	٥٤,٥	٢٤,٩	٥٠,٠	٥٣,٩	٣١,٢	٤٩,٦	
الاجمال	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	

المصدر : حسبت من الملحق رقم (٩)

(%)

جدول رقم (١٥) هيكل التكلفة الإنتاجية للفدان من الحاصل الزراعي الشجرية المستخدمة خلال عام ١٩٩٧

[illegible]

جدول رقم (١٥) هيكل التكلفة الانتاجية للفدان من المحاصيل الزراعية الشتوية المستهدفة خلال عام ١٩٩٧ (%)

البيان	بسلة خضراء	برقوقش	بنجر سكر	برسيم تحريش	برسيم مستديم
أ) مستلزمات تجارية : ١- تقاوى ٢- أسمدة كيماوية ٣- مبيدات ٤- أجور آلات	٨,٥	٣,٥	٣,٢	-	-
	٩,٦	٢٢,٥	١٥,٥	-	٦,٣
	٨,٣	١,٩	١١,١	-	-
	١٥,١	٥,٩	١٣,٧	١٦,٧	١٧,٥
جملة	٤١,٥	٣٣,٨	٤٣,٥	١٦,٧	٢٣,٨
ب) مستلزمات محلية ٥- سماد بلدى ٦- معزوفات اخرى ٧- تقاوى	٦,٤	٣,٣	-	-	-
	٧,٢	٥,٩	٦,٥	٤,٣	٦,٣
	-	-	-	١٤,٠	١٠,٣
جملة	١٣,٦	٩,٢	٦,٥	١٨,٣	١٦,٦
ج) عوامل انتاج أولية ٧- عمل حيوانى ٨- عمل بشرى ٩- اجار ارض زراعية	٠,٥	-	٠,٤	-	-
	٣١,٦	٢٢,٢	٢٨,٥	٩,١	١١,٠
	١٢,٧	٣٤,٩	٢١,١	٥٥,٩	٤٨,٥
	٤٤,٨	٥٧,١	٥٠,٠	٦٥,٠	٥٩,٥
جملة	٤٤,٨	٥٧,١	٥٠,٠	٦٥,٠	٥٩,٥
الاجمالى	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

جدول رقم (١٦)

متوسط التكلفة الانتاجية لطن السكر من صناعات قصب ، وبنجر السكر

خلال عامي ١٩٨٩/٨٨ ، ١٩٩٤/٩٣

(جنيه /طن)

بنجر				قصب				البيان
١٩٩٤/٩٣		١٩٨٩/٨٨		١٩٩٤/٩٣		١٩٨٩/٨٨		
%	جنيه	%	جنيه	%	جنيه	%	جنيه	
٥٢,١	٥٣٥,٢١	٣٨,٠	٢٨١,١٥	٦٧,١	٧٤٥,٨	٦٠,٩	٣٦٧,١	١- خامات رئيسية :
-	-	-	-	٦٧,١	٧٤٥,٨	٦٠,٨	٣٦٦,٧	- قصب
-	-	-	-	-	-	٠,١	٠,٤٨	- سكر خام محلى للسكر
٥٢,١	٥٣٥,٢١	٣٨,٠	٢٨١,١٥	-	-	-	-	- بنجر
١,٨٢	١٨,٧١	٤,٣٤	٣٢,١٣	٠,٤٨	٥,٣٢	٠,٦٥	٣,٩١	٢- خامات مساعدة
٩,٢٠	٩٤,٥٣	٢,٣١	١٧,١٠	٣,٠٦	٣٤,٠٦	١,١١	٦,٧٠	٣- وقود وزيت وشحومات
-	-			٠,٠٢	٠,٢٧			- فحومات
٨,٢١	٨٤,٣٣			٢,٦٩	٢٩,٩٥			- مازوت
٠,٠٥	٠,٥٢			٠,١٥	١,٦٦			- بترين
٠,٥٧	٥,٨٤			٠,٠٧	٠,٧٦			- سولار
٠,٢٠	٢,٠٧			٠,٠٨	٠,٩٣			- زيت وشحومات
٠,١٧	١,٧٦			٠,٠٤	٠,٤٩			- غاز
-	-	-	-	٠,٥١	٥,٦٢	٠,٢٦	١,٥٩	٤- كهرباء للتشغيل
٢,٦٢	٢٦,٨٩	١,٤	١٠,٣٨	٤,٣٦	٤٨,٥٢	٣,٥٦	٢١,٤٣	٥- قطع غيار ومواد صيانة
١,٧٥	١٨,٠٠	١,١٨	٨,٧٦	-	-	٠,٣٤	٢,٠٤	٦- مواد ومهمات متنوعة
٢,٧٩	٢٨,٧٠	٢,١٣	١٥,٧٨	٢,٧٤	٣٠,٤٨	٤,١٢	٢٤,٨٥	٧- مواد تعبئة وتغليف
-	-	-	-	٠,٠٢	٠,١٨	-	٠,٠٣	٨- مخلفات
٠,١٤	١,٤٢	٠,١٣	٠,٩٣	٠,٠٨	٠,٨٩	٠,١	٠,٥٨	٩- أدوات كتابية
٠,٠٨	٠,٨٥	-	-	-	٠,١٠	-	-	١٠- مياه
٠,٢٥	٢,٦١	٠,٢	١,٥٤	٠,٠١	٠,١٥	-	٠,٠٦	١١- إنارة
٧٠,٧٦	٧٢٦,٩	٤٩,٧	٣٦٧,٨	٧٨,٣٤	٨٧١,١	٧١,٠٥	٤٢٨,٣	جملة المستلزمات السلعية
٠,٤	٤,٠٧	٠,٠٦	٠,٤٤	٠,٩٢	١٠,٢١	٠,٦٣	٣,٨٢	١٢- مصروفات صيانة
-	-	-	-	٠,٣٩	٤,٣٥	-	٠,٠٦	١٣- مصروفات تشغيل لدى الغير

تابع جدول رقم (١٦)
متوسط التكلفة الانتاجية لطن السكر من صناعات قصب ، وبنجر السكر
خلال عامي ١٩٨٩/٨٨ ، ١٩٩٤/٩٣

(جنيه /طن)

البيان	قصب				بنجر			
	١٩٨٩/٨٨		١٩٩٤/٩٣		١٩٨٩/٨٨		١٩٩٤/٩٣	
	جنيه	%	جنيه	%	جنيه	%	جنيه	%
١٤- خدمات وأبحاث وتجارب	٠,٠١	-	٠,٦٨	٠,٠٦	-	-	٠,٣٩	٠,٠٤
١٥- نشر وإعلان	١,٥١	٠,٠٨	١,٦١	٠,١٤	-	-	١١,٩٣	١,١٦
١٦- نقل وانتقالات عامة	٣,٠٠	٠,٥	١٤,٠٧	١,٢٧	٢,٦٤	١٩,٥٣	٤,٦٠	٠,٤٥
١٧- تأجير معدات ووسائل نقل	٠,٣٧	٠,٠٦	٠,٢٤	٠,٠٢	-	-	٢٤,٧٠	٢,٤٠
١٨- تكاليف خدمات	٠,٢٧	٠,٠٤	٠,٠٩	-	٠,٠٢	٠,١٥	٠,٣٠	٠,٠٣
١٩- مصروفات خدمية متنوعة	١,٨٣	٠,٣٠	٦,٧٩	٠,٦١	٠,٧٩	٥,٨١	٦,٦٥	٠,٦٥
جملة المستلزمات الخدمية	١٠,٨٧	١,٨٠	٣٨,٠٤	٣,٤٢	٢٥,٩٣	٣,٥٠	٥٢,١٠	٥,٠٧
٢٠- أجور	٦٤,١٠	١٠,٦٣	١٠٠,٧٧	٩,٠٦	٤٤,٠٧	٥,٩٦	٧٧,٨٦	٧,٥٨
- أجور نقدية	٤٣,٥٢	٧,٢٢	٦٠,٠	٥,٤٠	٣٤,٩٧	٤,٣	٦٠,٣٦	٥,٨٨
- مزايا عينية	٨,٣٣	١,٣٨	١٥,٠	١,٣٥	٣,١٠	٠,٤٢	٤,٢٠	٠,٤١
- تأمينيات إجتماعية	١٢,٢٥	٢,٠٣	٢٥,٧٧	٢,٣١	٦,٠٠	٠,٨١	١٣,٣٠	١,٢٩
٢١- إيجارات	٠,٠٤	-	١,٤٦	٠,١٣	-	-	٠,٢٢	٠,٠٢
٢٢- إهلاك	٦٥,٦	١٠,٨٨	٦٧,٣٠	٦,٠٥	١٦٦,٣	٢٢,٤٧	١٦٧,١٤	١٦,٢٧
٢٣- فوائد	٣٣,٨٥	٥,٦٢	٣٣,٣٠	٣,٠	١٣٥,٨٥	١٨,٣٦	٣,٠٧	٠,٣
- محلية	٢٣,٠٦	٣,٨٣	٢٣,٣٤	٢,١٠	١٣٥,٨٥	١٨,٣٦	٠,٠٨	-
- خارجية	١٠,٧٩	١,٧٩	٩,٩٦	٠,٩	-	-	٢,٩٩	٠,٣
اجمالى التكلفة	٦٠٢,٨	١٠٠,٠	١١١٢,٠	١٠٠,٠	٧٤٠,٠	١٠٠,٠	١٠٢٧,٣	١٠٠,٠

المصدر : أستخرجت من :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، صناعة إنتاج وتكرير السكر وصناعات التقطير ، مرجع سابق ، ص —

٣٨ - ١٠٠

جدول رقم (١٧)

متوسط هيكل التكلفة الانتاجية للطن من الأسمدة النتروجينية والفوسفاتية

خلال عام ١٩٩٦/٩٥

البيان	الأسمدة النتروجينية		الأسمدة الفوسفاتية	
	جنيه	%	جنيه	%
(أ) مستلزمات سلعية:	١٧٢,٨٧	٥١,٧٣	١٥٤,١٤	٦٦,٢٥
١- خامات رئيسية	٥٦,٢٢	١٦,٨٢	٨٢,٢٠	٣٥,٣٣
- غاز طبيعي	٣٦,٦١	١١,٠	-	-
- حامض كبريتيك	١,٠٧	٠,٣٢	-	-
- فحم مجرى	١٦,٢٠	٤,٨٥	-	-
- كبريت	٢,١٠	٠,٦٣	-	-
- طفلة وأخرى	٠,٢٤	٠,٠٧	-	-
- خام الفوسفات	-	-	٣٣,٣٠	١٤,٣١
- خام الكبريت وأخرى	-	-	٤٨,٩٠	٢١,٠٢
٢- خامات مساعدة	١٧,٨٧	٥,٣٥	١٣,٨٧	٥,٩٦
٣- وقود وزيت وشحومات	٣٩,٠٠	١١,٦٧	٣٩,٠١	١٦,٧٧
- بزين	٠,٣٩	٠,١٢	٠,٣٩	٠,١٧
- سولار	٤,٥٣	١,٣٦	٤,٥٣	١,٩٥
- ديزل	-	-	-	-
- مازوت	٧,٤٠	٢,٢١	٧,٤١	٣,١٩
- زيت وشحومات	٠,٧٨	٠,٢٣	٠,٧٧	٠,٣٣
- غازات افران عالية وطبيعى	٢٥,٨٥	٧,٧٤	٢٥,٨٦	١١,١٢
- أخرى	٠,٠٥	٠,٠١	٠,٠٥	٠,٠٢
٤- كهرباء لتشغيل	٣٩,٨٨	١١,٩٣	٠,٥٨	٠,٢٥
٥- مواد تعبئة وتغليف	١٤,٣٥	٤,٢٩	١٤,٣٥	٦,١٧
٦- إنارة	٥,٥٥	١,٦٦	٠,١٣	٠,٠٦
(ب) مستلزمات خدمية :	١٢,٧٢	٣,٨١	٧,٨٦	٣,٣٨
١- خدمات صناعية من الغير	٠,٢٣	٠,٠٧	٠,١٤	٠,٠٦
٢- مصروفات صيانة	٢,٥٩	٠,٧٨	١,٦٠	٠,٦٩
٣- مصروفات خدمية أخرى	٩,٩٠	٢,٩٦	٦,١٢	٢,٦٣

تابع جدول رقم (١٧)
متوسط هيكل التكلفة الانتاجية للطن من الأسمدة النتروجينية والفوسفاتية
خلال عام ١٩٩٦/٩٥

البيان		الأسمدة النتروجينية		الأسمدة الفوسفاتية	
		جنيه	%	جنيه	%
(ج) الأجور		٨٤,٠٣	٢٥,١٥	٣٠,٧٨	١٣,٢٣
١- اجور نقدية		٦٤,٢٠	١٩,٢١	١٩,٨٥	٨,٥٣
٢- مزايا عينية		١٠,٠٤	٣,٠	٥,٠٦	٢,١٧
٣- تأمينيات اجتماعية		٩,٧٩	٢,٩٣	٥,٨٧	٢,٥٢
(د) إيجارات		٠,٠٨	٠,٠٢	٠,٠٥	٠,٠٢
(هـ) اهلاك		٣٩,٦٢	١١,٨٦	٢٤,٤٨	١٠,٥٢
(و) فوائد		٢٤,٨٣	٧,٤٣	١٥,٣٤	٦,٥٩
اجمالى التكلفة		٣٣٤,١٥	١٠٠,٠	٢٣٢,٦٥	١٠٠,٠
سعر المنتج (جنيه/طن)					
١- نترات الجير النوشادرى ١٥,٥% أزوت		٢٨٨			
٢- سلفات النشادر ٢٠,٥%		٣٣٢			
٣- نترات النشادر الجيرى ٣٣,٥%		٣٧٦			
٤- سماد البيوريا ٤٦,٥% آزوت		٤٥٦			
٥- أسمدة سائلة اخرى		٣٠٠			
٦- سوبر فوسفات ناعم		-		٢٣٢	
٧- سوبر فوسفات محبب ومركب		-		٢٠٦	
٨- سوبر فوسفات ثلاثى		-		٤٧٨	
المتوسط العام لسعر المنتج		٤٠٥		٢٥٠	
سعر المنتج (جنيه/طن ١٥,٥% أزوت)		١٦٥,٣			

المصدر: استخراج من الملحق رقم (١٢,١١)

الفصل الرابع

سعر الصرف ، وتكلفة الفرصة البديلة للخدمات التسويقية للسلع
والسلع المستهدفة بالدراسة

الفصل الرابع

سعر الصرف ، وتكلفة الفرصة البديلة للخدمات التسويقية للسلع وللسلع المستهدفة بالدراسة

١- تمهيد :

يستهدف الفصل الحالي من الدراسة تقدير تكلفة الفرصة البديلة للسلع المستهدفة بالدراسة ، ولمدخلاتها الإنتاجية تمهيدا لتقدير مؤشرات كل من الميزة النسبية ومعدلات الحماية للسلع المستهدفة ، وهو ما يستلزم بالضرورة التعريف ، والتقدير المسبق لبعض المؤشرات الأخرى التي تتطلبها هذه التقديرات ، ومن الأمثلة عليها سعر الصرف ، وأسعار الواردات والصادرات ، وتكلفة النقل الداخلى للسلع المستوردة أو التصديرية ، وهو ما يتضمنه الفصل الحالي .

٢- سعر الصرف :

في عام ١٩٧٩ شهد سوق النقد الأجنبي في مصر وجود نظام سعر الصرف المتعدد للنقد الأجنبي كبديل لسعر الصرف الرسمي الموحد ، حيث كان هناك سعر الصرف الخاص بمجمع البنك المركزي ، ومجمع البنوك التجارية ، والسوق الحرة لتمويل الواردات الخاصة . ولقد سجلت التعاملات في كل من مجمعي البنك المركزي ، والبنوك التجارية سعر صرف بلغ نحو ٠,٧٠ جنيه / للدولار خلال هذا العام ، على حين سجلت التعاملات في السوق الحرة آنذاك سعر صرف لم يتخطى ٠,٧٨ جنيه / للدولار . ولقد سجلت الفترة منذ عام ١٩٧٩ حتى عام ١٩٨١ ثبات سعر الصرف بمجمع البنك المركزي عند ٠,٧ جنيه/للدولار ، مع زيادة سعر الصرف بمجمع البنوك التجارية ليصل إلى نحو ٠,٨٤ جنيه/ للدولار ، كما ازداد سعر الصرف بالسوق الحرة ليصل إلى نحو ١ جنيه/للدولار في عام ١٩٨١ ، وحيث وصل المتوسط المرجح لأسعار الصرف الثلاث آنذاك ما يقرب من ٠,٨٠ جنيه ومن ثم يمكن القول بأن هذه الفترة قد شهدت تحول نظام سعر الصرف الموحد إلى نظام سعر الصرف المتعدد مع تخفيض قيمة العملة المحلية . وفي دراسة أجراها البنك الدولي^(١) آنذاك تضمنت محاولة تقدير القيمة الحقيقية لسعر الصرف ، خلصت نتائجها إلى أن سعر الصرف الظلي في الإقتصاد المصري يعد مساويا إلى حد كبير مع سعر الصرف الرسمي السائد آنذاك . ولقد بررت نفس الدراسة هذه النتيجة بسبب الهيكل القائم للضرائب ، والدعم آنذاك . فالتشوهات السعرية الناشئة عن الرسوم الجمركية على الواردات والضرائب على الصادرات ودعم المستهلك ، تتعادل مع بعضها البعض بما يعكس تساوى سعر الصرف الظلي للنقد الأجنبي ، مع سعر الصرف الرسمي ، وذلك وفقا لمفهوم أو مضمون طريقة ليتل/ميرلس والتي تعدي كمقياس للعلاقة بين الأسعار العالمية والأسعار المحلية . إلا أن نفس الدراسة تضمنت الإشارة إلى أنه إذا ما تم تقليص هيكل الحماية القائم آنذاك وبما يسمح بتعديل الأسعار المحلية لتتساوى مع أسعار الحدود ، فإن هناك العديد من السلع التي ستخضع من أسعارها ، كما أن هناك وفي المقابل العديد من السلع الأخرى التي سترتفع أسعارها في حالة عدم وجود أي تعديلات على

1) John M. Page. J. Shadow prices for trade strategy and invesment planning in Egypt, worled Bank, washington, 1982

سعر الصرف الرسمى . ومن هنا فإنه لمن المحتمل أن تكون الحاجة إلى إجراء أي تعديلات على سعر الصرف الرسمى لتعويض التغير في هيكل الضرائب والدعم تبدو ضعيفة . وفي نفس الوقت تشير هذه الدراسة إلى أن هذه النتيجة تتناقض مع الحالات المألوفة عادة لتقدير معاملات التصحيح المعيارية والتي تقل عن الواحد الصحيح . والتي يمكن خلالها أن تنخفض أسعار الكثير من السلع إلى أسعار المساواة مع أسعار الحدود إذا لم تجرى تعديلات على سعر الصرف الرسمى ، ومن ثم فإن الحاجة إلى زيادة سعر الصرف الرسمى قد تصبح ضرورة لإعادة التوازن في سوق السلع . كما تتضمن نفس الدراسة في النهاية اعترافها بفشل حساباتها في توفير أي معلومات حول التساؤل عن التعديلات الممكنة لسعر الصرف ، استجابة للتغيرات طويلة المدى في وفرة الموارد الخارجية ، وذلك لكون الإقتصاد المصرى يعتمد في توفير احتياجاته من النقد الأجنبى على حصة كبيرة مصدرها مصادر خارجية المنشأ ، كقناة السويس ، والبتروول ، وتحويلات العاملين بالخارج . ومن ثم فإن احتمالات التغير في إيرادات النقد الأجنبى الناشئة عن أي من هذه المصادر قد يتطلب الحاجة إلى تعديل سعر الصرف .

ولقد خلصت اتجاهات تطوير سوق النقد الأجنبى فيما بعد إلى وجود سعر الصرف الموحد ، مع حرية التعامل في النقد الأجنبى ووجود شركات الصرافة الخاصة إلى جانب البنوك حيث تحديد سعر الصرف وفقا لآليات السوق الحرة مع دخول البنك المركزى بالتعامل في النقد الأجنبى شراء أو بيعا بغرض الحفاظ على استقرار سعر الصرف بالأسواق ، وحيث شهد سعر الصرف خلال فترة عقد التسعينات من القرن الماضى تذبذبات محدودة بين الانخفاض والارتفاع ، وإن سجل اتجاهها عاما نحو الزيادة المحدودة من نحو ٣,٣٢ جنيه / للدولار في علم ١٩٩٣ إلى نحو ٣,٤٠ جنيه للدولار في العام الأخير من عقد التسعينات ، مع نمو الإحتياطى من النقد الأجنبى لدى البنك المركزى . إن الاستقرار النسبى الكبير في سعر الصرف ، مع تزايد الإحتياطى من النقد الأجنبى قد تكون من المؤشرات التي تعكس تقييم العملة المحلية بأقل من قيمتها في مقابل العملات الأجنبية خلال هذه الفترة ، إلا أنه يمكن للدراسة الحالية أن تفترض أن سعر الصرف الرسمى المعلن خلال هذه الفترة يعبر عن القيمة الحقيقية للنقد الأجنبى مقابل العملة المحلية خاصة مع غياب المؤشرات التي تنفى ذلك .

٣- أسعار الصادرات ، والواردات من السلع المستهدفة :

تعد السوق المصرية وبحكم حجم صادراتها أو وارداتها من أي من السلع التي تتضمنها قوائم تجارتها الخارجية من الأسواق المستقبلية للأسعار في السوق الدولية دون التأثير فيها ، وإن كان يستثنى من ذلك وإلى حد سلعى القمح ، والقطن لما تتميز به السوق المصرية من كبر حجم وارداتها من السلعة الأولى ، وعزم إنتاجها من السلعة الثانية بخصائص مميزة يجعل من الإنتاج المصرى منها ذو نصيب كبير نسبيا في حجم المعروض منها بالسوق الدولية ، ومن ثم إمكانية التأثير في أسعارها في هذه السوق . ومع تميز السوق الدولية بتوافر مناخ المنافسة الكاملة، تسجل أسعارها تقلبات سنوية وفقا لظروف الطلب ، والعرض ، خاصة في حالة غياب الاتفاقيات الثنائية بين الدول والتي تنطوى على عقد الصفقات التجارية المتكافئة ، والتي قد تشتمل ضمنا على ثبات الأسعار لفترات زمنية محددة . وتعكس أسعار الصادرات ، والواردات المصرية من السلع المستهدفة بالدراسة خلال الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٨ مثل هذه التقلبات السريعة والتي تختلف في حدتها وفي الاتجاه العام لتغيراتها من سلعة إلى أخرى وذلك على نحو ما يشير إليه الجدول رقم (١٨) بالنسبة للصادرات منها ، والجدول رقم (١٩) بالنسبة للواردات منها ، ولهذا

جدول رقم (١٨)
أسعار التصدير (فوب) للسلع التصديرية المستهدفة
خلال الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٨

(جنيه/طن)

السلع	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٨ - ١٩٩٥
١- قطن (شعر)	١٠٩٨٠	٧٩٧٤	٧٨٧٢	١٣٣٩٢	٨٩٦٧	٨١١٧	٩٥٨٧
- جيزة ٤٥	١٦٠٧٦	١٣٥٢٠	١٢٣٥٨	١٦١٩٨	١٥٣٧٨	١٨٦٦٨	١٥٦٥١
- جيزة ٧٠	١٢٣٦٦	٨٨٧٠	٨٢٨٨	١٤١٥٠	١٠٠٧٠	٩٦٠٤	١٠٥٢٨
- جيزة ٧٥	٨٩٧٨	٦٧٥٤	٧٣٠٨	٨٠٤٠	٨٠٧٨	٧٢٠٤	٧٦٥٨
- جيزة ٧٦	١٢٤٦٨	١٠٠١٨	٨٧٠٠	١٤١٥٢	١١٢٢٠	١٠١٦٨	١١٠٦٠
- جيزة ٧٧	١١٧٣٦	٨٠٩٦	٧٧٨٢	١٣٣٠٨	٩٧٨٨	٨٨٨٤	٩٩٤١
- جيزة ٨٠	-	٦٤١٢	٦٨٧٨	٧٣٥٨	٧٢٢٨	٦٩٢٤	٧٠٩٧
- جيزة ٨٣	-	-	٧٠٢٦	-	٦٦٦٦	٧٠٠٢	٦٨٩٨
- جيزة ٨٥	-	-	٦٨٥٤	-	٧٤٥٦	٦٨٦٤	٧٠٥٨
٢- بطاطس	٦٧٩,٣	٦١٧,٣	٨٢٨,٧	٦٦٠,٠	٦٠٢,٠	٦٤٣,٢	٦٨٣,٥
٣- طماطم	٨٩٨,٠	٨٣٤,٤	٦٥٢,٥	٤٩٢,٤	٣٥٦,٩	٤٠٢,٤	٤٧٦,١
٤- ثوم	٥٧٨٢,٤	١٥٢٥,٦	١٤٠٧,٢	١٣١١,٣	١٣٤٠,٧	١١٤٧,١	١٣٠١,٦
٥- بصل	٦٨١,٣	٤٩٧,٤	٥٠٦,٤	٣٥٥,٨	٤١٩,٠	٤٢٤,٦	٤٢٦,٥
٦- أذرة صفراء	٦٦٨,١	٦٤١,١	٨١٠,٠	٩٩٣,٣	٩٤٤,٥	٩٤٧,٧	٩٣٦,٤
٧- أرز مقشور	١٠٣٤,٩	٩٦١,٤	١٢٢٩,٨	١٢٢٠,٥	١٢٠٣,٣	١٠٨٣,٢	١١٨٤,٢
٨- فول سوداني	٣٠٢٧,٤	٢٥٧٦,٠	٢٣٧٦,٢	٢٥٥٢,٦	٢١٥٤,٣	١٩٠٦,٣	٢٢٤٧,٤
٩- بذور عباد شمس	١٣٢٩,٥	١٤٠٠,٨	١٣٣٨,٧	١٣٢٨,٣	١٢٢٧,٠	١٤٠٧,٧	١٣٢٥,٤
١٠- سكر خام	٨٩٤,١	١٢١٦,٣	٢٠٠٠,٠	١٧٢٠,٠	٣٦٢٢,٥		٢٤٤٧,٥
١١- موالس	٢٠١,١	٢١٧,٠	٢٩٠,٥	٣٤٥,١	٣٢٥,٩	٢٣٠,٣	٢٩٨,٠
١٢- هاتر	٢٩٤٠,٦	٥٥٤,٦	٨٩٠,١	٥٦٤,١	١١٦٩,٢	٨٤٨,٨	٨٦٨,١
١٣- عسل أسود	٢١٦٨,٠	٢١٤٦	١٦٩١,٠	١٤١٤	١٥٤٧	١٥١٤	١٥٤٢,٠
١٤- فحم كوك	٢٨٤,١	٢٩٥,٩	٣٥٥,١	٤٠٦,٧	٣٧٦,١	٣٨٥,٨	٣٨١,٠٠
١٥- مازوت	٢٧٢,٢	٢٤٨,٩	٢٢٢,٤	٣٤٠,١	٣٣٧,٣	٢٣٠,١	٢٨٢,٥
١٦- سولار	٨٤٦,٤	٨٢٣,٧	٥٦٧,١	٥٦٠,٤	٦٦٣,٠	٤٦٢,٧	٥٦٣,٣
١٧- نترات نشادر	٣٦١,٥	٣٤٧,١	٣٧٦,٢	٥٣٠,١	٥٠٤,٣	٦١٤,٢	٥٠٦,٢
١٨- سوبر فوسفات			٤٠٥,٣	٥٨٥,٥	٥٤٧,٢	٣٤٦,٩	٤٧١,٢
١٩- يوريا	٤٦٦,٧	٣٦٥,١	٦٤٧,٩	٧٨٣,٣	٣١٦,٥	٣٤٩,٠	٥٢٤,٢

المصدر : أستخرجت من :

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، إعداد مختلفة .

جدول رقم (١٩)
أسعار الإستيراد (سيف) للسلع المستوردة المستهدفة
خلال الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٨

(جنيه/طن)

السلع	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٨ - ١٩٩٥
١- قمح	٤٧٣,٤	٤٨٣,١	٥٨٧,٠	٧٥٣,٩	٥٧٧,٣	٥٠٧,٠	٦٠٦,٣
٢- شعير		٣٧٤,٦	٣٥٧,٥	٥٣٦,١	٤٩٩,٧	٤٥٤,٥	٤٦٢,٠
٣- ذرة شامي	٦٦٠,٠	٤٧٤,١	٤٨٩,٤	٦٤٣,٩	٤٩٦,٧	٤٣٣,٦	٥١٥,٩
٤- فول صويا		٨٥٥,٩	٨٧٣,٤	١٠٣٦,٥	١٠٣٦,٨	٩٤٢,٢	٩٧٢,٢
٥- سكر قصب خام	٨٦٥,٢	٨٥٥,٠	١٢٤٣,٩	١٠٩٦,٥	٦٨٢,٥	١٠٦٣,٣	١٠٢١,٦
٦- سكر بنجر خام			١٣٧٤,٨	-	١١٧٣,٩	١٢٢٦,٦	١٢٥٨,٤
٧- سكر قصب مكرر	١١٣١,٧	١٠١٥,٢	١٣٦١,٥	١٢٧٩,٦	١١٦٦,٩	١١٥٠,٢	١٢٣٩,٦
٨- سكر بنجر مكرر	١١٢٠,٣	١٠٠٥,٣	١٤٣١,٠	١٤٠٨,٢	١٢٢٤,٧	١١٨٢,٣	١٣١١,٧
٩- بازلاء جافة	٩٣٩,١	٩٣٦,٩	١١٠٦,٧	١٣١٠,٦	١٢٣٢,٢	١٢٦٨,٨	١٢٢٩,٦
١٠- لوبيا جافة		١٥١٩,٠	٢٠٢٧,١	٢١٤٦,١	٢٤٤٠,٠	٢٢٨٣,١	٢٢٢٤,١
١١- حمص	١٣٢٧,٥	١٢٠٩,٩	٣٢٧٦,٩	٢٤٠٣,٢	١٦٤٦,٣	١٥٦٨,٨	٢٢٢٣,٨
١٢- فاصوليا جافة	١٥٦٠,٤	١٥٧٦,٢	٢٣٤٣,٤	٢٨٥٤,٩	٢٧٠٨,٧	٢١١٤,٨	٢٥٠٥,٤
١٣- علس	٢١٧٢,٢	١٧٥٧,٥	١٩١٦,٠	١٨٦٥,٠	٢١١٩,٠	٢١٦٥,٧	٢٠١٦,٤
١٤- فول بلدى	١٢٩٨,١	٩٦٥,٠	١٠٦٩,٤	١٣٢٨,٨	١٢٦٤,٤	١٢٤٥,٦	١٢٢٧,١
١٥- بطاطس تقاوى	١٤١٩,٩	١١٣٦,٤	٢٢٩٠,٢	٢٥٠٠,٥	١٦٣١,٩	١٧٤٧,٦	٢٠٤٢,٦
١٦- سولار	٥٩٤,٠	٥٨٣,٦	٥٤٠,٤	٥٤٠,٤	٥٨٩,٨	٤٢٤,٤	
١٧- كيروسين	٨٥٦,٣	٦٥٨,٦	-	-	١٣٩٩,٠	-	
١٨- حمض كبريتيك	١١٨٥٧	١٢٢١٧					
١٩- حمض الليمون	٦٦٠٤,٠	٤٤٧٨					
٢٠- حامض الخليك	٢٩٣٨	٢٧٠٠					
٢١- كبريت	٣٤٥,٩	٢٠٠,٩	٢٧٨,٧	٢٢٤,٦	٢١٠,٧	١٩٦,٩	
٢٢- سلفات نشادر	١٥٢,٥	٢١٩,٣					
٢٣- يوريا	١٥٢,٥	٣٧٨,٥					
٢٤- سلفات بوتاسيوم	٧٣٢,٤	١٢٤٤,١					

المصدر : أستخرجت من :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، إعداد مختلفة .

ولأغراض الدراسة الحالية تفترض الدراسة أن متوسط أسعار تصدير أو استيراد السلع المستهدفة خلال السنوات ١٩٩٥ - ١٩٩٨ قد تكون مؤشرا جيدا للتعبير عن قيمتها في الأسواق العالمية ، ومن ثم الاستناد إليها في تقدير تكلفة الفرصة البديلة لكل منها .

٤- الرسوم الجمركية وضرائب المبيعات :

تتمتع الصادرات المصرية من السلع المستهدفة بالإعفاءات الجمركية والضرائب على المبيعات ، إلا أن الواردات منها تخضع لرسم جمركي يختلف حسب أهمية السلعة من منظور الإحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع ومن منظور أهمية حماية المنتج المحلي من البعض الآخر من هذه السلع من المنافسة الأجنبية ، وذلك على نحو ما يشير إليه الجدول رقم (٢٠) والذي يعكس الحقائق التالية :

- تخضع سلعة القمح إلى رسم جمركي قدره ١% من سعر الاستيراد باعتباره سلعة غذائية إستراتيجية مازالت تحظى بدعم الدولة لمستهلكها ، وخاصة من الفئات الإجتماعية محدودة الدخل . حيث تتولى الدولة مسئولية إستيراد الجانب الأكبر من العجز في الإنتاج المحلي من هذه السلعة بالأسعار السائدة في السوق العالمية وتسليمه إلى مطاحن قطاع الأعمال العام والخاص المسئولة عن إنتاج الدقيق اللازم لرغيف العيش البلدي بأسعار مدعومة تقل عن تكلفة إستيرادها والتي بلغت نحو ٥٤٥ جنيه للطن^(١) في المتوسط خلال عام ١٩٩٧ . هذا في نفس الوقت الذي تلتزم فيه الدولة بشراء فائض الإنتاج من القمح لدى المنتجين الزراعيين بأسعار يعلن عنها قبل مواسم الزراعة والتي قد تفوق أسعار الاستيراد ، وذلك بغرض تشجيع الإنتاج المحلي من هذه السلعة . ولذا أيضا تتمتع هذه السلعة بالإعفاء من الضريبة على المبيعات .
- يتماثل مع محصول القمح أيضا من حيث التعريف الجمركية والإعفاء من ضريبة المبيعات كل من سلع الأذرة ومحاصيل البذور الزيتية المثلة في فول الصويا وبذور عباد الشمس ، وبذور السمسم ، وكذلك المحاصيل البقولية المثلة في كل من الفول البلدي ، والفاصوليا الجافة ، والبازلاء الجافة ، واللوبيا الجافة ، والعدس حيث تخضع جميعها لتعريف جمركية تبلغ ١% من سعر الاستيراد ، مع إعفاءها من الضريبة على المبيعات ، وإن كان يستثنى من مجموعة السلع البقولية الحمص والذي يخضع لتعريف جمركية تبلغ نحو ٢٠% من سعر الاستيراد ، وإن كان يتمتع بالإعفاء من ضريبة المبيعات .
- تخضع الواردات من كل من القطن الخام ، ودقيق القمح ، والشعير ، وتقاوى البطاطس لتعريف جمركية تبلغ ٥% من تكلفة الاستيراد مع تمتعها بالإعفاء من الضريبة على المبيعات .
- تخضع الواردات من الأرز لتعريف جمركية أعلى تبلغ ٢٠% من تكلفة الاستيراد وذلك بهدف حماية الإنتاج المحلي منه وباعتباره من السلع المصرية التصديرية ، وإن كانت الواردات منه تتمتع

^(١) على عبد الرحمن ، اقتصاديات إنتاج الدقيق في مصر ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد الثامن ، العدد الأول ، معهد

التخطيط القومي ، القاهرة ، يونيو ٢٠٠٠ م .

بالإعفاء من ضريبة المبيعات . كما تخضع الواردات من الفول السوداني لتعريفية جمركية بلغت ٥٠% من سعر الاستيراد في عام ١٩٨٦ ثم انخفضت إلى ٤٠% من سعر الاستيراد في عام ١٩٩٤ ثم إلى ٣٠% من سعر الاستيراد في عام ١٩٩٨ ، مع تمتعها بالإعفاء من ضريبة المبيعات .

- أما بالنسبة للسكر فقد خضعت الواردات من السكر الخام منه إلى تعريفية جمركية بلغت ١% في عام ١٩٨٦ ثم ازدادت إلى ٥% في عام ١٩٩٤ ، على حين خضعت الواردات من السكر المكرر إلى تعريفية جمركية بلغت ٥% في عام ١٩٨٦ ، وازدادت إلى ١٥% في عام ١٩٩٤ ، ثم خفضت إلى ١٠% في عام ١٩٩٨ ، إلا أنه قد صدر في أواخر عام ١٩٩٩ قرارا وزاريا بخضوع الواردات منه إلى تعريفية جمركية بلغت ٢٤% بالنسبة للسكر المستورد بغرض التكرير ، ٢٦% بالنسبة للسكر المكرر . كما تخضع الواردات منه إلى ضرائب المبيعات بواقع ٥٥,٦٠ جنيه للطن من السكر الناعم الحر ، وبواقع ٥٧,٦٠ جنيه للطن من سكر الماكنيسة ، وبواقع ٤٣,٦٠ جنيه للطن من سكر بطاقات التموين .
- وتخضع مستلزمات الإنتاج الزراعي من الأسمدة الكيماوية إلى تعريفية جمركية أعلى بلغت نحو ١٠% في حالة كل من الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية في عام ١٩٨٦ إلا أنها ازدادت إلى ٣٠% في عام ١٩٩٤ ، وإن كانت هذه التعريفية تنخفض في حالة الأسمدة البوتاسية لتصل إلى ٥% ، كما تخضع الواردات منها إلى ضريبة المبيعات وبواقع ٥% . ويبدو وجود التعريفية الجمركية المرتفعة نسبيا وزيادتها في السنوات الأخيرة بهدف حماية الصناعة المحلية المنتجة للأسمدة الآزوتية والفوسفاتية من المنافسة الأجنبية خاصة وأن الإنتاج منها يفي بالاحتياجات المحلية ، ومما يؤكد على هذا الهدف انخفاض التعريفية الجمركية على الأسمدة البوتاسية التي لا تنتج محليا (أما المبيدات الحشرية والفطرية المستوردة لأغراض الزراعة فتخضع لتعريفية جمركية تبلغ ١٠% ، مع ضريبة على المبيعات تبلغ ٥% .
- وبالنسبة للحرارات الزراعية فتبلغ التعريفية الجمركية عليها ١٠% في عام ١٩٩٨ مقابل تعريفية جمركية بلغت ٤٠% في عام ١٩٩٤ ، على حين تخضع آلات الحصاد والدراس إلى تعريفية جمركية تبلغ ٥% ، وذلك بالإضافة إلى ضريبة المبيعات بواقع ١٠% على كل من الحرارات الزراعية وآلات الحصاد والدراس .
- وبالنسبة للوقود والزيوت فتخضع الواردات منها والمثلة في كل من النفط المكرر جزئيا والبتزين والكبروسين ، والسولار ، والديزل ، والمازوت إلى تعريفية جمركية تبلغ ٥% مع ضريبة على المبيعات تبلغ ١٠% بالنسبة للنفط المكرر جزئيا ، ٠,٠١ جنيه للستر من الكبروسين ، والسولار ، ٠,٠٨ جنيه للتر من الديزل ، ٠,٥٠ جنيه للطن من المازوت .
- أما الأحماض التي تستخدم في صناعة السكر فتخضع الواردات منها لتعريفية جمركية تبلغ ٢٠% في حالة حمض الكبريتيك ، ١٠% في حالة كل من حمض الليمونيك ، وحمض الخليك ، وذلك بالإضافة إلى ضريبة المبيعات بواقع ١٠% ، على حين تخضع الواردات من الكبريت المستخدم في نفس الصناعة إلى ضريبة جمركية تبلغ ٥% مع إعفاءها من ضريبة المبيعات .

جدول رقم (٢٠)

التعريف الجمركية وضريبة المبيعات على الواردات من السلع المستهدفة

خلال السنوات ١٩٨٦ ، ١٩٩٤ ، ١٩٩٨

السلع	معدل التعريف الجمركية (%)			ضريبة المبيعات
	١٩٨٦	١٩٩٤	١٩٩٨	
١- قطن	٥	٥	٥	-
٢- قمح	١	١	١	-
٣- دقيق قمح	٥	٥	٥	-
٤- أرز	٢٠	٢٠	٢٠	-
٥- أذرة	١	١	١	-
٦- شعير	٥	٥	٥	-
٧- فول صويا	١	١	١	-
٨- بذور عباد شمس	١	١	١	-
٩- بذور سمسم	١	١	١	-
١٠- فول سوداني	٥٠	٤٠	٣٠	-
١١- فاصوليا جافة	١	١	١	-
١٢- بازلاء جافة	١	١	١	-
١٣- لوبيا جافة	١	١	١	-
١٤- عدس	١	١	١	-
١٥- حمص	٢٠	٢٠	٢٠	-
١٦- تقاوى بطاطس	٥	٥	٥	-
١٧- سكر قصب خام	١	٥	٥	-
١٨- سكر بنجر خام	١	٥	٥	٥٥,٦٠ جنيه للطن من السكر الناعم الحر
١٩- سكر قصب مكرر	٥	١٥	١٠	٥٧,٦٠ جنيه للطن من سكر الماكينة
٢٠- سكر بنجر مكرر	٥	١٥	١٠	٤٣,٦٠ جنيه للطن من سكر بطاقات للتوزيع
٢١- فول بلدى	١	١	١	
٢٢- أسمدة آزوتية	١٠	٣٠	٣٠	%٥
٢٣- أسمدة فوسفاتية	١٠	٣٠	٣٠	%٥
٢٤- أسمدة بوتاسية	٥	٥	٥	%٥

تابع جدول رقم (٢٠)

التعريف الجمركية وضريبة المبيعات على الواردات من السلع المستهدفة

خلال السنوات ١٩٨٦ ، ١٩٩٤ ، ١٩٩٨

السلع	معدل التعريف الجمركية (%)			ضريبة المبيعات
	١٩٨٦	١٩٩٤	١٩٩٨	
٢٥- مبيدات حشرية وفطرية زراعية	١٠	١٠	١٠	%٥
٢٦- جرارات زراعية	٣٠	٤٠	١٠	%١٠
٢٧- آلات حصاد ودراس	٥	٥	٥	%١٠
٢٨- نفط مكرر جزئيا	٥	٥	٥	%١٠
٢٩- بترين	٥	٥	٥	٤٣,٣٥ جنيه للطن
٣٠- كيروسين	٥	٥	٥	٠,٠١ جنيه / لتر
٣١- سولار	٥	٥	٥	٠,٠١ جنيه / لتر
٣٢- ديزل	٥	٥	٥	٠,٠٨ جنيه / لتر
٣٣- مازوت	٥	٥	٥	٠,٥٥٠ جنيه / طن
٣٤- حمض كبريتك	٢٠	٢٠	٢٠	%١٠
٣٥- حمض اليمونيك	١٠	١٠	١٠	%١٠
٣٦- حمض الخليك	١٠	١٠	١٠	%١٠
٣٧- كبريت (جميع الأنواع)	١٠	٥	٥	-

المصدر :

- (١) المطابع الأميرية ، الجريدة الرسمية ، العدد (٣٤) (أ) ، القاهرة ١٩٨٦/٨/٢١
- (٢) المطابع الأميرية ، الجريدة الرسمية ، العدد (٦) (مكرر) (أ) ، القاهرة ١٩٩٤/٢/١٣
- (٣) حسن عبد البني حلوسة ، الدليل الجمركي ، الاسكندرية ، أكتوبر ١٩٩٦
- (٤) عبد الفتاح المنياوي (وآخر) التعريف الجمركية الجديدة ، القاهرة ١٩٩٣/٩٢
- (٥) محمد بكر خلاوة (وآخر) التعريف الجمركية المسقة مع ضريبة المبيعات ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٩٨ .
- (٦) مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ، ودعم إتخاذ القرار ، القاهرة ، بيانات غير منشورة .

٥- النقل الداخلي ، والوقود والزيوت :

تختلف تكلفة النقل باختلاف وسيلة النقل ، كما تختلف في حالة نفس الوسيلة باختلاف عوامل كثيرة منها وعلى سبيل المثال ، سعة حمولة الوسيلة المستخدمة ، وطول المسافات وغيرها من العوامل . وتشير نتائج الدراسات إلى أن النقل النهري يعد من أقل وسائل النقل من حيث التكلفة ، ثم يليه في ذلك النقل عن طريق السكك الحديدية ثم النقل بالطرق البرية . وفي هذا الشأن تضمنت إحدى الدراسات ^(١) نتائج تقدير تكلفة طن البضائع/ كم في عام ١٩٧٩ بكل من الوسائل الثلاث ، حيث بلغت نحو ٠,٠١٠٧ جنيه للطن/ كم في حالة النقل النهري ، ونحو ٠,٠١٨٥ جنيه للطن/ كم في حالة النقل بالسكك الحديدية ، على حين تراوحت تقديرات متوسط تكلفة نقل الطن/ كم في حالة النقل البري ما بين ٠,٠٢٢٩ - ٠,٠٢٨٥ جنيه ، وذلك وفقا لأسعار السوق خلال هذا العام . ونظرا لوجود الدعم الحكومي الكبير لمصادر الطاقة آنذاك فقد تضمنت نفس الدراسة تقدير تكلفة النقل وفقا للأسعار الاقتصادية ، حيث بلغت هذه التقديرات نحو ٠,٠١٥٦ ، ٠,٠٢٣٠ جنيه للطن/ كم في حالة كل من النقل النهري ، والنقل بالسكك الحديدية على الترتيب ، كما تراوحت ما بين ٠,٠٣٣٠ - ٠,٠٣٨٥ جنيه للطن/ كم في حالة النقل بالطرق البرية . إن في هذه التقديرات ما يشير إلى أن تكلفة النقل بالطرق البرية يمثل نحو ٢,١٤ - ٢,٦٦ ضعف تكلفة النقل النهري ، ونحو ١,٢٤ - ١,٥٤ ضعف تكلفة النقل بالسكك الحديدية ، كما تشير إلى أن التكلفة الاقتصادية للنقل النهري آنذاك تعادل نحو ١,٤٦ ضعف التكلفة المالية للنقل باستخدام النقل النهري كما تعادل التكلفة الاقتصادية للنقل بالسكك الحديدية نحو ١,٢٤ ضعف التكلفة المالية للنقل بهذا المرفق ، على حين تتراوح التكلفة الاقتصادية للنقل عن طريق الطرق البرية ما بين ١,٤٤ - ١,٣٥ ضعف التكلفة المالية للنقل بنفس الوسيلة .

ولقد تضمنت دراسة أخرى ^(٢) تقدير تكلفة النقل عن طريق الوسائل الثلاث ولعام ١٩٨٠ ، حيث خلصت نتائجها إلى تقدير تكلفة نقل البضائع في حالة النقل بالطرق البرية بما يتراوح ما بين ٠,٠٢٦١ - ٠,٠٤٧٦ جنيه للطن/ كم ، وفقا لأسعار السوق ، وبما يتراوح ما بين ٠,٠٣٦٦ - ٠,٠٥٩٣ جنيه للطن/ كم وفقا للأسعار الاقتصادية ، وهو ما يشير إلى أن التكلفة الاقتصادية للنقل بهذه الوسيلة تعادل ما بين ١,٤٠ - ١,٢٥ ضعف تكلفته بأسعار السوق . أما بالنسبة لنقل الركاب بالطرق البرية فقد تضمنت نفس الدراسة تقدير تكلفته (حسب نوع وسيلة النقل) بما يتراوح ما بين ٠,٠٠٧٤ - ٠,٠١٣٩ جنيه للراكب/ كم وفقا لأسعار السوق . أما بالنسبة لنقل البضائع عن طريق النقل النهري فقد بلغت تقديرات نفس الدراسة لتكاليفها بما يتراوح ما بين ٠,٠١٠ - ٠,٢٠٠ جنيه للطن/ كم (حسب المسافة) وفقا لأسعار السوق ، وبما يتراوح ما بين ٠,٠١٥ - ٠,٠٣٠ جنيه للطن/ كم وفقا للأسعار الاقتصادية ، وهو ما يشير في مضمونه إلى أن تكلفة نقل البضائع بالطرق البرية ووفقا

(١) أحمد عبد الحفيظ ، نشاط النقل بالطرق ما بين المدن ، ودورة في التنمية الإقليمية ، بحث دبلوم معهد التخطيط القومي ، القاهرة

١٩٩٤ .

(2) Netherlands Engineering consultants, Egypt national Transport studies, phase, Ministry of transport, Cairo , 1981

لنتائج هذه الدراسة تعادل ٢,٣٨ - ٢,٦١ ضعف تكلفة النقل عن الطريق النهري ، أي ما يعادل نحو ٢,٥٠ ضعف تكلفة النقل النهري في المتوسط ، وهو ما يتساوى تقريبا مع نتائج الدراسة السابقة .

ولقد تضمنت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٦/٩٨ تحديد الأهداف الكمية لقطاع النقل، وتقديرات الإنتاج ، والناتج لهذا القطاع خلال عام ١٩٩٨/٩٧ وفقا لأسعار ١٩٩٧/٩٦ على النحو المشار إليه بالجدول رقم (٢١). حيث تضمنت هذه الخطة تحديد الأهداف الكمية لمرفق النقل النهري بنحو ٢٣٥٠ مليون طن / كم ، كما تضمنت تقديرات الإنتاج به بحوالى ٧٧ مليون جنيه منها نحو ٤٦,٠ مليون جنيه قيمة الإنتاج بالقطاع العام ، ونحو ٣١ مليون جنيه قيمة الإنتاج بالقطاع الخاص . وفي إطار هذه التقديرات يمكن القول بأن متوسط تكلفة نقل الطن بهذا المرفق ووفقا لأسعار السوق في عام ١٩٩٨/٩٧ تقدر بنحو ٠,٠٣٢٨ جنيه للطن/كم . أما بالنسبة لمرفق النقل بالطرق البرية فقد تضمنت نفس الخطة تحديد أهدافه الكمية بنحو ٣٣٤٤٠ مليون طن/كم ، بالإضافة إلى نحو ٩٥٠٤٥ مليون راكب / كم ، كما تضمنت تقدير قيمة الإنتاج بهذا المرفق بما يقرب من ١٣٠٢٤,٤ مليون جنيه بأسعار السوق لعام ١٩٩٨/٩٧ ، منها نحو ١٣٩٨,١ مليون جنيه قيمة الإنتاج بالقطاع الخاص . ونظرا لأن تقديرات الخطة لقيمة الإنتاج لم تتضمن تحديد قيمة الإنتاج المقابل لنقل البضائع ، وقيمة الإنتاج المقابل لنقل الركاب داخل هذا المرفق مما يتعذر معه تحديد تقديراتها لتكلفة نقل الطن من البضائع عن طريق هذا المرفق ، إلا أنه يمكن للدراسة الحالية افتراض ثبات العلاقة النسبية بين تكلفة نقل البضائع داخل هذا المرفق ، وتكلفة نقلها عن طريق النقل النهري والتي تقدر وفقا لنتائج الدراسات السابقة المشار إليها بنسبة ٢,٤٥ : ١,٠ ، ومن ثم يمكن تقدير متوسط تكلفة نقل البضائع عن طريق مرفق النقل البري استرشادا بتقديرات الخطة لمتوسط تكلفة نقلها عن الطريق النهري (والمشار إليها من قبل) بحوالى ٠,٠٨٠٤ جنيه للطن/كم . وكذلك أيضا وبافتراض ثبات العلاقة النسبية بين تكلفة النقل بالسكة الحديد وتكلفة النقل النهري والمقدرة بنحو ١,٧٣ : ١ وفقا

جدول رقم (٢١)

الأهداف الكمية ، وقيمة الإنتاج والناتج بمرفق النقل بالسكة الحديد

والنقل بالطرق ، والنقل النهري ، ونقل الأنابيب بخطة عام ١٩٩٨/٩٧

ومقومة بأسعار ١٩٩٧/٩٦

البيان	الأهداف الكمية (مليون)		الإنتاج (مليون جنيه)		الناتج (مليون جنيه)	
	طن/كم	راكب/كم	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص
١- النقل بالطرق	٣٣٤٤٠	٩٥٠٤٥	١٣٩٨,١	١١٦٢٦,١	٧٥٦,١	٨٤٠٤,٩
٢ - النقل بالسكة حـ	٤٤٥٠	٦١٨٤٠	٧١٥,٦	-	٢٨٣,٣	-
٣- النقل النهري	٢٣٥٠	-	٤٦,٠	٣١,٠	٢٣,٣	٢٦,٨
٤- نقل الأنابيب	٧١٩٥	-	٤٧٤,٠	٥٠٠	٤٣٣,٧	٥٠٠,٠

المصدر :

وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٩/٩٨ ، المجلد الأول ، المكونات

الرئيسية وتفصيلاتها المكانية والقطاعية ، القاهرة ، مايو ١٩٩٨

لنتائج الدراسات السابقة واسترشادا بتقديرات تكلفة النقل النهري الواردة بخطة عام ١٩٩٨/٩٧ ، يمكن تقدير تكلفة النقل بالسكة الحديدية خلال نفس عام الخطة بحوالى ٠,٠٥٦٧ جنيه للطن/ كم مقوما بأسعار السوق لعام ١٩٩٧/٩٦ . وبترجيح متوسطات تكلفة نقل البضائع بمرافق النقل الثلاث والمثلة في مرافق الطرق ، والسكة الحديد ، والنقل النهري بأهدافها الكمية لنقل البضائع خلال نفس الخطة يمكن تقدير المتوسط العام المرجح لتكلفة نقل البضائع بالمرافق الثلاث بحوالى ٠,٠٥٧ جنيه للطن/كم . وتشير تقديرات نفس الخطة إلى أن قيمة الناتج بمرافق النقل الثلاث يبلغ نحو ٩٤٩٤,٤ مليون جنيه أي ما نسبته ٦٨,٧٢% من قيمة الإنتاج بها خلال نفس العام والبالغ نحو ١٣٨١٦ مليون جنيه ، وهو ما يشير إلى أن استهلاك المرافق الثلاث من مستلزمات الإنتاج يمثل نحو ٣١,٢٨% من قيمة الإنتاج بها . أما بالنسبة للنقل بالأنابيب والذي يستخدم غالبا في نقل المواد البترولية فإن مؤشرات الخطة لقيمة الإنتاج به والبالغة نحو ٩٧٤ مليون جنيه (جدول رقم ٢١) إلى جانب الأهداف الكمية المخططة للنقل من خلاله البالغة نحو ٧١٩٥ مليون طن/كم ، تشير إلى أن متوسط تكلفة النقل بهذا المرفق تبلغ نحو ٠,١٣٥ جنيه للطن/كم في المتوسط .

إن التقديرات السابقة لتكلفة نقل البضائع بالمرافق المشار إليها ، وإن كانت تعبر عن التكلفة بأسعار السوق لعام ١٩٩٧/٩٦ ، إلا أنها قد تقترب وإلى حد كبير من قيمتها الاقتصادية حيث ترتفع أسعار المستهلك عن أسعار المنتج بما يعادل الهوامش التسويقية لبعض المنتجات البترولية التي لا تدخل في قائمة التجارة الخارجية لمصر خلال الفترة المستهدفة بالدراسة خاصة الكيروسين والديزل ، كما ترتفع أسعار المستهلك المحلي عن أسعار الواردات من بعض المنتجات البترولية الأخرى خاصة البترين . ويستثنى من ذلك السولار ، والمازوت ، والزيوت . فبالنسبة للسولار ، وإن كان متوسط سعر المستهلك له يزيد عن سعر المنتج بما يعادل تكلفة التوزيع خلال الفترة ١٩٩٦/٩٥ - ١٩٩٩/٩٨ ، إلا أن سعر المستهلك مازال أقل عن سعر الواردات منه خلال نفس الفترة ، كما أن أسعار المستهلك للممازوت مازال أقل عن أسعار المنتج ، وأسعار تصديره خلال نفس الفترة ، وفي المقابل فإن أسعار المستهلك المحلي للزيوت خلال هذه الفترة تعد مرتفعة نسبيا بالقياس إلى أسعار الواردات منها خلال نفس الفترة على نحو ما يشير إليه الجدول رقم (٢٢) . هذا وإذا كانت القوى المحركة لوسائل النقل في مرافق النقل الثلاث المشار إليها من قبل (الطرق ، والسكة الحديد ، والنقل النهري) تعتمد أساسا على مصادر الطاقة المثلة في كل من الكيروسين ، والسولار ، والديزل (حيث يستخدم البترين في وسائل نقل الركاب ، كما يستخدم الممازوت كمصدر للطاقة في أغراض أخرى غير النقل) وذلك إلى جانب استخدامها من الزيوت ، فإنه بالإمكان تقدير التكلفة الاقتصادية لمكونات مصادر الطاقة في مرافق النقل الداخلي للبضائع وفقا لتكلفة الفرصة البديلة لمصادر الطاقة الثلاث المستخدمة في هذا القطاع بالإضافة إلى تكلفة الفرصة البديلة للزيوت . وذلك بعد الترجيح بمتوسط الاستهلاك السنوى منها خلال الفترة ١٩٩٦/٩٥ - ١٩٩٩/٩٨ والمبينة بالجدول السابق الذكر . وبالنسبة لتكلفة الفرصة البديلة لكل من السولار ، والزيوت وباعتبارهما من السلع البديلة للواردات (حيث تدخل في قائمة الواردات المصرية خلال الفترة المشار إليها) فيمكن تقديرها وفقا للتقديرات والافتراضات التالية :

- بلغ المتوسط السنوى لتكلفة إستيراد الطن من كل من السولار ، والزيوت وصول الموانئ المحلية نحو ٢١٦٠,٨٥ ٥٣٢,٢ جنيه على الترتيب خلال الفترة سابقة الذكر .

• يفترض نقل الواردات من كل منها إلى المناطق الرئيسية لإستهلاكها من خلال مرفق النقل بالأنابيب والسابق تقدير تكلفته بواقع ٠,١٣٥ جنية للطن/ كم . أما مسافات النقل فتقدر وفقا لمتوسط المسافات ما بين عواصم محافظات والموانئ المصرية في كل من الإسكندرية ، وبورسعيد والسويس والتي تقدر بواقع ٣٢٨,٠ كم في المتوسط (مع إستبعاد محافظتي البحر الأحمر ، والوادي الجديد لصغر وزنهما النسبي في الاستهلاك مع طول المسافات ما بينها وبين الموانئ المصرية) ، ومن ثم يمكن تقدير متوسط تكلفة نقل الطن منها من الموانئ المحلية إلى مناطق الاستهلاك بنحو ٤٤,٣ جنية .

• أما تكلفة التوزيع على المستهلك النهائي في مناطق الاستهلاك الرئيسية فتقدر بما يعادل الهامش التسويقي ما بين سعر المنتج ، وسعر المستهلك للسولار والذي يقدر بما نسبته ٧,٠٤% من سعر المنتج ، ومن ثم يمكن تقدير هذه التكلفة بواقع ٣٧,٥ ، ١٥٢,١ جنية للطن من كل من السولار ، والزيوت على الترتيب .

وفي إطار التقديرات والافتراضات المشار إليها وبإضافة تكلفة النقل والتوزيع على المستهلك النهائي إلى تكلفة إستيراد كل من السولار ، والزيوت يمكن تقدير تكلفة الفرصة البديلة لكل منها بنحو ٢٣٥٧,٢ ، ٦١٤,٠ جنية للطن من كل منها على الترتيب . أما بالنسبة لتكلفة الفرصة البديلة لكل من الكيروسين ، والديزل فتفترض الدراسة أن أسعار المستهلك تعبر عن قيمتها الحقيقية ، حيث لا تدخل هذه السلع في قائمة التجارة الخارجية لمصر خلال الفترة المشار إليها ، كما تزيد أسعار المستهلك عن أسعار المنتج بما يغطي الهوامش التسويقية والنقل ، ومن ثم تقدر تكلفة الفرصة البديلة لكل منها بواقع ٥٠٤,٠ ، ٤٢٠,٨ جنية للطن على الترتيب ، وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٢٢) .

وفي إطار التقديرات السابقة لتكلفة الفرصة البديلة لكل من مصادر الوقود في مرافق نقل البضائع ، وأسعار المستهلك منها ، وترجيح القيمة المالية والإقتصادية للإستهلاك منها بالمتوسط السنوي للكميات المستهلكة من كل منها يمكن تقدير نسبة التكلفة الإقتصادية لمصادر الوقود في هذه المرافق إلى تكلفتها بأسعار السوق بنحو ١,٦٦٦ : ١ . وإذا كانت تكلفة الوقود في مرافق النقل تمثل النسبة الكبيرة في مستلزمات الإنتاج المستخدمة في هذه المرافق فيمكن للدراسة الحالية تعديل القيمة المالية لمستلزمات الإنتاج المستخدمة في مرافق النقل إلى قيمتها الإقتصادية وفقا للنسبة المشار إليها . وإذا كانت التقديرات السابقة تتضمن تقدير المتوسط العام لتكلفة نقل البضائع بالمرافق الثلاث وبأسعار السوق بنحو ٠,٠٧٥ جنية للطن/كم كما تتضمن تقدير الوزن النسبي لتكلفة مستلزمات الإنتاج بما نسبته ٣١,٢٨% من هذه التكلفة ، فإنه بالإمكان تقدير التكلفة الإقتصادية للنقل عبر هذه المرافق الثلاث بواقع ٠,٠٧٩ جنية للطن/كم . وهو ما يشير إلى أن التكلفة الإقتصادية إلى التكلفة المالية (معامل التحويل) للنقل في هذه المرافق تبلغ ما نسبته ١,٠٥٣ : ١ - وفي إطار هذه التقديرات يمكن ملاحظة اقتراب التكلفة المالية للنقل من قيمتها الإقتصادية وبدرجة كبيرة بالقياس عنه في السنوات السابقة حيث توجه السياسات الإقتصادية إلى اقتصاديات السوق والتحرر من أعباء الدعم الحكومي لمصادر الطاقة .

جدول رقم (٢٢)

أسعار المنتج والمستهلك ، وأسعار التصدير والإستيراد من المواد البترولية
الرئيسية والإستهلاك المحلى منها خلال السنوات ١٩٩٩/٩٨ - ١٩٩٦/٩٥

(جنيه/طن)

البيان	بترين صق	بترين ممتاز	كبروسين	سولار	ديزل	مازوت	زيت
(أ) أسعار المنتج							
١٩٩٦/٩٥	١١١٩,٤	١٢٤٣,٨	٤٦٦,٤	٤٥٠,٦	٣٩٤,٣	١٣٨,٦	
١٩٩٧/٩٦	١١١٩,٤	١٢٤٣,٨	٤٦٦,٤	٤٥٠,٦	٣٩٩,٣	١٣٧,٩	
١٩٩٨/٩٧	١١١٩,٤	١٢٤٣,٨	٤٦٦,٤	٤٥٠,٦	٣٨٥,٠	١٨٧,٦	
١٩٩٩/٩٨	١١١٩,٤	١٢٤٣,٨	٤٦٦,٤	٤٥٠,٦	٣٩٧,١	١٨٩,٢	
المتوسط	١١١٩,٤	١٢٤٣,٨	٤٦٦,٤	٤٥٠,٦	٣٩٤,١	١٦٣,٣	
(ب) أسعار المستهلك:							
١٩٩٦/٩٥	١٢٦٠	١٤٠٠	٥٠٤	٤٨٢,٣	٤٢١,٢	١٣٢,٧	٢٥٣٧
١٩٩٧/٩٦	١٢٦٠	١٤٠٠	٥٠٤	٤٨٢,٣	٤٢٦,٤	١٣٢,١	٢٥٣٧
١٩٩٨/٩٧	١٢٦٠	١٤٠٠	٥٠٤	٤٨٢,٣	٤١١,٣	١٨١,٠	٢٧٩٤
١٩٩٩/٩٨	١٢٦٠	١٤٠٠	٥٠٤	٤٨٢,٣	٤٢٤,٢١	١٨٢,٦	٢٧٥٣
المتوسط	١٢٦٠	١٤٠٠	٥٠٤	٤٨٢,٣	٤٢٠,٨	١٥٧,٦	٢٦٥٥
(ج) أسعار التصدير والإستيراد							
١٩٩٦/٩٥				٥٣٨,٧		٣٢٥,٦	١٣٤٣,٧
١٩٩٧/٩٦				٦٧٥,٤		٣٥٩,٧	٢٨٨١,٥
١٩٩٨/٩٧		٦٤٣,١		٥٣٥,٧		٣٠٥,٨	٢١٧٣,١
١٩٩٩/٩٨		٥٢٧,٩		٣٧٩,١		٢٢٩,٢	٢٢٤٥,٠
المتوسط				٥٣٢,٢		٣٠٥,١	٢١٦٠,٨
(د) الإستهلاك (ألف طن)							
١٩٩٦/٩٥	١١٠٦	٨٦٦	١٢٩٨	٥٨٣١	١٩	٧٦٦٩	٢٩٧
١٩٩٧/٩٦	١٠٤٤	٩٧٧	١٢٢٥	٦١٨٣	١٦	٧٧٥٥	٣٠٣
١٩٩٨/٩٧	١٠٤٨	١١٢٦	١١٦٨	٦٧٩٦	١٧	٩٢٩٨	٣٢٥
١٩٩٩/٩٨	٩٧٧	١٢٣٣	١٠٧٦	٧٢١٧	١٤	٩٢٣٥	٣٤٦
المتوسط	١٠٤٤	١٠٥١	١١٩٢	٦٥٠٧	١٦,٥	٨٤٨٩	٣١٨

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، صناعة تكرير البترول ، القاهرة ، ١٩٩٩

٦- رسوم الخدمات بالموانئ المحلية :

تتضمن الخدمات التي تقدم للمصدر أو المستورد في الموانئ الوطنية عمليات تحميل البضائع على ظهر المركب (أو الطائرة) أو عمليات تفريغ البضائع من المركب (أو الطائرة) إلى رصيف الميناء ، ثم عمليات نقلها من أو إلى المخازن ثم فحص البضائع بغرض الرقابة على جودة البضائع المصدرة أو المستوردة ثم التخزين . وغالبا تشتمل رسوم شحن البضائع إلى الأسواق المستوردة أو من الدول المصدرة إلى السوق المحلية على تكاليف عمليات تحميل البضائع من الرصيف إلى ظهر المركب (أو الطائرة) أو تكاليف تفريغها من على ظهر المركب (أو الطائرة) إلى الرصيف ، أي ومعنى آخر فإن تكلفة هذه العمليات تتضمنها قيمة السلعة على ظهر المركب (أو الطائرة) أي القيمة فوب " أو قيمة السلعة في ميناء الوصول أي القيمة "سيف" أما بالنسبة لخدمات النقل من الرصيف إلى المخازن فقد حدد قرار وزير الدولة للمالية رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨١ رسم هذه الخدمة بما يبلغ ٠,٨ جنيه للطن من المأكولات والمشروبات والفاكهة أما بالنسبة لرسوم فحص البضائع فقد حدد القرار الوزاري لسروزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٩٩ لسنة ١٩٩٤ قيمة هذه الرسوم بالنسبة للسلع المستهدفة بالدراسة على النحو التالي :

- نصف قرش عن كل كجم من الرسالة وبحد أقصى عشرة آلاف جنيه عن الرسالة بالنسبة لبقوليات الجافة .
- قرش عن كل كجم من الرسالة وبحد أقصى عشرة آلاف جنيه عن الرسالة بالنسبة للخضروات الأخرى المهيأة للبيع بالتجزئة .
- نصف قرش عن كل كجم من الرسالة وبحد أقصى عشرة آلاف جنيه عن الرسالة بالنسبة للخضروات الأخرى غير المهيأة للبيع بالتجزئة .
- قرش عن كل طنين من الرسالة وبحد أقصى عشرة آلاف جنيه عن الرسالة بالنسبة للحبوب من قمح وغيره ما عدا التقاوى .
- جنيه عن كل طن من الرسالة بالنسبة لنشا الحبوب والدرنات .
- جنيهان عن كل طن من الرسالة وبحد أقصى عشر آلاف جنيه عن الرسالة بالنسبة للحبوب والثمار الزيتية .
- نصف قرش عن كل كجم من الرسالة وبحد أقصى عشرة آلاف جنيه الرسالة بالنسبة للسترمس وحب البطيخ .
- نصف قرش عن كل كجم من الرسالة ، وبحد أقصى عشرة آلاف جنيه عن الرسالة بالنسبة لسكر القصب ، والبنجر ، وأنواع السكر الأخرى الطبيعية أو الصناعية ، الجامدة أو السائلة .

وبالنسبة لرسوم تخزين البضائع فإن القرارات الوزارية المحددة لها تتضمن وجود فترة سماح بعد وصول البضائع إلى الميناء يفترض بعدها دفع المصدر أو المستورد لرسم مقابل خدمة التخزين ، تتصاعد مع زيادة فترة التخزين ، ومن ثم فإن الدراسة الحالية تفترض أن المصدر أو المستورد يحاول تجنب بقاء البضاعة إلى ما بعد فترة السماح ، ومن ثم عدم تضمينها لهذا الجانب من تكلفة تصدير أو إستيراد السلع المستهدفة بالدراسة .

٧- تكلفة تجهيز وتعبئة وتغليف السلع التصديرية المستهدفة :

من الطبيعي أن تكلف هذا المكون (تجهيز وتعبئة وتغليف السلعة) بالنسبة للسلع المستوردة تتضمنها القيمة "سيف" "للسلعة" . أما بالنسبة للسلع التصديرية والمفترض استقطاع تكلفة هذا المكون من قيمتها التصديرية ، فتختلف تكلفة تجهيزها وتعبئتها وتغليفها باختلاف السلعة وخصائصها الطبيعية ، حيث هناك من السلع التي يتطلب تصديرها تجهيزها أولا في الصورة الصالحة للتصدير ، ومن النماذج على ذلك (من السلع المستهدفة بالدراسة) كل من القطن ، والأرز ، حيث الحاجة إلى حليج القطن الزهر وتجهيزه في صورة قطن شعر ، كما تجرى عمليات ضرب وتبيض الأرز الشعير من أجل تجهيزه في الصورة الصالحة للإستهلاك ، والتصدير ، وبالنسبة للسلع التصديرية الأخرى فهي وإن كانت تصدر بالصورة التي تنتج عليها ، إلا أن البعض منها قد يعاد تعبئته وتغليفه في صورة مغايرة لتعبئة وتغليف المنتج على حين قد يتم تصدير البعض الآخر منها على الحالة التي تم تعبئته وتغليفه عليها عند باب المنتج . وهنا أيضا قد تختلف تكلفة الحصول على السلعة بعرض التصدير باختلاف مصدر الحصول عليها ، حيث قد يلجأ المصدر إلى الحصول عليها من المنشأة المنتجة بشكل مباشر إما من خلال التعاقد المسبق أو من خلال الشراء المباشر لها من المنتج وقت التصدير ، على حين قد يلجأ البعض الآخر من المصدرين إلى الحصول على احتياجاتهم من السلعة بالشراء المباشر من أسواق الجملة . أو عن طريق الوسطاء المكلفون بتجميع السلعة من المنشآت المنتجة إلى مراكز تجهيزها وتعبئتها . وفيما يلي يمكن تصنيف السلع التصديرية المستهدفة بالدراسة وتقدير تكاليف تسويقها إلى مراكز تجهيزها وتعبئتها وتغليفها ثم تقدير تكاليف التعبئة والتغليف لكل منها على النحو التالي:

(١/٧) القطن :

لقد أشتمل تسويق القطن خلال السنوات التي تتضمنها الدراسة على نظامين أساسيين ، حيث وجود حلقات لتجميع القطن على مستوى القرى لصالح الشركات المشتريّة وتولى مسؤولية تنفيذ الجمعيات التعاونية الزراعية ، حيث تنقل الأقطان بواسطة المنتج إلى حلقات التجميع ، حيث يتم وزن وفرز القطن لتحديد رتبته الإنتاجية ، ويتحمل اتحاد المصدرين سداد مبلغ ٢٠,٠ جنيه^(١) عن كل قنطار كمصاريف تسويقية ، حيث تنقل الأقطان بعد ذلك إلى المحالج على نفقة الشركات المشتريّة بتكلفة تقدر بنحو ٢,٥ جنيه في المتوسط عن كل كيس (أو قنطار تقريبا) كذلك أيضا كان هناك الشراء المباشر للأقطان من المنتجين عن طريق التجار من القطاع الخاص الذين يتولون نقلها إلى المحالج لصالح الشركات المشتريّة أو لحسابهم الخاص . أما بالنسبة لتكاليف حليج الأقطان فتتحملها شركات الحليج مقابل مبلغ بلغ نحو ١٨,٥ جنيه^(٢) للقنطار الزهر في عام ١٩٩٩ ، متضمنا في ذلك تشوين بالات القطن تمهيدا لنقلها إلى موانئ التصدير . كما تتحمل الشركة المشتريّة للقطن تكلفة تحميل البالات على سيارات الشحن بواقع ٠,٣٧ جنيه (٢) للبالة (وزن ٢,١٨ قنطار شعر) .

^(١) وزار الزراعة ، الإدارة المركزية للتعاون الزراعي والتنمية الريفية ، التعاونيات الزراعية في مناطق الائتمان الزراعي في

١٩٩٨/٦/٣ ، التقرير الثاني عشر ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٩٩ .

^(٢) شركة حليج الأقطان بالسنيلاوين ، بيانات غير منشورة .

ويشير الجدول رقم (٢٣) إلى إجمالي إيرادات صناعة حليج وكبس القطن عن عام ١٩٩٣/٩٢ والتي بلغت نحو ١٠٧,٦ مليون جنيه ، تشكل تكلفة التشغيل (المثلة في تكلفة كل من المستلزمات السلعية والخدمية ، والإهلاك ، والأجور والمرتببات والإيجارات والفوائد والضرائب) مقومة بأسعار السوق نحو ٨٢,١٢ % منها ، على حين يمثل صافي عائد الصناعة نحو ١٧,٩ % منها . وباستبعاد المدفوعات التحويلية في هذه الصناعة والمثلة في قيمة كل من الفوائد والضرائب والرسوم المحلية ، مع تصحيح تكلفة الوقود وفقا لتكلفة الفرصة البديلة (وعلى نحو مماثل لما سبق ذكره في حالة النقل) يمكن تقدير التكلفة الإقتصادية للتشغيل في هذه الصناعة خلال العام المشار إليه بنحو ٩٧,٦ مليون جنيه ، حيث تفترض الدراسة تماثل التكلفة الإقتصادية مع التكلفة المالية لعناصر التكلفة المالية لعناصر التكلفة الأخرى بما فيها صافي عائد النشاط في هذه الصناعة . وفي إطار هذه التقديرات والافتراضات يمكن القول بأن التكلفة الاقتصادية بالقياس إلى التكلفة المالية (معامل التحويل) في هذه الصناعة تعادل نحو ٠,٩٠٤ . وبالنسبة لمكون النقد الأجنبي في تكلفة تشغيل هذه الصناعة فتفترض الدراسة على أنه ينحصر في قيمة الواردات والصادرات من المواد البترولية المستخدمة كوقود والتي تعادل نحو ٨٩ % من التكلفة الاقتصادية للإستهلاك من الوقود بعد إستبعاد مصروفات النقل الداخلي وتكاليف التوزيع باعتبارها من المكونات المحلية ، وذلك على نحو ما هو مشار إليه في حالة النقل)

(٢/٧) الأرز :

تتضمن دراسة سابقة ^(١) تقدير تكلفة ضرب وتبييض الأرز بواقع ١١٩,٢ جنيه للطن من الأرز الشعير بمضارب القطاع العام في عام ١٩٩٢ ، إلا أن هذه التقديرات قد توصف بالمغالاة كما قد تفسر بسبب انخفاض الكفاءة في مضارب القطاع العام ، ومما يؤكد على ذلك نتائج الزيارات الميدانية لبعض مضارب القطاع الخاص والتي تشير إلى أن تكلفة ضرب وتبييض طن الأرز الشعير بها تبلغ في المتوسط نحو ٤٥,٠٠ جنيه متضمنة تكلفة التعبئة . وما يؤكد على ذلك ما تشير إليه الإحصاءات الخاصة بأسعار الأرز والهامش التسويقية له ما بين باب المزرعة ، وأسواق الجملة ، والمستهلك . فأسواق الجملة التي تتضمن عرض هذه السلعة بما في صورة أرز أبيض تشير إلى أن الهامش التسويقي ما بين باب المزرعة ، وسوق الجملة خلال عام ١٩٩٨ بلغ نحو ١١٨,٠ جنيه للطن من الأرز الشعير متضمنة في ذلك تكاليف الضرب والتبييض ، وتكاليف التعبئة بالإضافة إلى تكاليف النقل إلى ومن المضارب وأرباح الوسطاء . ومن ثم يمكن للدراسة الحالية أن تأخذ بتقديرات تكلفة ضرب وتبييض الأرز بمضارب القطاع الخاص المشار إليها من قبل .

(٣/٧) الفول السوداني وعباد الشمس :

يعد عباد الشمس من المحاصيل الزيتية التي يتم تسويق الجانب الأكبر من إنتاجه وفقاً لنظام التعاقد ما بين المنتج والشركات الطالبة ، وتشارك في تسويق التعاونيات الزراعية مقابل ١٠,٥ جنيه ^(٢)

^(١) معهد التخطيط القومي ، الزراعة المصرية والسياسة الزراعية في إطار نظام السوق الحرة ، مرجع سابق ص ١٦٤

^(٢) وزارة الزراعة ، التعاونيات الزراعية في مناطق الإثتمان الزراعي ، مرجع سابق .

جدول رقم (٢٣)

هيكل تكلفة الإنتاج والإيرادات في صناعة حلبج وكبس القطن لعام ١٩٩٣/٩٢

التكلفة الاقتصادية		التكلفة بأسعار السوق		البيان
%	الف جنيه	%	الف جنيه	
١٧,٣١	١٦٨٨٤	١٥,٣١	١٦٤٧٦	١- مستلزمات سلعية :
-	٦	-	٦	- مواد أولية رئيسية محلية
٠,٠٤	٤٣	٠,٠٤	٤٣	- مواد أولية مساعدة محلية
١,٥٢	١٤٨١	١,٣٨	١٤٨١	- مواد تعبئة
٢,٩٣	٢٨٦٣	٢,٢٨	٢٤٥٥	- وقود
٧,٥٧	٧٣٦٦	٦,٨٥	٧٣٦٦	- كهرباء
٥,٢٧	٥١٢٥	٤,٧٦	٥١٢٥	- قطع غيار ومستلزمات سلعية أخرى
٣,٧٤	٣٦٣٤	٣,٣٨	٣٦٣٤	٢- مستلزمات خدمية
٠,٥٠	٤٨٣	٠,٤٥	٤٨٣	- خدمات صناعية من الغير
٠,٦٢	٦٠٠	٠,٥٦	٦٠٠	- مصروفات صيانة
٢,٦٢	٢٥٥١	٢,٣٧	٢٥٥١	- مصروفات خدمية أخرى
٩,٩١	٩٦٤٣	٨,٩٦	٩٦٤٣	٣- إهلاك أصول ثابتة
٤٩,٠٢	٤٧٦٨٦	٤٤,٣٢	٤٧٦٨٦	٤- أجور ومرتبات وتأمينات
٠,٤٨	٤٧١	٠,٤٤	٤٧١	٥- إيجارات
-	-	٩,٣٤	١٠٠٥٢	٦- فوائد
-	-	٠,٣٧	٣٩٧	٧- ضرائب ورسوم محلية
٨٠,٢٨	٧٨٣١٨	٨٢,١٢	٨٨٣٥٩	جملة
١٩,٧٢	١٩٢٤٠	١٧,٨٨	١٩٢٤٠	صافي عائد النشاط
١٠٠,٠	٩٧٥٥٨	١٠٠	١٠٧٥٩٩	اجمالى الإيرادات

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة الإنتاج الصناعى السنوى فى منشآت

القطاع العام لعام ١٩٩٣/٩٢

لكل طن كمصاريف تسويقية ، وذلك دون تكلفة الوزن والنقل . أما بالنسبة لعمليات الفرز والتدريج والتعبئة فتفترض الدراسة تماثل الإنتاج المزرعي من هذا المحصول مع مثيله المصدر ، حيث غياب الحاجة الى عمليات الفرز والتدريج ، كما تفترض شمولية مصروفات المنتج على تكاليف التعبئة حيث غياب الحاجة أيضا إلى إعادة التعبئة بغرض التصدير . أما بالنسبة للقول السوداني فتشير دراسات سابقة (٣) إلى أن تكلفة فرز وتدرج الطن منه تبلغ نحو ٣٦٢ جنيه متضمنة الفاقد ، وتكلفة النقل إلى موانئ التصدير .

(٤/٧) محاصيل الخضار :

بالنسبة لمحاصيل الخضروات التصديرية التي شملتها الدراسة والمثلة في كل من البطاطس ، والطماطم ، والبصل ، والثوم فتشير تقديرات الفاقد منها خلال عمليات الفرز والتدريج بنحو ٢٥% ، ١٥% في حالة كل من محصولي الثوم ، والبصل على الترتيب حيث الحاجة إلى تخفيفها في مراكز التجميع وموانئ التصدير نظرا لارتفاع نسبة الرطوبة بها ، كما تقتصر عروشها قبل التصدير بأطوال تصل في حالة الثوم إلى نحو ٣ - ٥ سم . أما في حالة كل من البطاطس ، والطماطم فتفترض الدراسة الحالية (نظرا لعدم توافر الإحصاءات المتصلة بذلك) وجود فاقد بها خلال عمليات الفرز والتدريج بغرض التصدير بما نسبته ٥% ، ١٠% بالنسبة لكل منها على الترتيب (أما بالنسبة لتكلفة عمليات الفرز والتدريج والتعبئة والنقل إلى الموانئ المحلية فهي تقدر بنحو ١٤١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ جنيه للطن في حالة كل من البصل ، والثوم والبطاطس على الترتيب ^(١) ، أما بالنسبة للطماطم فتقدر هذه التكلفة بما يقرب من ١٠,٠ جنيه للطن ^(٢) .

(٥/٧) محاصيل أخرى :

بالنسبة لمحصول الذرة الصفراء كمحصول تصديري ، فتحصل الجهات المشاركة في تسويقه لصالح الشركات المتعاقدة على مبلغ ٣٢,٠ جنيه كمصروفات تسويقية ، مع تحمل الشركات المتعاقدة مصروفات النقل . أما فول الصويا والذي يعد من المحاصيل البديلة للواردات فتحمل الشركات المتعاقدة على إنتاجها تكلفة الوزن والنقل من المنتج إلى الشركات بالإضافة إلى ١٣,٠ جنيه للطن كمصروفات تسويقية للجهات المشاركة في تسويقه لصالح الشركات ^(٣)

(٨) مناطق الإنتاج ومسافات النقل إلى الموانئ المحلية :

سبق الإشارة إلى تقدير متوسط مسافة النقل ما بين مراكز الإستهلاك ، والموانئ المحلية ، وحيث تفترض الدراسة نقل السلع المستوردة لنفس المسافات بإفتراض مشاركة جميع محافظات الجمهورية في إستهلاك الواردات منها . أما بالنسبة للسلع التصديرية المستهدفة بالدراسة فتتوقف طول مسافات نقلها ، على طول المسافة ما بين مراكز إنتاجها والموانئ المحلية . وهنا تفترض الدراسة نقل محصول الفول السوداني لمسافة تعادل متوسط المسافة بين

^(١) معهد التخطيط القومي ، الزراعة المصرية والسياسة الزراعية في إطار نظام السوق الحرة ، مرجع سابق ص ١٦٥

^(٢) مركز التصدير الدولي ، بيانات غير منشورة .

^(٣) وزارة الزراعة ، التعاونيات الزراعية في مناطق الائتمان الزراعي ، مرجع سابق

الموانىء المصرية ، وكل من محافظات الإسماعيلية ، والشرقية ، والجيزة ، والنيا ، والبحيرة باعتبارها المراكز الرئيسية لإنتاجها وحيث يقدر متوسط المسافة فيما بينها والموانىء المصرية بنحو ٢٣٣ كم . أما بالنسبة لبذور عباد الشمس فيقدر متوسط مسافة نقلها بنحو ٣٤١ كم والتي تعادل متوسط المسافة بين الموانىء المصرية وكل من عواصم محافظات الفيوم ، وبني سويف ، والبحيرة ، وأسيوط والتي تعد المراكز الرئيسية لإنتاج هذا المحصول .

أما مجموعة الخضروات فتتضمن المراكز الرئيسية لإنتاجها إلى ثلاث مراكز الأول منها يتمثل في تجمع غرب الدلتا والساحل الشمالى ، ويضم محافظات مطروح ، والاسكندرية والبحيرة والغربية ، أما المراكز الثانى يتمثل في تجمع شرق الدلتا وسيناء ، ويضم كل من محافظات شمال سيناء ، والإسماعيلية والشرقية . أما المركز الثالث فيتمثل في تجمع جنوب الدلتا وشمال الصعيد ويضم كل من محافظات القليوبية والمنوفية والجيزة . ولهذا تقدر مسافات نقل مجموعة الخضروات المستهدفة بالدراسة بمتوسط طول المسافة ما بين هذه المحافظات والموانىء المصرية والتي تقدر بنحو ٢٣٨,٠ كم . أما بالنسبة لمحصول القطن فيمكن إفتراض أن الأصناف التي تصدر منه تتركز في إنتاج المحافظات المنتجة له في الدلتا والتي تشمل جميع محافظات الدلتا باستثناء محافظات الإسماعيلية ، وبورسعيد ، والسويس ، والأسكندرية ومن ثم يقدر متوسط طول مسافات نقل الصادرات منه إلى الموانىء المحلية بمتوسط المسافة بين المحافظات المنتجة له بالدلتا والموانىء المصرية والتي تبلغ ٢٠٦,٠ كم . وكذلك أيضا بالنسبة لمحصول الأرز حيث يقدر متوسط طول مسافات نقله إلى الموانىء المصرية بمتوسط طول المسافة ما بين الموانىء المصرية والمحافظات المنتجة له بالدلتا والتي تشمل جميع المحافظات بها باستثناء كل من محافظات السويس ، والمنوفية ، وحيث يقدر متوسط هذه المسافة بنحو ٢٠٠,٠ كم . ويمكن قبول هذا التقدير أيضا بالنسبة للصادرات من محصول الأذرة الصفراء . أما بالنسبة للصادرات من المولاس ، فتفترض الدراسة نقلها عن طريق النقل النهري من مناطق الصناعات القائمة على استخراجها بالوجه القبلى حتى القاهرة ، والتي تبلغ في المتوسط نحو ٥٨٤,٠ كم تمثل متوسط المسافة ما بين القاهرة ، وكل من محافظات النيا ، وقنا ، وأسوان حيث تتواجد هذه الصناعات . كما تفترض نقل الصادرات من هذا المنتج من القاهرة إلى الموانىء المصرية عن طريق النقل البرى والسكك الحديدية ولمسافة تقدر بنحو ١٩٢,٠ كم في المتوسط .

٨- تمويل التجارة الخارجية :

تتصف السياسة الائتمانية المصرية بوجود التميز في الشروط الائتمانية باختلاف النشاط الإقتصادى ، حيث ترتفع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للنشاط التجارى عنه في حالة الأنشطة الصناعية والزراعية ، كما تميزت بوجود المرونة في الشروط الائتمانية الأخرى ، وفقا للإتفاقيات بين المقرض والجهات المانحة للقروض حسب طبيعة النشاط . ولقد سجلت الفترة منذ عام ١٩٩٥ تقريبا وحتى الوقت المعاصر انخفاض أسعار الفائدة على القروض عنه في السنوات السابقة ، إلا أن سمة التميز بين أسعار الفائدة على القروض حسب النشاط مازالت قائمة وفي حدود ضيقة بالنسبة للمشروعات الصغيرة . وبالنسبة لأسعار الفائدة على القروض الممنوحة لتمويل التجارة الخارجية فتشير إحصاءات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بأنها بلغت ما بين ١٢ - ١٦% خلال الأسبوع الأول من شهر يونيو ٢٠٠٠ بالنسبة للقروض الممنوحة لتمويل الصادرات ، ويتمثل معها في ذلك أيضا الأنشطة

الاقتصادية الأخرى^(١) أما بالنسبة لأسعار الفائدة على القروض الممنوحة لتمويل الواردات فمن الطبيعي أيضا أن تتراوح ما بين سعري الفائدة المشار إليها ، وبالنسبة للدراسة الحالية وفي سبيل تقديراتها لتكلفة تصدير وإستيراد السلع المستهدفة ، فإنها تفترض أن أسعار الفائدة على القروض الممنوحة لتمويل الصادرات تبلغ نحو ١٢% ، كما تفترض ارتفاعها في حالة تمويل الواردات إلى ١٤% إستنادا على المعرفة بوجود تميز بين أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للصادرات ، وأسعار الفائدة على القروض الممنوحة للواردات ، ولصالح الأولى ، كما تفترض الدراسة أن حجم القروض الممنوح في كل من حالي التصدير ، والإستيراد يمثل نحو ٧٠% في المتوسط من قيمة الصفقة مقومة بأسعار الحدود مضافا إليها الرسم الجمركي ، وأن فترة القرض تبلغ في المتوسط نحو ٣ شهور .

١٠- هامش التكلفة لتداول السلع البديلة للواردات :

يعبر هامش تكلفة تداول السلعة بالسوق المحلية عن تكلفة العمليات التي يتضمنها تداول السلعة من باب المنشأة الإنتاجية حتى وصولها إلى المستهلك النهائي والمثلة في عمليات النقل ، والتخزين وإعادة التعبئة في صورة صالحة للتوزيع على المستهلك النهائي وغيرها من العمليات بالإضافة إلى أرباح الوسطاء المتعاملين في السلعة . وتعكس أسعار كل من المنتج ، والمستهلك للسلع البديلة للواردات والمشار إليها من قبل بالفصل الثالث من الدراسة تقديرات هذه التكلفة والتي يتضمنها الجدول رقم (٢٤) والذي يشير الى وجود تباين كبير بين تكلفة تداول كل من السلع البديلة للواردات والمستهدفة من الدراسة حيث تبلغ نحو ٢٩٠ ، ٥٤٩ ، ١٢٢٢ ، ٧٥٩ ، ١٣١٠ ، ٥٩٩ جنيه للطن من كل من محاصيل البازلاء الجافة ، واللوبياء الجافة ، والحمص ، والفاصوليا الجافة ، والعدس ، والفول البلدى على الترتيب ، وحيث تقدر هذه التكلفة بما نسبته ١٧,٤٣% ، ١٧,٤٣% ، ٥٣,٨% ، ٢٧,٦% ، ٧٢,٤% ، ٤٨,٥٤% من سعر المنتج لكل من هذه المحاصيل على الترتيب . أما مجموعة محاصيل الحبوب والمثلة في كل من محاصيل القمح ، والشعير ، والأذرة الشامية فتقدر تكلفة تداولها في السوق المحلية بنحو ٣٩٠ ، ٤٣٠ ، ٣٠٥ جنيه للطن من كل منها على الترتيب وبما نسبته ٥٧,٣٥% ، ٦٧,٠٠% ، ٥٢,٧% من سعر المنتج لكل منها على التوالي . أما في حالة سلعة السكر فتبلغ هذه التكلفة نحو ٢٦٠ جنيه للطن وما نسبته ١٩,٣% من سعر المنتج ، وحيث يلاحظ انخفاض تكلفة تداول هذه السلعة ووزنها النسبي في سعر المنتج عنه في حالة أغلبية السلع السابقة ، وهو ما يعزى إلى خصوصية سوق هذه السلعة من حيث وجود التدخل الحكومي في تحديد سعر المنتج ، وسعر الجملة للإنتاج المحلي منها ، ومن ثم التحكم في تحديد تكلفة تداولها ما بين المنتج ، وأسواق الجملة إلى جانب تحديد سعر الانتاج المحلي منها بالنسبة للمستهلك والذي يغطي النسبة الأكبر من إحتياجات السوق المحلية ، ومن ثم تأثيره على تكلفة تداولها ما بين أسواق الجملة والتجزئة . وهنا أيضا قد يلاحظ انخفاض هامش تكلفة تداول السلعة إلى أدنى مستوياته في حالة فول صويا ، ومن ثم يجدر الإشارة إلى أن تقديرات تكلفة تداوله والبالغة ١٣,٠ جنيه للطن إنما تعبر عن تكلفة الخدمات التسويقية المرتبطة به دون تكلفة النقل التي تتحملها الشركات المتعاقدة على إنتاجه والتي تعد في نفس الوقت المستهلك النهائي لهذه السلعة كما أن هذه التكلفة تعبر فقط عن تكلفة تداولها ما بين المنتج ، وسوق الجملة ، دون المرحلة ما بين سوق الجملة ، والمستهلك النهائي للمنتج المستخرج منها .

^(١) مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، النشرة الأسبوعية لأهم المؤشرات المالية والاقتصادية الكلية ، العدد (٣٤٣)

هذا وإذا كانت تكلفة تداول السلعة المحلية بالأسواق يعبر عنها بالفرق ما بين كل من سعر المنتج ، والمستهلك ، فإن تكلفة تداول السلعة المستوردة المماثلة يمكن التعبير عنها أيضا بالفرق ما بين سعر المستهلك ، وتكلفة إستيراد السلعة حتى وصولها إلى السوق المحلية ، ومن ثم يعد سعر المستهلك بمثابة العامل المشترك ما بين السلعة المحلية ، والسلعة المماثلة المستوردة في تحديد تكلفة تداول كل منهما بالأسواق ، وإن كانت احتمالات التباين بين أسعار المنتج المحلي وتكلفة إستيراد السلعة المماثلة يجعل من احتمالات تباين تكلفة تداول كل منهما من الإحتمالات القائمة ، وحيث تعبر الفروق فيما بينهما في هذه الحالة إلى الفروق ما بين أرباح المستورد ، وأرباح الوسيط في سوق السلعة المماثلة المنتجة محليا مع افتراض تماثل باقى عناصر تكلفة "تداول المنتج والمستورد من نفس السلعة" . وفي ضوء التقديرات السابقة لعناصر تكلفة إستيراد السلع المستهدفة بالدراسة (من تكلفة إستيراد حتى الوصول إلى الموانئ المحلية ، ورسوم جمركية ، ونقل داخلي ، وفوائد ٠٠ الخ) ، وأسعار المستهلك لكل منها يقدر هامش تكلفة تداول كل من السلع المشار إليها من قبل على النحو الوارد بنفس الجدول السابق الذكر ، حيث تبلغ هذه التكلفة في حالة مجموعة المحاصيل البقولية الجافة نحو ٦٥٠ ، ١٣٦٧ ، ٥٣٣،١٠٠٣،٨٨٤،٧٤٠، ٥٣٣،١٠٠٣،٨٨٤،٧٤٠ جنية للطن من كل من البازلاء ، واللوبياء ، والحمص ، والفاصوليا ، والعدس ، والفول البلدى على الترتيب ، والتي تقدر بما نسبته ٤٩،٩% ، ٥٨،٦% ، ٢٦،٩% ، ٣٣،٧% ، ٤٧،٤% ، ٤١،٠١% من تكلفة إستيراد كل منها على الترتيب . كما تبلغ هذه التكلفة في حالة مجموعة محاصيل الحبوب نحو ٤٣٢ ، ٥٤٥ ، ٣١٩ جنية للطن من كل من القمح ، والشعير ، والأذرة الشامية على الترتيب ، وبما نسبته ٦٧،٨% ، ١٠،٣% ، ٥٦،٦% من تكلفة إستيراد كل منها على التوالي . أما في حالة السكر فتقدر هذه التكلفة بنحو ٤٩ ، ١٢٩،٩ جنية للطن من سكر القصب ، والبنجر على التوالي ، وبنسبة تبلغ نحو ٣،١٣% ، ٨،٧٨% من تكلفة إستيراد كل منها على الترتيب . أما في حالة فول الصويا فتبلغ هذه التكلفة نحو ٢٠،٧ جنية للطن تمثل نحو ٢،٠% من تكلفة إستيراده .

هذا وإذا كان في العرض السابق ما يشير إلى وجود التباين ما بين هامش تكلفة تداول السلعة المحلية ، ووزنة النسب في سعر المنتج المحلي ، وهامش تكلفة تداول السلعة المماثلة المستوردة من الخارج ووزنة النسب في إجمالي تكلفة إستيرادها من الخارج حتى وصولها إلى السوق المحلية وعلى نحو ما هو مبين بنفس الجدول سابق الذكر (جدول رقم ٢٤) ، والذي يعكس ضمنا وجود التباين ما بين أرباح الوسطاء المتعاملين في السلعة المنتجة محليا ، وأرباح الوسطاء المتعاملين في السلعة المماثلة المستوردة من الخارج ، إلا أن في هذا العرض أيضا ما يشير إلى وجود خلل ما في عمل آليات أسواق هذه السلع ، وما يؤكد على ذلك ارتفاع هامش تكلفة تداول السلعة ووزنة النسب في سعر المنتج أو في تكلفة إستيرادها من الخارج بالنسبة لغالبية هذه السلع من ناحية إلى جانب وجود التباين الكبير في هذه التكلفة ووزنها النسب ما بين السلع المختلفة المشار إليها من ناحية أخرى . وما يزيد من التأكيد على وجود هذا الخلل النظر إلى هامش تكلفة تداول السلعة ووزنة النسب في سعر المنتج المحلي أو في تكلفة الإستيراد من الخارج بالنسبة لكل مجموعة متجانسة من السلع على حدة ، حيث يتراوح الوزن النسبي لهامش تكلفة تداول السلع البقولية الجافة في سعر المنتج المحلي منها ما بين ١٧،٤٣% كحد أدنى في حالة كل من البازلاء ، واللوبياء ، ٧٢،٠% كحد أعلى على في حالة العدس ، كما تتراوح نسبة هامش هذه التكلفة في تكلفة إستيراد هذه المجموعة من السلع ما بين ٢٧،٠% تقريبا كحد أدنى في حالة الحمص ، ٥٨،٦% كحد أعلى في حالة اللوبياء ، وهو ما يعكس وجود التباين الكبير فيما بين السلع المماثلة لهذه المجموعة من حيث النسبة المشار إليها ، وذلك على الرغم من وجود التجانس

الكبير فيما بينها ، حيث تعد هذه المجموعة من السلع كبداية نباتية بروتينية ، فضلا عن تماثلها من حيث الخصائص الطبيعية وطول فترة القابلية للتخزين إلى جانب التماثل في نظم التخزين والتعبئة كذلك أيضا يلاحظ وجود مثل هذا التباين الكبير في الوزن النسبي لهامش تكلفة تداول السلع الممثلة لمجموعة الحبوب في سعر المنتج المحلي وفي تكلفة إستيرادها من الخارج ، حيث يتراوح ما بين ٥٢,٧% من سعر المنتج المحلي كحد أدنى في حالة الأذرة الشامي ، ٦٧,٠% من سعر المنتج المحلي كحد أعلى في حالة الشعير . كما يتراوح الوزن النسبي لهذه التكلفة في تكلفة إستيراد هذه المجموعة من الخارج ما بين ٥٦,٦% كحد أدنى في حالة الأذرة الشامي ، ١٠٣,٥% كحد أعلى في حالة الشعير ، وهو ما يعكس وجود التباين الكبير فيما بين السلع الممثلة لهذه المجموعة من حيث النسبة المشار إليها . وذلك على الرغم من تحاسنها من حيث كونها سلعة غذائية مثله لرغيف العيش بالنسبة للمستهلك إلى جانب تماثلها من حيث طول فترة القابلية للتخزين ، ونظم التخزين والتعبئة .

هذا إذا كان وجود التباين بين السلع المختلفة المتجانسة من حيث هامش تكلفة تداولها في الأسواق ووزنها النسبي في سعر المنتج المحلي أو في تكلفة إستيرادها ، يعد من الأمور الطبيعية المقبولة إذا ما تباينت هذه السلع فيما بينها من حيث سرعة دوران الكميات المعروضة منها بالأسواق ، حيث قبول الوسطاء لهامش ربح صغير نسبيا في حالة السلع سريعة الدوران ، عنه في حالة السلع التي تنخفض سرعة دوران المعروض منها بالأسواق ، إلا أن هذا المبرر في حد ذاته لا يعد كافيا لتبرير الفوارق الكبيرة ما بين تكلفة تداول السلعة المتجانسة للمجموعات السلعية المشار إليها ، ومن ثم يمكن للدراسة الحالية أن تفترض تقدير التكلفة الاقتصادية لعمليات تداول السلع المتجانسة الممثلة للمجموعات السلعية المشار إليها بما يعادل الحد الأدنى للوزن النسبي للتكلفة المالية لتداولها في سعر المنتج المحلي حيث يمكن تقدير التكلفة الاقتصادية لعمليات تداول أى من السلع البقولية المشار إليها بما يعادل ١٧,٤٣% من تكلفة إستيراد أى منها ، كما يمكن تقدير التكلفة الاقتصادية لعمليات التداول أى من السلع للمنتجة لمجموعة الحبوب بما يعادل نحو ٥٢,٧% من تكلفة إستيرادها . ومن المبررات التي تستند إليها الدراسة في الأخذ بهذه التقديرات أن النسب المشار إليها تزيد وإلى حد كبير عن تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال المستغل في النشاط التجاري لهذه المجموعة من السلع خلال العام المستهدف بالدراسة كما أن الفوارق ما بين تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال ، والنسب المشار إليها تغطي وإلى حد كبير ما قد يكون هناك من هامش تكلفة أخرى . أما بالنسبة لسلعتي سكر القصب ، والبنجر فتفترض الدراسة تقدير التكلفة الاقتصادية لعمليات تداولها بما يعادل الوزن النسبي للتكلفة المالية لتداولها في سعر المنتج المحلي والبالغ نحو ١٩,٣% ، حيث يمكن تقدير التكلفة الاقتصادية لهذه العمليات بما يعادل ١٩,٣% من تكلفة إستيرادها ، وذلك على الرغم مما هو ملاحظ من ارتفاع هذه النسبة الفعلية لتكلفة تداول كل من السلعتي إلى تكلفة إستيرادها والبالغة نحو ٣,١٣% ، ٨,٧٨% في حالة كل من سلعتي سكر القصب ، وسكر البنجر على الترتيب ، ومن المبررات التي تستند إليها الدراسة في ذلك أن النسب الأخيرة تعد أقل عن تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال المستغل في النشاط التجاري ، كما أنها لاتعد كافية للتعبير عن هامش التكلفة الأخرى التي تتضمنها عمليات تداول السلعة فيما بعد الإستيراد كعمليات إعادة التعبئة ، والتخزين ، والتوزيع وغيرها ، ومن ثم فإن الأخذ بالنسبة الأولى لتقدير التكلفة الاقتصادية لعمليات تداول سلعة السكر يعد أكثر قبولا للتعبير عن هذه التكلفة . ويتضمن الجدول رقم (٢٤) تقديرات التكلفة الاقتصادية لعمليات تداول كل من السلع المشار إليها من قبل ، وفقا للإفتراضات السابق ذكرها .

جدول رقم (٢٤)

التكلفة المالية لتداول السلع المحلية ، والسلع المستوردة المماثلة وتقديرات التكلفة الاقتصادية لتداولها في السوق المحلية لعام ١٩٩٨

السلع	التكلفة المالية لتداول السلع المحلية (١)		التكلفة المالية لتداول السلع المستوردة (٢)		التكلفة الاقتصادية (٣)	
	جنيه/طن	%	جنيه /طن	%	جنيه/طن	%
١- بازلاء حافة	٢٨٩,٨	١٧,٤٣	٦٤٩,٧	٤٩,٩	٢٢٧,٠	١٧,٤٣
٢- لوبيا حافة	٥٤٩,٠	١٧,٤٣	١٣٦٦,٨	٥٨,٦	٤٠٦,٣	١٧,٤٣
٣- حمص	١٢٢٢,٠	٥٣,٨	٧٣٩,٥	٢٦,٩	٤٧٩,٩	١٧,٤٣
٤- فاصوليا حافة	٧٥٩,٠	٢٧,٦	٨٨٣,٨	٣٣,٧	٤٥٧,١	١٧,٤٣
٥- عدس	١٣١٠,٠	٧٢,٤	١٠٠٢,٦	٤٧,٤	٣٦٨,٩	١٧,٤٣
٦- فول بلدى	٥٩٩,٠	٤٨,٥٤	٥٣٣,١	٤١,٠١	٢٢٦,٦	١٧,٤٣
٧- قمح	٣٩٠,٠	٥٧,٥٣	٤٣٢,٢	٦٧,٨	٣٣٦,١	٥٢,٧
٨- شعير	٤٣٠,٠	٦٧,٠	٥٤٥,٣	١٠٣,٥	٢٧٧,٦	٥٢,٧
٩- ذرة شامى	٣٠٥,٠	٥٢,٧	٣١٩,٤	٥٦,٦	٢٩٧,٥	٥٢,٧
١٠- فول صويا	١٣,٠	١,٢	٢٠,٦٥	٢,٠	٢٠,٦٥	٢,٠
١١- سكر قصب	٢٦٠,٠	١٩,٣	٤٩,٠	٣,١٣	٢٨٥,٧	١٩,٣
١٢- سكر بنجر	٢٦٠,٠	١٩,٣	١٢٩,٩	٨,٧٨	٣٠١,٣	١٩,٣

المصدر : حسب من :

- (١) حسب من الجدول رقم (١٢) بالفصل الثالث من الدراسة .
- (٢) حسب وفقا لتقديرات والافتراضات الواردة في مضمون الدراسة حول عناصر تكلفة إستيراد السلع المستوردة ، وأسعار المستهلك منها .
- (٣) حسب وفقا للإفترض الوارد في مضمون الدراسة .

وأخيراً يجدر الإشارة إلى أن تقديرات هامش تكلفة تداول المنتج المحلي من السلع المستهدفة بالدراسة تتضمن في حقيقتها تكلفة نقل هذه السلع من باب المنشأة المنتجة إلى أسواق المستهلكين لها ولمسافات تقدر على المستوى الإجمالي للمجتمع بنحو ٤١ كم والتي قدرت على أساس ٥٠% من متوسط المسافات ما بين عواصم الأقاليم المختلفة ، والتي تعبر عن متوسط المسافة ما بين المنشأة المنتجة وأسواق المستهلك في كل من هذه الأقاليم ومن ثم يقدر متوسط تكلفة نقل الطن منها بما يقرب من ٣,١ جنية في المتوسط .

١١- تكلفة الفرصة البديلة للسلع المستهدفة بالدراسة :

في إطار التقديرات السابقة لمتوسط الأسعار السنوية للواردات ، والصادرات من السلع المستهدفة بالدراسة خلال السنوات ١٩٩٥ - ١٩٩٨ ، والتقديرات والإفراضات السابقة حول التكلفة الاقتصادية للخدمات التسويقية لها تضمنت الدراسة تقدير تكلفة الفرصة البديلة لكل من السلع البديلة للواردات على مستوى كل من أسواق المنتج والمستهلك وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٢٥) ، حيث تقدر تكلفة الفرصة البديلة لكل من القمح والشعير ، والأذرة الشامي وعلى مستوى سوق المستهلك بواقع ٩٦٩,٣ ، ٧٩٦,٥ ، ٨٤٠,٤ جنية للطن وبما نسبته ٩٠,٥% ، ٧٤,٣% ، ٩٥,١% من سعر المستهلك لكل منها على الترتيب . كما تقدر تكلفة الفرصة البديلة لكل من هذه السلع الثلاث على مستوى باب المزرعة بواقع ٦٨٠ ، ٦٤٢,٠ ، ٥٧٩ جنية للطن وبما نسبته ٩٣,١% ، ٧٦,٢% ، ٩٣,٨% من سعر المنتج لكل منها على التوالي . أما بالنسبة للسلع البقولية الجافة والممثلة في كل من البازلاء ، واللوبيا ، والحمص ، الفاصوليا ، والعدس ، والفول البلدى فتقدر تكلفة الفرصة البديلة لكل منها وعلى الترتيب بأسواق المستهلك بواقع ١٤٨٨,٣ ، ٢٦٦٢,١ ، ٢٧٣٥,٤ ، ٢٩٩٤,٢ ، ٢٤١٧,٠ ، ١٤٨٥,٣ جنية للطن وبما نسبته ٧٦,٢% ، ٧٢,٠% ، ٧٨,٣% ، ٨٥,٤% ، ٧٧,٥% ، ٨١,٠% من سعر المستهلك لكل منها . كما تقدر تكلفة الفرصة البديلة لكل من هذه السلع عند باب المزرعة بواقع ١٢٦١,٣ ، ٢٢٥٥,٨ ، ٢٢٥٥,٥ ، ٢٥٣٧,١ ، ٢٠٤٨,١ ، ١٢٥٨,٣ جنية للطن ، وبما نسبته ٧٥,٩% ، ٧١,٦% ، ٩٩,٣% ، ٩٢,٤% ، ١١٣,٢% ، ١٠٢,٠% من سعر المنتج لكل منها على التوالي . أما بالنسبة لفول الصويا فتقدر تكلفة الفرصة البديلة على مستوى الصناعة المستهلكة له بواقع ١٠٢٠,٦ جنية للطن وبما نسبته ٩٦,٠% من سعر السوق ، كما تقدر تكلفة فرصته البديلة على باب المزرعة بواقع ٩٩٩,٩ جنية للطن وبما نسبته ٩٥,٢% من سعر المنتج . أما بالنسبة لسلعتي سكر القصب المكرر ، وسكر البنجر المكرر فتقدر تكلفة الفرصة البديلة لكل منها وعلى الترتيب على مستوى سوق المستهلك بواقع ١٥٥٧,١ ، ١٦٤٤,٨ جنية للطن وبما نسبته ٩٦,٧% ، ١٠٢,٢% من سعر المستهلك لكل منها ، كما تقدر تكلفة الفرصة البديلة لكل منها عند باب المنشأة القائمة على تصنيعه بواقع ١٢٧١,٤ ، ١٣٤٣,٥ جنية للطن وبما نسبته ٩٤,٢% ، ٩٩,٥% من سعر المنتج لكل منها على الترتيب ، وعلى نحو ما هو مبين بنفس الجدول سابق الذكر .

أما بالنسبة للسلع التصديرية المستهدفة بالدراسة فقد تضمنت الدراسة تقدير تكلفة الفرصة البديلة لكل منها على أساس المتوسط السنوي لأسعار الصادرات منها خلال الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٨ ، وتقديرات تكلفة الخدمات التسويقية لكل منها بما تضمنته من إفراضات والمشار إليها من قبل . إلى جانب إفراض الدراسة لوجود العلاقة المباشرة ما بين المصدرين والمنتجين لكل منها ، حيث تقدر تكلفة الفرصة البديلة لمجموعة محاصيل الحنظل

والمثلة في كل من البصل ، والثوم ، والبطاطس ، والطماطم وعند مستوى باب المزرعة بنحو ٢٣٢,٩ ، ٧٧٧,٢ ، ٥٤٩,٧ % ، ٣٠٣,٨ جنيه للطن ، وبما نسبته ٩٢,٧ % ، ١٥٧,٣ % ، ١٠٣,١ % ، ٧٨,٠ % من سعر المنتج لكل منها على الترتيب ، أما مجموعة البذور الزيتية والمثلة في كل من بذور عباد الشمس ، والفول السوداني فتقدر تكلفة الفرصة البديلة لكل منها عند باب المزرعة بواقع ١٢٨٤,٠ ، ١٨٨٠,٥ جنيه للطن وبما نسبته ١١٦,٧ % ، ١٠٥,٦ % من سعر المنتج لكل منها على الترتيب . أما بالنسبة لمحصول الأرز المقشور فتقدر تكلفة فرصته البديلة بواقع ١١١٨,٤ جنيه للطن وبما نسبته ١٠٨,١ % من سعر المنتج (عند باب المزرعة) ، كما تقدر تكلفة الفرصة البديلة للأذرة الصفراء بواقع ٨٨٤,٤ جنيه للطن . أما القطن الشعير فتقدر تكلفة فرصته البديلة عند باب المزرعة بواقع ٧٦٢٨,٩ جنيه للطن وبما نسبته ٨٥,٣ % من سعر المنتج لعام ١٩٩٧ ، ١٢٨,٢ % من سعر المنتج لعام ١٩٩٨ . أما الأسمدة الكيماوية فتقدر تكلفة فرصتها البديلة بواقع ٥٠٥,٧ ، ٤٦١,٨ جنيه للطن ، وبما نسبته ١٢٤,٩ % ، ١٨٤,٧ % من سعر المنتج لكل من الأسمدة النتروجينية ، والسوبر فوسفات على الترتيب . وذلك على نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٢٦) .

إن المقارنة فيما بين تكلفة الفرصة البديلة لكل من السلع البديلة للواردات المشار إليها من قبل وأسعار المنتج المحلي منها قد تشير في مضمونها وبصورة مبدئية إلى أفضلية إستيرادها من الخارج حيث انخفاض تكلفة الفرصة البديلة لإنتاجها عن أسعار المنتج المحلي ، وإن كان يستثنى من ذلك من السلع البقولية كل من العدس ، والفول البلدي حيث ترتفع تكلفة الفرصة البديلة لكل منها عن أسعار المنتج المحلي ، كما تعادل تقريباً أولوية إنتاج وإستيراد كل من الحمص ، وسكر البنجر حيث تتساوى تقريباً تكلفة الفرصة البديلة لكل منها مع أسعار المنتج المحلي منها . كما تشير هذه المقارنة أيضاً بالنسبة للسلع التصديرية المستهدفة بالدراسة والمشار إليها من قبل إلى وجود الفرص لزيادة العائد الإقتصادي منها بالتوسع في تصديرها حيث ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة لكل منها عن أسعار المنتج المحلي ، وإن كان يستثنى من ذلك كل من سلع البصل ، والطماطم ، وسماد اليوريا . لإنخفاض تكلفة الفرصة البديلة لكل منها عن أسعار المنتج . ومن الملاحظات الجديرة بالإشارة هنا وجود بعضاً من السلع التصديرية والمثلة في كل من الثوم ، والبطاطس ، والفول السوداني ، والأرز المقشور والتي ترتفع تكلفة الفرصة البديلة لكل منها عن سعر المنتج إلا أنها تنخفض عن أسعار الجملة بالسوق المحلية مما يجعل من الأسواق المحلية أكثر جاذبية للمصدرين لتصريف الكميات المستهدفة تصديرها منها داخل هذه الأسواق . وعلى الرغم من ذلك فإنه بالإمكان القول بأن تحديد أولويات تصدير أو إستيراد أى من السلع المشار إليها بدرجة أكثر من الدقة تحكمه اعتبارات أخرى ، وعلى نحو ما ستضمّنه الدراسة في الفصل التالي منها .

جدول (٢٥)

تكلفة الفرصة البديلة مقارنة بأسعار السوق ، للسلع البديلة للواردات والمستهدفة بالدراسة

البيان	على مستوى أسواق المستهلك		على مستوى سوق المنتج	
	سعر المستهلك (جنيه/طن) (١)	تكلفة الفرصة البديلة جنيه /طن) (٢)	سعر المنتج (جنيه/طن) (١)	تكلفة الفرصة البديلة %
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
١- قمح	١٠٧٠	٩٦٩,٣	٦٨٠	٩٣,١
٢- شعير	١٠٧٢	٧٦٦,٥	٦٤٢	٧٦,٢
٣- أذرة شامى	٨٨٤,٠	٨٤٠,٤	٥٧٩	٩٣,٨
٤- بأزلاء جافة	١٩٥٢,١	١٤٨٨,٣	١٦٦٢,٣	٧٥,٩
٥- لوبيا جافة	٣٦٩٨,٠	٢٦٦٢,١	٣١٤٩	٧١,٦
٦- حمص	٣٤٩٣,٠	٢٧٣٥,٤	٢٢٧١,٠	٩٩,٣
٧- فاصوليا جافة	٣٥٠٦,٠	٢٩٩٤,٢	٢٧٤٧,٠	٩٢,٤
٨- عدس	٣١١٩,٠	٢٤١٧,٠	١٨٠٩,٠	١١٣,٢
٩- فول بلدى	١٨٣٣,٠	١٤٨٥,٣	١٢٣٤,٠	١٠٢,٠
١٠- فول صويا	١٠٦٣,٠	١٠٢٠,٦	١٠٥٠,٠	٩٥,٢
١١- سكر قصب مكرر	١٦١٠	١٥٥٧,١	١٣٥٠,٠	٩٤,٢
١٢- سكر بنجر مكرر	١٦١٠	١٦٤٤,٨	١٣٥٠,٠	٩٩,٥

المصدر :

- (١) الجدول رقم (١٢)، (١٣) بالدراسة
- (٢) حسبت وفقا للتقديرات والإفتراضات الواردة فى مضمون الدراسة
- (٣) % من سعر المنتج ، والمستهلك

جدول رقم (٢٦)

تكلفة الفرصة البديلة عند باب المنشأة الإنتاجية للسلع التصديرية المستهدفة
بالدراسة مقارنة بأسعار المنتج والجملة

البيان	أسعار المنتج والجملة (١)		تكلفة الفرصة البديلة عند باب المنشأة (٢)	
	سعر المنتج (جنيه/طن)	سعر الجملة (جنيه/طن)	% من سعر المنتج	% من سعر الجملة
١- بصل	٢٥١,٠	٥٩٠,٠	٩٢,٧	٣٩,٥
٢- ثوم	٤٩٤,٠	٢٢٠٠,٠٠	١٥٧,٣	٣٥,٣
٣- بطاطس	٥٣٣,٠	٦٦٠,٠	١٠٣,١	٨٣,٣
٤- طماطم	٣٩٢,٠	٧٩٠,٠	٧٨,٠	٣٨,٥
٥- بذور عباد الشمس	١١٠٠,٠	١١١٠,٥	١١٦,٧	١١٥,٦
٦- فول سوداني	١٧٨١,٠	٢٧٣٧,٠	١٠٥,٦	٦٨,٧
٧- أرز مقشور	١٠٣٤,٣	١١٥٨,٦	١٠٨,١	٩٦,٥
٨- أذرة صفراء		٨٨٤,٤		
٩- قطن شعر (١٩٩٧)	٨٩٤٧,٥**	٧٦٢٨,٩	٨٥,٣	
(١٩٩٨)	٥٩٢٣,٥		١٢٨,٢	
١٠- أسمدة كيماوية *				
- نترات نشادر	٤٢٦,٥	٤٥٢,٤	١١٦,٥	
- يوريا	٥٣٥,٠	٥٦٤,٠	٩٦,٢	٩١,٢
- نتروجينية	٤٠٥,٠		١٢٤,٩	١٠٩,٨
- سوبر فوسفات ٩٦/٩٥	٢٥٠,٠	٣٢٠	١٨٤,٧	١٤٤,٣
- سوبر فوسفات ١٩٩٨	٣٠٠,٠	٣٢٠	١٥٣,٩	١٤٤,٣
١١- مولاس				٢٥٨,١
١٢- غسل أسود				١٥٠٢,١

المصدر :

(١) الجداول رقم (١٢) ، (١٣) بالدراسة .

(٢) حسبت وفقا لتأثيرات والتقدير الواردة في مضمون الدراسة .

(٣) * أسعار الأسمدة الكيماوية تعبر عن أسعار المنتج العام ١٩٩٦/٩٥ .

الفصل الخامس

التكلفة الإقتصادية لإنتاج السلع المستهدفة بالدراسة
ومؤشرات الميزة النسبية ومعدلات الحماية

الفصل الخامس

التكلفة الاقتصادية لإنتاج السلع المستهدفة بالدراسة

ومؤشرات الميزه النسبية ، ومعدلات الحماية

١- تمهيد :

في إطار تقديرات المؤشرات المشار إليها بالفصل السابق من الدراسة ، وإستكمالاً لهذه المؤشرات بغرض تحقيق الأهداف الرئيسية للدراسة ، فإن الفصل الحالى من الدراسة يستهدف تقدير التكلفة الاقتصادية لإنتاج السلع المستهدفة بالدراسة متضمناً تقدير تكلفة كل من المكون الأجنبى ، والمحلى بها وذلك تمهيداً لتقدير مؤشرات معدلات الحماية ، والميزه النسبية من كل من هذه السلع .

٢- التكلفة الاقتصادية لإنتاج السلع الزراعية والغذائية المستهدفة :

تصنف عناصر التكلفة الإنتاجية لهذه المجموعة من السلع وفقاً للتصنيف الذى تتضمنه إحصاءات وزارة الزراعة على النحو المبين والذى يمكن تقدير تكلفة كل منها فيما يلى:

(١/٢) التقاوى : تشير المؤشرات السابقة إلى وجود تباين فيما بين سعر المنتج وتكلفة الفرصة البديلة لكل من سلع هذه المجموعة ، وهو ما يشير بدوره إلى وجود التباين فيما بين التكلفة المالية ، والتكلفة الاقتصادية للبذور المستخدمة منها كتقاوى لإكثار هذه المحاصيل . ومن هنا يمكن للدراسة الحالية تقدير التكلفة الاقتصادية لمكون التقاوى بالنسبة لأغلبية هذه المحاصيل عن طريق إعادة تصحيح التكلفة المزرعية المالية لهذا المكون وفقاً لنسبة تكلفة الفرصة البديلة للمحصول إلى أسعاره المزرعية ، حيث تستخدم البذور المستخدمة فى إكثار هذه المحاصيل - وبحكم طبيعتها - على نفس الصورة المنتجة عليها بعد تجهيزها من حيث تحسين درجة النقاوة والجودة . وتضم هذه المجموعة من المحاصيل كل من محاصيل الحبوب ، والبقوليات الجافة ، والبذور الزيتية ، والأبصال . وقصب السكر . وقد يستثنى من ذلك كل من محاصيل البطاطس ، والطماطم ، وبنجر السكر ، حيث تختلف تكلفة الفرصة البديلة للمنتج النهائى من البطاطس بإعتباره سلعة تصديرية عن تكلفة الفرصة البديلة لتقاوى البطاطس بإعتبارها سلعة مستوردة وبأسعار تزيد ونسبة كبيرة عن أسعار الصادرات من البطاطس . كما قد تختلف تكلفة الفرصة البديلة للبذور المستخدمة فى إكثار كل من الطمطم ، وبنجر السكر عن تكلفة الفرصة البديلة للمنتج النهائى منها نظراً لإختلاف صورة المنتج النهائى منها عن صورة البذور المستخدمة فى إكثارها . فعلى حين بلغ المتوسط السنوى لأسعار تصدير البطاطس المصرية نحو ٦٨٣,٥ جنيه للطن خلال السنوات ١٩٩٥ - ١٩٩٨ ، فإن المتوسط السنوى لأسعار الواردات من تقاوى البطاطس بلغ نحو ٢٠٤٢,٦ جنيه للطن خلال نفس الفترة . وفى إطار ماسبق ذكره من معلومات حول الرسوم الجمركية على الواردات من تقاوى البطاطس وتكلفة الخدمات الجمركية ، والنقل من

الموانى المصرية إلى المنشآت الإنتاجية وتكلفة التمويل يمكن تقدير التكلفة المالية لإستيراد تقاوى البطاطس وصول باب المزرعة بواقع ٢٢٥٢,٧٣ جنيه للطن ، كما تقدر التكلفة الإقتصادية لإستيرادها وصول باب المزرعة بحوالى ٢٠٧٥,٧ جنيه للطن وبما نسبته ٩٢,١٤% من التكلفة المالية لإستيرادها. كما تقدر تكلفة المكون الأجنبى فى التكلفة الإقتصادية لإستيراد البطاطس بواقع ٢٠٤٩,٥ جنيه للطن متضمنة تكلفة المكون الأجنبى التى تشتمل عليه ضمناً تكاليف النقل الداخلى ، وحيث تمثل تكلفة هذا المكون مايقرب من ٩٨,٧٤% من التكلفة الإقتصادية لإستيراد البطاطس . ومن ثم وفى إطار هذه التقديرات يمكن للدراسة الحالية تقدير التكلفة الإقتصادية لتقاوى البطاطس وفقاً لتقديراتها المالية بعد تصحيحها بما يعادل النسبة ما بين التكلفة الإقتصادية ، والتكلفة المالية لإستيرادها حتى باب المزرعة والمشار إليها من قبل ، كما يمكن تقدير تكلفة المكون الأجنبى بها وفقاً للنسبة الأخيرة السابق ذكرها . أما بالنسبة لتقاوى زراعة البنجر والتى تستورد من الخارج ، فيمكن للدراسة الحالية تقدير التكلفة الإقتصادية لإستيرادها حتى باب المزرعة بتطبيق نفس النسب المشار إليها فى حالة تقاوى البطاطس ، على التكلفة المالية المزرعية لهذا المكون ، وذلك بافتراض خضوع الواردات منها وتكلفة نقلها من الموانى المحلية إلى المزارع لنفس المعاملات التى تطبق فى حالة البطاطس . أما بالنسبة لتقاوى الطماطم فتفترض الدراسة أن التكلفة المالية المزرعية تعتبر عن تكلفتها الإقتصادية حيث التعامل فى هذا المكون فى السوق المحلية وفقاً لنظام آليات السوق الحرة ، فضلاً عن أن الإنتاج المحلى منها يغطى إحتياجات السوق المحلية .

(٢/٢) الأسمدة الكيماوية : تشير مؤشرات تكلفة الفرصة البديلة لكل من سماد نترات النشادر ، والسوبر فوسفات إلى وجود التباين بينها وبين أسعار المستهلك وفى اتجاه يعكس وجود دعم ضمنى للإستهلاك المحلى منها ، وفى المقابل فإن مؤشر تكلفة الفرصة البديلة لسماد اليوريا بالقياس إلى أسعار المستهلك تعكس وجود ضريبة ضمنية على الإستهلاك المحلى منها ، وهو ما يشير فى مجموعه إلى إحتتمالات التباين بين التكلفة المالية للكميات المستخدمة من الأسمدة الكيماوية فى الزراعة ، وبين التكلفة الإقتصادية لها . ونظراً لأن الإحصاءات المتاحة عن تكلفة الأسمدة الكيماوية المستخدمة فى زراعة كل من المحاصيل الزراعية المختلفة تعبر عن هذه التكلفة فى صورة إجمالية دون تفصيلها حسب نوعية السماد الكيماوى المستخدمة فإنه بإمكان الدراسة الحالية تقدير معاملات التصحيح للتكلفة المالية على مستوى المزارع الإنتاجية ، وتقدير مايعادلها من تكلفة إقتصادية من خلال الخطوتين التاليتين :

أ - نظراً لإختلاف الكميات المستخدمة من نوعيات الأسمدة الأزوتية المختلفة ، إلى جانب إختلاف أسعار المستهلك ، وتكلفة الفرصة البديلة لكل من هذه الأنواع ، فإنه بالإمكان التوصل إلى معاملات التصحيح المطلوبة من خلال المتوسطات المرجحة لكل من سعر المستهلك ، وتكلفة الفرصة البديلة بأوزان تمثل كميات الإنتاج المحلى منها والسبب تعبر تقريباً عن إجمال الإستخدامات منها فى الزراعة والتى بلغت نحو ٨٥,٩ ، ١٤٥٢,٨ ، ٩٢٧,٩ ألف طن من سماد سلفات النشادر (٢٠,٦%) ، ونترات النشادر (٣٣,٥%) ، واليوريا (٤٦%) على

الترتيب خلال عام ١٩٩٧ . وفي ظل أسعار المستهلك لكل منها والتي بلغت نحو ٤٦٢ ، ٤٥٢،٤ ، ٥٦٤ جنيه للطن في عام ١٩٩٨ ، وكذلك في ظل تقديرات تكلفة الفرصة البديلة لكل من هذه النوعيات من الأسمدة والتي بلغت نحو ٤٩٦،٨ ، ٥١٤،٦ جنيه للطن من كل من سماد نترات النشادر ، وسماد اليوريا على الترتيب ، وبافتراض أن سعر المستهلك بالنسبة لسماد سلفات النشادر يعبر عن تكلفة الفرصة البديلة لهذه النوعية من الأسمدة ، فإن المتوسط المرجح لسعر المستهلك من الأسمدة الأزوتية يقدر بواقع ٤٩٤،٧٢ جنيه للطن ، كما تقدر تكلفة الفرصة البديلة للطن منها بنحو ٥٠٢،٢٨ جنيه للطن ، ومن ثم يقدر معامل تصحيح التكلفة المالية للإستخدامات منها بما يقرب من ١،٠١٥ ، حيث يعبر بذلك عن وجود تباين محدود للغاية فيما بين التكلفة الإقتصادية ، والمالية للإستخدامات من الأسمدة الأزوتية . أما بالنسبة لسماد السوبر فوسفات فإن تكلفة الفرصة البديلة ، وأسعار المستهلك تشير إلى وجود دعم ضمنى للإستهلاك المحلى منه يبلغ نحو ٤٤،٣% من سعر المستهلك (جدول رقم ٢٦ بالفصل السابق) ومن ثم يقدر معامل تصحيح التكلفة المالية المزرعية للكميات المستخدمة منه بنحو ١،٤٤ .

ب - نظرا لوجود تباين واضح بين معدلات إستخدام الأسمدة الكيماوية في الزراعات المختلفة ، وحسب نوعية الأسمدة الكيماوية المستخدمة من آزوتية ، وفوسفاتية ، وبوتاسية فقد امكن للدراسة الحالية تقدير الوزن النسبى لتكلفة الإستخدامات من كل من هذه النوعيات من الأسمدة ولكل محصول إستنادا على المقررات المحددة من قبل وزارة الزراعة لصرف الأسمدة لكل من هذه الزراعات ، وحيث تلى ذلك تقدير التكلفة الإقتصادية للإستخدامات من كل منها على مستوى كل من المحاصيل المستهدفة ، ثم تقدير التكلفة الإقتصادية لإجمالى الإستخدامات من الأسمدة الكيماوية .

(٣/٢) المبيدات الزراعية : تعد المبيدات الزراعية من المدخلات الزراعية التى يتم التعامل بها فى الأسواق حاليا وفقا لنظام آليات السوق الحرة ، حيث غياب الدعم الحكومى لها بإستثناء مايقدم من دعم لهذا الغرض لزراعات القطن ، وهو ماقد يشير إلى أن أسعارها بالسوق المحلية تعبر عن تكلفة الفرصة البديلة لها ، إلا أنه مازال الإنتاج المحلى منها لايفى بالإحتياجات الإستهلاكية المحلية منها ومن ثم الإعتماد على إستيراد النقص فى الإنتاج منها من الخارج ، وحيث تخضع الواردات منها إلى رسوم جمركية تبلغ نحو ١٠% ، بالإضافة إلى خضوعها إلى ضرائب المبيعات وبما نسبته ٥% ، وهو مايشير ضمنا إلى إنحراف أسعارها بالأسواق المحلية عن تكلفة الفرصة البديلة لها . حيث بلغت نسبة الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك من المبيدات الزراعية نحو ٧٨،٢% ، ٧٦،٧% ، ٧٧،٩%

خلال السنوات ١٩٩٦/٩٥ ، ١٩٩٧/٩٦ ، ١٩٩٨/٩٧ على الترتيب^(١) ، وهو ما يشير ضمناً إلى أن الواردات منها تمثل ما يقرب من ٢١,٨% ، ٢٣,٣% ، ٢٢,١% من استخداماتها في كل من السنوات الثلاث المشار إليها على الترتيب . وعليه فإذا ماجاز للدراسة الحالية أن تفترض تضمن أسعار المبيدات الزراعية في سوق المستهلك على هامش تكلفة لتداولها بالأسواق (متضمناً أرباح الوسطاء) يبلغ نحو ٢٠% من سعر المنتج أو تكلفة الإستيراد ، وهو هامش يزيد عن تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال المستغل في تداولها وبما يغطي التكاليف الأخرى لتداولها من نقل وإعادة تعبئة ، وتوزيع ، لأمكن تقدير تكلفة إستيرادها ، وأسعار المنتج المحلي منها ، ومن ثم تقدير معاملات تصحيح التكلفة المالية المزرعية للإستخدامات منها إلى ما يعادلها من تكلفة إقتصادية . ففي إطار هذا الإفتراض ومعدلات الرسوم الجمركية وضرائب المبيعات المشار إليها يمكن تقدير تكلفة الواردات منها وصول الميناء المحلي بما نسبته ٧٢,٢% من أسعار المستهلك والتي تمثل نسبة المكون الأجنبي في الإستخدامات منها ، كما تقدر قيمة الرسوم الجمركية وضرائب المبيعات على الواردات منها بما نسبته ١١,٢% من سعر المستهلك ، وهو ما يشير ضمناً إلى أن تكلفة الفرصة البديلة للواردات من المبيدات تعادل نحو ٨٨,٨% من سعر المستهلك . أما بالنسبة للمبيدات الزراعية المنتجة محلياً فيقدر سعر المنتج بالنسبة لها بما يعادل نحو ٧٩,٤% من سعر المستهلك ، كما تقدر ضريبة المبيعات عليها بنحو ٤,٠% من سعر المستهلك ، وهو ما يشير ضمناً إلى أن تكلفة الفرصة البديلة للمنتج المحلي من المبيدات الزراعية تمثل نحو ٩٦% من سعر المستهلك . وفي إطار هذه التقديرات يمكن تقدير متوسط تكلفة الفرصة البديلة للمبيدات الزراعية المستخدمة بعد ترجيح تكلفة الفرصة البديلة لكل من المبيدات المنتجة محلياً ، والواردات منها بأوزان تعادل الوزن النسبي لكل منها في إجمالى الإستخدامات من المبيدات الزراعية ، حيث يقدر متوسط تكلفة الفرصة البديلة لها بما يمثل نحو ٩٤,٤% من سعر المستهلك . وفي إطار هذه التقديرات يمكن تقدير التكلفة الإقتصادية للمبيدات المستخدمة في إنتاج السلع الزراعية والغذائية المستهدفة بالدراسة .

(٤/٢) أجور الآلات والمعدات الزراعية : تعبر إحصاءات وزارة الزراعة عن تكلفة إستخدام الآلات

والمعدات الزراعية على مستوى كل من المحاصيل الزراعية المترعة في صورة أجور آلات ومعدات زراعية ، ومن ثم فهي تشمل بذلك على تكلفة الوقود والزيوت والشحومات المستهلكة إلى جانب تكلفة إهلاك وصيانة الآلات والمعدات الزراعية وتكلفة العمالة القائمة على تشغيلها وأرباح المستثمرين في تملكها وتشغيلها . وهنا أيضاً إذا كان تاجير الآلات والمعدات الزراعية يتم وفقاً لنظام السوق الحرة ، إلا أن وجود التدخلات الحكومية في تسعير المواد البترولية ، ووجود الضرائب والرسوم الجمركية على الواردات من المعدات الزراعية قد يصاحبه احتمالات إنحراف القيمة التآجيرية لهذه الآلات والمعدات عن تكلفة الفرصة البديلة لها . حيث تضمنت الدراسة في الفصل السابق الإشارة إلى أن الواردات من الجرارات الزراعية تخضع لتعريف جمركية بلغت ١٠% في عام ١٩٩٨ كما تخضع لضريبة المبيعات بنسبة ١٠% ، كما تخضع آلات الحصاد والدراس لنفس الشريحة من ضريبة المبيعات مع رسم جمركي بلغ ٥% في نفس العام . كذلك أيضاً تضمنت الدراسة في نفس الفصل السابق الإشارة إلى وجود دعم

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، صناعة المبيدات الحشرية عام ١٩٩٨/٩٧ .

ضمنى على الإستهلاك من الوقود فى مرافق النقل يبلغ نحو ١٦,٦% من سعر المستهلك إلى جانب تقديرها لنسبة تمثيل مستلزمات الإنتاج المستخدمة فى هذه المرافق (والمثلة فى الوقود والزيت والصيانة) فى إيرادات تشغيلها بنحو ٣١,٢٨% . وعلى ذلك إذا ماجاز للدراسة الحالية أن نأخذ بالنسبة الأخيرة لتعبر عن نسبة تكلفة مستلزمات التشغيل للآلات والمعدات الزراعية فى إجمالى إيرادات تشغيلها إلى جانب الأخذ بتقديرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عن إستهلاك قطاع الزراعة من الوقود ، والزيت والشحومات ، وتكلفة صيانة وإهلاك الآلات والمعدات الزراعية ، لأمكن للدراسة تقدير التكلفة الإقتصادية لإستخدامات الآلات والمعدات الزراعية فى الزراعات المختلفة ، وتكلفة المكون الأجنبى بها ، وذلك على نحو مماثل لما سبق ذكره فى حالة المبيدات الزراعية . حيث تشير تقديرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء لتكلفة مستلزمات تشغيل الآلات والمعدات الزراعية إلى أنها بلغت نحو ١٦٥,٩٣ مليون جنيه فى عام ١٩٩٤ منها نحو ١٣١,٦ مليون جنيه قيمة الوقود والزيت والشحومات المستخدمة ، تمثل نحو ٧٩,٣% من القيمة الإجمالية لمستلزمات التشغيل ، أما مصروفات الصيانة فقد بلغت نحو ١٢,٠ مليون جنيه ومانسته ٧,٢٣% من القيمة الإجمالية لمستلزمات التشغيل ، على حين بلغ قسط الإهلاك السنوى ماقيمته ٢٢,٣ مليون جنيه ونسبة ١٣,٥% من القيمة الإجمالية لمستلزمات التشغيل خلال هذا العام^(١) .

إن النسب المشار إليها بشأن تمثيل مستلزمات تشغيل الآلات والمعدات الزراعية فى إجمالى إيرادات تشغيلها ، وبشأن تخصيص مستلزمات التشغيل ما بين الوقود والزيت ، ومصروفات الصيانة والإهلاك فيها مايشير إلى أن تكلفة أجور العمالة القائمة على تشغيل الآلات والمعدات الزراعية ، وأرباح المستثمرين فى تملكها وتشغيلها تمثل نحو ٦٨,٧٢% من هذه الإيرادات ، كما تمثل تكلفة الوقود والزيت والشحومات مايقرب من ٢٤,٨% منها على حين تمثل تكلفة الصيانة والإهلاك نحو ٦,٥% من إيرادات التشغيل . وإذا ماجاز للدراسة الحالية تصحيح التكلفة المالية للمكون الأخير (الصيانة والإهلاك) وفقا لمعدلات الرسم الجمركى وضريبة المبيعات على الجرار الزراعية بإعتبارها الآلة السائدة الإستخدام فى القطاع الزراعى ، وبافتراض أن تكلفة تداولها بالأسواق تمثل نحو ٢٠% من تكلفة الإسترداد (لنفس الأسباب السابق ذكرها فى حالة المبيدات الزراعية) لأمكن للدراسة الحالية تقدير تكلفة الفرصة البديلة لهذا المكون بما يقرب من ٨٥,٦% من تكلفته المالية ، كما تقدر نسبة المكون الأجنبى بها بنحو ٦٨,٨% من التكلفة المالية . وإذا كانت الدراسة الحالية قد تضمنت تقدير تكلفة الفرصة البديلة للوقود والزيت والشحومات بما يعادل نحو ١١٦,٦% من أسعار المستهلك ، كما تضمنت تقدير نسبة المكون الأجنبى بما يعادل نحو ٨٩% من تكلفة الفرصة البديلة لهذا المكون وبما يقرب من ٧٦,٣% من سعر المستهلك ، فإنه وفى إطار هذه التقديرات يمكن تقدير التكلفة الإقتصادية لإستخدام الآلات والمعدات الزراعية بما يعادل نحو ١٠٣,٢% من التكلفة المالية لإستخدامها ، كما يمكن تقدير تكلفة المكون الأجنبى بما يعادل نحو ٢٢,٤% من التكلفة المالية ، وذلك فى إطار افتراض أن هامش الأرباح وأجور العمالة القائمة على تشغيلها تعبر عن التكلفة الحقيقية لهذا

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، تقديرات الدخل القومى من القطاع الزراعى لعام ١٩٩٤ .

المكون ، وأنها تعد من المكونات المحلية ، وبعد الترجيح بالأوزان النسبية لمكونات مصروفات تشغيلها والمشار إليها من قبل .

(٥/٢) أجور العمل البشري الزراعي: تتصف الإحصاءات المتصلة بسوق العمل الزراعي بالقصور عن التعبير عن الواقع المشاهد به اليوم ، حيث مازالت تستخدم معدلات غمطية لإحتياجات الزراعات المختلفة من الأيدي العاملة الزراعية والتي تم تقديرها منذ عقود طويلة مضت ، والتي سجلت تغيرات جوهرية سواء في جانب العرض من الأيدي العاملة الزراعية أو في جانب الطلب الزراعي عليها حيث تغيرت شروط العمل عنه في الفترات السابقة . ومن ثم فإن تقديرات الطلب على الأيدي العاملة الزراعية إستنادا على المعدلات النمطية التي مازالت تستخدم حاليا لهذا الغرض غالبا مانأتى بنتائج مختلفة عن مايسجله الواقع المشاهد اليوم في قطاع الزراعة ، والذي يعكس وجود الندرة في الأيدي العاملة الزراعية لفترات طويلة نسبيا ، وإن كان ذلك لاينفى وجود البطالة الموسمية لفترات محدودة بحكم طبيعة النشاط الزراعي . ولهذا يمكن للدراسة الحالية أن تفترض أن أجور العمل الزراعي حاليا تعبر عن تكلفة الفرصة البديلة للعمل البشري في الزراعة إستنادا على أن تحديد أجور العمل الزراعي في الواقع العملي يتم وفقا لآليات السوق الحرة ، حيث تقلبها من وقت إلى آخر تبعا للتباين مابين حجم العرض والطلب عليها ، وذلك فضلا عن انخفاض أجور العمل الزراعي عنه في القطاعات الأخرى بدرجات كبيرة^(١) .

(٦/٢) أجور العمل الحيواني ، والأسمدة البلدية : تتضمن الإحصاءات الزراعية عن تكلفة الإنتاج من كل من المحاصيل الزراعية المختلفة تكلفة كل من أجور العمل الحيواني ، والأسمدة البلدية المستخدمة بما والتي تحدد قيمتها وفقا لآليات السوق الحرة ، ومن ثم فإن الدراسة الحالية تفترض أن قيمة كل من هذين العنصرين تعبر عن تكلفة الفرصة البديلة لكل منها .

(٧/٢) المصروفات الزراعية الأخرى : حيث يشتمل هذا المكون على تكلفة الخدمات المتصلة بالنقل المزرعي للمحصول والخدمات التسويقية التي يتحملها المنتج بالإضافة إلى الضرائب العقارية على الأراضي الزراعية وفوائد القروض الزراعية . ولإغراض هذه الدراسة فقد تضمنت تقدير كل من الضرائب العقارية ، وفوائد القروض (وفقا للسياسة الإئتمانية ، وقيمة الضريبة العقارية والمشار إليهما من قبل) ، وإستبعادها من إجمالي تكلفة هذا المكون ، مع إفتراض أن القيمة المزرعية لباقي عناصر هذا المكون تعبر عن تكلفة الفرصة البديلة لها .

(١) أنظر :

معهد التخطيط القومى ، الزراعة المصرية ، والسياسة الزراعية في إطار نظام السوق الحرة ، مرجع سابق ، ص ٢١ - ٣٤ .

(٨/٢) إيجار الأرض الزراعية : وبالنسبة لتكلفة هذا المكون تفترض الدراسة أن القيمة التأجيرية للأراضي الزراعية تعبر عن تكلفة الفرصة البديلة لها ، حيث تحدد قيمتها حالياً وفقاً لآليات السوق الحرة في إطار سياسة التحرر الإقتصادي التي أنتهجت أخيراً وعلى نحو ماسبق ذكره .

وفي إطار الافتراضات المشار إليها فقد تضمنت الدراسة تقدير التكلفة الإقتصادية لإنتاج الطن من كل من السلع الزراعية ، والغذائية المستهدفة ، كما تضمنت تصنيف مكونات هذه التكلفة إلى مدخلات تجارية وتضم كل من تكلفة التقاوى ، والأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية ، والوقود والزيوت والشحومات ، ثم المدخلات غير التجارية والتي تضم كل من تكلفة السماد البلدي ، وتكاليف الصيانة وغيرها من المدخلات الأخرى غير التجارية . أما المدخلات الأخيرة فتعبر عن خدمات الموارد الأولية للإنتاج ممثلة في القسط السنوي للإهلاك ، وأجور العمل البشري ، والحيواني ، وإيجار الأرض الزراعية بالإضافة إلى الرصيد المتبقى من أجور تشغيل الآلات والمعدات الزراعية بعد إستبعاد تكلفة الوقود والزيوت والشحومات ، ومصروفات الصيانة والإهلاكات ، وذلك على نحو ماهو وارد بالجدول رقم (٢٧) .

٣- التكلفة الإقتصادية لتصنيع قصب وبنجر السكر :

تضمنت الدراسة في الفصل الثالث منها تقدير متوسط التكلفة الإنتاجية للطن من السكر من كل من القصب ، والبنجر لعام ١٩٩٤/٩٣ ، ومتضمنه في ذلك تكلفة المادة الخام الأساسية من قصب ، وبنجر ، حيث خلصت نتائج هذه التقديرات إلى تقدير متوسط التكلفة الإنتاجية للطن من قصب السكر خلال هذا العام بحوالى ١١١٢,٠ جنيه متضمناً تكلفة القصب المستخدم والبالغة نحو ٧٤٥,٨ جنيه ، وهو ما يشير بدوره إلى أن تكلفة المواد الخام المساعدة وغيرها من مصروفات الإنتاج والتشغيل تبلغ في المتوسط نحو ٣٦٦,٢ جنيه للطن من السكر المكرر . أما بالنسبة لسكر البنجر فقد بلغت تقديرات متوسط تكلفة إنتاج الطن منه نحو ١٠٢٧,٣ جنيه متضمنه تكلفة البنجر المستخدم والبالغة نحو ٥٣٥,٢١ جنيه ، مما يشير بدوره إلى أن تكلفة المواد الخام المساعدة وغيرها من مصروفات الإنتاج والتشغيل الأخرى تبلغ نحو ٤٩٢,١ جنيه للطن من سكر البنجر (جدول رقم ١٦) . وإذا كان من الملاحظ أن تكلفة المواد المساعدة ومصروفات التشغيل والإنتاج الأخرى تشمل فيما بينها على تكاليف الطاقة من وقود وزيوت وشحومات إلى جانب مصروفات النقل الأخرى عن طريق التأجير بالإضافة إلى فوائد القروض ، فإن في ذلك ما يشير إلى احتمالات إنحراف التكلفة المالية لهذه المكونات عن تكلفتها الإقتصادية نظراً لما يوجد من تباين بين تكلفة الفرصة البديلة لمصادر الطاقة وأسعار المستهلك منها (كما سبق الإشارة إلى ذلك) مع افتراض أن التكلفة المالية لباقي عناصر هذه التكلفة تعبر عن تكلفة الفرصة البديلة لها . فالمازوت الذى بلغ متوسط سعر المستهلك منه نحو ١٥٧,٦ جنيه للطن خلال الفترة ١٩٩٦/٩٥ - ١٩٩٩/٩٨ كما بلغت أسعار تصديره نحو ٣٠٥,١ جنيه للطن خلال نفس الفترة ، تقدر تكلفة فرصته البديلة بنحو ٢٦٠,٨ جنيه للطن أى مايعادل نحو ١٦٥,٥% من سعر المستهلك . كما تضمنت الدراسة من قبل تقدير تكلفة الفرصة

جدول رقم (٢٧) التكلفة الإقتصادية للمدخلات التجارية وغير التجارية وخدمات الموارد

الإنتاجية للطن من السلع الزراعية والغذائية المستهدفة

(جنيه/طن)

المدخلات	قمح	شعير	فول بلدى	عدس	حمص	بنجر	بصل شتوى
(أ) مدخلات تجارية :							
١- تقاوى	٢٧,٧١	٣٣,٩٢	٧٧,٨	٣١٦,١	٢٤٤,٠	٢,١	٣٥,٢
٢- أسمدة كيماوية	٦١,٤٨	٨٠,١	٦٦,٥	١٢٨,٩	١٢٠,٢	١١,٩	٢١,٦
٣- مبيدات	٨,٤	٨,٤	٣٢,٥	١٦,٠	—	٧,٣	٨,٩
٤- وقود وزيت وشحومات	٢٦,٢	٤٧,٧	٤٢,٤	٧٥,٢	٧٠,٩	٢,٨	٤,٧
جملة	١٢٣,٧٩	١٧٠,١٢	٢١٩,٢	٥٣٦,٢	٤٣٥,٣	٢٤,١	٧٠,٤
ب- مدخلات غير تجارية :							
١- سماد بلدى	١٧,٤٥	٤١,٧١	١١,٣	١,٩٦	٠,٧	—	٣,٧
٢- صيانة	١,٨	٣,٢	٢,٨	٥,١	٤,٨	٠,٢	٠,٣
٣- أخرى	١٥,٥٥	١٣,٠	١٩,٧٠	٤٩,٠	٢٢,٢	١,٨	٥,٠٣
جملة	٣٤,٨٠	٥٧,٩١	٣٣,٨	٥٦,٠٦	٢٧,٧	٢,٠	٩,٠٣
ج- خدمات الموارد الأولية							
١- إهلاك	٣,٣	٦,٠	٥,٣	٩,٤	٨,٩	٠,٣	٠,٦
٢- أجور حيوانات	٢,٩٤	٣,٧٠	٥,٠	٠,٣	٠,٧	٠,٣	٠,٤
٣- أجور عمل بشرى زراعى	٩٩,١	١٩٥,٤	١٧٦,٥	٣١٦,٢	٢٣٣,٨	٢٠,٠	٣٧,٤٠
٤- أجور وأرباح آلات زراعية	٦٢,٣	١١٣,٣	١٠٠,٨	١٧٨,٨	١٦٨,٥	٦,٦	١٠,٩
٥- إيجار أرض زراعية	١٢٧,٩	٢٢٧,٢	٢١٠,٢	٤٠٦,٣	٣٨٠,٩	١٤,٨	٢٠,٢
جملة	٢٩٥,٥٤	٥٤٥,٦	٤٩٧,٨	٩١١,٠	٧٩٢,٨	٤٢,٠	٦٩,٥
الإجمالى	٤٥٤,١٣	٧٧٣,٦٣	٧٥٠,٨	١٥٠٣,٣	١٢٥٥,٦	٦٨,١	١٤٨,٩

تابع جدول رقم (٢٧) التكلفة الاقتصادية للمدخلات التجارية وغير التجارية وخدمات الموارد

الإنتاجية للطن من السلع الزراعية والغذائية المستهدفة

(جنيه/طن)

المدخلات	المحصول	ثوم	بسلة جافة	طماطم شتوى	طماطم صيفى	طماطم نيلى	جملة	أرز مقشور (أبيض)
(أ) مدخلات تجارية :								
١- تقاوى	٥٣,٢	٦٤,٩	١٦,٧	١٣,٠	١٤,٣	١٤,٧	٥٢,٢	
٢- أسمدة كيماوية	٢٧,٠	١١٠,٠	٢٤,١	٢٥,٤	٢٧,٢	٢٥,٦	٤٦,٠	
٣- مبيدات	٧,٥	٧٨,٧	١٢,٧	١٩,٣٠	١١,٩	١٤,٧	٢٢,٢	
٤- وقود وزيت وشحومات	٥,٩	٤٣,٨	٥,٦	٦,١	٧,٠	٦,٢	٤١,٧	
جملة	٩٣,٦	٢٩٧,٤	٥٩,١	٦٣,٨	٦٠,٤	٦١,٢	١٦٢,١	
ب- مدخلات غير تجارية:								
١- سماد بلدى	٣,٨٠	٦٤,٨	٥,٨٠	٩,٢	٧,٠	٧,٣	٨,٥٠	
٢- صيانة	٠,٤	٢,٩	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٢,٨	
٣- أخرى	٨,٣	٢٩,٥	٤,٢	٦,٢	٧,١	٥,٨	١٨,٣	
جملة	١٢,٥	٩٧,٢	١٠,٣	١٥,٨	١٤,٥	١٣,٥	٢٩,٦	
ج- خدمات الموارد الأولية								
١- إهلاك	٠,٨	٥,٥	٠,٧	٠,٨	٠,٩	٠,٨	٥,٢	
٢- أجور حيوانات	٠,٢	٥,٤٦	٠,١	—	—	—	١٢,٧	
٣- أجور عمل بشرى زراعى	٤٧,٢	٣١٨,٨	٤٢,٩	٥٥,٠	٤٧,٦	٤٨,٥	١١٥,٣	
٤- أجور وأرباح آلات زراعية	١٤,١	١٠٤,٢	١٣,٢	١٤,٥	١٦,٦	١٤,٨	٩٩,١	
٥- إيجار أرض زراعية	٣٧,٣	١٢٨,٠	١٧,٨	٤٤,٠	٤٨,٨	٣٦,٩	٢٥٠,٦	
جملة	٩٩,٦	٥٦٢,٠	٧٤,٧	١١٤,٣	١١٣,٩	١٠١,٠	٤٨٢,٩	
الإجمالى	٢٠٥,٧	٩٥٦,٥٦	١٤٤,١	١٩٣,٩	١٨٨,٨	١٧٥,٧	٦٧٤,٦	

تابع جدول رقم (٢٧) التكلفة الإقتصادية للمدخلات التجارية وغير التجارية وخدمات الموارد الإنتاجية
للطن من السلع الزراعية والغذائية المستهدفة

(جنيه/طن)

المدخلات	المحصول	ذرة رفيعة صيفي	ذرة شامي صيفي	قصب سكر	قطن شعر	فول صويا	عباد شمس	فول سوداني
(أ) <u>مدخلات تجارية :</u>								
١- تقاوى	١٧,٠	٢٤,٧	٢,٤	١٦٣,٤	٥٢,٧	٦٣,٨	٩١,٦	
٢- أسمدة كيماوية	٦٩,٦	٦٨,١	١٢,١	٥١٨,٦	١١٥,٣	١٢٥,٣	٩٨,٢	
٣- مبيدات	٠,١	١١,٤٠	٠,١	—	٢٢,٦	—	٢٩,٧	
٤- وقود وزيوت وشحومات	٢٦,٠	١٦,٨	٣,٧	١٤١,٠	٦٠,٤	٥٠,١	٣٠,٠	
جملة	١١٢,٧	١٢١,٠	١٨,٣	٨٢٣,٠	٢٥١,٠	٢٣٩,٢	٢٤٩,٥	
ب- <u>مدخلات غير تجارية:</u>								
١- سماد بلدى	١١,٣٠	٢٢,٧	١,٣	٢٥٠,١	١١,٤	٥,٨	٣٨,٨	
٢- صيانة	١,٧	١,١	٠,٣	٩,٥	٤,٠	٣,٣	٢,١	
٣- أخرى	٥,٩	٩,٦	٣,٩	٢٥,٣	١٦,٩	٩,٩	١٣,٨	
جملة	١٨,٩	٣٣,٤	٥,٥	٢٨٤,٩	٣٢,٣	١٩,٠	٥٤,٧	
ج- <u>خدمات الموارد الأولية</u>								
١- إهلاك	٣,٣	٢,١	٠,٤	١٧,٦	٧,٥	٦,٢	٣,٨	
٢- أجور حيوانات	٩,٧	٠,٤	—	٠,٣	—	٠,١	٨,١	
٣- أجور عمل بشري زراعى	١١٧,١	٩٧,٠	١٤,٦	١٢٠٧,٣	٢٣٩,٦	٢٥٦,٨	٢٨٣,٥	
٤- أجور وأرباح آلات زراعية	٦١,٨	٤٠,٠	٨,٩	٣٣٤,٩	١٤٣,٤	١١٩,٢	٧١,٢	
٥- إيجار أرض زراعية	١٨٩,٣	١٧٨,٦	٢٤,٣	١٦٠١,٧	٤٠١,٤	٤٥٢,٨	٤٠٢,٣	
جملة	٣٨١,٢	٣١٨,١	٤٨,٢	٣١٦١,٨	٧٩١,٩	٨٣٥,١	٧٦٨,٩	
الإجمالي	٥١٢,٨	٤٧٢,٥	٧٢,٠	٤٢٦٩,٧	١٠٧٥,٢	١٠٩٣,٣	١٠٧٣,١	

تابع جدول رقم (٢٧) التكلفة الاقتصادية للمدخلات التجارية وغير التجارية
ولخدمات الموارد الإنتاجية للطن من السلع الزراعية والغذائية المستهدفة
(جنيه /طن)

المدخلات	المحصول	بطاطس صيفي	بطاطس ييلي	جملة	فاصوليا جافة ييلي
(أ) مدخلات تجارية :					
١- تقاوى	١٥٨,٩	١٣٧,٧	١٤٨,٣	٩٩,٠	
٢- أسمدة كيميائية	٤١,٦	٤٦,٤	٤٤,٠	١٣٦,٧	
٣- مبيدات	١٦,٢	١٣,٤	١٤,٨	٨٤,٣	
٤- وقود وزيوت وشحومات	٦,٩	٧,٠	٧,٠	٤٩,١	
جملة	٢٢٣,٦	٢٠٤,٥	٢١٤,١	٣٦٩,١	
ب- مدخلات غير تجارية:					
١- سماد بلدى	١٥,٧	١٥,٣	١٥,٥	٦٧,٠	
٢- صيانة	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٣,٣	
٣- أخرى	١٤,٥	١٠,٥	١٢,٥	٥,١	
جملة	٣٠,٦	٢٦,٣	٢٨,٤	٧٥,٤	
ح- خدمات الموارد الأولية					
١- إهلاك	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٦,٢	
٢- أجور حيوانات	٣,٧	٢,٥	٣,١	-	
٣- أجور عمل بشرى زراعى	٤١,٦	٤٩,١	٤٥,٤	٢٣٧,٥	
٤- أجور وأرباح آلات زراعية	١٦,٥	١٦,٦	١٦,٦	١١٦,٦	
٥- إيجار أرض زراعية	٥٢,٩	٧٠,٣	٦١,٦	٣٥٧,٠	
جملة	١١٥,٦	١٣٩,٤	١٢٧,٦	٧١٧,٣	
الإجمالي	٣٦٩,٨	٣٧٠,٢	٣٧٠,١	١١٦١,٨	

المصدر : حسبت من الجدول رقم (٢) ، (٩) بالملحق وفقا للافتراضات الواردة في
مضمون الدراسة .

البديلة لكل من السولار ، والزيت بما يعادل نحو ١٢٧,٣ % ، ٨٨,٨ % من سعر المستهلك . أما تكلفة الفرصة البديلة للبترين فهي تقدر بما يعادل نحو ٤٣,٠ % من سعر المستهلك وفقا لأسعار تصديره خلال عام ١٩٩٨/٩٧ ، ١٩٩٩/٩٨ ، والإفتراضات المشار إليها بالفصل الرابع من الدراسة . وعليه فإذا ما افترضت الدراسة الحالية ان المدخلات التجارية في هذه الصناعة تتمثل فيما تستخدمه من مواد بترولية بشكل مباشر أو بصورة غير مباشرة عن طريق تأجير معدات وسائل النقل ، مع افتراض أن التكلفة المالية لباقي مكونات التكلفة تعبر عن تكلفة الفرصة البديلة لها . وباعتبارها من المدخلات غير التجارية لأمكن تقدير التكلفة الاقتصادية لمستلزمات الإنتاج والتشغيل بدون المادة الخام من القصب أو البنجر بواقع ٣٥٢,٨ ، ٥٤٥,٧١ جنيه للطن من سكر القصب ، وسكر البنجر على الترتيب ، وعلى نحو ماهر مبين بالجدول رقم (٢٨) .

هذا ومن ناحية أخرى فقد تضمنت الدراسة في الفصل الثاني منها تقدير معدلات إستخراج السكر من القصب ، والبنجر بما نسبته ١٠,١٣ % ، ١٣,٠١ % من كل منها على الترتيب ، وهو ما يشير بدوره إلى أن إستخلاص طن من السكر يتطلب نحو ٩,٨٧ طن من قصب السكر أو ما يقرب من ٧,٦٩ طن من البنجر . وفي إطار هذه التقديرات يمكن تقدير التكلفة التجارية لمستلزمات الإنتاج والتشغيل اللازمة لتصنيع الطن من قصب السكر بحوالى ٣٧,١٠ جنيه كما تقدر تكلفتها الاقتصادية بحوالى ٣٥,٧٤ جنيه للطن من قصب السكر . أما بالنسبة لتصنيع بنجر السكر فتقدر التكلفة التجارية لمستلزمات الإنتاج والتشغيل (دون المادة الخام من البنجر) اللازمة لتصنيع الطن منه بحوالى ٦٤,١٠ جنيه على حين تقدر تكلفتها الاقتصادية بحوالى ٧١,٠ جنيه للطن منه . فإذا ما أضيف إلى ذلك هامش العائد على الإستثمار في هذه الصناعة (والذى يمثل الفارق ما بين تكلفة إنتاج السكر متضمنا تكلفة القصب او البنجر المستخدم ، وأسعار بيعه عند باب المنشأة المصنعة) والذى بلغ نحو ٢٨٦,١ جنيه للطن من سكر القصب ، ونحو ٥٨,٢ جنيه للطن من سكر البنجر أى ما يعادل نحو ٢٩,٠ ، ٧,٥٧ جنيه للطن من كل من القصب ، والبنجر المصنع على الترتيب ، لأمكن تقدير التكلفة التجارية الإجمالية لتصنيع الطن من قصب السكر بحوالى ٦٦,١ جنيه ، كما يمكن تقدير التكلفة التجارية لتصنيع الطن من بنجر السكر بنحو ٧١,٦٧ جنيه . أما التكلفة الاقتصادية لتصنيع الطن من كل منهما وفي إطار افتراض تماثل هامش عائد الصناعة في كلا الحالتين بالنسبة لتكلفة الإنتاج والذى يمثل نحو ١٦,١ % منها ، فإنه يمكن تقديرها بواقع ٥٣,٩ جنيه للطن من القصب ، وبنحو ٩٢,٥ جنيه للطن من البنجر المصنع .

هذا ولقد تضمنت الدراسة أيضا في الفصل الثاني منها الإشارة إلى نسب إستخراج السكر ، وما يصاحبه من نواتج ثانوية أخرى ، حيث تضمنت تقدير الإنتاج المستخلص من المولاس ، والعسل الصناعى ، والمخلفات الأخرى في صناعة القصب بما يقرب من ٠,٠٤١ طن من الملاس ، بالإضافة إلى ٠,٠٠١٥ طن من العسل الأسود ، ونحو ٠,٨٥٦ طن من المخلفات الأخرى في حالة تصنيع الطن من القصب . أما في حالة تصنيع بنجر السكر فيقدر الإنتاج الثانوى المستخلص من الطن منه بنحو ٠,٠٥٨٤ طن من المولاس ، بالإضافة إلى نحو ٠,٠٥٦٧ طن من لب البنجر ، ونحو ٠,٧٥٤٩ طن من المخلفات الأخرى . ولقد بلغ متوسط سعر الطن من

المولاس المنتج خلال عام ١٩٩٥ ما يقرب من ١٢٦,٣ ، ٢٦٥,٦ جنيه عند باب المنشأة المصنعة في حالة كل من تصنيع القصب ، والبنجر على الترتيب . أما متوسط أسعار كل من العسل الصناعي ، ولب البنجر عند باب المنشأة المصنعة فقد بلغت نحو ٨٩٥,٧ ، ٣١٥,٩ للطن من كل منها على الترتيب . وإذا كانت مثل هذه النواتج الإضافية تشكل مصدرا إضافيا للعائد على هذه الصناعة فإنه يمكن تقدير العائد التجارى الإضافى منها في حالة تصنيع الطن من القصب بحوالى ٥,٢ ، ١,٣ جنيه من كل من المولاس ، والعسل الصناعى على الترتيب . أما في حالة تصنيع بنجر السكر فيقدر العائد الإضافى من هذه النواتج بنحو ١٥,٥١ ، ١٧,٩١ جنيه من كل من المولاس ، ولب البنجر على الترتيب بالنسبة لتصنيع الطن من البنجر . أما بالنسبة للعائد الإقتصادى الإضافى من المولاس ، والعسل الأسود بإعتبارهما من السلع التصديرية والتي بلغ المتوسط السنوى لتصدير كل منها خلال السنوات ١٩٩٥ - ١٩٩٨ نحو ٢٨٩,٠ ، ١٥٤١,٢ جنيه للطن من كل منها على الترتيب ، كما تقدر تكلفة الفرصة البديلة لكل منهما بحوالى ٢٥٧ ، ١٥٠٩,٢ جنيه للطن على الترتيب ، ومن ثم يمكن تقدير العائد الإقتصادى الإضافى من كل من المولاس ، والعسل الصناعى بحوالى ١٠,٥٤ ، ٢,٢٦ جنيه للطن من قصب السكر . كما يقدر العائد الإقتصادى الإضافى من المولاس في حالة تصنيع البنجر بواقع ١٥,٠٠ جنيه للطن من البنجر المصنع . وفي إطار التقديرات المشار إليها يمكن تقدير إجمالى العائد التجارى الإضافى من هذه النواتج الإضافية بواقع ٦,٥ جنيه للطن من القصب المصنع ، ونحو ٣٣,٤٢ جنيه للطن من البنجر المصنع ، كما يقدر إجمالى العائد الإقتصادى بنحو ١٢,٨ جنيه للطن من القصب المصنع ، وبنحو ٣٢,٩١ جنيه للطن من البنجر المصنع .

٤ - التكلفة الإقتصادية لإنتاج الأسمدة :

يتضمن الجدول رقم (١٧) بالفصل الثانى من الدراسة متوسط وهيكلك التكلفة الإنتاجية للطن من الأسمدة النتروجينية ، والفوسفاتية . وبإعادة تصنيف المدخلات الإنتاجية لهذه الصناعة إلى مدخلات تجارية ، ومدخلات غير تجارية ثم خدمات الموارد الأولية للإنتاج ، مع افتراض أن المدخلات التجارية في هذه الصناعة تتمثل أساسا في إستهلاكها من الوقود ، ثم إعادة تصحيح التكلفة التجارية لهذا المكون وفقا لتكلفة الفرصة البديلة لمصادره المختلفة ، إلى جانب فرضية أن التكلفة التجارية للمدخلات غير التجارية ، وخدمات الموارد الأولية للإنتاج تعبر عن تكلفة الفرصة البديلة لكل منها ، لأمكن تقدير التكلفة الإقتصادية لإنتاج الأسمدة على النحو الوارد بالجدول رقم (٢٩) .

٥ - مؤشرات الميزة النسبية :

(١/٥) تكلفة المورد المحلى : تشير تقديرات مؤشر تكلفة المورد المحلى لمجموعة السلع المستهدفة بالدراسة إلى وجود الميزة النسبية في إنتاجها ، وإن كان يستثنى من ذلك من السلع الزراعية كل من محصول الشعير ، وفول الصويا حيث غياب الميزة النسبية في الإنتاج منها ، حيث بلغت نسبة الموارد المحلية المستغلة في إنتاجها إلى النقص الأجنى الناتج عن إنتاجها ما يقرب من ١,٩٢٦ ، ١,١٠٨ لكل منهما وعلى الترتيب ، حيث يشير ذلك إلى أن

جدول رقم (٢٨) التكلفة التجارية والإقتصادية لمستلزمات الإنتاج والتشغيل (دون المادة

الخامة الأساسية من قصب وبنجر) للطن من سكر القصب ، والبنجر عام ١٩٩٤/٩٣

(جنيه/طن)

سكر البنجر		سكر القصب		مستلزمات الإنتاج والتشغيل
إقتصادى	تجارى	إقتصادى	تجارى	
(أ) مدخلات تجارية :				
١٣٩,٥٧	٨٤,٣٣	٤٩,٥٧	٢٩,٩٥	١- مازوت
٠,٢٢	٠,٥٢	٠,٧١	١,٦٦	٢- بترين
٩,٢٧	٧,٢٨	٦,٥٧	٥,١٦	٣- سولار
١,٨٤	٢,٠٧	٠,٨٣	٠,٩٣	٤- زيوت وشحومات
١٥٠,٩	٩٤,٢	٥٧.٦٨	٣٧,٧	جملة
ب- مدخلات غير تجارية:				
١٨,٧١	١٨,٧١	٥,٣٢	٥,٣٢	١- خامات مساعدة
١٢٧,٧٢	١٢٧,٧٢	١١٠,٦٥	١١٠,٦٥	٢- أخرى
١٤٦,٤٣	١٤٦,٤٣	١١٥,٩	١١٥,٩٧	جملة
ج- خدمات الموارد الأولية للإنتاج				
٣,١٦	٣,١٦	٩,٦٧	٩,٦٧	١- أجور معدات ووسائل نقل مؤجرة *
٧٧,٨٦	٧٧,٨٦	١٠٠,٧٧	١٠٠,٧٧	٢- أجور عمالة بشرية
٠,٢٢	٠,٢٢	١,٤٦	١,٤٦	٣- إيجارات
١٦٧,١٤	١٦٧,١٤	٦٧,٣	٦٧,٣	٤- إهلاك
—	٣,٠٧	—	٣٣,٣	٥- فوائد
٢٤٨,٣٨	٢٥١,٤٥	١٧٩,٢	٢١٢,٥	جملة
٥٤٥,٧١	٤٩٢,١	٣٥٢,٨	٣٦٦,٢	الإجمالى

المصدر: الجدول رقم (١٦) بالدراسة ووفقا للإفتراسات الواردة فى مضمون الدراسة .

* يلاحظ إنخفاض قيمة أجور معدات ووسائل النقل المؤجرة الواردة بهذا الجدول عن تلك الواردة بالجدول رقم (١٦) حيث تعبر القيمة الواردة فى هذا الجدول عن القيمة التأجيرىة بدون إستهلاك الوقود والزيوت والشحومات والتى أضيفت بدورها إلى قيمة الإستهلاك من السولار بنفس الجدول .

جدول رقم (٢٩) التكلفة الإنتاجية التجارية والإقتصادية للطن من الأسمدة الأزوتية

والفوسفاتية خلال عام ١٩٩٦/٩٥

البيان		الأسمدة النتروجينية		الأسمدة الفوسفاتية	
		التكلفة التجارية	التكلفة الإقتصادية	التكلفة التجارية	التكلفة الإقتصادية
(أ) مدخلات تجارية :					
١- بترين		٠,٣٩	٠,١٧	٠,٣٩	٠,١٧
٢- سولار		٤,٥٣	٥,٧٧	٤,٥٣	٥,٧٧
٣- ديزل		-	-	-	-
٤- مازوت		٧,٤٠	١٢,٢٥	٧,٤١	١٢,٢٥
٥- زيوت وشحومات		٠,٧٨	٠,٧٠	٠,٧٧	٠,٧٠
جملة		١٣,١	١٨,٨٩	١٣,١	١٨,٨٩
ب- مدخلات غير تجارية:					
١- خامات رئيسية		٥٦,٢٢	٥٦,٢٢	٨٢,٢٠	٨٢,٢٠
٢- خامات مساعدة		١٧,٨٧	١٧,٨٧	١٣,٨٧	١٣,٨٧
٣- مستلزمات سلعية أخرى		٨٥,٦٨	٨٥,٦٨	٤٤,٩٧	٤٤,٩٧
٤- مستلزمات خدمية		١٢,٧٢	١٢,٧٢	٧,٨٦	٧,٨٦
جملة		١٧٢,٤٩	١٧٢,٤٩	١٤٨,٩	١٤٨,٩
ج- تكلفة خدمات الموارد الأولية للإنتاج					
١- أجور		٨٤,٠٣	٨٤,٠٣	٣٠,٧٨	٣٠,٧٨
٢- إيجارات		٠,٠٨	٠,٠٨	٠,٠٥	٠,٠٥
٣- إهلاك		٣٩,٦٢	٣٩,٦٢	٢٤,٤٨	٢٤,٤٨
٤- فوائد		٢٤,٨٣	-	١٥,٣٤	-
جملة		١٤٨,٥٦	١٢٣,٧٣	٧٠,٦٥	٥٥,٣٠
الإجمالي		٣٣٤,١٥	٣١٥,١١	٢٣٢,٦٥	٢٢٣,١

المصدر: الجدول رقم (١٧) بالدراسة ووفقاً للإقتراضات الواردة في مضمون الدراسة .

سعر الصرف للنقد الأجنبي المولد من خلال إنتاج كلا المحصولين يبلغ نحو ٦,٥٤٧ جنيه للدولار في حالة الشعير ، كما يبلغ نحو ٣,٧٦٨ جنيه للدولار في حالة فول الصويا ، وهو ما يزيد عن سعر الصرف للدولار بالأسواق الحرة . أما بالنسبة للسلع الزراعية والغذائية الأخرى المستهدفة فتشير تقديرات هذا المؤشر إلى وجود الميزة النسبية للزراعة المصرية في الإنتاج منها ، وإن كان هناك تبايناً واضحاً فيما بينها من حيث ترتيبها وفقاً لدرجة الميزة النسبية في الإنتاج منها . فمع تصنيف هذه المجموعه من السلع من حيث وجود المنافسة على إستغلال الموارد الزراعية يلاحظ أن المحاصيل البقولية من حمص ، ولوبيا جافة ، والفول البلدى تأتي في المقدمة من حيث الميزة النسبية في الإنتاج ، وتضم معها محصول الثوم من بين مجموعة المحاصيل الشتوية المستهدفة ، على حين يأتي القمح ثم البصل الشتوى في المراتب الأخيرة بين هذه المجموعه . حيث بلغت نسبة الموارد المحلية المستغلة في إنتاج كل من الحمص ، واللوبيا الجافة ، والثوم ، والفول البلدى إلى النقد الأجنبي المولد عن طريق إنتاجها نحو ٠,٤٥٣ ، ٠,٤٥٥ ، ٠,٥١٢ ، ٠,٥٣٢ لكل منها على الترتيب ، كما يبلغ سعر الصرف للنقد الأجنبي المولد عن إنتاجها ما يقرب من ١,٥٤١ ، ١,٥٤٦ ، ١,٧٤ ، ١,٨٠٩ جنيه للدولار في حالة كل منها على الترتيب، وحيث تحتل بذلك كل من هذه المحاصيل المراكز من الأول إلى الرابع على الترتيب من حيث الكفاءة الإنتاجية والميزة النسبية في الإنتاج منها . ويأتى بعد ذلك كل من الطماطم الشتوى ، والعدس ، والبنجر ، والقمح والتي تحتل المراكز من الخامس إلى الثامن على الترتيب ، حيث بلغت نسبة تكلفة الموارد المحلية المستغلة في إنتاجها إلى النقد الأجنبي المولد عنها نحو ٠,٦٣٦ ، ٠,٦٤٦ ، ٠,٦٥٦ ، ٠,٦٧١ لكل منها على الترتيب ، كما يبلغ سعر صرف النقد الأجنبي المولد عن طريق إنتاجها نحو ٢,١٦٣ ، ٢,١٩٨ ، ٢,٢٣٠ ، ٢,٢٨٦ جنيه للدولار في حالة كل منها على الترتيب . أما محصولي القمح ، والبصل الشتوى واللذان يحتلان المركز التاسع ثم العاشر بين هذه المجموعه من المحاصيل الشتوية فيبلغ سعر صرف النقد الأجنبي في حالة كل منها نحو ٢,٤٦٤ ، ٢,٥٣٢ جنيه للدولار على الترتيب وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٣٠) .

أما بالنسبة لمجموعه المحاصيل الصيفية والنيلية الموسمية المستهدفة فتأتى الفاصوليا الجافة في المركز الأول بينها ثم يليها الأرز في المركز الثانى ثم الفول السودانى والبطاطس التى تأتى في كل من المركز الثالث ، والرابع على الترتيب ، حيث بلغت نسبة الموارد المحلية المستغلة في إنتاج كل من هذه المحاصيل إلى النقد الأجنبي المولد عن إنتاجها نحو ٠,٣٩٨ ، ٠,٥١٠ ، ٠,٥٩٧ ، ٠,٦٣٠ في حالة كل منها على التوالى ، كما يبلغ سعر صرف النقد الأجنبي في حالة كل منها نحو ١,٣٥٤ ، ١,٧٣٢ ، ٢,٠٣٠ ، ٢,١٤١ جنيه للدولار على الترتيب . أما المراكز من الخامس إلى الثامن فيحتلها وعلى الترتيب كل من الطماطم النيلي ثم الصيفى ، ثم عباد الشمس ، والأذرة الشامية حيث بلغت نسبة تكلفة الموارد المحلية إلى النقد الأجنبي في حالة كل منها نحو ٠,٧٤٣ ، ٠,٧٥٠ ، ٠,٨٣١ ، ٠,٨٦٩ على الترتيب ، كما يبلغ سعر صرف النقد الأجنبي في حالة كل منها نحو ٢,٥٥٠ ، ٢,٨٢٤ ، ٢,٩٥٤ جنيه للدولار على الترتيب .

أما مجموعة المحاصيل المستديمة المستهدفة والمتمثلة في محصولي القطن ، والقصب والتي تعد في حكام المنافس على إستغلال الموارد الزراعية مع المجموعات السابقة من المحاصيل الزراعية الموسمية فتؤكد تقديرات هذا المؤشر على وجود الميزة النسبية المرتفعة نسبيا في الإنتاج منها ، حيث يأتي محصول القطن في المقدمة ثم يليها محصول القصب ، حيث بلغت نسبة تكلفة الموارد المحلية المستغلة في إنتاجها إلى النقد الأجنبي في حالة كل من هذين المحصولين نحو ٠,٣٩١ ، ٠,٧١٩ على الترتيب ، كما يبلغ سعر صرف النقد الأجنبي في حالة كل منهما مليون تقريب من ١,٣٢٩ ، ٢,٤٦٣ جنيه للدولار على التوالي .

كما تؤكد تقديرات هذا المؤشر على وجود الميزة النسبية المرتفعة للإنتاج من الأسمدة الكيماوية خاصة الأسمدة الفوسفاتية ، حيث تقدر نسبة تكلفة الموارد المحلية المستغلة في إنتاجها إلى النقد الأجنبي المولد عنها بنحو ٠,٤٧٣ ، ٠,٦١٦ في حالة كل من الأسمدة الفوسفاتية ، والنتروجينية على الترتيب ، كما يقدر سعر صرف النقد الأجنبي في حالة كل منها بنحو ١,٦٠٦ ، ٢,٠٩٥ جنيه للدولار على الترتيب وعلى نحو ما هو مبين بنفس الجدول السابق الذكر .

وهنا أيضا يجدر الإشارة إلى وجود البعض من السلع الزراعية من بين السلع الزراعية المشار إليها من قبل ، يصاحب الإنتاج الرئيسى منها نواتج ثانوية أخرى في حكم السلع المحلية والتي يمكن أن تشكل قيمة الإنتاج منها مصدرا تعويضا لجانب من تكاليف الموارد المحلية المستغلة في الإنتاج ، حيث إذا ما خصمت قيمتها من إجمالي تكلفة الموارد المحلية المستغلة في إنتاجها ، يمكن أن تحسن من مراكزها النسبية والتنافسية بين مجموعة المحاصيل الزراعية المتنافسة معها على إستغلال الموارد الزراعية . ومن هذه المحاصيل يتواجد كل من محاصيل الحمص ، والفول البلدى ، والقمح ، والشعير بين قائمة المحاصيل الشتوية ، والتي يقدر قيمة النواتج الثانوية المصاحبة لإنتاج الطن من الناتج الرئيسى منها بنحو ١٣٣,٢ ، ٨٢,٢٤ ، ١٦٠,٣٥ ، ١٧٨,٠ جنيه على الترتيب . كما يتواجد بين قائمة المحاصيل الموسمية الصيفية والنيلية كل من محاصيل الفول السوداني ، والأذرة الشامية ، والأرز ، والتي يبلغ متوسط قيمة النواتج الثانوية المصاحبة لإنتاج طن من إنتاجها الرئيسى ما يقرب من ١١,٣٤ ، ٣٥,٨٣ ، ٣٦,١٤ جنيه على الترتيب ، وذلك إلى جانب القطن الذى تبلغ قيمة النواتج الرئيسية المصاحبة للناتج الرئيسى منه نحو ٢٣٠,٣ جنيه للطن من الناتج الرئيسى . وبخصم قيمة النواتج الثانوية لكل من هذه المحاصيل من تكلفة الموارد المحلية المستغلة في إنتاجها ثم تقدير المؤشر موضوع الدراسة لمجموعة المحاصيل الشتوية منها يلاحظ تحسن المركز التنافسى لمحصول القمح حيث ينتقل من المركز الثامن ليحتل المركز الأول بين هذه المجموعة من المحاصيل الشتوية ، وذلك على حساب محصول الحمص الذى ينتقل إلى المركز الثانى . كما يتحسن المركز التنافسى لمحصول الفول البلدى لينتقل إلى المركز الثالث على حساب محصول الثوم الذى ينتقل إلى المركز الخامس ، وحيث تتغير بالتبعية مراكز المحاصيل الشتوية الأخرى وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٣١) . وبخصم قيمة النواتج الثانوية من تكاليف الموارد المحلية في حالة المحاصيل الصيفية والنيلية المشار إليها يلاحظ تحسن المركز التنافسى لمحصول الأذرة الشامية وإن كان بدرجة

جدول رقم (٣٠) تكلفة المورد المحلي للسلع المستهدفة بالدراسة ، وترتيب أولوياتها وفقا للميزة النسبية في إنتاجيتها .

ترتيب	تكلفة المورد المحلي		الموارد المحلية (جنية)	النقد الأجنبي		البيان
	جنية / دولار	الموارد المحلية / النقد الأجنبي		دولار / طن	جنية / طن	
٢	١,٥٤٦	٠,٤٥٥	٩٠١,٥	٥٨٣,١	١٩٨٢,٦	١- لوبيا جافة
١	١,٥٤١	٠,٤٥٣	٨٢١,٤	٥٣٣,٢	١٨١٢,٨	٢- حمص
٩	٢,٤٦٤	٠,٧٢٥	٧٦٣,٤	٣٠٩,٨	١٠٥٣,٥	٣- بسلة جافة
٤	١,٨٠٩	٠,٥٣٢	٥٥٩,٤	٣٠٩,٥	١٠٥٢,٢	٤- فول بلدى
٣	١,٧٤٠	٠,٥١٢	٦٠٠,٤	٣٤٥,٠	١١٧٣,٠	٥- ثوم
٥	٢,١٦٣	٠,٦٣٦	٢٨١,٢	١٣٠,٠	٤٤٢,١٥	٦- طماطم شتوية
٧	٢,٢٣٠	٠,٦٥٦	٩٥,٠	٤٢,٦	١٤٤,٩	٧- بنجر
٦	٢,١٩٨	٠,٦٤٦	٩٨٢,٣	٤٤٦,٩	١٥١٩,٦	٨- عدس
٨	٢,٢٨٦	٠,٦٧١	٣٣٧,٣	١٤٧,٨	٥٠٢,٦	٩- قمح
١٠	٢,٥٣٢	٠,٧٤٣	٢٤٥,١	٩٦,٨	٣٢٩,٧	١٠- بصل شتوى
-	٦,٥٤٧	١,٩٢٦	٦١٠,٨	٩٣,٣	٣١٧,٢	١١- شعير
١	١,٣٥٤	٠,٣٩٨	٩٠١,٥	٦٦٥,٨	٢٢٦٤,٠	١٢- فاصوليا جافة نيلى
٣	٢,٠٣٠	٠,٥٩٧	١١٩٦,٥	٥٨٩,٤	٢٠٠٤,١	١٣- فول سودانى
٤	٢,١٤١	٠,٦٣٠	٣٠٥,٨٣	١٤٢,٨	٤٨٥,٤	١٤- بطاطس
٦	٢,٥٥٠	٠,٧٥٠	٣٣٠,٠	١٢٩,٤	٤٤٠,٠	١٥- طماطم صيفى
٥	٢,٥٢٥	٠,٧٤٣	٣٢٦,٠	١٢٩,١	٤٣٩,٠	١٦- طماطم نيلى
٧	٢,٨٢٤	٠,٨٣١	٩٠١,٢	٣١٩,١	١٠٨٥,١	١٧- بذور عباد شمس
٨	٢,٩٥٤	٠,٨٦٩	٣٦١,٠	١٢٢,٢	٤١٥,٥	١٨- أذرة شامى
٢	١,٧٣٢	٠,٥١٠	٥٣٠,٢	٣٠٦,٠	١٠٤٠,٣	١٩- أرز
-	٣,٧٦٨	١,١٠٨	٨٤٢,٥	٢٢٣,٦	٧٦٠,٣	٢٠- فول صويا
٢	٢,٤٦٣	٠,٧١٩	٨٩,٤	٣٦,٣	١٢٤,٤	٢١- قصب
١	١,٣٦٢	٠,٤٠١	٣٢٤٢,٨	٢٣٨١,٢	٨٠٩٦	٢٢- قطن (١٩٩٧)
١	١,٣٢٩	٠,٣٩١	٣٢٤٢,٨	٢٤٤٠,٢	٨٢٩٦,٦	- قطن (١٩٩٨)
٢	٢,٠٥٩	٠,٦١٦	٣٠٥,٦٢	١٤٥,٩	٤٩٦,٢	٢٣- أسمدة نثرو جنية
١	١,٦٠٦	٠,٤٧٣	٢١٣,٦٠	١٣٣,٠	٤٥١,٢	٢٤- أسمدة شفائية

المصدر : الجداول رقم (١٨) ، (٢٥) ، (٢٦) ، (٢٧) بالدراسة ، الجدول رقم (١٠,٩) بالملاحق ، وفي إطار الافتراضات الواردة في مضمون الدراسة .

جدول رقم (٣١) الناتج الثانوى للمحاصيل الزراعية وتأثيره على تكلفة المورد اخلى وترتيب أولوياتها وفقا للميزة النسبية فى الإنتاج منها .

البيان	الناتج الثانوى (جنية / طن) ^(١)	تكلفة المورد اخلى ^(٢)		الترتيب
		الموارد اخلية / النقد الأجنبي	جنية / دولار	
١- لوبيا جافة	-	٠,٤٥٥	١,٥٤٦	٤
٢- حمص	١٣٣,٢	٠,٣٨٠	١,٢٩٠	٢
٣- بسلة جافة	-	٠,٧٢٥	٢,٤٦٤	١٠
٤- فول بلدى	٨٢,٢٤	٠,٤٥٣	١,٥٤٢	٣
٥- ثوم	-	٠,٥١٢	١,٧٤٠	٥
٦- طماطم شتوى	-	٠,٦٣٦	٢,١٦٣	٦
٧- بنجر	-	٠,٦٥٦	٢,٢٣٠	٨
٨- عدس	-	٠,٦٤٦	٢,١٩٨	٧
٩- قمح	١٦٠,٣٥	٠,٣٥٢	١,١٩٧	١
١٠- بصل شتوى	-	٠,٧٤٣	٢,٣٥٠	٩
١١- شعير	١٧٨,٠٠	١,٣٦٤	٤,٦٣٩	-
١٢- فاصوليا جافة نيلى	-	٠,٣٩٨	١,٣٥٤	١
١٣- فول سودانى	١١,٣٤	٠,٥٩١	٢,٠١١	٣
١٤- بطاطس	-	٠,٦٣٠	٢,١٤١	٤
١٥- طماطم صيفى	-	٠,٧٥٠	٢,٥٥٠	٦
١٦- طماطم نيلى	-	٠,٧٤٣	٢,٥٢٥	٥
١٧- بذور عباد شمس	-	٠,٨٣١	٢,٨٢٤	٨
١٨- أذره شامى	٣٥,٨٣	٠,٧٨٣	٢,٦٦١	٧
١٩- أرز	٣٦,١٤	٠,٤٧٥	١,٦١٥	٢
٢٠- فول صويا	-	١,١٠٨	٣,٧٦٨	-
٢١- قصب	-	٠,٧١٩	٢,٤٦٣	٢
٢٢- قطن (١٩٩٧)	٢١٢,٦	٠,٣٧٤	١,٢٧٣	١
- قطن (١٩٩٨)	٢٣٠,٣	٠,٣٦٣	١,٢٣٥	١

المصدر : حسب من :

(١) وزارة الزراعة ، ن

(٢) شرة الاقتصاد الزراعى ، أعداد مختلفة

(٣) من نفس الجدول ، الجدول رقم (٣٠) بالدراسة .

محدودة حيث يتبادل المراكز مع محصول عباد الشمس لينتقل إلى المركز السابع بين هذه المجموعة من المحاصيل على حين ينتقل محصول عباد الشمس إلى المركز الثامن ، بينما تظل بقية هذه المجموعة من المحاصيل في مراكزها السابقة ، وعلى نحو ماهر مبين بنفس الجدول المشار إليه .

(٢/٥) صافي العائد الإقتصادي : يعد هذا المؤشر (وكما سبق الإشارة إلى ذلك) من مؤشرات قياس الكفاءة الإنتاجية والميزة النسبية للأنشطة الإنتاجية ، حيث يعبر عن صافي العائد الإضافي المولد من النشاط الإنتاجي بعد تغطية تكلفة جميع المدخلات الإنتاجية وعوامل الإنتاج الأولية المستخدمة ، حيث إذا ما كانت قيمته موجبة كان ذلك مؤشرا على وجود الكفاءة الإنتاجية والميزة النسبية على حين إذا ما كانت قيمته سالبة كان ذلك مؤشرا على غياب الكفاءة الإنتاجية والميزة النسبية ، وحيث تتفق نتائجه مع نتائج المؤشر السابق من حيث الحكم على وجود الكفاءة الإنتاجية والميزة النسبية من عدمه . وإذا كان هناك من سمة إختلاف فيما يعبر عنه كلا المؤشرين . فهي ان مؤشر تكلفة الموارد المحلية يعبر عن الكفاءة الإنتاجية والميزة النسبية في صورة نسبية ، على حين يعبر عنها مؤشر صافي العائد الإضافي في صورة كمية ، ومن هنا قد يتباين ترتيب أولويات الأنشطة الإنتاجية وفقا لكلا المؤشرين ، حيث قد تتواجد - وعلى سبيل المثال - بعض الأنشطة التي تتماثل من حيث مؤشر تكلفتها المورد المحلي ، إلا أنها على الرغم من ذلك قد تتباين فيما بينها من حيث كمية صافي العائد الإضافي الناتج عنها ومن ثم وجود التباين في ترتيبها وفقا لكل من المؤشرين . ويتضمن الجدول رقم (٣٢) تقديرات صافي العائد الإقتصادي الإضافي لمجموعة السلع المستهدفة بالدراسة ، حيث يشير إلى ان صافي العائد الإقتصادي للطن من الأسمدة النتروجينية ، والأسمدة الفوسفاتية يبلغ نحو ١٩٠,٦ ، ٢٣٨,٧ جنيه للطن على الترتيب ، وهو ما يشير إلى تماثل مراكزها النسبية من حيث الكفاءة وفقا لهذا المؤشر مع مراكزها النسبية وفقا للمؤشر السابق . أما بالنسبة لمجموعة السلع الزراعية والغذائية المستهدفة والمتنافسة على استخدام الموارد الزراعية خلال الموسم الشتوي . فتشير تقديرات صافي العائد الإقتصادي للطن منها دون احتساب قيمة النواتج الثانوية الناتجة عنها إلى أنها تبلغ نحو ١٠٩٤,٠ ، ٩٩٩,٩ ، ٥٧١,٥ ، ٥٤٤,٨ ، ٥٠٧,٥ جنيه على الترتيب من كل من اللوبيا الجافة ، والحمص ، والتموم ، والعدس ، والفول البلدي ، والتي تحتل المراكز من الأولى إلى الخامس على التوالي ، وحيث يلاحظ تماثل المراكز النسبية للمحاصيل الثلاث الأولى وفقا لهذا المؤشر مع مراكزها النسبية وفقا للمؤشر السابق ، مع تبين المراكز النسبية لكل من العدس ، والفول البلدي فيما بين كلا المؤشرين ، أما البسلة الجافة ، والقمح ، والظماطم الشتوي ، والبصل الشتوي ، والبنجر فتحتل المراكز النسبية من السادس إلى العاشر على الترتيب حيث يقدر صافي العائد الإقتصادي للطن من كل منها بنحو ٣٠٤,٧ ، ١٧٩,١ ، ١٥٩,٨ ، ٨٤,٠ ، ٤٧,٠ جنيه لكل منها على الترتيب . أما في حالة إضافة قيمة النواتج الثانوية المشار إليها فيلاحظ تحسن المراكز النسبية لكل من الحمص ، والفول البلدي والقمح ، حيث تحتل المراكز الأولى ، والثالث ، والسادس على الترتيب ، وذلك على نحو ماهر مبين بنفس الجدول سابق الذكر .

أما بالنسبة لمجموعة السلع الزراعية الموسمية الصيفية والنيلية ، فيقدر صافي العائد الإقتصادي الإضافي للطن منها بنحو ١٣٧٥,١ ، ٨٠٧,٤ ، ٤٤٣,٨ ، ١٩٠,٧ ، ١٧٩,٦ من كل من الفاصوليا الجافة ، والبقول السوداني ، والأرز ، وبذور عباد الشمس ، والبطاطس على الترتيب ، والتي تحتل كل منها المراكز النسبية من الأول إلى الخامس على التوالي ، أما الطماطم النيلي ، والطماطم الصيفي ، والأذرة الشامية فيأتي كل منها في المراكز النسبية السادس ، والسابع ، والثامن على الترتيب حيث يقدر صافي العائد الإقتصادي للطن من كل منها بنحو ١١٥,٠ ، ١٠٩,٩ ، ٧٠,٤ جنيه على الترتيب . أما بالنسبة للقمح فيقدر صافي العائد الإقتصادي للطن منه بحوالي ١٥,٧ جنيه ، على حين يقدر صافي العائد الإقتصادي للطن من القطن الشعير بنحو ٤٠٥١,٢ جنيه بدون إضافة الناتج الثانوي من أحطاب ، وبنحو ٤٢٨١,٥ جنيه للطن مع إضافة الناتج الثانوي من الأحطاب . ومن الملاحظ تماثل ترتيب المراكز النسبية لكل من المحاصيل الصيفية والنيلية وفقا لصافي العائد الإقتصادي للطن منها بدون إضافة قيمة النواتج الثانوية منها ، مع مراكزها النسبية في حالة إضافة قيمة هذه النواتج وعلى نحو ما هو مبين بنفس الجدول سابق الذكر . كما يلاحظ هنا أيضا التباين في ترتيب مراكزها النسبية فيما بين هذا المؤشر ، والمؤشر السابق .

وهنا أيضا قد تتباين المراكز النسبية لكل من السلع الزراعية المشار إليها من منظور صافي العائد الإقتصادي للوحدة المنتجة منها (الطن) عنه من منظور صافي العائد الإقتصادي لوحدة المساحة المترعة منها ، نظرا لما يوجد من تباين في إنتاجية الأرض الزراعية منها ، ومن ثم فقد تضمنت الدراسة تقدير صافي العائد الإقتصادي للحد من الأراضي المترعة بكل منها وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٣٣) ، حيث يلاحظ منه بالنسبة لمجموعة المحاصيل الموسمية الشتوية أن محصول الثوم يأتي في المركز الأول بينها يليه في ذلك الطماطم الشتوي ثم اللوبيا الجافة ، والبصل الشتوي ، والحمص والتي تأتي في المراكز الثانية ، والثالثة ، والرابعة ، والخامسة على الترتيب ، ثم يأتي بعد ذلك كل من البنجر ، والقمح ، والعدس ، والتي تحتل المراكز من السادس إلى التاسع على التوالي ، وذلك في حالة احتساب صافي العائد الإقتصادي للحد من إضافة قيمة النواتج الثانوية . أما بالنسبة لمجموعة المحاصيل الصيفية والنيلية المستهدفة ، فيلاحظ أن محصول البطاطس يأتي في المركز الأول بينها ثم يليه كل من الفاصوليا الجافة ، والطماطم النيلي ، والصيفي ثم الأرز ، والبقول السوداني والأذرة الشامية ، وعباد الشمس على الترتيب ، وعلى نحو ما يشير إليه نفس الجدول سابق الذكر .

وفي هذا الإطار أيضا قد تختلف المراكز النسبية لكل من المحاصيل الزراعية المستهدفة من منظور الكفاءة الإنتاجية والميزة النسبية إذا ما أخذ في الحسبان إستهلاكها من مياه الري ، ولهذا فقد تضمنت الدراسة أيضا تقدير صافي العائد الإقتصادي للمتر المكعب من المياه المستخدمة في كل منها ، وعلى نحو ما هو وارد بالجدول رقم (٣٤) ، والذي يشير إلى أن محصول الثوم يأتي في المركز الأول بين مجموعة المحاصيل الشتوية المستهدفة ثم يليه في ذلك كل من الطماطم الشتوي ثم البقول البلدي ، والقمح والتي يأتي كل منها في المركز الثاني ، والثالث ، والرابع على الترتيب بين هذه المجموعة من المحاصيل الشتوية ، وحيث يأتي بعد ذلك كل من محاصيل الحمص ،

جدول رقم (٣٢) صافي العائد التجاري والإقتصادي بدون ومع الناتج الثانوي للطن

من المحاصيل المستهدفة بالدراسة

البيان		صافي العائد/الطن بدون إضافة الناتج الثانوي				صافي العائد للطن مع إضافة الناتج الثانوي			
		العائد التجاري		العائد الإقتصادي		العائد التجاري		العائد الإقتصادي	
		الترتيب	جنيه/طن	الترتيب	جنيه/طن	الترتيب	جنيه/طن	الترتيب	جنيه/طن
١- لوبيا جافة		١	١٩٤٩,١	١	١٠٩٤,٠	١	١٩٤٩,١	٢	١٠٩٤,٠
٢- حمص		٢	٩٩٤,١	٢	٩٩٩,٩	٢	٩٩٤,١	١	١١٣٣,١
٣- بسلة جافة		٣	٦٥٤,٩	٦	٣٠٤,٧	٣	٦٥٤,٩	٧	٣٠٤,٧
٤- فول بلدى		٤	٤٧٢,٨	٥	٥٠٧,٥	٤	٤٧٢,٨	٣	٥٨٩,٧
٥- ثوم		٦	٣٠٣,٥	٣	٥٧١,٥	٦	٣٠٣,٥	٧	٥٧١,٥
٦- طماطم شتوى		٧	٢٤٠,٨	٨	١٥٩,٨	٧	٢٤٠,٨	٨	١٥٩,٨
٧- بنجر		١٠	٢٠,٦٥	١٠	٤٧,٠	١٠	٢٠,٦٥	١٠	٤٧,٠
٨- عدس		٥	٣١٨,٣	٤	٥٤٤,٨	٥	٣١٨,٣	٦	٥٤٤,٨
٩- قمح		٨	٢١٣,٠	٧	١٧٩,١	٨	٢١٣,٠	٥	٣٣٩,٥
١٠- بصل شتوى		٩	٩٥,٣	٩	٨٤,٠	٩	٩٥,٣	٩	٨٤,٠
١١- شعير		-	(١٧١,٦)	-	(٢٨٤,٧)	-	(١٧١,٦)	-	(١٠٦,٧)
١٢- فاصوليا جافة		١	١٥٤٧,١	١	١٣٧٥,٣	١	١٥٤٧,١	١	١٣٧٥,٣
١٣- فول سودانى		٢	٦٩٠,٦	٢	٨٠٧,٤	٢	٦٩٠,٦	٢	٨١٨,٧
١٤- بطاطس		٥	١٤٠,٩	٥	١٧٩,٦	٥	١٤٠,٩	٥	١٧٩,٦
١٥- طماطم صيفى		٤	٢٨٦,٤	٧	١٠٩,٩	٤	٢٨٦,٤	٧	١٠٩,٩
١٦- طماطم نيلى		٦	١٠٩,٤	٦	١١٥,٠	٦	١٠٩,٤	٦	١١٥,٠
١٧- بذور عباد الشمس		٨	(١٦,٢)	٤	١٩٠,٧	٨	(١٦,٢)	-	١٩٠,٧
١٨- أذره شامى		٧	٩٤,٧	٨	٧٠,٤	٧	٩٤,٧	٦	١٠٦,٢
١٩- أرز		٣	٣٤٩,١	٣	٤٤٣,٨	٣	٣٤٩,١	٣	٤٧٩,٩
٢٠- فول صويا		-	(٤٩,٦)	-	(٧٥,٣)	-	(٤٩,٦)	-	(٧٥,٣)
٢١- قصب			٢٦,٩		١٥,٧		٢٦,٩		١٥,٧
٢٢- قطن (١٩٩٧)			٤٥٣٦,٦		٤٢٥٢,٩		٤٥٣٦,٦		٤٤٦٥,٥
- قطن (١٩٩٨)			١٥١٢,٦		٤٠٥١,٢		١٥١٢,٦		٤٢٨١,٥
٢٣- أسمدة نيتروجينية			٧٠,٨٥	٢	١٩٠,٥٩		٧٠,٨٥		١٩٠,٥٩
٢٤- أسمدة فوسفاتية			١٧,٣٥	١	٢٣٨,٧		١٧,٣٥		٢٣٨,٧

المصدر: الجدول رقم (٢٥) ، (٢٧) بالدراسة .

جدول رقم (٣٣) صافي العائد التجاري ، والإقتصادي بدون ومع الناتج الثانوي للفدان
من المحاصيل المستهدفة بالدراسة

صافي العائد بدون إضافة النواتج الثانوية				صافي العائد مع إضافة النواتج الثانوية				البيان
العائد التجاري		العائد الاقتصادي		العائد التجاري		العائد الاقتصادي		
جنية / فدان	الترتيب	جنية / فدان	الترتيب	جنية / فدان	الترتيب	جنية / فدان	الترتيب	
٢١٢٤,٩	٣	١١٩٢,٥	٣	٢١٢٤,٩	٣	١١٩٢,٥	٣	١- لوبيا جافة
٧٣٧,٦	٦	٧٤١,٩	٦	٧٣٧,٦	٦	٨٤٠,٨	٥	٢- حمص
٨١٦,٠٠	٥	٣٧٩,٧	١٠	٨١٦,٠٠	٧	٣٧٩,٧	١٠	٣- بسلة جافة
٦٣٧,٣	٧	٦٨٤,١	٧	٦٣٧,٣	٨	٧٩٤,٩	٨	٤- فول بلدى
٢٩٦١,٩	٢	٥٥٧٧,٣	١	٢٩٦١,٩	٢	٥٥٧٧,٣	١	٥- ثوم
٣٨١١,١	١	٢٥٢٩,٢	٢	٣٨١١,١	١	٢٥٢٩,٢	٢	٦- طماطم شتوى
٣٦٦,٦	٩	٨٣٤,٣	٥	٣٦٦,٦	٩	٨٣٤,٣	٦	٧- بنجر
٢٢٧,٩	١٠	٣٩٠,١	٩	٢٢٧,٩	٩	٣٩٠,١	٩	٨- عدس
٥١٤,٠	٨	٤٣٢,٢	٨	٥١٤,٠	٨	٨١٩,٢	٧	٩- قمح
١٠٤٣,٧	٤	٨٨٩,٦	٤	١٠٤٣,٧	٤	٨٨٩,٦	٤	١٠- بصل شتوى
(١٧٦,١)	-	(٢٩٢,١)	-	٦٠٦	١١	(١٠٩,٥)	-	١١- شعير
١٧٣٢,٨	٢	١٥٤٠,٣	٢	١٧٣٢,٨	٢	١٥٤٠,٣	٢	١٢- فاصوليا جافة
٨٥٤,٥	٥	٩٩٨,٨	٦	٨٥٤,٥	٦	١٠١٢,٧	٦	١٣- فول سودانى
١٢٥٩,٤	٤	١٦٠٥,٦	١	١٢٥٩,٤	٤	١٦٠٥,٦	١	١٤- بطاطس
٣٧٨٩,١	١	١٤٥٤,٠	٤	٣٧٨٩,١	١	١٤٥٤,٠	٤	١٥- طماطم صيفى
١٤٢٨,٤	٣	١٥٠١,٦	٣	١٤٢٨,٤	٣	١٥٠١,٦	٣	١٦- طماطم نيلى
(١٥,٦)	-	١٨٣,١	٨	(١٥,٦)	-	١٨٣,١	٨	١٧- بذور عباد الشمس
٢٩٢,٥	٧	٢١٧,٥	٧	٢٩٢,٥	٧	٣٢٨,١	٧	١٨- أذره شامى
٨٦٨,٠	٦	١١٠٣,٥	٥	٨٦٨,٠	٥	١١٩٣,٢	٥	١٩- أرز
(٥٤,٦)	-	(٨٢,٩)	-	(٥٤,٦)	-	(٨٢,٩)	-	٢٠- فول صويا
١٢٨١,٨		٧٤٨,١		١٢٨١,٨		٧٤٨,١		٢١- قصب
١٦١٠,٥		١٥٠٩,٨		١٦٨٥,٩		١٥٨٥,٣		٢٢- قطن (١٩٩٧)
٥٣٧,٠		١٤٣٨,٢		٦١٨,٨		١٥٢٠,٠		٢٣- قطن (١٩٩٨)
-	-	-	-	-	-	-	-	٢٤- أسمدة نتروجية
-	-	-	-	-	-	-	-	٢٥- أسمدة فوسفاتية

المصدر : الجدول رقم (٣٢) بالدراسة ، والجدول رقم (٢) عاجلت الدراسة .

جدول رقم (٣٤) صافي العائد الإقتصادي للمتر المكعب من مياه الري بدون ومع تكلفة الناتج الثانوي من المحاصيل المستهدفة بالدراسة .

صافي العائد الإقتصادي شامل الناتج الثانوي		صافي العائد الإقتصادي دون الناتج الثانوي		المحصول
الترتيب	جنية / م ^٣	الترتيب	جنية / م ^٣	
٧	٠,٣٠٦	٦	٠,٣٠٦	١- لوبيا جافة
٥	٠,٤٣٢	٤	٠,٣٨٣	٢- حمص
١٠	٠,٠٩٧	١٠	٠,٠٩٧	٣- بسله جافة
٣	٠,٥٩٣	٣	٠,٥١١	٤- فول بلدى
١	١,٤٣٢	١	١,٤٣٢	٥- ثوم
٢	٠,٦٤٩	٢	٠,٦٤٩	٦- طماطم شتوى
٩	٠,١٦٧	٩	٠,١٦٧	٧- بنجر
٨	٠,٢٣٩	٨	٠,٢٣٩	٨- عدس
٤	٠,٤٦٣	٧	٠,٢٤٤	٩- قمح
٦	٠,٣١٦	٥	٠,٣١٦	١٠- بصل شتوى
-	(٠,٠٧٣)	-	(٠,١٩٦)	١١- شعير
٤	٠,٣٩٥	٤	٠,٣٩٥	١٢- فاصوليا جافة
١	٠,٩٤٤	١	٠,٩٣١	١٣- فول سودانى
٢	٠,٤١٨	٢	٠,٤١٨	١٤- بطاطس
٥	٠,٣٦٨	٥	٠,٣٦٨	١٥- طماطم صيفى
٣	٠,٣٩٩	٣	٠,٣٩٩	١٦- طماطم نيلى
١٠	٠,٠٣٣	١٠	٠,٠٣٣	١٧- بذور عباد الشمس
٨	٠,٠٨٥	٨	٠,٠٥٦	١٨- أذره شامى
٧	٠,١١٤	٧	٠,١٠٦	١٩- أرز
	(٠,٠١٥)		(٠,٠١٥)	٢٠- فول صويا
٩	٠,٠٣٦	٩	٠,٠٣٦	٢١- قصب
٦	٠,٣٥٣	٦	٠,٣٣٦	٢٢- قطن (١٩٩٧)
٦	٠,٣٣٩	٦	٠,٣٢٠	- قطن (١٩٩٨)

المصدر : الجدول رقم (٣٣) بالدراسة مع إحصاءات المقتنيات المائية للمحاصيل الزراعية الواردة بنشرة الري والموارد المائية التى تصدر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

والبصل الشتوى ، واللوبياء الجافة ، والعدس ، والبنجر ، والبسلة الجافة على الترتيب . أما بالنسبة لمجموعة المحاصيل الموسمية الصيفية والنيلية فيلاحظ أن الفول السودانى يأتى فى المركز الأول بينها من حيث صافى العائد الإقتصادى الإضافى للمتر المكعب من مياه الري ، ثم يليه فى ذلك كل من البطاطس ، والطماطم النيلية ، والفاصوليا الجافة ، ثم الطماطم الصيفى ، والقطن ، والأرز ، والأذرة الشامية ، والقصب وعباد الشمس على الترتيب . وعلى نحو مايشير إليه نفس الجدول سابق الذكر .

٦- مؤشرات الحماية :

(١/٦) معدلات الحماية الأسمية : يتضمن الجدول رقم (٣٥) تقديرات معدل الحماية الأسمى لمجموعة السلع المستهدفة بالدراسة ، حيث يلاحظ منه وجود الحماية الإيجابية لمجموعة محاصيل الحبوب التى تستورد من الخارج والمثلة فى القمح ، والشعير ، والأذرة الشامية ، حيث يقدر معامل الحماية الأسمى لكل منها على مستوى سوق المنتج بحوالى ١,٠٧٤ ، ١,٣١٣ ، ١,٠٦٦ على الترتيب ، حيث تعكس هذه المؤشرات تمتع محصول الشعير بمعدل حماية إيجابية أكبر ثم يليه فى ذلك القمح ثم الأذرة الشامية . أما بالنسبة لمجموعة السلع البقولية التى تستورد فتواجه كل من محاصيل الحمص ، والبسلة الجافة ، واللوبياء الجافة ، والفاصوليا الجافة على مستوى سوق المنتج بالحماية الإيجابية حيث يقدر معامل الحماية الأسمى لكل منها بحوالى ١,٠٠٧ ، ١,٣١٨ ، ١,٣٩٦ ، ١,٠٨٣ على الترتيب ، والتى تعكس بدورها تمتع محصول اللوبياء الجافة بالحماية الأكبر ثم يليه فى ذلك كل من البسلة الجافة ، ثم الفاصوليا الجافة ثم الحمص . أما بالنسبة لمحصول الفول البلدى ، والعدس فيواجه كل منها بالحماية السلبية حيث يبلغ معامل الحماية الأسمية لكل منها نحو ٠,٩٨١ ، ٠,٨٨٣ على الترتيب والتى تشير بدورها إلى وجود الحماية السلبية الأكبر فى حالة العدس ، وإن إنخفضت فى حالة محصول الفول البلدى . أما محصول البذور الزيتية التى تستورد والممثل فى فول الصويا فيواجه بالحماية الإيجابية على مستوى سوق المنتج حيث يقدر معامل الحماية الأسمى لهذا المحصول بنحو ١,٠٥ . أما المحاصيل السكرية المزروعة بغرض إستخراج السكر الذى يستورد من الخارج فتواجه على مستوى سوق المنتج الزراعى بالحماية الإيجابية فى حالة قصب السكر ، على حين تواجه بالحماية السلبية فى حالة بنجر السكر ، حيث يقدر معامل الحماية الأسمى للمحصول الأول بنحو ١,١٤ ، على حين يقدر بنحو ٠,٧٨٦ للمحصول الثانى .

هذا وبالنسبة لمعدلات الحماية الأسمية لمجموعات السلع سابقة الذكر على مستوى أسواق المستهلك فهى تقدر بنحو ١,١٠٤ ، ١,٣٩٨ ، ١,٠٥١ بالنسبة لكل من القمح ، والشعير ، والأذرة الشامية على الترتيب ، حيث تعكس مواجهة مستهلكى هذه السلع بالحماية السلبية فى إطار السياسة القائمة ، وإن كان من الجدير بالإشارة هنا إلى أن مستهلكى القمح المدعم فى المناطق الحضرية والريفية يواجهون بالحماية الإيجابية ، حيث يقدر معامل الحماية الأسمى للقمح المدعم على مستوى سوق المستهلك بنحو ٠,٥٦٢ ، حيث يسلم القمح المدعم الى المطاحن القائمة على إستخلاص دقيقه بغرض إنتاج رغيف العيش البلدى بسعر بلغ نحو ٥٤٥ جنيه للطن فى عام ١٩٩٨ ، وهو مايمثل نحو ٥٦,٢% من تكلفة الفرصة البديلة لهذه السلعة على مستوى سوق المستهلك . أما

بالنسبة للبقوليات المستوردة فيقدر معدل الحماية الأسمى لها على مستوى نفس السوق بحوالى ١,٢٧٧ ، ١,٣١٢ ، ١,٣٨٩ ، ١,١٧١ ، ١,٢٩٠ ، ١,٢٣٤ لكل من حاصلات الحمص ، والبسله الجافة ، واللوبيا الجافة ، والفاصوليا الجافة ، والعدس ، والفول البلدى على الترتيب ، حيث تشير هذه المعاملات بدورها إلى وجود الحماية السلبية لمستهلكيها متضمنة في ذلك مستهلكى العدس ، والفول البلدى.والتي يواجه منتجوها أيضا بالحماية السلبية ، والتي تعنى في مضمونها تحمل منتجى السلعتين الأخيرتين لضرائب ضمنية ، والتي تعد بدورها بمثابة دعم ضمنى للمستهلك ، إلا أن في معاملات الحماية الأسمية لتلك السلعتين الأخيرتين على مستوى سوق المنتج ، وسوق المستهلك لا ينعكس ذلك ، مما يعكس بدوره وجود خلل في آليات أسواق هذه السلع ، وهو ما يشير إليه الدراسة فيما بعد . أما بالنسبة لفول الصويا المستورد فيقدر معامل الحماية الأسمية له على مستوى سوق الصناعات المستخدمة له بنحو ١,٠٤١ ، وهو ما يشير أيضا إلى وجود الحماية السلبية لهذه الصناعات بالنسبة لإستهلاكها من فول الصويا . أما في حالة سلعة السكر فيواجه المستهلكون لها بالحماية السلبية بالنسبة لسكر القصب حيث يقدر معامل الحماية الأسمية له في أسواق المستهلك بنحو ١,٠٣٣ ، على حين يواجه المستهلك لسكر البنجر بالحماية الإيجابية حيث يبلغ معامل الحماية الأسمى لهذه السلعة بأسواق المستهلك نحو ٠,٩٧٩ ، ومن ثم يلاحظ انتقال جانب من الحماية السلبية لمنتجى بنجر السكر ، والتي تعد بمثابة ضريبة ضمنية يتحملها المنتج ، وبمماثلة دعم ضمنى للمستهلك ، إلا أنه من الملاحظ أيضا عدم انتقال مثل هذا الدعم بكامله إلى المستهلك حيث وجود الخلل في آليات عمل أسواق هذه السلعة^(١) .

وبتحليل قيمة إنحرافات أسعار السوق عن تكلفة الفرصة البديلة للسلع المستوردة المشار إليها ، ومساهمة العوامل المشاركة في هذه الإنحرافات يلاحظ وبشكل عام أن الخلل المتواجد حاليا في آليات أسواق هذه السلع ، وماينجم عنه من إنحراف التكلفة التجارية لعمليات تداول هذه السلع بالأسواق عن تكلفتها الاقتصادية متضمنة أرباح الوسطاء ، إلى جانب ماقد يظهر عنها أيضا من وجود الأرباح الاحتكارية الإضافية للمستورد أو الوسيط المحلى ، يعد من أهم العوامل المسؤولة عن هذه الإنحرافات ، كما أنه يضعف أيضا من تأثير السياسات المالية للدولة المهادفة إلى حماية المنتج أو المستهلك . حيث يلاحظ في أسواق المستهلك لمجموعة الحبوب المشار إليها أن قيمة الإنحرافات في أسعارها السوقية عن تكلفة الفرصة البديلة لكل منها قد بلغت نحو ١٠٠,٧ ، ٣٠٥,٥ ، ٤٣,٦ جنية للطن بالنسبة لكل من القمح ، والشعير ، والأذرة الشامية على الترتيب ، كما يلاحظ أن التعريفية الجمركية المفروضة عليها تساهم بما نسبته ٦,٠% ، ٧,٦% ، ١١,٨% من قيمة هذه الإنحرافات لكل من السلع الثلاث على الترتيب ، كما تشارك الفوائد الائتمانية لتمويل الواردات منها بما يقرب من ١٤,٨% ، ٥,٣% ، ٤١,٤% من هذه الإنحرافات لكل من السلع الثلاث وعلى التوالي . أما قيمة الإنحراف في التكلفة التجارية لعمليات تداول هذه السلع بالأسواق عن تكلفتها الاقتصادية فتشارك بنسبة تبلغ نحو ٥٣,٥% ، ٤٩,٩% ، ١٧,٢% من قيمة هذه الإنحرافات للسلع الثلاث على الترتيب ، ويضاف إلى ذلك أيضا ان الأرباح الاحتكارية الإضافية التي يحققها المستوردون والناشئة عن الخلل القائم في آليات السوق ، تشارك في هذه الإنحرافات

(١) حسبت معدلات الحماية الأسمية على مستوى سوق المستهلك من الجدول رقم (٢٥) بالدراسة .

بنسبة تبلغ نحو ٢٦,٩% ، ٣٧,٧% ، ٣٣,٠% من قيمة هذه الانحرافات للسلع الثلاث على التوالي . اما على مستوى سوق المنتجين للسلع الثلاث فقد بلغت الانحرافات في أسعار المنتج عن تكلفة الفرصة البديلة لكل من هذه السلع نحو ٤٦,٨ ، ١٥٣,١ ، ٣٦,١ جنية للطن من القمح ، والشعير ، والأذرة الشامية على الترتيب . وبافتراض تماثل تكلفه وعمليات تداول السلعة المحلية مع نظيرتها المستوردة ، لكان معنى ذلك أن الانحرافات ما بين أسعار المنتج ، وتكلفة الفرصة البديلة للسلعة في أسواق المنتجين يتوقف على المحصلة النهائية لكل من التعريفات الجمركية والفوائد الائتمانية وضرائب المبيعات إلى جانب ما قد يظهر من أرباح إحتكارية للموسطاء المستوردون أو المحليون . وفي هذا الإطار يلاحظ أن التعريفات الجمركية المفروضة على كل من السلع الثلاث المشار إليها تشارك بما نسبته ١٢,٩% ، ١٥,١% ، ١٤,٣% من قيمة الانحرافات المتواجدة في أسعار كل من السلع الثلاث المشار إليها على الترتيب في أسواق المنتج ، كما تشارك الفوائد الائتمانية لتمويل الواردات منها بنسبة تبلغ نحو ٣١,٨% ، ١٠,٦% ، ٥٠,٠% من قيمة هذه الانحرافات لكل من السلع الثلاث على الترتيب . وإذا كان من الملاحظ ارتفاع مشاركة السياسة المالية (الجمركية والائتمانية) في قيمة الانحرافات القائمة ما بين سعر المنتج وتكلفة الفرصة البديلة للسلع الثلاث في أسواق المنتج عنه في أسواق المستهلك ، إلا أنه يظل أيضا للخلل القائم في آليات السوق ومن خلال ماينجم عنه من أرباح إحتكارية إضافية للمستورد التأثير الأكبر خاصة في حالي كل من القمح والشعير ، حيث تبلغ نسبة مشاركة هذه الأرباح الإحتكارية في الانحرافات السعرية للسلع الثلاث نحو ٥٧,٩% ، ٧٥,٣% ، ٣٩,٩% من قيمة هذه الانحرافات لكل من القمح ، والشعير ، والأذرة الشامية على الترتيب ، وهو ما يشير بدوره إلى أن الخلل القائم بآليات أسواق هذه السلع ومن خلال ماينجم عنها من أرباح إحتكارية للمستورد تمثل عنصرا أساسيا من عناصر حماية المنتج المحلي لهذه السلع ، كما أنها تمثل أيضا عاملا أساسيا من عوامل الحماية السلبية للمستهلك .

هذا وبالنسبة للسلع البقولية البديلة للواردات والتي تحظى بالحماية الإيجابية لمنتجاتها (والسلبية لمستهلكيها) والمشار إليها من قبل والمتمثلة في كل من الحمص ، والبسلة الجافة ، واللوبيا الجافة ، والفاصوليا الجافة فقد بلغت الانحرافات السعرية لكل منها في أسواق المستهلك ما قيمته ٧٥٧,٦ ، ٤٦٣,٨ ، ١٠٣٥,٩ ، ٥١١,٨ جنية للطن من كل منها على الترتيب ، وحيث يلاحظ أن التعريفات الجمركية على الواردات من كل من هذه السلع الأربع تشارك بما نسبته ٥٨,٧% ، ٢,٧% ، ٢,١% ، ٤,٩% من قيمة هذه الانحرافات ، وهو ما يشير بدوره إلى محدودية تأثير التعريفات الجمركية على هذه الانحرافات في أسواق المستهلك بالنسبة للسلع الثلاث الأخيرة على حين تشارك هذه التعريفات بالنسبة الغالية في هذه الانحرافات في سوق المستهلك للحمص بسبب ارتفاع معدل هذه التعريفات بالنسبة لهذه السلعة عنه في السلع الثلاث الأخرى كما سبق الإشارة إلى ذلك ، ومن ثم فهي تشارك بنسبة كبيرة في الحماية السلبية لمستهلكي هذه السلعة . اما الفوائد الائتمانية لتمويل الواردات من هذه السلع فتساهم بما نسبته ٧,٢% ، ٦,٥% ، ٥,٢٦% ، ١٢,٠% من الانحرافات السعرية لكل من الحمص ، والبسلة الجافة ، واللوبيا الجافة ، والفاصوليا الجافة على الترتيب . أما الانحرافات في التكلفة التجارية لعمليات تداول هذه السلع عن تكلفتها الإقتصادية والناشئة عن الخلل في آليات أسواقها فتشارك في الانحرافات السعرية للسلع الأربع المشار إليها بما نسبته

٣٤,٣% ، ١٣,٥% ، ١٣,٧٨% ، ٥٩,٠% من قيمة هذه الإنحرافات لكل من السلع الأربع على التوالي ، حيث يلاحظ إرتفاع متساركتها في هذه الإنحرافات في حالة كل من سلعتي الحمص ، والفاصوليا عنه في حالة السلعتين الأخرتين ، هذا وإن كان وجود الأرباح الاحتكارية الإضافية للمستورد تشارك بالنسبة الغالبة في الإنحرافات السعرية بأسواق المستهلك لكل من البسلة الجافة ، واللوييا ، حيث تشارك بنسبته ٧٧,٥% ، ٧٨,٩% من هذه الإنحرافات السعرية لكل من السلعتين على التوالي ، كما تشارك بما نسبته ٢٤,٤% من هذه الإنحرافات السعرية في أسواق المستهلك للفاصوليا . أما في أسواق المستهلك للحمص فيغيب وجود الأرباح الاحتكارية الإضافية للمستورد ، ومن ثم غياب تأثيرها في الإنحرافات السعرية لهذه السلعة بهذه الأسواق .

وبالنسبة للإنحرافات السعرية للسلع البقولية الأربع المشار إليها على مستوى سوق المنتج فهني تقدر بنحو ٤٠١,٠ ، ٨٩٣,٢ ، ٢٠٩,٩ جنيه للطن من كل من البسلة الجافة ، واللوييا الجافة ، والفاصولية الجافة على الترتيب ، على حيث تصل هذه الإنحرافات السعرية إلى نحو ١٥,٥ جنيه للطن من الحمص . وهنا أيضا يلاحظ أن الأرباح الاحتكارية الإضافية للمستورد تساهم بالنصيب الأكبر في الإنحرافات السعرية بأسواق المنتج للسلع البقولية الثلاث الولي المشار إليها ، حيث تشارك بما نسبته ٨٩,٧% ، ٩١,٦% ، ٥٩,٥% من قيمة هذه الإنحرافات في حالة كل من البسلة ، واللوييا ، والفاصوليا على الترتيب ، على حين تشارك التعريفية الجمركية ، والفوائد الإئتمانية على تمويل الواردات منها بما نسبته ١٠,٦% ، ٨,٦% ، ٤١,٢% من قيمة هذه الإنحرافات في حالة كل من السلع الثلاث على الترتيب . أما في حالة الحمص فيلاحظ أنه مع إرتفاع التعريفية الجمركية عليه وغياب الأرباح الاحتكارية الإضافية لمستورديه ، إنتقال الأرباح الاحتكارية الإضافية إلى صالح الوسطاء المحليين بقيمة تزيد عن قيمة التعريفية الجمركية على هذه السلعة وتستوعب جانبا آخر من تأثير الفوائد الإئتمانية على تمويل الواردات منها ، على الإنحرافات السعرية لهذه السلعة ، وذلك على نحو ماهو مبين بالجدول رقم (٣٦) .

أما بالنسبة لسلعتي الفول ، والعدس فيقدر تأثير التعريفية الجمركية ، والفوائد الإئتمانية على تمويل الواردات منها ، على الإنحرافات السعرية في أسواق المستهلك بما نسبته ١٢,٢% ، ٩,٩% من قيمة هذه الإنحرافات في حالة كل من السلعتين على الترتيب ، على حين تبلغ مساهمة الإنحراف في تكلفة تداول السلعة بهذه الأسواق مانسبته ٨٨,٢% ، ٩٠,٣% من الإنحرافات السعرية لكلا السلعتين على التوالي ، وحيث يلاحظ أيضا غياب الأرباح الاحتكارية الإضافية لمستوردي السلعتين ، وإنتقالها إلى الوسطاء المحليين وبما يستوعب كامل أثر التعريفية الجمركية ، والفوائد الإئتمانية على تمويل الواردات منها ، وتحقيق جانب من هذه الأرباح الاحتكارية الإضافية على حساب المنتج المحلي لهذه السلع ، وذلك على نحو ماهو مبين بنفس الجدول سابق الذكر .

هذا وبالنسبة لسلعة فول الصويا فمن الملاحظ أن الإنحرافات السعرية بها على مستوى سوق الصناعة المستهلكة له والتي بلغت نحو ٤٢,٤٥ جنيه للطن ، ترجع كلية إلى تأثير التعريفية الجمركية ، والفوائد الإئتمانية على تمويل الواردات منها ، حيث يلاحظ غياب تأثير الحلل في في آليات عمل السوق المحلية على الإنحرافات السعرية في

سوق المستهلك لهذه السلعة حيث قيام الصناعة المستهلكة لها بالاستيراد المباشر من الخارج . وإن كان من الجدير بالإشارة هنا إلى أن التكلفة التجارية لتداول هذه السلعة تنخفض عن التكلفة الاقتصادية لتداولها بهذه السوق ، إلا أنها تعوض عن طريق هامش الربح الإضافي الذي تحققه الصناعة المستهلكة له نتيجة الاستيراد المباشر لهذه السلعة من الخارج كبديل للإنتاج المحلي . وهنا أيضا يلاحظ أن التعريفية الجمركية والفوائد الإئتمانية على تمويل الواردات من هذه السلعة تساهم بالنصيب الأكبر في الانحرافات السعرية لهذه السلعة على مستوى سوق المنتج المحلي لها والتي بلغت نحو ٥٠,١ جنيه للطن ، حيث تشارك التعريفية الجمركية والفوائد الإئتمانية بما نسبته ٨٧,٣% من هذه الانحرافات ، ويشاركها في ذلك أيضا الأرباح الإضافية التي تحققها الصناعة المستوردة لهذه السلعة حيث تساهم بما نسبته ٥,٠% من هذه الانحرافات (مع ملاحظة أن الدعم على النقل الداخلي لهذه السلعة يخفف من أثر هذه الانحرافات بما نسبته ٢,٦% منها) وذلك على نحو ماثو مبين بنفس الجدول سابق الذكر .

أما بالنسبة لسلعة سكر القصب المكرر ، وسكر البنجر المكرر فيلاحظ أن الانحرافات السعرية في سوق المستهلك لسكر القصب والتي بلغت نحو ٥٢,٩ جنيه للطن ترجع كلية إلى أثر التعريفية الجمركية وضرائب المبيعات والفوائد الإئتمانية على تمويل الواردات منها والتي بلغت في مجملها نحو ٢٠٤,٠ جنيه للطن ، إلا أن الانحراف السلبي في التكلفة التجارية لتداول المستورد منها في السوق المحلية عن التكلفة الاقتصادية لتداولها (والذي يعد بمثابة دعم تحمله الوسطاء المتعاملين بها) قد خفف من أثر التعريفية الجمركية ، وضرائب المبيعات ، والفوائد الإئتمانية على قيمة الانحرافات السعرية لهذه السلعة بأسواق المستهلك . وكذلك أيضا بالنسبة لسلعة سكر البنجر ، وإن كان من الملاحظ أن الانحرافات السلبية في تكلفة تداول المستورد منها بالسوق المحلية قد تخطى أثر التعريفية الجمركية ، وضرائب المبيعات والفوائد الإئتمانية على الانحرافات السعرية لهذه السلعة في سوق المستهلك بقدر يعادل نحو ٣٤,٨ جنيه للطن . وهنا أيضا يلاحظ أن الانحراف السلبي في التكلفة التجارية لتداول سلعة السكر بنوعيهما والمشار إليها في أسواق المستهلك يتزامن معه وجود أرباح إضافية للوسيط المحلي تخفف من أثر التعريفية الجمركية وضرائب المبيعات والفوائد الإئتمانية على الانحرافات السعرية في سوق المنتج المحلي لتلك السلعتين ، وذلك على نحو ماثو مبين بنفس الجدول سابق الذكر .

أما بالنسبة للسلع التصديرية المستهدفة بالدراسة فيلاحظ وجود البعض منها التي يواجه منتجوها المحليون حماية سلبية ، والممثلون في منتجي الأرز ، وبذور عباد الشمس ، والفول السوداني ، والثوم ، والبطاطس ، حيث يقدر معامل الحماية الأسمى لكل من هذه السلع على مستوى سوق المنتج بحوالي ٠,٩٢٥ ، ٠,٨٥٧ ، ٠,٩٤٧ ، ٠,٦٣٦ ، ٠,٩٧٠ ، لكل منها على الترتيب ، وهو ما يمكن ترجمته أيضا بوجود الخلل في آليات عمل السوق المحلية لهذه السلع ووجود القوى الاحتكارية للمصدرين والوسطاء المحليين المتعاملين في هذه السلع حيث غياب الرسوم الجمركية والضرائب على الصادرات منها ، وتبدو مظاهر الخلل في عمل آليات السوق المحلية لهذه السلع فيما يوجد من فجوة كبيرة ما بين أسعار المنتج ، وأسعار الجملة في السوق المحلية لهذه السلع والتي قد تحفز المصدرين لهذه السلع إلى تصريف ما بحوزتهم من هذه السلع بغرض التصدير إلى الأسواق المحلية حيث إرتفاع أسعار الجملة بالسوق المحلية

عن تكلفة الفرصة البديلة لها ، وعلى نحو ماسبق الإشارة إليه من قبل . أما السلع الزراعية التي يواجه منتجوها المحليون بالحماية الإيجابية فهي تتمثل في كل من البصل ، والطماطم حيث يقدر معامل الحماية الأسمى لكل منها بسوق المنتج بنحو ١,٠٧٨ ، ١,٢٩٠ على الترتيب . أما بالنسبة للقطن فقد واجه منتجوه الحماية الإيجابية في عام ١٩٩٧ ، إلا أنهم واجهوا الحماية السلبية في عام ١٩٩٨ ، حيث إنخفاض أسعار المنتج المحلي للقطن ، عن تكلفة الفرصة البديلة له خلال هذا العام الأخير ، حيث قدر معامل الحماية الأسمى للقطن بنحو ١,٠٥٠ ، ٠,٧١٢ في كل من العاملين المشار إليهما على الترتيب . وذلك على نحو ما يشير إليه الجدول رقم (٣٥) .

إن معدلات الحماية الأسمية لمجموعة السلع الزراعية المشار إليها ، وبعد ترجيحها بالأوزان النسبية لقيمة كل من هذه السلع في إجمالى قيمتها التجارية والإقتصادية إنما تعكس وجود الحماية الإيجابية لمجموعة هذه السلع حيث يقدر معدل الحماية الأسمى لهذه المجموعة من السلع بما يقرب من ١,٠٢٨ ، وهو ما قد يشير في مضمونه إلى وجود الحماية الإيجابية للإنتاج الزراعى النباتى بشكل عام إذا ما افترض أن مجموعة السلع الزراعية التى تضمنتها الدراسة تشكل النسبة الغالبة في قيمة الإنتاج الزراعى النباتى .

أما بالنسبة للأسمدة الكيماوية فتواجه صناعتها بالحماية السلبية في إطار السياسة القائمة حيث يقدر معامل الحماية الأسمى لكل من الأسمدة النتروجينية ، والأسمدة الفوسفاتية بنحو ٠,٨٠١ ، ٠,٥٤١ على الترتيب ، وعلى نحو ما هو مبين بنفس الجدول رقم (٣٥) . وهنا يجدر الإشارة إلى أن وجود الحماية السلبية للصناعات المنتجة للأسمدة الكيماوية ، بما يعنيه ذلك من تحملها لضريبة ضمنية ، يعد في نفس الوقت حماية إيجابية لمستهلكى الأسمدة الكيماوية والممثلين في مجتمع المنتجين الزراعيين ، ومما يؤكد على ذلك أن معدل الحماية الأسمى لمجموعة المدخلات التجارية الزراعية (والمتمثلة في الأسمدة الكيماوية والمبيدات ، والوقود والزيوت والشحومات ، والتقاوى والمستهلكة في إنتاج مجموعة السلع الزراعية المشار إليها) يبلغ نحو ٠,٩٤٤ في المتوسط وإن اختلف من مجموعة سلعية إلى أخرى ، حيث يبلغ نحو ٠,٩٤٥ ، ٠,٩٠٤ ، ٠,٩٢١ ، ٠,٩٧١ ، ٠,٩٠٩ ، ٠,٩٣٨ في حالة كل من مجموعة الحبوب ، والبقوليات الجافة ، والبذور الزيتية ، والخضروات ، والقطن ، والمحاصيل السكرية على الترتيب ، وإن تباين هذا المعدل أيضا من سلعة إلى أخرى داخل أى من هذه المجموعات وعلى نحو ما هو مبين بنفس الجدول سابق الذكر . وحيث تشير هذه المعاملات إلى وجود الدعم الضمنى على المدخلات التجارية المستخدمة في إنتاج هذه المجموعة من السلع الزراعية .

هذا وإذا كانت معاملات الحماية الأسمية للنتائج الرئيسى من مجموعة السلع الزراعية تعكس وجود الحماية الإيجابية لها في مجموعها ومما يشير إلى وجود دعم ضمنى عليها يبلغ نحو ٢,٨% من قيمتها الإقتصادية ، كما يتوازى مع ذلك أيضا وجود دعم ضمنى على المدخلات التجارية المستخدمة في إنتاجها يبلغ نحو ٥,٦% من تكلفتها الإقتصادية إلا أنه يقابل ذلك أيضا من جهة أخرى ضرائب ضمنية على المدخلات الوسيطة غير التجارية يبلغ نحو ٠,٧% من قيمتها الإقتصادية بالإضافة إلى ضرائب ضمنية على خدمات عوامل الإنتاج الأولية (من أرض،

وعمل ، ورأس مال) المستخدمة في إنتاجها يبلغ نحو ٥,٨% من تكلفتها الإقتصادية على المستوى الإجمالي لهذه المجموعة من السلع الزراعية حيث يبلغ معدل الحماية الأسمي لخدمات هذه الموارد الأولية نحو ١,٠٥٨ على المستوى الإجمالي لهذه المجموعة من السلع الزراعية وإن تباين من سلعة إلى أخرى ، ومن مجموعة سلعية إلى أخرى على نحو ما يشير إليه نفس الجدول رقم (٣٥) ، وحيث تتمثل هذه الضرائب الضمنية في الضرائب العقارية على الأراضى الزراعية ، والفوائد الإئتمانية على تمويل رأس المال العامل .

(٢/٦) معدل الحماية الفعال : يتضمن الجدول رقم (٣٥) تقدير معدلات الحماية الفعالة لكل من السلع المستهدفة بالدراسة ، حيث يلاحظ منه وبشكل عام أن السلع التي تواجه بحماية إيجابية على مستوى سواق المنتج ، تواجه بحماية فعالة إيجابية أكبر على مستوى هذا السوق ، وذلك نظرا لما تتضمنه المدخلات التجارية المستخدمة في إنتاجها من دعم ضمني على نحو ماسبق ذكره . ففي إطار التعريف المحدد لمعامل الحماية الفعال والمشار إليه بالفصل الأول من الدراسة قدر هذا المعدل بالنسبة لمجموعة الحبوب التي تستورد من الخارج بحوالى ١,١٠٣ ، ١,٤٧٠ ، ١,٠٩٦ في حالة كل من القمح ، والشعير ، والأذرة الشامية على الترتيب . وهو ما يشير بدوره إلى إرتفاع معدلات الحماية الفعالة لهذه السلع عن معدلات الحماية الأسمية لها والسابق ذكره ، وهو ما يعزى إلى نفس السبب المذكور عاليه . كما يقدر هذا المعدل أيضا بالنسبة لمجموعة السلع البقولية الجافة التي تواجه بالحماية الأسمية الإيجابية بحوالى ١,٠٢٧ ، ١,٤٠٩ ، ١,٤٧٧ ، ١,١٠٠ في حالة كل من الحمص ، والبسلة الجافة ، واللوبيا الجافة ، والفاصوليا الجافة على الترتيب حيث تعكس بدورها أيضا إرتفاع معدلات الحماية الفعالة لهذه المجموعة من السلع عن معدلات الحماية الأسمية لها . وكذلك الحال أيضا بالنسبة لسلعتي فول الصويا ، وقصب السكر والتي تعد في حكم السلع المستوردة من الخارج وتواجه بالحماية الأسمية الإيجابية حيث يلاحظ إرتفاع معدلات الحماية الفعالة لها عن معدلات الحماية الأسمية ، حيث بلغ معدل الحماية الفعال لكل منها نحو ١,٠٩١ ، ١,١٩٥ على الترتيب ، وعلى نحو ما هو مبين بنفس الحجول سابق الذكر . هذا وينطبق نفس الاتجاه أيضا بالنسبة للسلع التصديرية التي تواجه بالحماية الأسمية الإيجابية ، حيث يلاحظ إرتفاع معدلات الحماية الفعالة عن معدلات الحماية الأسمية لها ، وهو ما يعزى إلى نفس السبب السابق ذكره ، حيث بلغ معدل الحماية الفعال نحو ١,١١٠ ، ١,٣٧٤ ، ١,٠٦٥ في حالة كل من البصل ، والطماطم ، والفطس لعام ١٩٩٧ على الترتيب ، وهى معدلات تزيد عن معدلات الحماية الأسمية لكل منها والمشار إليها من قبل .

أما بالنسبة لمجموعة السلع البديلة للواردات ، وكذلك السلع التصديرية التي تواجه بالحماية الأسمية السلبية على مستوى أسواق المنتج ، فيلاحظ أن معدلات الحماية الفعالة لكل من هذه السلع قد تنخفض أو تزيد عن معدلات الحماية الأسمية لها ، حيث تتوقف المحصلة النهائية لذلك على قيمة الفروق السعرية (ما بين الأسعار التجارية ، والأسعار الإقتصادية) لكل من هذه السلع من ناحية ، وعلى الوزن النسبي لقيمة المدخلات التجارية المستخدمة في إنتاجها وما تشتمل عليه من دعم ضمني من ناحية أخرى ، حيث يلاحظ أن الدعم الضمني الذى تشتمل عليه المدخلات التجارية المستخدمة في إنتاج سلعتي الفول البلدى ، والعدس (وهى من السلع البديلة

للواردات التي تواجه بالحماية الأسمية السلبية) تخفف نسبيا من درجة الحماية الأسمية السلبية التي تواجهها ، حيث قدر معدل الحماية الفعال لكل منها بنحو ٠,٩٩٧ ، ٠,٨٩٠ ، على الترتيب ، والتي تزيد عن معدلات الحماية السلبية لكل منها والسابق ذكرها . أما بالنسبة لبنجر السكر والذي يعد في حكم السلع البديلة للواردات والذي يواجه أيضا بالحماية الأسمية السلبية فيلاحظ إنخفاض معدل الحماية الفعال والذي بلغ نحو ٠,٧٤٣ عن معدل الحماية الأسمى السلي له (والمشار إليه من قبل) ، وذلك نظرا لمحدودية الدعم الضمني التي تشتمل عليه المدخلات التجارية المستخدمة في إنتاجه بالقياس إلى الفروق السعرية له . أما بالنسبة للسلع التصديرية التي تواجه بالحماية الأسمية السلبية فيلاحظ تماثل معدل الحماية الفعال مع معدل الحماية الأسمى تقريبا في حالة كل من الأرز ، والفول السوداني حيث بلغ معدل الحماية الفعال في حالة كل منها نحو ٠,٩٢٥ ، ٠,٩٥١ ، على الترتيب . وهو مايفسر بتماثل الوزن النسبي لفروقاتها السعرية في تكلفة الفرصة البديلة لكل منها مع الوزن النسبي للدعم الضمني الذي تشتمل عليه المدخلات التجارية في التكلفة الإقتصادية لها . أما السلع الزراعية التصديرية الأخرى التي تواجه بالحماية الأسمية السلبية والمتمثلة في كل من بذور عباد الشمس ، والثوم ، والبطاطس ، والقطن لعام ١٩٩٨ ، فيلاحظ إنخفاض معدل الحماية الفعال عن معدلات الحماية الأسمية السلبية لكل منها ، حيث بلغ معدل الحماية الفعال السلي لكل منها نحو ٠,٨٤١ ، ٠,٦١٨ ، ٠,٩٢٥ ، ٠,٦٩٠ ، لكل منها على الترتيب ، والتي تنخفض عن معدلات الحماية الأسمية السلبية لكل منها والمشار إليها من قبل . وحيث يفسر إنخفاض معدلات الحماية الفعالة عن معدلات الحماية السلبية في حالة كل من بذور عباد الشمس ، والثوم ، والقطن لعام ١٩٩٨ ، بإنخفاض الوزن النسبي لقيمة الدعم الضمني الذي يشتمل عليه تكلفة المدخلات التجارية المستخدمة في إنتاجها عن الوزن النسبي للفروق السعرية للمنتج الرئيسي منها في تكلفة الفرصة البديلة لكل منها . أما بالنسبة للبطاطس فيعزى إنخفاض معدل الحماية الفعال السلي عن معدل الحماية الأسمى السلي لها إلى تضمن تكلفة المدخلات التجارية المستخدمة في إنتاجها على ضريبة ضمنية تبلغ نحو ٤% من التكلفة الإقتصادية لهذه المدخلات ، وهو مايعزى بدوره إلى وجود الرسوم الجمركية على الواردات من تقاوى البطاطس بمعدل ٥% من قيمة تكلفة الواردات منها وعلى نحو ماسبق الإشارة إليه .

أما بالنسبة الأسمدة الكيماوية فيلاحظ التماثل النسبي التقريبي ما بين معدلات الحماية الفعالة السلبية التي تواجه الصناعات المنتجة لها مع معدلات الحماية الأسمية السلبية التي تواجهها لتماثل الوزن النسبي لقيمة الدعم الضمني الذي تشتمل عليه تكلفة المدخلات التجارية المستخدمة في إنتاجها في التكلفة الإقتصادية بما مع الوزن النسبي للفروق السعرية للنتائج الرئيسية منها في تكلفة الفرصة البديلة للمنتج منها ، حيث يقدر معدل الحماية الفعال لهذه الصناعة بحوالى ٠,٨٠٥ ، ٠,٥٣٥ في حالة كل من الأسمدة النتروجينية ، والأسمدة الفوسفاتية على الترتيب ، كما يقدر بنحو ٠,٧٤٦ على المستوى الكلى لهذه الصناعة ، حيث تعكس هذه المعدلات التماثل النسبي تقريبا لمعدلات الحماية الفعالة ، مع معدلات الحماية الأسمية السلبية لهذه الصناعة ، وعلى نحو ما هو مبين بنفس الجدول رقم (٣٥) .

مراتب متأخرة فيما بينها من حيث درجة الحماية التي تواجهها حيث يأتي محصول الثوم في المرتبة الأخيرة بين مجموعة المحاصيل الشتوية الموسمية المنافسة له من حيث درجة الحماية الأسمية والفعالة ، كما يأتي محصول البطاطس في المرتبة الرابعة من حيث درجة الحماية الأسمية ، وفي المرتبة السادسة من حيث درجة الحماية الفعالة بين مجموعة المحاصيل الموسمية الصيفية والنيلية المنافسة له . كما يلاحظ أيضا تمتع محصول القصب بدرجة اعلى من الحماية بالقياس الى محصول القطن الذي يتميز بإرتفاع الكفاءة الإنتاجية والميزة النسبية في الإنتاج منه عنه في حالة القصب .

إن وجود التباينات المشار إليها بين أولويات السلع المستهدفة من حيث درجة الكفاءة والميزة النسبية في إنتاجها من ناحية ، وأولوياتها من حيث درجة الحماية يمكن أن يعزى وفي المقام الأول إلى ما يوجد من خلل في آليات السوق الحرة والذي يصاحبه إنحراف التكلفة التجارية لتداول السلع في السوق عن تكلفتها الاقتصادية وظهور الأرباح الاحتكارية الإضافية للوسطاء وعلى نحو ماسبق ذكره ، خاصة وان الرسوم الجمركية على الواردات من السلع المستهدفة بالدراسة تعد محدودة للغاية بغرض توفير نوع من الحماية الإيجابية للمستهلك ، وذلك فضلا عن إنعدام الرسوم الجمركية على الصادرات منها ، هذا ومن الطبيعي أن لا تظهر نتائج الخلل في عمل آليات السوق على وجود التناقض بين أولويات كل من هذه السلع من حيث درجة الكفاءة والميزة النسبية في إنتاجها وأولوياتها من حيث درجة الحماية فقط ، بل يصاحبه أيضا وجود التباين بين أولويات إنتاج كل من هذه السلع من المنظور الإقتصادي ، وأولويات إنتاجها من المنظور التجاري الذي يعبر عن أولويات إنتاجها من منظور مجتمع المنتجين المحليين ، وحيث يبدو ذلك واضحا على نحو ماهر مبين بالجداول رقم (٣٠ - ٣٤) بالدراسة ، وماسبق الإشارة إليه من تقديرات لمعدلات الحماية الأسمية والفعالة لكل من السلع المستهدفة بالدراسة .

جدول رقم (٣٥) معدلات الحماية الاسمية للناتج الرئيسي من السلع المستهدفة
ومدخلاتها الإنتاجية ، ومعدل الحماية الفعلى للسلع المستهدفة .

السلع	معدلات الحماية الاسمية				معدل الحماية الفعال
	الناتج الرئيسي	المدخلات التجارية	المدخلات غير التجارية	عوامل الإنتاج الأولية	
١- قمح	١,٠٧٤	٠,٩٥٢	١,٠٠٩	١,٠٦٣	١,١٠٣
٢- شعير	١,٣١٣	١,٠١٩	١,٠٠٨	١,٠٦٧	١,٤٧٠
٣- أذرة شامى	١,٠٦٦	٠,٩٦٢	١,٠٠٦	١,٠٥١	١,٠٩٦
٤- أرز	٠,٩٢٥	٠,٩٢٦	١,٠١٧	١,٠٤٦	٠,٩٢٥
جملة الحبوب	١,٠٢٠	٠,٩٤٥	١,٠٠١	١,٠٥٢	١,٠٤٠
٥- فول بلدى	٠,٩٨١	٠,٩٠٢	١,٠١٥	١,٠٦٣	٠,٩٩٧
٦- عدس	٠,٨٨٣	٠,٨٦٣	١,٠١٤	١,٠٦٦	٠,٨٩٠
٧- حصص	١,٠٠٧	٠,٩٢٣	١,٠٢٨	١,٠٦٧	١,٠٢٧
٨- بسلة جافة	١,٣١٨	١,٠٢١	١,٠٠٥	١,٠٧٨	١,٤٠٩
٩- لوبيا جافة	١,٣٩٦	٠,٩٨٠	١,٠٠٨	١,٠٦٣	١,٤٧٧
١٠- فاصوليا جافة	١,٠٨٣	٠,٩٨٠	١,٠٠٨	١,٠٦٣	١,١٠٠
جملة البقوليات	٠,٩٨٥	٠,٩٠٤	١,٠١٢	١,٠٦٣	١,٠٠٢
١١- فول صويا	١,٠٥٠	٠,٩٢٧	١,٠٢١	١,٠٥٣	١,٠٩١
١٢- بذور عباد شمس	٠,٨٥٧	٠,٩٢٤	١,٠٣٢	١,٠٤٨	٠,٨٤١
١٣- فول سودانى	٠,٩٤٧	٠,٩١٩	١,٠٠٥	١,٠٤٨	٠,٩٥١
جملة البذور الزيتية	٠,٩٥٣	٠,٩٢١	٠,٩٠١	١,٠٤٨	٠,٩٦١
١٤- بصل	١,٠٧٨	١,٠٠٤	١,٠١٨	١,٠٩١	١,١١٠
١٥- ثوم	٠,٦٣٦	٠,٧٦٣	١,٠٠٨	١,٠٧٠	٠,٦١٨
١٦- طماطم	١,٢٩٠	٠,٩٥٨	١,٠٠٧	١,٠٦١	١,٣٧٤
١٧- بطاطس	٠,٩٧٠	١,٠٤٠	١,٠٠٤	١,١٠٥	٠,٩٢٥
جملة الخضراوات	١,١٨٤	٠,٩٧١	١,٠٠٦	١,٠٧٣	١,٢٣٤
١٨- قطن (١٩٩٧)	١,٠٥٠	٠,٩٠٩	١,٠٠٦	١,٠٦٨	١,٠٦٥
- قطن (١٩٩٨)	٠,٧١٢	٠,٩٠٩	١,٠٠٦	١,٠٦٨	٠,٦٩٠
١٩- بنجر سكر	٠,٧٨٦	٠,٩٧٥	١,٠٠٠	١,٠٧١	٠,٧٤٣
٢٠- قصب	١,١٤	٠,٩٣٤	١,٠٠٠	١,٠٤٨	١,١٩٥
جملة المحاصيل السكرية	١,١٠٢	٠,٩٣٨	١,٠٠١	١,٠٦	١,١٤٦
جملة السلع الزراعية المستهدفة	١,٠٢٨	٠,٩٤٤	١,٠٠٧	١,٠٥٨	١,٠٥٢
٢١- أسمدة نetro جنية	٠,٨٠١	٠,٦٩٣	١,٠٠٠	١,٢٠٠	٠,٨٠٥
٢٢- أسمدة فوسفاتية	٠,٥٤١	٠,٦٩٣	١,٠٠٠	١,٠٤٣	٠,٥٣٥
جملة الأسمدة الكيماوية	٠,٧٤٤	٠,٦٩٣	١,٠٠٠	١,١٦٦	٠,٧٤٦

المصدر : حسب من الجدول رقم (٢٥) ، (٢٦) ، (٢٧) ، (٢٨) ، (٢٩) بالدراسة والملحق رقم (٩) في إطار الافتراضات الواردة في مضمون الدراسة .

جدول رقم (٣٦) قيمة اخراجات أسعار السوق عن تكلفة الفرصة البديلة للسلع البديلة للواردات والعوامل المستوية عنها
على مستوى كل من أسواق المنتج والمستهلك

البيان	فصح		شعير		أذره شامي		بسلة جافة		لوبيا جافة		حمص	
	جنية	%	جنية	%	جنية	%	جنية	%	جنية	%	جنية	%
١- رسوم جركية	٦,٠٦	٦,٠٢	٢٣,١٠	٧,٦	٥,١٦	١١,٨	١٢,٣٠	٢,٧	٢٢,٢	٢,١٤	٤٤٤,٨	٥٨,٧١
٢- ضرائب مبيعات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٣- فوائد انتمائية	١٤,٩	١٤,٨	١٦,١٧	٥,٣	١٨,٠٦	٤١,٤	٣٠,١	٦,٥	٥٤,٥	٥,٢٦	٥٤,٥	٧,٢
٤- اخراجات تكلفة تداول السلعة	٥٣,٩	٥٣,٥	١٥٢,٤	٤٩,٩	٧,٥	١٧,٢	٦٢,٨	١٣,٥	١٤٢,٧	١٣,٧٨	٢٥٩,٦	٣٤,٣٠
٥- أرباح احتكارية للمستورد	٢٧,١	٢٦,٩	١١٥,٣	٣٧,٧	١٤,٤	٣٣,٠	٣٥٩,٥	٧٧,٥	٨١٧,٨	٧٨,٩	-	-
٦- دعم نقل داخلي	(١,٣)	(١,٣)	(١,٣)	٠,٤	(١,٣)	(٣,٠)	(١,٣)	(٠,٣)	(١,٣)	(٠,١)	(١,٣)	(٠,٢)
الجملة على مستوى سوق المستهلك	١٠٠,٧	١٠٠	٣٠٥,٥	١٠٠,٠	٤٣,٦	١٠٠,٠	٤٦٣,٨	١٠٠,٠	١٠٣٥,٩	١٠٠,٠	٧٥٧,٦	١٠٠,٠
١- رسوم جركية	٦,٠٦	١٢,٩	٢٣,١٠	١٥,١	٥,١٦	١٤,٣	١٢,٣٠	٣,١	٢٢,٢	٢,٥	٤٤٤,٨	٢٨٧,٠
٢- فوائد انتمائية	١٤,٩	٣١,٨	١٦,١٧	١٠,٦	١٨,٠٦	٥٠,٠	٣٠,١	٧,٥	٥٤,٥	٦,١	٥٤,٥	٣٥١,٦
٣- أرباح احتكارية إضافية للمستورد	٢٧,١	٥٧,٩	١١٥,٣	٧٥,٣	١٤,٤	٣٩,٩	٣٥٩,٥	٨٩,٧	٨١٧,٨	٩١,٦	-	-
٤- أرباح احتكارية إضافية الوسيط المحلي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٤٨٢,٤)	(٣١١٢)
٥- دعم نقل داخلي	(١,٣)	٢,٨	(١,٥)	١,٠	(١,٥)	(٤,٢)	(١,٣)	(٠,٣)	(١,٣)	٠,١	(١,٣)	(٨,٤)
الجملة على مستوى سوق المنتج	٤٦,٨	١٠٠,٠	١٥٣,١	١٠٠,٠	٣٦,١	١٠٠,٠	٤٠١,١	١٠٠,٠	٨٩٣,٢	١٠٠,٠	١٥,٥	١٠٠,٠

تابع جدول رقم (٣٦) قيمة الخراف أسعار السوق عن تكلفة الفرصة البديلة للسلع البديلة للواردات والعوامل المسؤولة عنها على مستوى كل من أسواق المنتج والمستهلك

البيان	فاصوليا حافلة		عدس		فول بلدى		فول صويا		سكر قصب مكرر		سكر ينتج مكرر	
	جنية	%	جنية	%	جنية	%	جنية	%	جنية	%	جنية	%
١- رسوم جركية	٢٥,٠٥	٤,٩	٢٠,١٦	٢,٩	١٢,٢٧	٣,٥٣	٩,٧٢	٢٢,٩	١٢٤,٠	٢٣٤,٤	١٣١,٢	
٢- ضرائب مبيعات	-	-	-	-	-	-	-	-	٥٥,٦	١٠٥,١	٥٥,٦	-
٣- فوائد ائتمانية	٦١,٤	١٣,٠	٤٩,٤	٧,٠٣	٣٠,١	٨,٧	٣٤,٠٣	٨٠,٢	٣٠,٤	٥٧,٥	٣٢,٤	
٤- اعراف تكلفة تداول السلعة	٣٠١,٩	٥٩,٠	٦٣٣,٧	٩٠,٣	٣٠٦,٥	٨٨,٢	(٧,٥)	(١٧,٧)	(١٥٥,٨)	٢٩٤,٥	(٢٥٢,٣)	
٥- أرباح احتكارية للمستورد	١٢٤,٨	٢٤,٤	-	-	-	-	٧,٥	١٧,٧	-	-	-	-
٦- دعم نقل داخلي					(١,٣)	(٠,٢)	(١,٣)	(١,٣)	(١,٣)	(٢,٥)	(١,٣)	
الجملة على مستوى سوق المستهلك	٥١١,٨	١٠٠,٠	٧٠٢,٠	١٠٠,٠	٣٤٧,٦	١٠٠,٠	٤٢,٤٥	١٠٠,٠	٥٢,٩	١٠٠,٠	(٣٤,٨)	١٠٠
١- رسوم جركية	٢٥,٠٥	١١,٩	٢٠,١٦	٢,٩	١٢,٢٧	١٠٠,٠	٩,٧٢	١٩,٤	١٢٤,٠٠	١٥٧,٨	١٣١,٢	
٢- ضرائب مبيعات	-	-	-	-	-	-	-	-	٥٥,٦	٧٠,٧	٥٥,٦	
٣- فوائد ائتمانية	٦١,٤	٢٩,٣	٤٩,٤	٣٠,١	٣٠,١	٣٠,١	٣٤,٠٣	٦٧,٩	٣٠,٤	٣٨,٧	٣٢,٤	
٤- أرباح احتكارية إضافية للمستورد	١٢٤,٨	٥٩,٥	-	-	-	-	٧,٥	١٥,٠	-	-	-	
٥- أرباح احتكارية إضافية الوسيط ائلى	-	-	(٣٠٧,٤)	-	(٦٥,٩)	-	-	-	(١٦٥,٥)	(١٦٥,٥)	(٢١١,٠)	
٦- دعم نقل داخلي					(١,٣)	(١,٣)	(١,٣)	(٢,٦)	(١,٣)	(١,٧)	(١,٣)	
الجملة على مستوى سوق المنتج	٢٠٩,٩	١٠٠,٠	(٢٣٩,١)	١٠٠,٠	١٢,٢٧	(٢٤,٨)	٥٠,١	١٠٠,٠	٧٨,٦	١٠٠,٠	٦,٥	١٠٠

المصدر : حسب من الجدول رقم (٣٥) بالدراسة مع الاقراضات الواردة في مضمون الدراسة عن التغيرات التى يستجلبها الجدول .

"النتائج والتوصيات"

١- تستخدم أدوات السياسة الاقتصادية بغرض التأثير على قرارات المنشآت والأفراد من منتجين ، ومستهلكين ، ومستثمرين لتعديل سلوكياتهم الإنتاجية أو الاستهلاكية أو الإستثمارية في الاتجاهات التي تحقق الأهداف المخططة والمأمولة من تطبيق هذه الأدوات . وتعد الأسعار من المؤشرات القوية في التأثير على قرارات أى من هذه الأطراف لما لها من نصيب كبير في تحديد منافع أى منها ، كما أنها تعد من المؤشرات التي تتأثر بنتائج تطبيق أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى ، ومن ثم فهي تعكس نتائج تطبيق هذه الأدوات على سلوكيات أى من الأطراف السابقة الذكر . ومن هنا تأتي إهتمامات الاقتصاديون بتحليل الأسعار الزراعية عند وضع السياسات الاقتصادية المتصلة بتخصيص الموارد وتحقيق الأهداف المخططة . ومن بين الأساليب المستخدمة في تحليل الأسعار بغرض تحديد السياسات الاقتصادية ما يسمى بمعدلات الحماية والتي يتكامل معها في هذا الشأن أيضا ما يسمى بمعامل تكلفة المورد المحلي والذي يعكس الميزة النسبية للإقتصاد الوطنى في إنتاج أى من السلع وقدرته على المنافسة مع الأسواق الخارجية ، ومن هنا كان إختيار الدراسة لهذه الأدوات بغرض تحليل أسعار كل من السلع المستهدفة بالدراسة تمهيدا لتحديد التوجهات العامة للسياسة الاقتصادية بشأن تنمية صادراتها أو الحد من وارداتها .

٢- تشكل الصادرات من السلع الزراعية والغذائية نحو ١٤,٢١% من إجمالى الصادرات السلعية المصرية خلال الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٨ ، على حين تشكل الصادرات الصناعية متضمنة الوقود نحو ٨٥,٧٩% منها خلال نفس الفترة . كما تشكل الواردات من السلع الزراعية والغذائية نحو ٢٥,٤١% من إجمالى الواردات السلعية المصرية على حين تشكل الواردات الصناعية متضمنة الوقود نحو ٧٤,٥٩% منها خلال نفس الفترة . وتشكل مجموعة السلع الزراعية النباتية التصديرية المستهدفة من الدراسة نحو ٧٠% تقريبا من إجمالى الصادرات الزراعية والغذائية خلال هذه الفترة ، على حين تشكل الواردات من السلع الزراعية والغذائية الأخرى المستهدفة من الدراسة نحو ٥٦,٥% من إجمالى الواردات من السلع الزراعية والغذائية خلال نفس الفترة ، وحيث تشكل بذلك النسبة الغالبة من الواردات الزراعية والغذائية النباتية إذا ما استبعدت الواردات من المنتجات الحيوانية من لحوم وألبان وزيوت وشحوم ، ودهون الطعام والتي تمثل فى مجموعها ما يقرب من ٣٠% من الواردات الزراعية والغذائية . كما تمثل المساحات المترعة بمجموعة المحاصيل الشتوية المستهدفة من الدراسة نحو ٥٥,٤% من إجمالى المساحة المترعة بمجموعة المحاصيل الشتوية الموسمية خلال الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٨ ، على حين تشكل المساحات المترعة بمجموعة المحاصيل الصيفية والنيلية المستهدفة من الدراسة نحو ٧٩,٤% من إجمالى المساحة المترعة بالمحاصيل الصيفية والنيلية الموسمية خلال نفس الفترة ، وذلك بالإضافة إلى محصول القصب الذى تمثل المساحات المترعة به نحو ٣,٨٠% من إجمالى مساحة الزمام المترع خلال هذه الفترة . وفي إطار هذه

المؤشرات يمكن القول بأن النتائج التي يتوقع أن تصل إليها الدراسة قد تعبر وبشكل كبير عن الوضع الإقتصادي وخاصة من حيث معدلات الحماية ، وما يرتبط بها من سياسات على المستوى الكلي للنشاط الإنتاجي النباتي بقطاع الزراعة . أما بالنسبة لصناعة الأسمدة الكيماوية فتشكل الصادرات منها نحو ١٣,٥% من إجمالي الصادرات من الصناعات الكيماوية ، كما تشكل الواردات منها نحو ١٣,٥% من إجمالي الواردات من الصناعات الكيماوية خلال الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٨ .

٣- تقدر نسبة الاكتفاء الذاتي في الاستهلاك من السلع الزراعية والغذائية المستهدفة من الدراسة خلال الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٨ بحوالي ٥٤,٤% ، ٨٦,٥% ، ٩٠,٦% ، ٨٨,٨٣% ، ٧٤,٥% في حالة كل من القمح ، والشعير ، والفول البلدي ، والعدس ، والحمص على الترتيب ، كما تقدر درجة الاكتفاء الذاتي في الاستهلاك من الأذرة الشامية ، والبذور الزيتية بنحو ٦٧,٥% ، ٣٦,٥% على الترتيب خلال هذه الفترة ، في نفس الوقت الذي تقدر فيه نسبة الاكتفاء الذاتي في الاستهلاك من السكر بنحو ٧٥,٤% في عام ١٩٩٥/٩٤ . أما بالنسبة للسلع التصديرية المستهدفة من الدراسة فتقدر نسبة الاكتفاء الذاتي في الاستهلاك منها بنحو ١١٧,٨% ، ١٠٢,٠% ، ١٠٨,٦% ، ١٠٨,٧% ، ١١٨,٣% ، ١٠٠,٢% بالنسبة لكل من البصل ، والثوم ، والأرز ، والفول السوداني ، والبطاطس ، والبطاطم على الترتيب ، خلال نفس الفترة المشار إليها من قبل . كما تقدر نسبة الاكتفاء الذاتي في الاستهلاك من الأسمدة الكيماوية بنحو ١٠١,٣% ، ١٠٤,٨% في حالة كل من الأسمدة النتروجينية ، والأسمدة الفوسفاتية على الترتيب خلال عام ١٩٩٦/٩٥ .

٤- تفرض طبيعة نشاط الإنتاج الزراعي ، ومحدودية الموارد الزراعية ، وجود المنافسة بين المحاصيل الزراعية على استغلال الموارد الزراعية المتاحة ، حيث إذا ما استهدف زيادة الإنتاج من أي من هذه المحاصيل (بافتراض ثبات الإنتاجية) يتبعه بالتالي نقص الموارد الزراعية المتاحة لغيره من المحاصيل ، وهو ما يستلزم بدوره تحديد أولويات التوسع في إنتاج المحاصيل الزراعية المختلفة ، وفقا لمساهمتها في الأهداف المخططة . وفي هذا الإطار فإن المنافسة بين المحاصيل الزراعية المستهدفة بالدراسة تنحصر فيما بين القطن ، وقصب السكر من ناحية ، ومجموعتين من المحاصيل الزراعية الموسمية من ناحية أخرى والتي تشكل كل منها من بعض المحاصيل التصديرية ، والبعض الآخر من المحاصيل البديلة للواردات ، حيث تضم المجموعة الأولى منها من المحاصيل التصديرية كل من البصل ، والثوم ، كما تضم من المحاصيل البديلة للواردات كل من القمح ، ومجموعة المحاصيل البقولية ، وبنجر السكر ، أما المجموعة الثانية فتضم من المحاصيل التصديرية كل من البطاطس والبطاطم ، والفول السوداني ، والأرز ، كما تضم من المحاصيل البديلة للواردات كل من فول الصويا ، وعباد الشمس ، والأذرة الشامية ، وهو ما يشير في النهاية إلى أن لكل من هذه المجموعات سلم أولويات مستقل عن سلم أولويات المجموعات الأخرى من حيث التوسع في إنتاج أي من المحاصيل التي تشتمل عليها .

٥- يستند تخطيط الإنتاج من السلع الزراعية المستهدفة بالدراسة على مستوى المنشأة الإنتاجية على مؤشرات السوق حيث حرية المنتج الزراعي في اتخاذ قراراته الإنتاجية ، وتخصيص موارده الإنتاجية بين الأنشطة الإنتاجية المختلفة بما يعظم من تحقيق أهدافه . كما يتسق مع ذلك أيضا نظم تسويق وتسعير المنتجات الزراعية ومدخلاتها الإنتاجية ، حيث تسويقها وتسعيرها وفقا لنظام آليات السوق الحرة ، وحيث يشارك في ذلك مؤسسات القطاع الخاص ، وقطاع الأعمال العام ، وإن كان لهذا النظام الحر إستثناءاته ، حيث هناك الأسعار التشجيعية لمحصول القمح والتي تدفعها الدولة بغرض تشجيع التوسع في زراعته بغرض زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي في الاستهلاك منه ، كما أن هناك الأسعار التشجيعية للمحاصيل السكرية والتي تحدد غالبا من قبل السلطات السيادية بغرض توفير إحتياجات الصناعات المحلية منها . اما بالنسبة للأسمدة الكيماوية فتحدد أسعارها في الغالب بالنسبة للوسطاء المتعاملين في تسويقها من قبل السلطات السيادية بإعتبار الشركات المنتجة لها تعد في وضع إحتكاري ، وإن كانت الأسعار المحددة تخلو من الدعم الحكومي.

٦- وفي إطار سياسة التحرر الإقتصادي التي أنتهجتها الدولة في السنوات السابقة وتشجيعا لزيادات الصادرات المصرية تعفى الصادرات السلعية من الرسوم أو الضرائب الجمركية ، كما تخضع الواردات من السلع الزراعية الغذائية المستهدفة بالدراسة إلى تعريفية جمركية محدودة ، حيث تبدو بذلك بغرض حماية المستهلك المحلي لها ، حيث بلغت هذه التعريفية نحو ١% من تكلفة الإستيراد وصول الميناء المحلي في حالة كل من محاصيل الحبوب من قمح ، وأذرة شامى ، ومحاصيل البذور الزيتية الممثلة في كل من فول الصويا ، وبذور عباد الشمس ، وبذور السمسم ، وكذلك بالنسبة للواردات من المحاصيل البقولية الممثلة في كل من الفول ، والعدس ، والفاصوليا ، والبازلاء ، واللوبيا ، وحيث تتمتع أيضا الواردات من هذه السلع الزراعية بالإعفاء من ضريبة المبيعات . وفي المقابل فإن الواردات من السلع الزراعية المصنعة والواردات من تلك السلع التي يتم تصديرها إلى الخارج تواجه بتعريفية جمركية أعلى ، وحيث يبدو ذلك بغرض حماية الصناعات المنتجة لها وحماية المنتج المحلي ، حيث بلغت التعريفية الجمركية على الواردات من كل من القطن الخام ، ودقيق القمح نحو ٥% ، كما بلغت التعريفية الجمركية على الواردات من الأرز ، والفول السوداني نحو ٢٠% ، ٣٠% على الترتيب في عام ١٩٩٨ ، كما خضعت الواردات من السكر لتعريفية جمركية خلال نفس العام بلغت نحو ٥% بالنسبة للسكر الخام ، ونحو ١٠% بالنسبة للسكر المكرر إلى جانب خضوع الواردات منها إلى ضريبة المبيعات بواقع ٥٥,٦ جنيه للطن من السكر الناعم الحر ، ٥٧,٦ جنيه للطن من السكر الماكينة ، ٤٣,٦٠ جنيه للطن من سكر بطاقات التموين . أما بالنسبة للأسمدة الكيماوية الآزوتية ، والفوسفاتية فتخضع إلى تعريفية جمركية بلغت نحو ٣٠% ، بالإضافة إلى ضريبة المبيعات بواقع ٥% خلال نفس العام المشار إليه ، كما خضعت الواردات من المبيدات الحشرية والفطرية الزراعية إلى تعريفية جمركية بلغت نحو ١٠% بالإضافة إلى ضريبة المبيعات بواقع ٥% ، وحيث يبدو بذلك أن الهدف منها ممثلا في حماية الصناعات المحلية المنتجة لها .

٧- على الرغم من إتهاج سياسة آليات السوق الحرة في تسويق وتسعير السلع المستهدفة بالدراسة ، إلا أن المؤشرات السعريّة لأسواق كل من المنتج ، والجملة ، والمستهلك تشير إلى وجود خلل ما في عمل آليات أسواق هذه السلع حيث تتباين وإلى حد كبير تكلفة تداول السلع المتجانسة منها سواء من حيث خصائصها الطبيعية وطول فترة قابليتها للتخزين ونظم التعبئة والتغليف أو من حيث طبيعتها الاستهلاكية ، وذلك فضلا عن التباين فيما بين تكلفة تداول السلع المحلية ، وتكلفة تداول السلع المماثلة لها المستوردة من الخارج على نحو يعكس وجود الأرباح الاحتكارية لدى الوسطاء المتعاملين في أسواق هذه السلع من مستوردين أو وسطاء محليين ، حيث يلاحظ - وعلى سبيل المثال - تباين هامش تكلفة تداول المحاصيل البقولية الجافة المتجانسة والمنتجة محليا ما بين ١٧,٤ % ، ٧٢,٤ % من سعر المنتج ، كما تتباين تكلفة تداول مجموعة محاصيل الحبوب ما بين ٥٢,٧ % ، ٦٧,٠ % من سعر المنتج . أما في حالة السكر فتبلغ هذه التكلفة مانسبته ١٩,٣ % من سعر المنتج ، حيث يلاحظ إنخفاض الوزن النسبي لتكلفة تداول هذه السلعة في سعر المنتج وهو ما يعزى إلى خصوصية سوق هذه السلعة من حيث وجود التدخل الحكومي في تحديد سعر المنتج ، والجملة للإنتاج المحلي منها ومن ثم التحكم جزئيا في تكلفة تداولها بالأسواق المحلية . وفي المقابل تتراوح تكلفة تداول المحاصيل البقولية المستوردة ما بين ٢٦,٩ % ، ٥٨,٦ % من تكلفة إستيرادها وصول السوق المحلي ، على حين تتراوح تكلفة تداول مجموعة محاصيل الحبوب ما بين ٦٥,٦ % ، ١٠٣,٥ % من تكلفة إستيرادها وصول السوق المحلية . أما في حالة سلعة السكر المستورد فتقدر تكلفة تداولها بالسوق المحلية بما نسبته ٣,١٣ % ، ٨,٧٨ % من تكلفة الإستيراد في حالة كل من سكر القصب ، والبنجر على الترتيب . هذا كما تنعكس مظاهر خلل آليات عمل السوق المحلية الحرة بالنسبة للسلع التصديرية المستهدفة بالدراسة في إرتفاع أسعار الجملة بالسوق المحلية للكثير من هذه السلع عن تكلفة الفرصة البديلة لهذه السلع أو أسعار تصديرها ، وهو ما يعد من المؤشرات غير المحفزة على التصدير ، حيث كثيرا ما يلجأ المصدرون إلى تصريف ما بحوزتهم من سلع بغرض التصدير إلى الأسواق المحلية .

٨- وفي ضوء المتوسطات السنوية لأسعار استيراد وتصدير السلع المستهدفة بالدراسة خلال السنوات ١٩٩٥-١٩٩٨ قدرت تكلفة الفرصة البديلة لكل من القمح ، والشعير ، والأذرة الشامي بما نسبته ٩٣,١ % ، ٧٦,٢ % ، ٩٣,٨ % من سعر المنتج المحلي لكل منها على الترتيب ، أما مجموعة المحاصيل البقولية الجافة فتقدر تكلفة الفرصة البديلة لها بنحو ٧٥,٩ % ، ٧١,٦ % ، ٩٩,٣ % ، ٩٢,٤ % ، ١١٣,٢ % ، ١٠٢,٠ % من سعر المنتج المحلي بالنسبة لكل من البازلاء ، واللوي ، والحمص ، والفاصوليا ، والعدس ، والفول البلدي على الترتيب كما تقدر تكلفة الفرصة البديلة لفول الصويا بما نسبته ٩٥,٢ % من سعر المنتج المحلي ، على حين تقدر تكلفة الفرصة البديلة لسلعة السكر بما نسبته ٩٤,٢ % ، ٩٩,٥ % من سعر المنتج المحلي بالنسبة لكل من سلعتي سكر القصب ، وسكر البنجر على الترتيب . أما بالنسبة لتكلفة الفرصة البديلة للسلع التصديرية المستهدفة بالدراسة فتقدر بما نسبته ٩٢,٧ % ، ١٥٧,٣ % ، ١٠٣,١ % ، ٧٨,٠ % من سعر المنتج المحلي في حالة كل من البصل ، والثوم ، والبطاطس ، والطماطم على الترتيب ،

وبما نسبته ١١٦,٧% ، ١٠٥,٦% من سعر المنتج المحلي بالنسبة لكل من بذور عباد الشمس ، والفول السوداني على الترتيب . كما تقدر تكلفة الفرصة البديلة للأرز بما نسبته ١٠٨,١ من سعر المنتج المحلي . أما بالنسبة للقطن الشعير فتقدر تكلفة الفرصة البديلة بنسبة بلغت نحو ٨٥,٣% من سعر المنتج لعام ١٩٩٧ ، وبما نسبته ١٢٨,٢% من سعر المنتج لعام ١٩٩٨ حيث انخفاض أسعار المنتج المحلي خلال العام الأخير عنه في عام ١٩٩٧ .

أما الأسمدة الكيماوية فتقدر تكلفة الفرصة البديلة لها بما نسبته ١٢٤,٩% ، ١٨٤,٧% من سعر المنتج المحلي في حالة كل من الأسمدة النتروجينية ، والأسمدة الفوسفاتية على الترتيب .

إن تقديرات تكلفة الفرصة البديلة لكل من السلع البديلة للواردات والمشار إليها من قبل بالقياس إلى أسعار المنتج المحلي قد تشير في مضمونها وبصورة مبدئية إلى أفضلية استيرادها من الخارج ، وإن كان يستثنى من ذلك من السلع البقولية كل من العدس ، والفول البلدى حيث ترتفع تكلفة الفرصة البديلة لكل منهما عن أسعار المنتج المحلي . كما تتعادل تقريباً أولوية إنتاج واستيراد كل من الحمص ، والبنجر حيث تتساوى تقريباً تكلفة الفرصة البديلة لكل منهما أسعار المنتج المحلي منها . كما تشير تقديرات تكلفة الفرصة البديلة للسلع التصديرية المستهدفة بالدراسة بالقياس إلى أسعار المنتج المحلي منها إلى وجود الفرص لزيادة العائد الإقتصادى منها بالتوسع في تصديرها حيث ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة لكل منها عن أسعار المنتج المحلي ، وإن كان يستثنى من ذلك كل من سلع البصل ، والطماطم ، وسماد اليوريا لانخفاض تكلفة الفرصة البديلة لكل منها عن سعر المنتج المحلي منها . وإن كان من الجدير بالإشارة هنا وجود بعض السلع التصديرية والمثلة في كل من الثوم ، والبطاطس ، والفول السوداني والأرز والتي ترتفع تكلفة الفرصة البديلة لكل منها عن أسعار المنتج المحلي ، ألا أنها تنخفض عن أسعار الحملة بالسوق المحلية مما يجعل من الأسواق المحلية أكثر جاذبية للمصدرين لتصريف الكميات المستهدفة تصديرها منها داخل هذه الأسواق . وعلى الرغم من ذلك فإن التحديد الأكثر دقة لأولويات الإنتاج بغرض التصدير أو الإحلال محل الواردات يعد من الأمور التي تحكمها الميزة النسبية للإنتاج المحلي من السلع موضوع الدراسة .

٩- وتشير تقديرات مؤشرات الميزة النسبية لمجموعة السلع المستهدفة بالدراسة إلى وجود الميزة النسبية للإنتاج المحلي منها ، وإن كان يستثنى من ذلك كل من محصول الشعير ، وفول الصويا حيث غياب الميزة النسبية في الإنتاج المحلي منها . وتختلف أولويات هذه السلع في سلم ترتيبها وفقاً لمؤشر تكلفة المورد المحلي (مع الأخذ في الحسبان قيمة النواتج الثانوية المصاحبة للإنتاج الرئيسى منها) حيث يأتي محصول الفاصولياء الجافة في مقدمة مجموعة المحاصيل الصيفية والنبيلية المستهدفة بالدراسة ثم يليه في ذلك كل من الأرز ، والفول السوداني ، والبطاطس على الترتيب ، حيث بلغ سعر الصرف للنقد الأجنبي الناتج عنها ما يقرب من ١,٣٥٤ ، ١,٦١٥ ، ٢,٠١١ ، ٢,١٤١ جنية / دولار لكل من السلع الأربع على الترتيب ، ثم يلي هذه المجموعة من المحاصيل في سلم الأولويات كل من محاصيل الطماطم النيلية ، ثم الطماطم الصيفى ،

والأذرة الشامية ، وعباد الشمس على الترتيب ، حيث بلغ سعر الصرف الخاص بكل منها نحو ٢,٥٢٥ ، ٢,٥٥٠ ، ٢,٦٦١ ، ٢,٨٢٤ جنية / دولار على الترتيب ، ثم يأتي بعد ذلك وفي المرتبة الأخيرة محصول فول الصويا الذى بلغ سعر الصرف الخاص به نحو ٣,٧٦٨ جنية / دولار . أما مجموعة المحاصيل الشتوية الموسمية ووفقا لتقديرات هذا المؤشر أيضاً يلاحظ أن محصول القمح يأتي في المقدمة فيما بينها من حيث الترتيب في سلم الأولويات ثم يليه في ذلك كل من محاصيل الحمص ، والفول البلدى ، واللوبياء الجافة ، حيث بلغ سعر الصرف الخاص بكل من هذه المحاصيل الأربع وعلى الترتيب نحو ١,١٩٧ ، ١,٢٩ ، ١,٥٤٢ ، ١,٥٤٦ جنية / دولار . ثم تأتي بعد ذلك وفي سلم أولويات هذه المجموعة من المحاصيل كل من الثوم ، والطماطم الشتوى ، والعدس والبنجر ثم البصل الشتوى والبسلة الجافة حيث يبلغ سعر الصرف الخاص بكل منها نحو ١,٧٤٠ ، ٢,١٦٣ ، ٢,١٩٨ ، ٢,٢٣٠ ، ٢,٣٥٠ ، ٢,٤٦٤ جنية / دولار على الترتيب . أما مجموعة المحاصيل المعمرة الممتلئة في كل من القطن ، والقصب فيأتي محصول القطن في المقدمة، يليه محصول القصب حيث يبلغ سعر الصرف الخاص بكل منهما نحو ١,٢٣٥ ، ٢,٤٦٣ جنية / دولار على الترتيب . كما تأتي الأسمدة الفوسفاتية في مركز سابقا من حيث الميزة النسبية في إنتاجها ، عن مركز الأسمدة النتروجينية حيث بلغ سعر الصرف الخاص بالأسمدة الفوسفاتية نحو ١,٦٠٦ جنية / دولار ، على حين بلغ نحو ٢,٠٩٥ جنية / دولار في حالة الأسمدة النتروجينية .

أما بالنسبة لسلم أولويات مجموعة السلع الزراعية المستهدفة بالدراسة وفقا لمؤشر صافي العائد الإقتصادى للفدان منها فيلاحظ أن البطاطس تأتي في مقدمة مجموعة المحاصيل الصيفية والنيلية المستهدفة حيث يبلغ صافي العائد الإقتصادى للفدان منها نحو ١٦٠٥,٦ جنية ، ثم يليها في ذلك وعلى الترتيب كل من محاصيل الفاصوليا الجافة النيلية ثم الطماطم النيلية ، والطماطم الصيفى ، والأرز ، والفول السودانى ثم الأذرة الشامية ، وعباد الشمس حيث بلغ صافي العائد الإقتصادى للفدان من كل منها نحو ١٥٤٠,٣ ، ١٥٠١,٦ ، ١٤٥٤,٠ ، ١١٩٣,٢ ، ١٠١٢,٧ ، ٣٢٨,١ ، ١٨٣,١ بنية على الترتيب . أما بالنسبة لمجموعة المحاصيل الشتوية الموسمية ووفقا لهذا المؤشر أيضاً فيلاحظ أن محصول الثوم يأتي في مقدمة هذه المجموعة من المحاصيل في سلم الأولويات حيث بلغ صافي العائد الإقتصادى للفدان منه نحو ٥٥٧٧,٣ جنية ، ثم يليه في ذلك كل من محاصيل الطماطم ، واللوبياء الجافة ، والبصل الشتوى ، والحمص ، والبنجر على الترتيب حيث بلغ صافي العائد الإقتصادى للفدان من كل منها نحو ٢٥٢٩,٢ ، ١١٩٢,٥ ، ٨٨٩,٦ ، ٨٤٠,٨ ، ٨٣٤,٣ جنية على الترتيب ، وحيث تأتي بعد ذلك وعلى الترتيب كل من محاصيل القمح ، والفول البلدى ، والعدس ، والبسلة الجافة والتي بلغ صافي العائد الإقتصادى للفدان منها نحو ٨١٩,٢ ، ٧٩٤,٩ ، ٣٩٠,١ ، ٣٧٩,٧ جنية على الترتيب .

١٠- وبالنسبة لتقديرات معدلات الحماية الاسمية والتي تعكس الحافز النسبى لإنتاج كل من السلع المستهدفة بالدراسة فتشير تقديراتها إلى وجود الحماية الإيجابية لمجموعة محاصيل الحبوب التى تستورد من الخارج على مستوى سوق المنتج ، حيث بلغ معامل الحماية الاسمى نحو ١,٠٧٤ ، ١,٣١٣ ، ١,٠٦٦ في حالة كل

من القمح ، والشعير ، والأذرة الشامية على الترتيب ، كما تتواجد الحماية الإيجابية في سوق المنتج لكل من محاصيل الحمص ، والبسلة الجافة ، واللوبياء الجافة ، والفاصوليا الجافة ، حيث بلغ معامل الحماية الاسمية لكل منها على مستوى هذه السوق نحو ١,٠٠٧ ، ١,٣١٨ ، ١,٣٩٦ ، ١,٠٨٣ لكل منها على الترتيب. هذا في نفس الوقت الذي تواجه فيه المحاصيل البقولية الأخرى من فول بلدى وعدس بالحماية السلبية على مستوى سوق المنتج ، حيث بلغ معامل الحماية الاسمي لكل منها نحو ٠,٩٨١ ، ٠,٨٨٣ على الترتيب . أما محصول فول الصويا الذي يستورد فيواجه المنتج المحلي له بالحماية الإيجابية حيث بلغ معدل الحماية الاسمي له نحو ٠,١٠٥ أما بالنسبة للمحاصيل السكرية المترعة فيواجه منتجى القصب الحماية الإيجابية حيث بلغ معدل الحماية الاسمي لهذا المحصول نحو ١,١٤ ، على حين يواجه منتجى بنجر السكر بالحماية السلبية حيث يقدر معامل الحماية الاسمي لهذا المحصول بنحو ٠,٧٨٦ .

وبالنسبة لمعدلات الحماية الاسمية لمجموعة السلع البديلة للواردات والسابقة الذكر على مستوى أسواق المستهلك فتشير تقديراتها إلى مواجهة مستهلكها بالحماية السلبية في حالة كل من هذه السلع دون استثناء ، وبمقدار ذلك كل من سلعتي الفول ، والعدس والتي يواجه منتجوها بالحماية السلبية والتي تعد في مضمونها بمثابة ضريبة ضمنية يتحملها المنتج ، كما تعد في حكم الدعم الضمني للمستهلك ، إلا أنه يلاحظ عدم انتقال هذا الدعم إلى المستهلك مما يعكس بدوره وجود الخلل في آليات عمل أسواق هذه السلع ، وذلك عكس الحال في حالة أسواق السكر حيث يلاحظ وجود الحماية السلبية لمستهلكى سكر القصب ، ولكن بمعدل أقل عن معدل الحماية الإيجابية لمنتجى قصب السكر ، كما يلاحظ وجود الحماية الإيجابية لمستهلكى سكر البنجر حيث بلغ معدل الحماية الاسمي لهذه السلعة بسوق المستهلك نحو ٠,٩٧٩ وهو ما يشير في مضمونه إلى انتقال جانب من الحماية السلبية لمنتجى بنجر السكر (والتي تعد بمثابة دعم ضمني للمستهلك) إلى المستهلكين لسكر البنجر ، وإن لم ينتقل كامل هذا الدعم الضمني إلى المستهلك حيث وجود الخلل في عمل آليات هذه السوق . فبتحليل قيمة الانحرافات أسعار السوق عن تكلفة الفرصة البديلة لكل من السلع البديلة للواردات المشار إليها من قبل ، ومساهمة العوامل المشاركة في هذه الانحرافات يلاحظ وبشكل عام أن الخلل المتواجد حالياً في آليات عمل أسواق هذه السلع وما ينجم عنه من انحراف التكلفة التجارية لعمليات تداول هذه السلع بالأسواق عن تكلفتها الاقتصادية يعد من أهم العوامل المسؤولة عن هذه الانحرافات ، ومن ثم فهو يعد من العوامل التي تضعف أيضاً من تأثير أدوات السياسة المالية والاقتصادية الهادفة إلى حماية المنتج أو المستهلك ، حيث تقدر مساهمة الخلل في آليات عمل هذه الأسواق (وما ينجم عنها من انحراف في التكلفة التجارية لتداول السلعة عن تكلفتها الاقتصادية وما يصاحب ذلك من وجود الأرباح الاحتكارية للوسطاء) في قيمة الانحرافات السعرية في أسواق المستهلك بما نسبته ٨٠,٤ % ، ٨٧,٦ % ، ٥٠,٢ % من قيمة الانحرافات السعرية في أسواق المستهلك لكل من القمح ، والشعير ، والأذرة الشامية على الترتيب . كما يساهم الخلل في آليات عمل أسواق هذه المحاصيل بنحو ٥٧,٩ % ، ٧٥,٣ % ، ٣٩,٠ % من الانحرافات السعرية في سوق المنتج لكل من هذه السلع الثلاث على الترتيب . أما بالنسبة للمحاصيل البقولية المشار إليها فيشارك الخلل في آليات عمل أسواقها بما نسبته ٩١,٠ % ، ٩٢,٧ % ، ٣٤,٣ % ، ٨٣,٤ % ، ٩٠,٣ % ، ٨٨,٢ % من قيمة الانحرافات

السعرية في أسواق المستهلك بالنسبة لكل من البسلة الجافة ، واللوبياء الجافة ، والحمص ، والفاصوليا الجافة ، والعدس ، والفول البلدى على الترتيب ، كما يشارك الخلل في آليات عمل أسواق هذه السلع بنحو ٨٩,٧% ، ٩١,٦% ، ٥٠,٠% ، ٥٩,٥% ، ١٠٠,٠% ، ١٠٠,٠% من الانحرافات السعرية في أسواق المنتج لكل من هذه السلع على الترتيب .

أما بالنسبة للسلع التصديرية المستهدفة بالدراسة فيلاحظ وجود الحماية السلبية لكل من منتجى الأرز ، وعباد الشمس ، والفول السوداني ، والثوم ، والبطاطس حيث يقدر معامل الحماية الأسمى لكل من هذه السلع على مستوى سوق المنتج بنحو ٠,٩٢٥ ، ٠,٨٥٧ ، ٠,٩٤٧ ، ٠,٦٣٦ ، على الترتيب ، وهو ما يمكن ترجمته أيضاً بوجود الخلل في آليات عمل أسواق هذه السلع ووجود القوى الاحتكارية للمصدرين والوسطاء المحليين ، حيث غياب الرسوم الجمركية والضرائب على الصادرات منها . أما السلع الزراعية التى يواجه منتجوها بالحماية الإيجابية فهى تتمثل فى كل من البصل ، والثوم حيث يقدر معامل الحماية الأسمى لكل منها بنحو ١,٠٧٨ ، ١,٢٩٠ على الترتيب .

أما بالنسبة للقطن فقد واجه منتجوه الحماية الإيجابية فى عام ١٩٩٧ ، إلا أنهم واجهوا الحماية السلبية فى عام ١٩٩٨ حيث انخفاض أسعار المنتج المحلى عن تكلفة الفرصة البديلة للقطن خلال العام الأخير ، حيث قدر معامل الحماية الأسمى للقطن بنحو ١,٠٥ ، ٠,٧١٢ ، فى كل من العاملين المشار إليها على الترتيب . أما بالنسبة للأسمدة الكيماوية فتواجه صناعتها بالحماية السلبية فى إطار السياسة القائمة حيث يقدر معامل الحماية الأسمى لكل من الأسمدة النتروجينية ، والأسمدة الفوسفاتية بنحو ٠,٨٠١ ، ٠,٥٤١ على الترتيب .

إن تقديرات معدلات الحماية الاسمية لمجموعة السلع الزراعية المستهدفة بالدراسة فى مجموعها تعكس وجود دعم ضمنى لمجموعة هذه السلع يبلغ نحو ٢,٨% من قيمتها الاقتصادية ، كما تعكس معدلات الحماية الاسمية لمدخلات الإنتاج التجارية المستخدمة فى إنتاجها وجود دعم ضمنى عليها يبلغ نحو ٥,٦% من تكلفتها الاقتصادية ، إلا أنه يقابل ذلك من جهة أخرى وجود ضرائب ضمنية على المدخلات غير التجارية يبلغ نحو ٠,٧% من تكلفتها الاقتصادية إلى جانب وجود ضرائب ضمنية على خدمات عوامل الإنتاج الأولية المستخدمة فى إنتاجها تبلغ ما نسبته ٥,٨% من تكلفة هذه الخدمات .

١١- وتشير تقديرات معدلات الحماية الفعالة لمجموعة السلع المستهدفة بالدراسة إلى أن السلع التى تواجه بحماية أسمية إيجابية على مستوى أسواق المنتج السابق ذكرها تواجه بحماية فعالة إيجابية أكبر نظراً لما تتضمنه المدخلات التجارية المستخدمة فى إنتاجها من دعم ضمنى . أما بالنسبة للسلع التى تواجه بالحماية الاسمية السلبية والمشار إليها من قبل ، فتشير تقديرات معدلات الحماية الفعالة لها إلى أن وجود الدعم الضمنى على المدخلات التجارية المستخدمة فى إنتاجها تخفف إلى حد ما درجة الحماية السلبية التى تواجهها ،

وتتضمن هذه المجموعة من السلع كل من الفول ، والعدس . كما تشير هذه التقديرات أيضاً إلى وجود البعض الآخر من السلع التي تتماثل معدلات الحماية الفعالة لها مع معدلات الحماية الاسمية لها نظراً لتماثل الوزن النسبي لفروقها السعرية في تكلفة الفرصة البديلة لكل منها مع الوزن النسبي للدعم الضمني في التكلفة الاقتصادية للمدخلات التجارية المستخدمة في إنتاجها ، وتتضمن هذه المجموعة من السلع كل من الأرز ، الفول السوداني ، الأسمدة الكيماوية . كما تشير نفس التقديرات إلى وجود البعض الآخر من السلع التي تواجه بمعدلات حماية فعالة سلبية أقل عن معدلات الحماية الاسمية السلبية لها ، وذلك لانخفاض الوزن النسبي لقيمة الدعم الضمني في التكلفة الاقتصادية للمدخلات التجارية المستخدمة في إنتاجها عن الوزن النسبي للفروق السعرية للمنتج الرئيسي في تكلفة الفرصة البديلة لكل منها . وتتضمن هذه المجموعة من السلع كل من بذور عباد الشمس ، والثوم ، والبطاطس ، والقطن ، وبنجر السكر .

١٢- إذا كانت مؤشرات الميزة النسبية تعبر عن الكفاءة الإنتاجية والميزة النسبية في إنتاج كل من السلع المستهدفة ، ومن ثم تحديد أولويات إنتاجها في ضوء المتاحة من الموارد ، وإذا كانت مؤشرات معدلات الحماية الاسمية والفعالة تعبر من ناحية أخرى عن الحوافز النسبية لإنتاج كل من هذه السلع ، فأنه لمن الملاحظ وجود تباين واضح بين أولويات إنتاج الكثير من السلع المستهدفة من منظور الكفاءة والميزة النسبية في إنتاجها ، وأولوياتها من حيث درجة الحماية التي تواجهها ، حيث هناك الكثير من هذه السلع التي تأتي في مراكز متقدمة من حيث درجة الكفاءة والميزة النسبية في إنتاجها بين مجموعة السلع المنافسة لها على استخدام الموارد على حين تأتي في مراكز متأخرة بين هذه المجموعة من السلع من حيث درجة الحماية التي تواجهها ، ومن هذه السلع على سبيل المثال كل من الثوم ، والبطاطس ، والأرز ، كما أن هناك البعض الآخر من السلع التي تأتي في مراكز متأخرة من حيث الكفاءة والميزة النسبية في إنتاجها ، إلا أنها تأتي في مراكز متقدمة من حيث درجة الحماية الإيجابية التي تواجهها ، ومن النماذج على ذلك وعلى سبيل المثال كل من محصول الشعير ، وفول الصويا والتي تغيب الكفاءة الإنتاجية والميزة النسبية في الإنتاج منها ، إلا أنها مع ذلك تتمتع بدرجة عالية من الحماية الاسمية ، والفعالة الإيجابية . أن وجود مثل هذا التباين بين أولويات كل من السلع المستهدفة من حيث درجة الكفاءة والميزة النسبية في الإنتاج منها ، وأولوياتها من حيث درجة الحماية التي تواجهها يعكس بالتبعية على وجود التباين بين أولويات إنتاجها من منظور الإقتصادى وأولويات إنتاجها من منظور المنشأة المنتجة ذاتها ، وعلى نحو ما هو مبين بالدراسة.

إن وجود التباينات المشار إليها تعزى وبدرجة أساسية إلى وجود الخلل في آليات السوق الحرة وما ينشأ عنه من انحراف التكلفة التجارية لتداول السلع في السوق عن تكلفتها الاقتصادية وظهور الأرباح الاحتكارية للوسطاء المتعاملين في تسويقها ، خاصة وأن الرسوم الجمركية على الواردات منها تعد محدودة للغاية ، وذلك فضلاً عن انعدام الرسوم الجمركية على الصادرات منها . ومن هنا إذا كانت خطط التنمية تتضمن الاهتمام بالمحاصيل ذات الميزة النسبية والتي يمكن الدخول بها في المنافسة في الأسواق الخارجية بهدف زيادة الصادرات أو تخفيض

الواردات ، كما تتضمن معالجة القضايا المؤسسية التي تحد من قدرة قطاع الزراعة على الاستجابة السريعة للسياسات في إطار تطبيق نظام آليات السوق الحرة (وعلى نحو ما هو مشار إليه في مضمون الدراسة) ، فإن معالجة الخلل القائم حالياً في آليات عمل السوق الحرة لمجموعة السلع المستهدفة بالدراسة يعد من الأساسيات الضرورية لتحقيق الأهداف المنشودة من الأخذ بنظام آليات السوق الحرة من حيث تحقيق الكفاءة الإنتاجية وتعظيم العائد الاقتصادي والاجتماعي من الموارد المستغلة ، وفي هذا الشأن، وفي إطار النتائج المشار إليها من قبل يمكن أن تلخص الدراسة إلى التوصيات الآتية :

- ضرورة استكمال البنية المؤسسية للأسواق متضمنة في ذلك اتحادات المنتجين واتحادات المصدرين وغيرهم من الوسطاء ، وذلك على المستوى المركزي ، والإقليمي ، والمناطق التابعة ، ويتساوى في ذلك أيضاً جمعيات حماية المستهلك مع وجود الإطار التنظيمي والتشريعي الذي يحكم تعامل وحوار كل من هذه المؤسسات مع بعضها البعض وعلى نحو يحقق العدالة فيما بين كل من المنتج والوسيط والمستهلك .
- السعي نحو إنشاء وتشغيل البورصات الزراعية ، مع وجود نظام المعلومات التي يسمح بتوفير المعلومات عن الأسواق الداخلية ، والخارجية لكل من المنتج ، والوسيط ، والمستهلك ، في التوقيت المناسب ، وبالصورة المطلوبة .
- تشجيع الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية للأسواق من مشروعات الفرز والتدريج ، والتعبئة والتغليف ، والحفظ ، والتخزين ، مع توطئها في مناطق الإنتاج الرئيسية على نحو يسمح بتخفيض تكلفه خدمات هذه المشروعات ، ومن ثم تخفيض تكلفة تداول السلع المستهدفة بالأسواق .
- توفير التناسق في البناء الهرمي للسوق المحلية من حيث استكمال إنشاء أو تطوير أسواق الجملة لمخاصيل الحبوب والبقوليات مع وضع الضمانات لتشغيلها بكفاءة .
- وضع نظام فعال للمعلومات حول الأسواق يتضمن وجود المعلومات اللازمة لكل من المنتج ، والوسيط ، والمستهلك وتوفيرها للأطراف المستفيدة بالشكل المطلوب ، والتوقيت المناسب .
- السعي نحو زيادة أعداد المصدرين ، والمستوردين ، والوسطاء المتعاملين بأسواق الجملة لتوفير مناخ المنافسة ، مع توفير الضوابط والتشريعات اللازمة لمنع الاحتكار ، وإدارة المخزون من السلع .
- في إطار الخلل القائم حالياً في آليات عمل السوق الحرة يفضل توعية المصدرين للسلع الزراعية إلى التوجه نحو نظام التعاقد المباشر مع المنتجين الزراعيين لتوفير احتياجاتهم من السلع المستهدفة تصديرها .
- تطبيق قاعدة الاستثناء بالنسبة للحد من التوسع في المساحات المترعة بالأرز في السنوات التي يتوقع زيادة الصادرات منه ، حيث تتضمن القواعد الإدارية لوزارة الزراعة حالياً تحديد المساحات المترعة منه مما يدفع بالمنتجين الزراعيين في مناطق إنتاج الأرز إلى التوسع في المساحات المترعة بمحصول الأذرة الشامية ، والذي يعد أقل كفاءة وميزة نسبية عن محصول الأرز .

الملاحق

الملحق رقم (١) توزيع الأراضي المزروعة بين المحاصيل المزروعة خلال الفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٦

بالتقاسم إلى الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٢

١٩٩٨ - ١٩٩٦		١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٢ - ١٩٩٠		المحصول
%	الف فدان	الف فدان	الف فدان	الف فدان	%	الف فدان	
٣٩,٦٣	٢٤٤٢,٧	٢٤٢١,١	٢٤٨٦,١	٢٤٢١,٠	٣٦,٦	٢٠٨٧,١	١ - قمح
٢,٧٧	١٧١,٠	١٤٢,٨	٢٦٤,١	١٠٦,٠	٣,٥	١٩٧,٧	٢ - شعير
٤٢,٤	٢٦١٣,٧	٢٥٦٣,٩	٢٧٥٠,٢	٢٥٢٧,٠	٤٠,١	٢٢٨٤,٨	مجملة محاصيل الحبوب
٦,٣٩	٣٩٤,٠	٤٢٧,٥	٣٩٣,٣	٣٦١,٢	٦,٤	٣٦٥,١	٣ - فول بلدى
٠,١٥	٩,٢٤	١٠,٦٦	٩,٠٦	٨,٠	٠,٣	١٤,٩٢	٤ - عدس
٠,١٧	١٠,٢٥	٩,٩٦	٧,٨	١٣,٠	٠,٢	١١,٢٥	٥ - حلبة
٠,٢٢	١٣,٤٠	١٤,٨١	١١,٩	١٣,٥	٠,٢	١٣,٢٣	٦ - حمص
٠,١٢	٧,٦١	٦,٤٧	٧,٤٠	٨,٩٧	٠,١	٧,٢١	٧ - ترمس
٧,٠٥	٤٣٤,٥	٤٦٩,٤٢	٤٢٩,٥	٤٠٤,٦٧	٧,٢	٤١١,٧	مجملة المحاصيل البقولية
١,١٨	٧٢,٩	١٠٣,٨	٦٣,٩	٥١,٠	٠,٧	٤٠,٦٢	٨ - بنجر السكر
٠,٣٣	٢٠,١٨	١٦,٥	٢١,٠	٢٣,٠٣	٠,٦	٣٤,٦	٩ - كنان
٢٦,٦٩	١٦٤٥,١٤	١٦٩٩,٦٣	١٥٨٦,٢	١٦٤٩,٦	٢٩,٠	١٦٥٧,٤	١٠ - برسيم مستديم
١١,٤٩	٧٠٨,٣	٧٢٣,٤٢	٧٠٣,٩٥	٦٩٧,٥	١٣,١	٧٤٥,٨	١١ - برسيم تحريش
							١٢ - خضراوات
٠,٧٨	٤٨,٠٤	٥٣,٥	٤٠,٤	٥٠,٣	٠,٥	٢٨,٨	- بصل
٠,٣٢	٢٠,٠	١٨,٠٠	١٦,٦	٢٥,٤	٠,٣	١٥,٣١	- ثوم
١,١١	٦٨,١٤	٦٢,٢	٦١,٢	٨١,٠٢	٢,٠	١١١,٦	- بطاطس
٢,٦٣	١٦٢,٠	١٦٣,٧	١٥٤,٧٧	١٦٧,٤	٢,٧	١٥٢,٧٥	- طماطم
٤,٦٩	٢٨٩,٢٣	٣٨٨,٦	٢٤٦,٩	٢٣٢,٢	٣,٢	١٨٤,٠٣	- أخرى
٩,٥٣	٥٨٧,٤١	٦٨٦,٠	٥١٩,٩	٥٥٦,٣٣	٨,٦	٤٩٢,٤٤	مجملة الخضراوات الشتوية
١,٣٢	٨١,٠٥	٦٠,٩٦	١٣١,٣	٥٠,٩	٠,٧	٤١,٧١	١٣ - محاصيل شتوية أخرى
١٠٠,٠	٦١٦٣,٢	٦٣٢٣,٦	٦٢٠٩,٠	٥٩٦٠,٠٣	١٠٠,٠	٥٧٠٩,٢	المجمالى الشتوى
٢٢,٣	١٣٩٦,٦	١٢٣٢,٤	١٥٤٩,٩	١٤٠٧,٤	٢٠,٤	١١١٧,٩	١ - أرز
٣٢,٢	٢٠١٥,٧	٢٠٢١,٩٦	١٩٣٨,٣	٢٠٨٦,٩	٣٦,٥	٢٠٠٤,٠	٢ - زرة شامى
٥,٨	٣٦٢,٩	٣٧٦,٦	٣٧١,٢	٣٤٠,٩	٦,١	٣٣٢,٨	٣ - زرة رفيعة

تابع الملحق رقم (١) توزيع الأراضي المترعة بين المحاصيل المترعة خلال الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٨
بالتقاسي إلى الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٢

١٩٩٦ - ١٩٩٨ (٢)		١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٠ - ١٩٩٢ (١)		المحصول
%	الف فدان	الف فدان	الف فدان	الف فدان	%	الف فدان	
١,٤	٨٨,٠	٦٥,٦	٩٠,٦	١٠٧,٧	-	٠,٢٨٦	٤- ذرة صفراء
٦١,٧	٣٨٦٣,٢	٣٦٩٦,٦	٣٩٥٠,٠	٣٩٤٢,٩	٦٣,٠	٣٤٥٥,١	جلة محاصيل الحبوب
١٣,٧	٨٥٦,٣	٧٨٨,٨	٨٥٩,٣	٩٢٠,٩	١٦,٣	٨٩٤,٩	٥- قطن
١,٦٥	١٠٣,٢	١٠٣,٨	١٠٢,٢	١٠٣,٧	٠,٥	٢٩,٨	٦- فول سوداني
١,٠٤	٦٤,٨٤	٥٢,٤٣	٦٦,٥	٧٥,٦	٠,٩	٥١,٢	٧- سمسم
٠,٦	٣٧,٠٢	٤٣,٣٧	٣١,٥	٣٦,٢	١,٥	٨٣,٧٥	٨- فول صويا
٠,٦	٣٦,٧٠	٣٢,٧٨	٢٦,٤	٥٠,٩	٠,٣	١٧,٤	٩- عباد شمس
٣,٨٦	٢٤١,٨	٢٣٢,٣٦	٢٢٦,٦	٢٦٦,٤	٣,٣	١٨٢,١	جلة المحاصيل الزيتية
٠,٤	٢٦,٠٨	٢٣,٢٤	٢٥,٥	٢٩,٥	٠,٣	١٦,١٩	١٠- خضراوات صيفي ونيلي : - بصل
٢,٧	١٦٦,٠	١٤٩,٢٢	١٢٠,٥	٢٢٨,٣	١,٤	٧٩,٢٦	- بطاطس
٤,٢٥	٢٦٦,٤	٢٩٣,٢٣	٢٦١,٣	٢٤٤,٧	٣,٧	٢٠٠,٩	- طماطم
٨,٨٠	٥٥٠,٩	٦٢٢,٠	٥٤٣,٣	٤٨٧,٥	٧,٠	٣٨٤,٢	- أخرى
١٦,١٢	١٠٠٩,٤	١٠٨٧,٧	٩٥٠,٦	٩٩٠,٠	١٢,٤	٦٨٠,٥٩	جلة الخضراوات الصيفية والنيلي
٤,٧	٢٩٢,٩	٣٥٧,٤٥	٢٧١,٨	٢٤٩,٥	٥,٠	٢٧٤,٨	١١- محاصيل صيفي ونيلي أخرى
١٠٠,٠	٦٢٦٣,٦	٦١٦٢,٩	٦٢٥١,٣	٦٣٦٩,٧	١٠٠	٥٤٨٧,٤	جلة الصنفي والنيلي
٣,٨٠	٢٩٤,٢	٢٩١,٤٦	٢٩١,٠	٣٠٠,٠	٣,٨٠	٢٦٧,٠	- قصب
٠,٣	٢٤,٤	٢٠,١	٢٠,٩	٣٢,١			- برسيم حجازي
١٣,٧٠	١٠٥٣,٩	١٠٦٠,٦	١٠٥٢,٨	١٠٤٨,٣٠	١٢,٦٧	٨٨٩,٦	- حدائق ونخيل
١٧,٩	١٣٧٢,٥	١٣٧٢,١٦	١٣٦٤,٧	١٣٨٠,٤	١٦,٤٧	١١٥٦,٦	جلة الفواكه
١٠٠,٠	٧٦٨٣,٥	٧٧٦١,١	٧٧٢٥,٩	٧٥٦٣,٥	١٠٠,٠	٧٠٢٠,٥	جلة الزمام المترع
		١٣٨٥٨,٦٥٠	١٣٨٢٩,٠	١٣٧١٠,٠		١٢٣٥٣,٢	إجمالي المساحة المحصولية

المصدر :

(١) معهد التخطيط القومي ، الزراعة المصرية والسياسة الزراعية في إطار نظام السوق الحرة ، قضايا التخطيط والتنمية مجلد رقم

(١١٢) ، القاهرة ، فبراير ١٩٩٨ .

(٢) والزراعة الزراعة واستصلاح الأراضي ، نشرة الاقتصاد الزراعي ، أعداد مختلفة .

الملحق رقم (٢) متوسط إنتاجية القمح من إخصاب الراضية والغذائية المستهدفة بالدراسة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٨

(طن فدان)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٨-١٩٩٦
١- قمح	٢,١٨٤	٢,٠٢٤	٢,٢٠٨	٢,٢٢٦	٢,١٠٢	٢,٢٧٩	٢,٣٧	٢,٣٥٢	٢,٥١٧	٢,٤١٣
٢- شعير	٠,٧٧٠	٠,٧١٨	٠,٨٦٢	٠,٩٢٤	٠,٨٧٥	٠,٨٢٣	١,١٢٨	٠,٩١٤	١,٠٣٧	١,٠٢٦
٣- فول بلدى	١,٢٣٧	٠,٩٦٩	٠,٥٥٢	١,٠٢٣	٠,٩٢٨	١,٣٥٢	١,٣٤٤	١,٣٤١	١,٣٥٩	١,٣٤٨
٤- عدس	٠,٨٣٨	٠,٧٥٧	٠,٧٢٥	٠,٦٩٤	٠,٥٦٦	٠,٥٥٠	٠,٧٢٠	٠,٧١٢	٠,٧١٧	٠,٧١٦
٥- حمص	٠,٦٢٥	٠,٦٤٦	٠,٧١٦	٠,٦١١	٠,٦٥٤	٠,٨١٠	٠,٨٢١	٠,٧٤٧	٠,٦٥٧	٠,٧٤٢
٦- بصل شتوى	٩,٦٩٨	٩,٩٢٤	٩,٨٩٧	٩,٦٣٧	٩,٩٠٢	٨,٩٠٦	٩,٤٥٦	١٠,٩٥٠	١١,٠٤٨	١٠,٩٥٢
٧- ثوم	٩,٤٧٠	٩,٦٣٥	٩,٥٦٧	٩,٩٥٥	٩,٦٣٧	٩,٩٥٥	٨,٩٤٠	٩,٥٦٦	٩,٦٤١	٩,٧٥٩
٨- طماطم	١١,٤١	١١,٥٧	١٢,٩٧	١٣,٥٧	١٣,٥٨	١٤,١٨	١٤,٥٥٠	١٤,٦٣٠	١٣,٢٩٠	١٤,١٥٧
- صفي	١٢,٦١	١٢,٢٥	١٥,٤٢	١٣,٩٨	١٣,٥٤	١٣,٩٨	١٣,٨١	١٣,٦٧	١٢,٢١	١٣,٢٣
- نيلي	١٣,٣٤	١١,٥١	١٤,٣٩	١٣,٤١	١١,١٩	١٣,٦٨	١٢,٤٠	١٤,٤٦	١٢,٣١	١٣,٠٥٧
- شعير	٩,٤١	١١,٠٨	١٠,٢٨	١٣,٣٢	١٣,٩٦	١٥,٥١	١٦,٢٨٠	١٥,٨٥	١٥,٣٥	١٥,٨٢٧
٩- بطاطس	٨,٦٤	٨,٥	٨,٧٨	٧,٥٣	٨,٥٩	٨,٩٠	٨,٤٩	٩,١٠	٩,١١٠	٨,٨٦٧
- صفي	١٠,٥٠	٩,٥٣	٩,٧٠	٨,٤٣	٩,١٩	٩,٤٥	٨,٥٧	٩,٧٨	١٠,١٢	٩,٤٥٧
- نيلي	٧,٥٤	٧,٥٩	٧,٨	٦,٥٦	٨,٠٦	٨,٥٠	٨,٣٩	٨,٧٨	٨,٠٩	٨,٤٢٠
- شعير	-	٩,٠٦	٨,٦٨	٧,٩٧	٨,٥٤	٨,٧٥	٨,٤٨	٨,٨١	٨,٩٢	٨,٧٣٧
١٠- بازلاء جافة	٠,٦٧	١,١٨	١,١١	٠,٩٥	٠,٧٤	١,١٦	١,٧٩٠	٠,٧٨٨	-	-
١١- بازلاء خضراء	٤,٧٨	٤,٦٥	٤,١١	٣,٨٣	٤,٨١	٤,٣٩	٤,٧١	٤,٧٠	٤,٧٠	-
١٢- فاصوليا خضراء	٤,٣٠	٤,٥٨	٤,٢٩	٤,٦٥	٤,٧١	٤,١٢	٤,٠٨	٤,٨٩٠	٤,٨٩٠	-

تاريخ الملحق رقم (٣) متوسط إنتاجية القدان من الحاصل الزراعية والغذائية المستهدفة بالدراسة خلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٠

(طن فدان)

١٩٩٨-١٩٩٦	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
١١٢		١,٠٧٠	١,١٦	١,٠٤٨	١,١٣	٠,٩٩	٠,٠٨٩	١,٠٧	١,٠٣	١٣- فاصوليا حنظل
		٢,٥٧	٢,٥١	٣,٣٢	٣,٢١	٤,٤٢	٤,٥٢	٤,٣٥	٤,٤٤	١٤- لوبيا خضراء
١,٠٩		١,١٦٠	١,٠٣٠	٠,٩٥	١,٠١	٠,٩٥	٠,٨٩	٠,٨٣	٠,٩٨	١٥- لوبيا حنظل
٠,٩٥١	٠,٧٩٥	١,٠٧١	٠,٩٨٦	١,١٤٥	٠,٩٤٥	١,٢٢٥	١,١٢٦	٠,٩٢٩	٠,٨٢١	١٦- قطن زهر
٠,٣٥٥	٠,٢٩١	٠,٣٩٨	٠,٣٧٧	٠,٤٢٨	٠,٣٥٥	٠,٤٧٠	٠,٤٢١	٠,٣٤٢	٠,٢٩٨	١٧- قطن مخلوج
٣,٥٥٢	٣,٦٣٧	٣,٥٣٦	٣,٤٨٤	٣,٦٠	٣,٣٢٦	٣,٢٤٥	٣,٢١٨	٣,١٣٤	٣,٠٥٥	١٨- أرز
										١٩- ذرة شامي
٣,٠٨٩	٣,١٩٩	٣,١٤٦	٢,٩٢٢	٢,٤٩١	٢,٨٠٧	٢,٦٥٩	٢,٦٨٨	٢,٦٢٥	٢,٦١٧	٢٠- صفي
٢,١٥٨	٢,٢١٨	٢,١٨١	٢,٠٧٥	١,٩٦٠	٢,١٠١	١,٩٩٦	٢,٠١٣	١,٨٤٤	١,٧٤٩	٢١- نيلي
										٢٢- ذرة رفيعة
٢,١١٧	٢,٣٩١	٢,١٢٩	١,٨٣٠	١,٨٧٣	١,٩٥٥	٢,٢٧٢	٢,١٩٧	٢,١٠٧	١,٩٨٥	٢٣- صفي
١,٥٤٩	١,٢٠٣	١,٧٩٥	١,٦٥٠	١,٦٣١	١,٥٠٢	١,٣٩٩	١,٤٤٢	١,٤٩٠	١,٣٩٩	٢٤- نيلي
٢,٩٩٥	٣,٠٢٧	٣,١٧٤	٢,٨١٠	٢,٦٥٧	٢,٩٦٥	٢,١١	٢,٧٤٧			٢٥- ذرة صفراء صفي
١,٢٣٧	١,٢٧٥	١,٢٣٢	١,٢٠٥	١,٢٣٢	١,٢٠٧	٠,٩٥٦	٠,٩٨٤	٠,٩٣٨	٠,٨٩٥	٢٦- قزل سوداني
٠,٤٩٣	٠,٤٩٣	٠,٤٩٦	٠,٤٩١	٠,٤٥٠	٠,٤٧٣	٠,٤٩٦	٠,٥٢١	٠,٥٢٠	٠,٥٠٥	٢٧- سمسم
١,١٠١	١,١٠٥	١,١٠٢	١,٠٩٧	١,٠٢٤	١,٢١١	١,١٥٧	١,١٣٤	١,١٩٢	١,٠٨٣	٢٨- قزل صويا

تابع الملحق رقم (٣) متوسط إنتاجية القديان من الحصول الزراعية والغذائية المستخدمة بالدراسة خلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٠

(طن قديان)

	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
١٩٩٨-١٩٩٦	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
٢٥- عباد شمس										
- صيفي	٠,٩٧١	٠,٩٤١	٠,٩٦٧	٠,٩٣٢	٠,٩٣٧	٠,٩٣٨	٠,٨٩٣			
- نيلي			٠,٨٢١		٠,٧١٩	٠,٧٢٩	٠,٨٢٩	٠,٩٦٦	٠,٨٨٨	
٢٦- قصب	٤٩,٦٤٤	٤٧,١٦٤	٤٦,٥٣٠	٤٦,٠٢٢	٤٥,٩٤٢	٤٤,٦٠٩	٤٣,٢٣٩	٤٣,٥٤٥	٤٢,١٥٧	
٢٧- ينجر السكر	١٧,٧٥١	١٨,٨٠٣	١٧,٨٩	١٦,٥٦	١٨,٣٨	١٩,٥٣٣	١٩,٨٨٩	١٩,٣٤٢	-	
٢٨- بصل صيفي	٨,٧٢٥	٨,٧٨٤	٨,٤٨٠	٨,٩١	٩,٣٣٢	٩,٨٤٨	٨,٥٦	٨,٨٤٦	٨,١٣٩	٧,٨٧٤
٢٩- بصل نيلي	١٢,١٩٤	١٢,٩٠٩	١١,٦٥٤	١٢,٠١٨	١٠,٢٠٦	٩,٧٨٢	٩,٦٤	١٠,٨٦٤	٨,٥١٨	٩,١٣٨

المصدر : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، نشرة الاقتصاد الزراعي ، أعداد مختلفة .

ملحق رقم (٣) إنتاجية الزروع الرئيسية من أتبان وأحطاب ، وسعر الطن منها

في عامي ١٩٩٦ ، ١٩٩٧

الطن	١٩٩٦		١٩٩٧	
	الإنتاجية (طن)	السعر (جنية)	الإنتاجية (طن)	السعر (جنية)
١- القمح	٧٠٨	١٢٤,٠	٢,٧٨٨	١٤٠,٨
٢- فول	١,٤٠	٧١,٦	١,٤٥٥	٧٧,٨
٣- شعير	١,٤٧٥	١١٢,٤	١,٤١٠	١٢٦,٦
٤- حمص	١,٦١٣	٤٨,٥	١,٦٢٨	٦١,٠
٥- قطن	١,٨٥	٤٠,٨	١,٨٧٥	٤٣,٦
٦- ذرة شامى	٢,٢٩	٤٥,٠	٢,٢٨٣	٤٨,٤
٧- ذرة رفيعة	٢,٤٥٣	٤٢,٠	٢,٤٦	٤٤,٤
٨- أرز	٢,١٦٣	٣٧,٢	٢,١٦٣	٤١,٦
٩- فول سودانى	٢,٠٥٨	٦,٥٦	٢,٠٨٥	٧,٠

المصدر : وزارة الزراعة ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، أعداد مختلفة .

ملحق رقم (٤) الصادرات الكمية من السلع الزراعية والغذائية المستهدفة بالدراسة

خلال السنوات ١٩٩٥ - ١٩٩٨

(طن)

السلع	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	المتوسط السنوي
١- بطاطس	٤١٨٧٤٤	٤١١١٧٢	٢٣٢٩٦٣	٢٢٨٤٦٧	٣٢٢٨٣٧
٢- طماطم طازجة أو مبردة	٩٦٩٦	١٠٧٢٦	١٢٣٥٧	١٩٤٨٦	١٣٠٦٦
٣- بصل طازج أو مبرد	١١٥٥٧٩	١٠٤٠٠٩	١٠٣٩٥١	١٥٠٥٣٨	١١٨٥١٩
٤- ثوم طازج أو مبرد	٢٨٦٦	٧١٢٩	٤٨٩٣	٣١٨٢	٤٥١٨
٥- خضروات بقولية طازجة	١٢٢٩٥	٨٢٦٥	٥٤٦٤	٦٠٠١	٨٠٠٦
٦- خضروات بقولية جافة	١٦٦٨٤	١١٤٣٠	١٣٦٣٨	٩٤٥٣	١٢٨٠١
٧- خضروات أخرى طازجة	١٥٩١٤	١٠٥٧١	١١٥٨٣	١٠٣٨٧	١٢١١٤
٨- أرز مقشور	١٥٦٧٨٧	٣٢٦١٢١	٢٠١٤٢٨	٤٢١٧٢٨	٢٧٦٥١٦
٩- فول سوداني	٩٧١٨	٥٥٥٧	١١١٤٣	١٤٨١١	١٠٣٠٧
١٠- بذور عباد الشمس	١٩٤٠	٣٤٦٦	٣٩٥٢	٣٥١٧	٣٢١٩
١١- مولاس	١٨٧٩١	٥٦١٣٨	٢٤٥٩٠	٦٢٧٥٢	٤٠٥٦٨
١٢- سكر خام	٨	٢٥	١٥١	١٢٠٠٠	٣٠٤٦
١٣- قطن :					
- جيزة ٤٥	٦٩٣,٠	١٥٠٨,٢٥	٦٢٦,٦٥	٧٦٨,١٥	٨٩٩,٠١
- جيزة ٨٣	٢٢٧,١٥	-	٠,٣	١٧١,٨٠	٩٩,٨١
- جيزة ٨٤	٥٥٧,٨	-	-	-	١٣٩,٤٥
- جيزة ٨٥	٤٩,٦	-	١٢٢,٠٥	١٥٧٢,٣	٤٣٥,٩٩
- جيزة ٧٦	٢٢٣٦,٢	١٥٥٢,٤	١٧٦٢,١٥	١٧٢٨,٣	١٨١٩,٧٦
- جيزة ٧٧	٩٤٠٠,٤	٥٣٤٩,٥٥	٤٣٤١,٧٥	٥٤٣٠,٢	٦١٣٠,٤٨
- جيزة ٨٠	٤٥٥٤,١٥	٢٤,٦	٣٣٩,٩٥	١١٩٦,٦	١٥٢٨,٨٣
- جيزة ٨١	٢٨٥,٠٥	-	٥,٨٥	-	٧٢,٧٣
- جيزة ٧٠	١٥٦٩٨,٠	١٢١٥٢,٨٥	٩٦١٦,٩	٨٩١٤,١٥	١١٥٩٥,٤٨
- جيزة ٧٥	٣٣٥٩٥,٣٥	١٤٥٢,٠	١٥١٦٦,٣	١٣٣٤٦,٧٥	١٥٨٩٠,١
- أخرى	١٢٠,٥٥	١٢٤,٢٥	٩٨٠٨,٥٥	٣٣١٢٧,٧٥	١٠٧٩٥,٢٨
جملة القطن	٦٧٤١٧,٢٥	٢٢١٦٣,٩	٤١٧٩٠,٤٥	٦٦٣٥٦,٠	٤٩٤٠٦,٩

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، أعداد مختلفة .

ملحق رقم (٥) الواردات الكمية من السلع الزراعية والغذائية المستهدفة بالدراسة

خلال السنوات ١٩٩٥ - ١٩٩٦

(طن)

السنة	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	السلع
١- قمح	٥٠٠٥٦٧٣	٤٥٧٩٢٩٧	٤٩٥٨٢٤٧	٥٠٦٩٥٩٩	
٢- شعير	١٢٠٩٩	٢٦١٤١	٧٦٨٧	٧٣١٦٠	
٣- أذرة شامي	٣٠٤٢٩١٤	٢٦٣٧٩٧٦	٢٢٩٦٦٩٩	٢٤٢٥١٦٢	
٤- فول صويا	١١٥١٥٣	١٣٩٤٧٦	١٢٤١٧٨	٥٤٨٥٦	
٥- بذور زيتية	٦١٠٨٦	٧٤٦١٤	٦٧٢٢٢	٥٤٦٢٥	
٦- سكر قصب خام	٢٣٣٠٧٣	١٢٢٦٧١٨	٦٤٦١٨٦	٣٨٦٠٠٢	
٧- سكر بنجر خام	٢٤٧٧٨	٤٩٠٠٤	-	٦٤٩٢	
٨- سكر قصب مكرر	٧٥٦٣٥	١١٣٢٠٣	٢٧٥٤٨	٥٦٩٦٦	
٩- سكر بنجر مكرر	٢٠٦٩٢٥	١١٨٨٨٥	٦٠٨٦٨	١٠٦٤٥٤	
١٠- بازلاء جافة	١٨٩٠	١٣٧٨	١٧١٦	٢٥٩٦	
١١- حمص	٥٧١٦	٤٧٥٦	٣٥٦٤	٧٩١	
١٢- لوبيا جافة	٣١٦٧	٢٢٩٣	٣٩٩٨	٣٩٩٠	
١٣- فاصوليا جافة	٢١٧٧	٢٢٠٤	٢٢٧٤	٤٤٥٥	
١٤- عدس	٨٠٤٨١	٧٦٥٨٢	٧٧٧٢٧	٣١٦٤٨	
١٥- فول بلدي	١٨١٢٩	١٦٢٤٨	٦٨٠٥٤	١٢٠٦١٢	
١٦- كسب	٧٠٤١٩٦	٤٧٦٠٩٨	٤٣٦٩٠٥	٣٠٥٦٧٠	
١٧- بطاطس تقاوى	٤٢٤٤٩	٧٢٨٦٩	٣٦٨٧٣	٧٤١٠٨	

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، أعداد مختلفة .

ملحق رقم (٦) الأسعار المزرعية لأهم المحاصيل الزراعية
من محاصيل حقلية وخضروات خلال السنوات ١٩٩٢ - ١٩٩٨

(جنية / طن)

السلعة	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
١- قمح	٥٢٦,٨	٥٢٨,٩	٥٣٣,٢	٥٦٠,٠	٦٤٠,٠	٦٦٤,٢	٦٨٠,٠
٢- شعير	٤٩٤,٤	٤٩٨,١	٤٩٢,١	٥١٠,٢	٥٩١,٧	٦٢٩,٢	٦٤١,٧
٣- فول بلدى	١٠٥٨,٢	١٠٣٢,٣	٩٩٢,١	١٠١٩,٤	١٠٩١,٢	١٢١٢,٩	١٢٣٤,٢
٤- حمص	١٥١٥,٤	١٥٧٦,٥	١٦٠٩,٣	١٩٤٢,٧	٢١٦٢,٧	٢٢٤٤,٧	٢٢٧١,٣
٥- عدس	١٤٧٦,٣	١٥٣٨,٣	١٥٤٢,٨	١٥٧٥	١٧٤٨,٨	١٧٨٠,٦	١٨٠٨,٨
٦- ثوم	١٨٥,١١	١٩٦,٠	٤٩٢,١	٣٤٣,١	٣٥٦,٠	٣٩٥,٥	٤٩٣,٧
٧- بصل شتوى	٢١٢,٠	١٥٩,٠	٣٩١,٦	٢٣٤,٢	٢٣٨,٥	٢٥٦,٩	٢٦٩,٢
٨- بنجر	٥٥,٠٠	٥٥,٠	٦٣	٨١,٠	٩١,٠	٩١,٠	٩١,٠
٩- أرز	٤٥١,٤١	٥٠٤,٢٤	٦٠٥,٤	٦٥٦,١	٧٠٢,٦	٧١٨,٤	٧٢٣,٨
١٠- ذرة شامى	٤٣٥,٤٠	٤٥٧,٩	٤٧٨,٦	٥١٤,٣	٥٣٧,١	٥٥١,٦	٥٧٩,١
١١- ذرة رفيعة	٤٥١,٠	٤٩٣,٠	٥١٩,٣	٥٦٥,٧	٦٠٤,٣	٦١٦,٦	٦٤٢,٩
١٢- فول سودانى	١٠٣١,٢	١١١١,١	١٣٧٦,٠	١٤٣٤,٧	١٦٣٢,٠	١٧٦٤,١	١٧٨١,٣
١٣- سمسم	٢١٦٠,٩	٢٢٤٠,٢	٢٤٩٩,٩	٣١٤٥,٠	٣١٩٥,٨	٣٢٢٦,٣	٣٣٠٩,١
١٤- قصب	٦٦,٠٠	٧٢,٥	٨١	٩٠,٠	٩٠,٠	٩٥,٠	١٠٠,٠
١٥- قطن زهر (قنطار)	٣٧٧,٧	٣٧١,١	٣٢٥,٦٤	٥٤٣,٧		٤٧٣,٠	٣٤٨,٩
- جيزة ٤٥	٥٤٥,٨	٥٦١,٥	-	٦٤١,٠		١٠٠٧	
- جيزة ٧٠	٤٦٩,٠	٤٤٧,٣	٣٤٨,٣	٦٣٨,٦		٥٦٢	
- جيزة ٧٥	٣٤٢,٥	٣٣٩,٥	٣٢٢,٩	٥٥٥,٠		٤٧٧	
- جيزة ٧٦	٤٩٣,٢	٤٥٧,٦	٣٤٩,٩	٦٤٦,٠		٥٦٩	
- جيزة ٧٧	٤٢٢,٢	٣٩٣,٠	-	٦٣٢,٠		٥٥١	
- جيزة ٨٠	٣٦٨,٨	٣٥٩,٥	٣٢٦,٩	٤٥٠,٤		٣٧٧	
- جيزة ٨٣	٣٦٣,٠	٣٤٧,٠	٣٢٩,٦	٤٦٢,٣		٣٩٢	
- جيزة ٨٥		٣٢٢,٨	٣٠٠,٢	٥٥٠,٠		٤٦٩	
١٦- بذور عباد شمس	١٠٥٠,٠	٩٥٠,٠	٩٠٠	١١٠٠,٠	١١٠٠,٠	١١٠٠,٠	١١٠٠,٠
١٧- فول صويا	٨١٠,٥	٨٠٠,٠٠	٨٧٥	١٠٥٠,٠	١٠٥٠,٠	١٠٥٠,٠	١٠٥٠,٠
١٨- بصل صيفى	١٧١,٦	١٠٠,٢	٣٨٣	٢٢٠,٤	٢٢٥,٠	٢٢٧,٥	٢٣٢,٨
١٩- بسلة خضراء شتوى	٤١٦,٩	٤٣٢,٠	٤٨٠,٤	٤٧٩,٣	٥٠٥,٨	٥٤٧,٩	٥٨٣,٠
٢٠- كوسة شتوى	٥٢٢,٨	٤٠٢,٠	٤٢٢,٤	٤٦٠,٠	٤٧٧,٩	٤٨٣,٢	٤٥٥,٣
٢١- طماطم شتوى	٤٢٩,٣	٢٨٧,٠	٢٥٣,١	٣٥٣,٩	٣٧٣,٠٠	٣٨٩,١	٣٨٨,٢
٢٢- طماطم صيفى	١٤٥,٠٤	٣٣٤,٠	٤٤٣,٧	٤٦٣,٠	٤٧٣,٩	٤٧٨,٩	٤٨٥,٠
٢٣- طماطم نيلى	٣٨٤,٠	٣٩١,٢	٧٧٦,٨	٦٨٣,١	٥٦٢,١	٢٧٢,١	٣٠١,٦
٢٤- كوسة صيفى	٣٥٤,٨	٣١٩,٠	٣٩٩,٠	٤٢١,٤	٤٣٥,٢	٤٤٢,١٠	٤٤٩,٠

تابع ملحق رقم (٦) الأسعار المزروعة لأهم المحاصيل الزراعية من محاصيل حقلية وخضراوات
خلال السنوات ١٩٩٢ - ١٩٩٨

(جنية / طن)

١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	السلعة
٦٥٣,٠	٦٥٨,٩	٦٤١,٠	٨١٥,٤	٧٩٨,٤	٥٠٠,٩٤	٢٤٩,٦	٢٥ - بطاطس صيفي
٤١١,٧	٤٣٤,٠	٤٢٢,٧	٤٠٢,٠	٥٨٦,٠	٤٧٣,٧٠	٢٠٦,٠	٢٦ - بطاطس نيلي
٤٩٣,٠	٤٩٧,٢٠	٤٩٢,٤	٤٥٠,٠	٤٠٦,٣	٣٠٢,٨	٢٠٥,٦	٢٧ - خيار صيفي
٦٦٤,٩	٦٧٨,٦	٦٧٢,١	٨٧١,٦	٧٦٢,٤	٧١٩,٠	٦٩٥,٠	٢٨ - خيار نيلي
٦٥١,١	٦٤٠,٤	٦٠٩,٨	٥٨٧,٨	٥٤١,٦	٤٠٢,٠	٣٥٦,٤	٢٩ - لوبيا خضراء صيفي
٣٤٧,٠	٣٤١,٣	٣٣٥,٧	٣١٦,١	٢٩٥,٣	٢٧٤,٠	٢٢٧,٩	٣٠ - باذنجان صيفي
٤٤٩,٠	٤٤٣,٥	٤٤٤,٥	٤١٠,٣	٣٩٤,٤	٣٤٣,٥٠	٣١٣,٢	٣١ - فاصوليا خضراء صيفي
٣٩٣,٠	٤٢٣,٣	٤٣٣,٣	٣٧٧,١	٣٦٠,٤	٣٣٢,٠	٣٠٤,٠	٣٢ - فاصوليا خضراء نيلي
٣١٤٩,٤	٣١٣٥,٠	٣١٠٧,٥	٣٠٠٠,٠	٢٨٠٠	٢٣٠٠,٠	١٨٩٠,٠	٣٣ - لوبيا جافة صيفي
٢٨٧٣,٠	٢٨٥٦,٣	٢٨٥٤	٢٨٠٠,٠	٢٥٠٠	٢٠٠٠,٠	١٨٩٠,٠	٣٤ - فاصوليا جافة صيفي
٢٦١٩,٥	٢٦١٠,٥	٢٦٠٠,٠	٢٥٠٠,٠	٢٣٠٠	١٦٧٢,٠	١٥٥٦,٠	٣٥ - فاصوليا جافة نيلي
	١٦٦٢,٣	١٦٠١,٣	١٥٠٠,٠	١٣٠٠	١٢٠٠,٠	١٢٧٠,٠	٣٦ - بسلة جافة
٣٣٠,٦	٣٤٣,٣	٣٣٣,٦	٣٢٣,٧	٢٧٢,٢	٢٦١,٤	٢٤٤	٣٧ - باذنجان نيلي
	٤٨٧,١	٤٨٠,٠	٥١١,٠	٥٠٥,٤	٣١٨,٤	٣١٠,٠	٣٨ - كوسة نيلي

مصدر : وزارة الزراعة ، نشرة الاقتصاد الزراعي ، أعداد مختلفة .

ملحق رقم (٧) التكلفة الإنتاجية (دون الإيجار) للفدان من أهم المحاصيل الزراعية
خلال السنوات ١٩٩٢ - ١٩٩٨

(جنية / فدان)

١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٣	١٩٩٢	السلعة
	٨١٨,٠	٧٨١,٦	٧٣٥,١	٦٤٠,٧	٥٦٩,٠	١- قمح
	٦٠١,٦	٤٤٠,٢	٢٧٧,٧	٣٦٩,٨	٢٥٥,٨	٢- شعير
	٧٤٢,٦	٧١٧,٧	٦٧٢,٣	٧٠١,٩	٥٥٤,٤	٣- فول بلدى
	٦٦٤,٣	٦٩٧,٤	٧٥٧,٥	٧١١,٨	٦٠١,٤	٤- حصص
	٧٧٦,٤	٧٤٤,٣	٧٢٣,٠	٧٠١,٥	٦٣٣,٦	٥- عدس
	١٤٩٣,٦	١٤١٧,٩	١٣١٦,٨	١٢٠٣,٦	١٠٦٢,٨	٦- ثوم
	١٤٨٢,٢	١٣٨٩,٩	١٣٠٨,٥	١٠٩١,٩	١٠٣٦,٨	٧- بصل شتوى
	٩٨١,١	٨٤٦,٣	٦٩٣,٧	٦٦٧,٦	٦٣٩,١٢	٨- بنجر سكر
١٠٨٠,٨	١٠٥٧,٥	١٠٢٧,٤	٩٨٣,٣	٨٣٩,٠	٧٤٧,٠٠	٩- أرز صيفى
٩٤٤,٤	٨٧٩,٨	٩٠٤,٤	٨٤٢,٤	٧٢٣,٥	٦٤٦,١	١٠- ذرة شامى صيفى
٧١٣,٣	٧١٨,٠	٦٦٧,٠	٦٩٢,٩	٦٦٢,٣	٥٨٧,٤	١١- ذرة رفيعة صيفى
١٠٨٠,٨	١٠٥٧,٥	١٠٢٧,٤	٩٨٣,٣	٨٣٩,٠	٧٤٧,٠	١٢- أرز صيفى
٨٤٦,١	٨٥٨,٠	٧٩٤,٨	٧٥٧,٠	٦٣٩,١	٥٥٨,٣	١٣- فول سودانى
٥٧٦,٩	٥٨٥,٦	٥٨١,٩	٥٧٦,٠	٥٢٥,٠	٤٧٢,٣	١٤- سمسم
٢٣٢٠,٢	٢١٩٠,٤	٢٠٩٠,٥	٢٠٣١,٠	١٦٦٢,٨	١٥١٢,٧	١٥- قصب
٦٣٦,٩	٦١٣,١	٦١٧,٧	٦٠٤,١	٥٣١,٠	٤٧١,٩	١٦- عباد شمس
٧٦٨,٨	٧٤٢,٦	٧٤٦,٤	٨٠٠,١	٧٤٦,٢	٦٩٢,٠	١٧- فول صويا
٩٩٧,٢	١٢٠٠,٢	١٠٦٣,٢	١٠٢٥,١	٩٥٥,٠	٨٦٤,١	١٨- قطن
٣٢١٩,٠	٣١٤٧,٠	٣٤٤٨,٤	٣٣٠٦,٨	٢٠٤٤,٦	٢١٥٨	١٩- بطاطس صيفى
٢٦٩٨,٨	٢٨٦٠,٠	٢٦١٠,١	٢٦٥١,٣	٢٣٤٥,٣	٢٣٣٦,٨	٢٠- بطاطس نيلى
١٤٧٠,٣	١٣٣٥,٢	١٣٠٤,٤	١٢٩٨,٣	١١٢٠,٩	١٠٥٩,٢	٢١- خيار صيفى
١٣٤٥,٦	١٤٠٦,٦	١٢٤٩,٨	١٢٨١,٤	١١٥٤,٣	١٠٣٢,٨	٢٢- بادنجان صيفى
	١٣٧١,٢	١٢٩٢,٠	١٢٠٥,٢	١٠٨٤,٩	٩٢٩,٢	٢٣- كوسة شتوى
١٢٧٦,٦	١٢٧٢,٨	١٢٢٧,٠	١٢٥٢,٧	٩٨٩,٤	٩٣٨,٩٠	٢٤- كوسة صيفى
	٢٠٥٠,٢	١٩٢٧,٦	١٨٥١,٨	١٤٨٥,٢	١٣٤٧,١	٢٥- طماطم شتوى
٢٠٤٥,٥	١٩٩٧,٦	١٩٣٦,٨	١٩٦٦,٥	١٥٤٥,٢٠	١٤٢٠,٨	٢٦- طماطم صيفى
١٨٧٣,٦	١٨٨٠,٨	١٩١٨,٦	١٨٥٠,٧	١٦٨٨,٢	١٧١١,٨	٢٧- طماطم نيلى
٩٤٣,٩	١٠٢٨,٢	٩٨٨,٤	٩٩٨,٠	٩٢٤,٧	٧٢٥,٧	٢٨- فاصوليا نيلى جافة
	١٠٩٥,٦	١٠٢٧,٥	٩٢٨,٤	٨٢٣,٤	٧٥٢,٥٠	٢٩- بسلة شتوى خضراء

المصدر : وزارة الزراعة ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، أعداد مختلفة .

ملحق رقم (٨) إيجار الفدان لأهم المحاصيل الزراعية

خلال السنوات ١٩٩٢ - ١٩٩٨

(جنية / فدان)

١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٣	١٩٩٢	المحصول
	٣٠٨,٦	٣٠٥,٤	٣٠٠,٦٠	٣٠٠,٠	٩٥,٤	١- قمح
	٢٣٣,١	١٧١,٤	٧٨,٤	٢٠٤,١	٤٣,١٠	٢- شعير
	٢٨٣,٣	٢٨٣,١	٢٨٥,١	٢٨٤,٩	٩٣,٦٠	٣- فول بلدى
	٢٨٢,٦	٢٧٣,٤	٢٧٢,٥	٢٧٢,٢	٨٧,٠	٤- حصص
	٢٩٠,٩	٢٨٨,٤	٢٨٩,٨	٢٩٣,٨	٨٦,٨	٥- عدس
	٣٦٤,٢	٣٦٥,٧	٣٦٧,٠	٣٩٤,٩	١٣١,٠	٦- ثوم
	٢٢٠,٨	٢١٩,٧	٢١٩,٠	٢١٦,٥	٨٧,٠	٧- بصل شتوى
	٢٦٣,١	٢٦٨,٥	٢٧١,١	٢٥٨,٩	٨٦,٠	٨- بنجر سكر
٦٢٣,١	٣٦٩,٣	٢٨٠,٠٠	٢٧٤,٣	٢٧٤,٢	١٠٠,٥	٩- أرز صيفى
٥٥١,٦	٢٣٣,٥	٢٢٧,٨	٢٣٢,٢	٢٣٢,٥	٨٩,٠	١٠- ذرة شامى صيفى
٤٠٠,٨	٢٣٤,٥	٢٣٥,١	٢٣٥,٥	٢٣٥,٠	٧٧,٨	١١- ذرة رفيعة صيفى
٤٩٧,٦	٢٦٨,٨	٢٧٧,٢	٢٨٢,٩	٢٨٩,٢	٩٧,١	١٢- فول سودانى
٣٧٠,١	٢٩٨,٩	٢٨٩,٠	٢٨٦,٤	٢٨٧,٨	٩٤,٣	١٣- سمسم
١١٥٨,١	٦٣٣,٢	٦٣٢,٣	٦٣٠,٦	٥٦٧,٤	١٨٤,٦	١٤- قصب
٤٣٤,٧	١٨٣,٠	١٨٧,١	١٨٢,٠	١٧٦,٢	٥٩,٠	١٥- عباد شمس
٤٤١,٩	٢٦٢,٠	٢٥٩,٩	٢٥٧,٢	٢٥٥,٣	٨٥,٤	١٦- فول صويا
٥٦٨,٦	٤٢٥,٩	٤٢٥,١	٤٢٤,٩	٤٣١,٢	١٢٧,١٠	١٧- قطن
٥٠٠,١	٢٣٨,٣	٢٢٤,٩	٢٠٦,٨	٢١٠,٧	٧٠,٠	١٨- بطاطس صيفى
٥٩٢,٠	٢١٠,٧	٢٠٧,٦	٢٠٦,٨	٢١١,٩	٦٩,٣	١٩- بطاطس نيلى
٤٤٨,٤	٢٣٤,٥	٢٠٠,٣	٢٠١,٣	١٩٣,٩	٦٣,١	٢٠- خيار صيفى
٥٣٤,٦	٢٦٠,٣	٢٦٣,١	٢٥٦,٠	٢٥٥,٨	٩١,١	٢١- بادنجان صيفى
	٢٤٣,٢	٢٣٦,٢	٢٣٣,٥	٢٢٨,١	٧٦,٤	٢٢- كوسة شتوى
٤٥٤,٢	٢٠٢,٢	٢٠٨,٣	٢٠٧,٩	٢١٠,٩	٧٠,١	٢٣- كوسة صيفى
	٢٨٢,٣	٢٨٦,٦	٢٨٨,٣	٢٨٧,٥	٩٦,٧٠	٢٤- طماطم شتوى
٥٨١,٤	٢٨٨,٤	٢٦١,٨	١٥٧,٢	١٥٠,٨	٥١,٠	٢٥- طماطم صيفى
٦٣٧,٦	٣١٤,٤	٣١٢,٨	٣٠٧,١	٢٩٦,٧	١٣٢,٣	٢٦- طماطم نيلى
٤٠٠,٠٠	١٩٨,٠	١٩٨,٠	١٩٩,٠	١٩٩,١	٦٥,٨	٢٧- فاصوليا نيلى جافة
	١٥٩,٥	١٦١,٠٠	١٥٨,٦	١٦٤,٥٠	٥٤,٥٠	٢٨- بسله شتوى خضراء

المصادر : وزارة الزراعة ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، أعداد مختلفة .

ملحق رقم (٩) تكاليف إنتاج الفدان من المحاصيل الزراعية الصيفية والنيلية المستهدفة
خلال عام ١٩٩٨

(جنية / فدان)

عناصر التكلفة /	الحصول	أرز صيفي	ذرة ريفية	ذرة شامي	قصب السكر	قطن	فول صويا	عباد الشمس
١- أجور عمال	٢٨٦,٧	٢٤٧,٨	٢٩٩,٧	٦٩٣,٢	٤٢٨,٦	٢٦٣,٨	٢٤٦,٥	
٢- أجور حيوانات	٣١,٦	٢٠,٦	١,٢	-	٠٠,١	-	٠٠,١	
٣- أجور آلات	٣٥٨,٥	١٩٠,٤	١٧٩,٩	٦١٦,٦	١٧٣,٠	٢٢٩,٨	١٦٦,٥	
٤- تقاوى	١٢٠,١	٣٥,٩	٨١,٢	١٢٢,٦	٥٨,٠	٦٠,٩	٥٢,٥	
٥- سماد بلدي	٢١,٢	٢٥,٢	٧٠,٢	٦٠,٥	٨٨,٨	١٢,٦	٥,٦	
٦- سماد كيمياوي	١٠٥,٦	١٤٠,٣	١٩٦,٩	٥٣١,٧	١٦٤,٥	١١١,٨	١١٨,٥	
٧- مبيدات	٥٨,٥	٠,٢	٣٧,٣	٤,١	-	٢٦,٤	-	
٨- مصروفات أخرى	٩٨,٣	٥٢,٩	٧٨,٠٠	٢٩١,٥	٨٤,٢	٦٣,٥	٤٧,٢	
جمل	١٠٨٠,٨	٧١٣,٣	٩٤٤,٤	٢٣٢٠,٢	٩٩٧,٢	٧٦٨,٨	٦٣٦,٩	
٩- الإيجار	٦٢٣,١	٤٠٠,٨	٥٥١,٦	١١٥٨,١	٥٦٨,٦	٤٤١,٩	٤٣٤,٧	
الإجمالي	١٧٠٣,٩	١١١٤,١	١٤٩٦,٠٠	٣٤٧٨,٣	١٥٦٥,٨	١٢١٠,٧	١٠٧١,٦	

تابع ملحق رقم (٩) تكاليف إنتاج الفدان من المحاصيل الزراعية الصيفية والنباتية المستهدفة
خلال عام ١٩٩٨

(جنية / فدان)

عناصر التكلفة /	سمسم	فول سوداني	طماطم صيفي	كوسة صيفي	بطاطس صيفي	خيار صيفي	بالبحان صيفي
١- أجور عمال	٢٣١,٦	٣٥٠,٧	٧٢٧,١	٤٨٧,٠	٣٩٣,٢	٥٠٥,٧	٤٧٦,٩
٢- أجور حيوانات	٦,٨	١٠,٠٠	٠٠,٢	٣,٧١	٣٥,٣	٣,٦	٠١,١
٣- أجور آلات	١٢٣,٤	١٢٨,٢	٢٧٩,٧	٢٠٥,٢	٢٢٦,٧	٢٢٩,٤	٢٠٥,٦
٤- تقاوى	٣٠,٨	١٠٧,٣	١٧١,٩	٨٠,٦	١٦٣٠,٤	٢١٢,٠	٨٤,٣
٥- سماد بلدي	٣٢,٧	٤٣,١	١٢٢,٣	٩٢,٦	١٤٨,٠	١٠٦,٥	١٣٢,٨
٦- سماد كيمياوي	٩٨,٨	١٠٥,٧	٣٠٤,٨	١٨١,٤	٣٥٧,٤	١٩٣,٠	٢١٨,٩
٧- مبيدات	٠٠,٤	٣٨,٩	٢٧٠,٦	١٣١,٥	١٦٢,٢	١١١,٢	١٢٦,٤
٨- مصروفات أخرى	٥٢,٤	٦٢,٢	١٦٨,٩	٩٤,٦	٢٦٥,٨	١٠٨,٩	٩٩,٦
جمله	٥٧٦,٩	٨٤٦,١	٢٠٤٥,٥	١٢٧٦,٦	٣٢١٩,٠	١٤٧٠,٣	١٣٤٥,٦
٩- الإيجار	٣٧٠,١	٤٩٧,٦	٥٨١,٤	٤٥٤,٢	٥٠٠,١	٤٤٨,٤	٥٣٤,٦
الاجمالي	٩٤٧,٠	١٣٤٣,٧	٢٦٢٦,٩	١٧٣٠,٨	٣٧١٩,١	١٩١٨,٧	١٨٨٠,٢

المصدر : وزارة الزراعة ، نشرة الاقتصاد الزراعي ، القاهرة

تابع ملحق رقم (٩) تكاليف إنتاج الفدان من المحاصيل الزراعية الصيفية والنيلىة المستهدفة
خلال عام ١٩٩٨

(جنية / فدان)

عناصر التكلفة /	المحصول	بطاطس نيلى	فاصوليا نيلى
١- أجور عمال	٦٢١,٧	٤١٣,٨	٢٦٦,٠
٢- أجور حيوانات	-	٢١,١	-
٣- أجور آلات	٣١٥,٥	٢٠٣,٤	١٩٠,٠
٤- تقاوى	١٨٦,٧	١٢٥٨,١	١٢٠,٠٠
٥- سماد بلدى	٩١,٨	١٢٨,٤	٧٥,٠
٦- سماد كىماوى	٣٢٢,٧	٣٥٤,٧	١٣٨,٠
٧- مبيدات	١٦٤,٩	١١٩,٤	١٠٠,٠١
٨- مصروفات أخرى	١٧٠,٣	١٩٩,٩	٥٤,٩
جدة	١٨٧٣,٦	٢٦٩٨,٨	٩٤٣,٩
٩- الإيجار	٦٣٧,٦	٥٩٢,٠	٤٠٠,٠
الاجمالى	٢٥١١,٢	٣٢٩٠,٨	١٣٤٣,٩

المصدر : وزارة الزراعة ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، القاهرة ،

ملحق رقم (١١) تكاليف الإنتاج في صناعة الأسمدة النيتروجينية ١٩٩٢/٩١ ، ١٩٩٦/٩٥ (القيمة بالآلف جنية)

١٩٩٦/٩٥	١٩٩٢/٩١	بيود التكلفة
		المستلزمات السلعية
		محامات رئيسية (١)
٩٩٩٨٥	٥٨١٤١	غاز طبيعي
-	٦٨٦٨	غاز أفران الكوك
٢٢	٣٣٥	حجر جبرى
٢٩٢٣	-	حامض كبريتيك
٤٤٢٣٨	-	فحم جبرى
٥٧٣١	٧٣٦٠	كبريت
-	١٠١٥	نوشادر
٦٦٢	٩٧٣	طفله وأخرى
١٥٣٥٦١	٧٤٦٩٢	إجمالي محامات رئيسية
٤٨٨١١	٢٣٦٥٧	محامات مساعدة (١)
		وقود وزيت وشحومات
١٠٦٣	٧٥٣	بترين
١٢٣٧١	٥٨٩٥	سولار
-	-	ديزل
٢٠٢٢٦	٢١٦٠	مازوت
٢٠٩٧	١٦٢٩	زيت وشحومات
٧٠٦١١	٤٠٤٠٦	غازات أفران عالية وطبيعى
١٤٧	١٠٦	أخرى
١٠٦٥١٥	٥٠٩٤٩	إجمالي الوقود والزيت والشحومات
١٠٨٩٣٦	٦٦٧٩٩	كهرباء للتشغيل (٢)
٣٩٢٠٢	٢٦٠٠٨	مواد تعبئة وتغليف (١)
١٥١٤٧	٧	إنارة
٤٧٢١٧٤	٢٤٢١١٢	إجمالي المستلزمات السلعية
		المستلزمات الخدمية (٣)
٦٢٦	٩٤٢	مخيمات صناعة من الغير
٧٠٨٥	٤٠٩١	مصرفات صيانة
٢٧٠٤٦	١٧٧٣١	مصرفات خدمية أخرى
٣٤٧٥٧	٢٢٧٦٤	إجمالي المستلزمات الخدمية
		الأجور (١)
١٧٥٣٤٣	٦٩٠٧٢	أجور نقدية
٢٧٤٢٦	١٠٧٢٧	مزاييا عينية
٢٦٧٣٤	١١٣٥٠	تأمينات اجتماعية
٢٢٩٥٠٣	٩١١٤٩	إجمالي الأجور
٢٢١	٢٧٥	إيجارات (٣)
١٠٨٢١٦	٦٢٦٥٠	إهلاك (٣)
٦٧٨٢٣	٥٤٠١١	فوائد (٣)
٩١٢٦٩٤	٤٧٢٩٦١	إجمالي تكاليف الإنتاج

المصدر : أحسبت من :

- (١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، صناعة الأسمدة النيتروجينية والفوسفاتية والعضوية ، القاهرة . نوفمبر ١٩٩٧
- (٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، صناعة الأسمدة ، القاهرة ١٩٨٧ ، ١٩٩٧ .
- (٣) (١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، صناعة الأسمدة ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٩٧ ، إحصاء الإنتاج الصناعى السنوى ، ١٩٩٢/٩١ ، ١٩٩٦/٩٥ .

ملحق رقم (١٢) تكاليف الإنتاج في صناعة الأسمدة الفوسفاتية ١٩٩٢/٩١ ، ١٩٩٦/٩٥

(القيمة بالآلف جنية)

١٩٩٦/٩٥	١٩٩٢/٩١	بنود التكلفة
		المستلزمات السلعية
		خامات رئيسية (١)
٣٧٧٥٦	٥٧٩٣٣٨	خام الفوسفات
٥٥٤٣٤	٣٢٣٧١	خام الكبريت وأخرى
٩٣١٩٠	٩٠٣٠٩	إجمالي خامات رئيسية
٢٠٢٥٧	١٠٦٩٣	خامات مساعدة (١)
		وقود وزيت وشحومات
٤٤١	٣٤١	بترين
٥١٣٤	٢٦٦٥	سولار
-	-	ديزل
٨٣٩٥	٩٧٦	مازوت
٨٧٠	٧٣٧	زيت وشحومات
٢٩٣١٥	١٨٢٦٤	غازات أفران عالية وطبيعي
٦١	٤٨	أخرى (٢)
٤٤٢١٦	٢٣٠٣١	إجمالي الوقود والزيت والشحومات (٢)
٦٥٨	٤٠٣	كهرباء للتشغيل (٢)
١٦٢٧٠	١١٧٥٦	مواد تعبئة وتغليف (١)
١٤٥	٢	إنارة
١٧٤٧٣٦	١٣٦١٩٢	إجمالي المستلزمات السلعية
		المستلزمات الخدمية (٣)
١٦٠	٢١١	خدمات صناعه من الغير
١٨١٧	٩٠٠	مصرفات صيانه
٦٩٣٦	٣٩٧١	مصرفات خدمية أخرى
٨٩١٣	٥٠٨٢	إجمالي المستلزمات الخدمية
٢٢٩٥٠٣	٩١١٤٩	الأجور (١)
٢٢٤٩٩	١٤١٢٠	أجور نقدية
٥٧٣٤	١٨٢٨	مزايا عينية
٦٦٥١	٢٤١٠	تأمينات اجتماعية
٣٤٨٨٤	١٨٣٥٨	إجمالي الأجور
٥٧	٦٢	إيجارات (٣)
٢٧٧٥١	١٤٠٣٣	إهلاك (٣)
١٧٣٩٢	١٢٠٩٨	فوائد (٣)
٢٦٣٧٣٣	١٨٥٨٢٥	إجمالي تكاليف الإنتاج

المصدر : أحسبت من :

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، صناعة الأسمدة النيتروجينية والفوسفاتية والعضوية ، القاهرة . نوفمبر ١٩٩٧

(٢) ، (٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، صناعة الأسمدة ، القاهرة ١٩٨٧ ، ١٩٩٧ .

(١) ، (٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، صناعة الأسمدة ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٩٧ ، إحصاء الإنتاج الصناعى السنوى ، ١٩٩٢/٩١ ، ١٩٩٦/٩٥ .

المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية :

- ١- أحمد عبد الحفيظ ، نشاط النقل بالطرق ما بين المدن ، ودوره في التنمية الإقليمية ، بحث دبلوم ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٩٤ .
- ٢- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، القاهرة ، أعداد مختلفة .
- ٣- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ، القاهرة ، يونيو ١٩٩٩ .
- ٤- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، صناعة إنتاج وتكرير السكر وصناعات التقطير في ج ٠ م ٠ ع ، القاهرة ، ١٩٩٦ .
- ٥- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، صناعة الأسمدة النتروجينية ، والفوسفاتية ، والعضوية عام ١٩٩٦/٩٥ ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٩٧ .
- ٦- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، صناعة المبيدات عام ٩٧ / ١٩٩٨ ، القاهرة ، ١٩٩٩ .
- ٧- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة الربع سنوية لأسعار المواد الغذائية (منتج / جملة) ، القاهرة ، أعداد مختلفة .
- ٨- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة الشهرية لأسعار البيع للمستهلك ، القاهرة ، أعداد مختلفة .
- ٩- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية لأسعار المواد والمنتجات الصناعية ، القاهرة ، أبريل ١٩٩٩ .
- ١٠- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، صناعة تكرير البترول ، القاهرة ، ١٩٩٩ .
- ١١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، تقديرات الدخل القومى من القطاع الزراعى لعام ١٩٩٤ .
- ١٢- المطابع الأميرية ، الجريدة الرسمية ، العدد (٣٤) تابع (أ) ، القاهرة ، ١٩٨٦/٨/٢١ .
- ١٣- المطابع الأميرية ، الجريدة الرسمية ، العدد (٦) (مكرر) ، القاهرة ، ١٩٩٤ / ٢/١٣ .
- ١٤- حسن عبد النبى حلوسة ، البديل الجمركى ، الإسكندرية ، أكتوبر ١٩٩٦ .
- ١٥- شركة خليج الأقطان بالسنبلاوين ، بيانات غير منشورة .
- ١٦- على عبد الرحمن ، اقتصاديات إنتاج الدقيق فى مصر ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد الثامن ، العدد الأول ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، يونيو ٢٠٠٠ م .
- ١٧- عبد الفتاح المنيأوى (وآخر) التعريف الجمركية الجديدة ، القاهرة ، ٩٢ / ١٩٩٣ .
- ١٨- محمد بكر حلاوة (وآخر) التعريف الجمركية المنسقة مع ضريبة المبيعات ، القاهرة ، ونوفمبر ١٩٩٨ .
- ١٩- معهد التخطيط القومى ، الزراعة المصرية ، والسياسات الزراعية فى إطار نظام السوق الحرة ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، العدد رقم (١١٢) ، القاهرة ، فبراير ١٩٩٨ .

- ٢٠- مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، النشرة الأسبوعية لأهم المؤشرات المالية والاقتصادية الكلية ، العدد (٣٤٣) المجلد (١٠) ، القاهرة ، أبريل ٢٠٠٠ م.
- ٢١- مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، بيانات غير منشورة .
- ٢٢- مركز التصدير الدولي ، القاهرة ، بيانات غير منشورة .
- ٢٣- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، نشرة الاقتصاد الزراعي ، القاهرة ، أعداد مختلفة .
- ٢٤- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، الإدارة المركزية للتعاون الزراعي والتنمية الريفية ، التعاونيات الزراعية في مناطق الائتمان الزراعي في ١٩٩٨/٦/٣٠ ، التقرير الثاني عشر ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٩٩ .
- ٢٥- وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٩/٩٨ ، المجلد الأول ، المكونات الرئيسية وتفصيلاتها المكانية والقطاعية ، القاهرة ، مايو ١٩٩٨ .

- 1- F.A.O , Agricultural Price Policy , Rome , 1992 .
- 2- George Irvin , Modern cost – Benift Methods An introduction to financial,Economic and Social Appraisal of development projects. The Macmillan press LTD, London and Basingtoke, 1978 .
- 3- ISABELL TSAKOK, Agricultural price policy,Apractitioner's Guide to partial – Equilibrium Analysis, cornell university press, ITHACA and LONDON, 1990 .
- 4- J. Price Gittinger, Economic analysis of agricultural projects, CN – 32, EDI, world Bank, Aug. 1980 .
- 5- John M.page, JR. shadow prices for trade strategy and investment planning in EGYPT. World Bank, washington, 1982 .
- 6- LYN Spuire and Herman G.vander Tak, Economic analysis of projects, The world Bank, 1975 .
- 7- Nathan Associates and chemonics international Inc. Effective rates of protection in EGYPT, Development economic policy reform analysis project, us . Agency for international development, CAIRO, EGYPT, 1998 .
- 8- Netherlands Engineering consultants,EGYPT national transport study, phase II, , Ministry of transport, Cairo, 1981.
- 9- UNIDO, Guidelines for project evaluation, United Nations, New York, 1962 .
- 10- William J.Baumol, Alans. Economics principles and policy, Dryden press, U.S.A, 1994 .